

جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

الشرعية الدولية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: العلاقات الدولية

إشراف:

أ.د. حسين بوقارة

إعداد الطالب:

وهيب بوسعدية

السنة الجامعية 2025-2026

شكر وتقدير

*/الشكر لله أولاً على عونهِ وتوفيقهِ.

*/ثم الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف أ.د حسين بوقارة على صبره وتشجيعه المتواصل من أجل تجاوز العثرات وإكمال هذا العمل. فله مني كل التقدير والاحترام.

الإهداء

أهدي هذا العمل:

*/إلى والدي الكريمين رحمهما الله

وأسكنهما فسيح جنانه.

*/إلى زوجتي الغالية.

*/إلى أولادي

*/إلى صديقي الوفيين: عبدالله والسعيد

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

- الفصل الأول: مرتكزات التفكير الإستراتيجي الأمريكي وانعكاساتها على الشرعية الدولية

- المبحث الأول: الاستثنائية الأمريكية

- المطلب 1: دور الدين في تكوين الهوية
- المطلب 2: الدين المدني
- المطلب 3: المجتمع الرسالي الماسيانية
- المطلب 4: التيارات الدينية الرئيسية

- المبحث الثاني: النزعة التوسعية

- المطلب 1: البعد القيمي: القدر المحتوم
- المطلب 2: القوة العسكرية
- المطلب 3: الثروة والتجارة

- المبحث الثالث: النزعة البراغماتية

- المطلب 1: تعريف الفلسفة البراغماتية
- المطلب 2: العوامل التاريخية والاجتماعية التي ساهمت في نشأة البراغماتية
- المطلب 3: مراحل تطور البراغماتية الأمريكية
- المطلب 4: تأثير البراغماتية على ياغة وتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية الكبرى

- المبحث الرابع: النزعة الفردية

- المطلب 1: مفهوم الفردية الأمريكية
- المطلب 2: جذور الفردية الأمريكية والعوامل الثقافية والتاريخية التي شكلتها

▪ المطلب 3: تأثير النزعة الفردية في ياغة الاستراتيجيات الكبرى

▪ المطلب 4: الانتقادات التي وجهت للفردية الأمريكية

- الفصل الثاني: الأسس النظرية للرؤية الأمريكية حيال قواعد الشرعية الدولية

- المبحث الأول: التحليل الواقعي بين الرهان التفسيري والنزعة التبريرية للسياسة

الخارجية الامريكية

▪ المطلب 2: الخلفية التأسيسية للنموذج الواقعي

▪ المطلب 3: الواقعية الجديدة وتفسير الصراع الدولي بعد ع 2

▪ المطلب 4: المفاتيح الأنطولوجية للواقعية الجديدة في العلاقات الدولية

▪ المطلب 5: الخيارات الأبستمولوجية للواقعية الجديدة في العلاقات الدولية

▪ المطلب 6: تفسير النظرية الواقعية للمنظور الأمريكي للشرعية الدولية

- المبحث الثاني: المنظور الليبرالي في تفسير العلاقات الدولية

والسياسات الخارجية الامريكية

▪ المطلب 1: الخلفية التاريخية للمنظور الليبرالي في العلاقات الدولية

▪ المطلب 2: الأسس التحليلية للمقاربة الليبرالية

▪ المطلب 3: المفاتيح الانطولوجية للتحليل الليبرالي في العلاقات الدولية

▪ المطلب 4: الخيارات الايستيمولوجية لليبرالية الكلاسيكية في تحليل

العلاقات الدولية

▪ المطلب 5: الاتجاهات المختلفة لليبرالية في العلاقات الدولية

▪ المطلب : الليبرالية بعد الحرب الباردة

▪ المطلب 6: تفسير النظرية الليبرالية لموقف الولايات المتحدة من الشرعية

الدولية .

- المبحث الثالث: الليبرالية الجديدة ومحاولة مواجهة الهيمنة التفسيرية للواقعية

- المطلب 1: العناصر التحليلية الأساسية لليبرالية الجديدة
- المطلب 2: ايبستيمولوجيا الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية
- المطلب 3: أنطولوجية الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية
- المطلب 4: التفسير النيوليبرالي المؤسساتي للمنظور الأمريكي للشرعية الدولية

- المبحث الرابع: المقاربات الراديكالية وكشف التوظيف الاستراتيجي للمعرفة في

صناعة الواقع الدولي

- المطلب 1: النظرية النقدية - البحث عن المعرفة ام صناعة الواقع وتبريره
- المطلب 2: المشروع الما بعد حدائي في العلاقات الدولية - عالم من صناعة اللغة والخطاب
- المطلب 3: تفسير المقاربات الراديكالية لموقف الولايات المتحدة من الشرعية الدولية
- المطلب 4: التفسير ما بعد الحدائي لموقف الولايات المتحدة من الشرعية الدولية

- الفصل الثالث: آليات الإستراتيجية الأمريكية في تقويض الشرعية الدولية

- المبحث الأول: التعامل الأمريكي مع المنظمات الدولية وتجاوز مبدأ الشرعية الدولية

- المطلب 1: من التأسيس إلى الهيمنة: دور الولايات المتحدة في بناء النظام الدولي
- المطلب 2: الانتقائية في الالتزام - بين دعم الأمم المتحدة وتهميشها
- المطلب 3: العلاقة مع المنظمات الدولية المتخة
- المطلب 4: الشرعية البديلة - بين الليبرالية الأحادية والشرعية الواقعية

- المطلب 5: شرعية متحركة في خدمة الهيمنة
- المطلب 6: نماذج من الانتقائية الأميركية

- المبحث الثاني: شرعية التدخلات الإنسانية في السياسة الخارجية الأمريكية

- المطلب 1: الجذور الفكرية لخطاب التدخل الإنساني
- المطلب 2: انتهاك الشرعية الدولية في سياق الحروب الوقائية والاستباقية: حالات العراق وأفغانستان
- المطلب 3: تجاوز الولايات المتحدة للشرعية الدولية في سياستها "مكافحة الإرهاب"

- المبحث الثالث 4: تعزيز الهيمنة الأميركية عبر المؤسسات المالية الدولية: ندوق النقد الدولي والبنك الدولي

- المطلب 1: البنية التوتيتية للمؤسسات المالية ودورها في ترسيخ الهيمنة الأميركية
- المطلب 2: برامج التكيف الهيكلي كأداة لإعادة تشكيل اقتصاديات الدول
- المطلب 3: توظيف المؤسسات المالية في خدمة الأهداف الجيوسياسية
- المطلب 4: آليات النفوذ الأميركية داخل الندوق والبنك
- المطلب 5: الانتقادات ضد تسييس المؤسسات المالية الدولية

- المبحث الرابع: دعم الولايات المتحدة لحلفائها رغم انتهاكاتهم للقانون الدولي: إسرائيل والسعودية نموذجا

- المطلب 1: دعم الولايات المتحدة لإسرائيل - تحالف فوق القانون الدولي
- المطلب 2: الدعم الأمريكي للسعودية - شراكة تتجاوز الاعتبارات الحقوقية
- المطلب 3: ازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية

- المبحث الخامس: التوازن بين المالح والشرعية في مناطق النزاع أوكراينا وتايوان
نموذجا

- المطلب 1: أزمة أوكراينا: تقاطع القانون الدولي مع راع القوى العظمى
- المطلب 2: تايوان راع الاعتراف الدولي وسياسة الين الواحدة
- المطلب 3: المقارنة بين النزاعين معايير متفاوتة وصراعات كبرى

- الفصل الثالث: آليات الإستراتيجية الأمريكية في تقويض الشرعية الدولية

- المبحث الأول: التعامل الأمريكي مع المنظمات الدولية وتجاوز مبدأ الشرعية الدولية

- المطلب 1: من التأسيس إلى الهيمنة: دور الولايات المتحدة في بناء النظام الدولي
- المطلب 2: الانتقائية في الالتزام - بين دعم الأمم المتحدة وتهميشها
- المطلب 3: العلاقة مع المنظمات الدولية المتخصصة
- المطلب 4: الشرعية البديلة - بين الليبرالية الأحادية والشرعية الواقعية
- المطلب 5: شرعية متحركة في خدمة الهيمنة
- المطلب 6: نماذج من الانتقائية الأميركية

- المبحث الثاني: شرعية التدخلات الإنسانية في السياسة الخارجية الأمريكية

- المطلب 1: الجذور الفكرية لخطاب التدخل الإنساني
- المطلب 2: انتهاك الشرعية الدولية في سياق الحروب الوقائية والاستباقية: حالات العراق وأفغانستان
- المطلب 3: تجاوز الولايات المتحدة للشرعية الدولية في سياستها "لمكافحة الإرهاب"

- المبحث الثالث: تعزيز الهيمنة الأمريكية عبر المؤسسات المالية الدولية: ندوق النقد الدولي والبنك الدولي

المطلب 1: البنية التوتية للمؤسسات المالية ودورها في ترسيخ الهيمنة الأمريكية

- المطلب 2: برامج التكيف الهيكلي كأداة لإعادة تشكيل اقتصاديات الدول
- المطلب 3: توظيف المؤسسات المالية في خدمة الأهداف الجيوسياسية
- المطلب 4: آليات النفوذ الأمريكية داخل الصندوق والبنك
- المطلب 5: الانتقادات ضد تسييس المؤسسات المالية الدولية

- المبحث الرابع: دعم الولايات المتحدة لحلفائها رغم انتهاكاتهم للقانون الدولي: إسرائيل والسعودية نموذجا

- المطلب 1: دعم الولايات المتحدة لإسرائيل - تحالف فوق القانون الدولي
- المطلب 2: الدعم الأمريكي للسعودية - شراكة تتجاوز الاعتبارات الحقوقية
- المطلب 3: ازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية

- المبحث الخامس: التوازن بين المالح والشرعية في مناطق النزاع أوكرانيا وتايوان نموذجا

- المطلب 1: أزمة أوكرانيا: تقاطع القانون الدولي مع راع القوى العظمى
- المطلب 2: تايوان صراع الاعتراف الدولي وسياسة الين الواحدة
- المطلب 3: المقارنة بين النزاعين معايير متفاوتة وصراعات كبرى

- الفصل الرابع: أزمة الشرعية الدولية في ظل التحولات العالمية الراهنة

- المبحث الأول: تحدي العود الروسي - الييني

- المطلب 1: الأدوار السياسية التحالف الاستراتيجي وتوسيع التحالفات

- المطلب 2: التكتلات البديلة: الإطار الاستراتيجي والمؤسسي
- المطلب 3: الأدوار الاقتصادية التمرد على النظام المالي الغربي
- المطلب 4: الأدوار الأمنية التحدي الأمني والعسكري

- المبحث الثاني: القضايا العالمية المشتركة وتأثيرها على الشرعية الدولية

- المطلب 1: القضايا البيئية والمناخية وتآكل الهيمنة
- المطلب 2: القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتحدي النموذج الليبرالي
- المطلب 3: النزاعات المسلحة، مكافحة الإرهاب، وأزمات اللجوء
- المطلب 4: قضايا الصحة العامة وتسييس الأمن الإنساني
- المطلب 5: قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وأزمة المرجعية الأخلاقية
- المطلب 6: حوكمة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وقضايا الأمن السيبراني

- المبحث الثالث: تأثير سياسات القوة المهيمنة على الشرعية الدولية

- المطلب 1: معضلة "المعايير المزدوجة" وانتقائية إنفاذ القانون
- المطلب 2: تقويض العدالة الجنائية الدولية
- المطلب 3: الانسحاب والتنصل وتراجع القوة الناعمة
- المطلب 4: الاستنزاف الاستراتيجي وحالة "التمدد الزائد"

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

تعتبر "الشرعية الدولية" أساس بناء النظام العالمي الحديث. وهي النقطة المركزية التي تدور حولها تفاعلات الدول منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. نشأ هذا المفهوم لمحاولة تجاوز الكوارث والمآسي التي تسببت بها الحروب، ووجدت تجسدها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لقد كان الهدف من ذلك هو وضع قواعد تحكم سلوك الدول وتشجع على الحلول السلمية وتحد من اللجوء لاستخدام القوة بدون أسباب واضحة. قامت الولايات المتحدة -في هذا السياق التاريخي والمؤسساتي- بدور هام في بناء هذا النظام؛ حيث استخدمت انتصارها العسكري ونموها الاقتصادي لبناء هيكل أمنية واقتصادية تحقيقاً لرؤية ليبرالية طموحة. هذه الرؤية تسعى إلى تعزيز سيادة القانون والأمن الجماعي.

غير أن المتتبع لمسار العلاقات الدولية خلال العقود الماضية، وصولاً إلى التحولات الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يلحظ مفارقة جوهرية وعميقة في السلوك الأمريكي. فبالرغم من تقديم الولايات المتحدة نفسها كحارس للشرعية الدولية، إلا أنها تتعامل مع القانون الدولي بانتقائية واضحة؛ فهي تتمسك بالقانون الدولي لتحقيق مصالحها الخاصة، وتتجاوزه عندما يتعارض مع أهدافها.

يظهر هذا السلوك أن واشنطن لا تلتزم دائماً بمبادئ المجتمع الدولي وبالنصوص القانونية المعمول بها، بل إن هذا الالتزام يعتمد على مدى خدمة هذه المبادئ لمصالحها الوطنية. يثير هذا الوضع تساؤلات حول مستقبل النظام الدولي القائم على القواعد ومدى التزام الدول الكبيرة بالشرعية الدولية.

إن فهم هذه المفارقة الإستراتيجية لا يمكن أن يتحقق بالنظر السطحي للأحداث أو التحليلات العابرة للأزمات، بل يجب علينا أن نشق في أعماق التاريخ والثقافة الأمريكية لفهم ما يُسمى بـ "التفكير الإستراتيجي الأمريكي". فهذا التفكير لا يعد مجرد رد فعل لحظة جيوسياسية معينة، بل هو نتيجة طويلة الأمد لتفاعل بين المعتقدات والقيم الفلسفية التي ترسخت في العقل الجمعي الأمريكي.

تعتمد هذه المعتقدات على فكرة "الاستثنائية الأمريكية"، والتي تؤمن بأن الولايات المتحدة لديها دور محدد في نشر القيم والديمقراطية في جميع أنحاء العالم. هذا المبدأ يأتي مع فلسفة براغماتية تهتم بالنتائج والمنافع أكثر من القيم الأخلاقية.

كما يرتبط بالفردية، والتي ترى أن الولايات المتحدة يجب أن تكون حرة في اتخاذ قراراتها دون قيود خارجية.

شكلت تلك المجموعة من المعتقدات سياسة خارجية أمريكية متناقضة. في بعض الأحيان؛ فالولايات المتحدة تعمل مع المنظمات الدولية عندما تتوافق أهدافها مع مصالحها. وفي أحيان أخرى، قد تنسحب وتعمل بشكل أحادي أو حتى خارج إطار الشرعية الدولية، كما هو الحال في الحروب الاستباقية أو التدخلات التي تبررها بمبررات إنسانية. هذا النوع من السياسة يظهر مدى تعقيد وتغيرات التفكير الإستراتيجي الأمريكي عبر الزمن.

انطلاقاً من هذه النقطة، تأتي هذه الدراسة لفهم هذه الجدلية المعقدة بين القواعد القانونية الدولية، التي تعتبر إطاراً قيمياً وقانونياً، وبين التفكير الإستراتيجي الأمريكي، الذي يعد محركاً للمحافظة على الهيمنة. إنها محاولة أكاديمية لتجاوز الاعتبارات الأيديولوجية، بهدف فهم كيفية توظيف القوة العظمى لمفاهيم القانون والمؤسسات من أجل الحفاظ على سيطرتها. كما تهدف إلى إظهار كيف تبتكر - تلك القوة العظمى - طرقاً وآليات لتقويض الشرعية الدولية، مما يضع النظام الدولي في مواجهة تحديات وجودية تؤثر على مستقبله.

2. أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة بسبب حيوية ومركزية الموضوع الذي تعالجه، والذي يقع في قلب التفاعلات المعقدة في النظام الدولي الحالي. ويمكن فهم هذه الأهمية بشكل أفضل من خلال التركيز على بعدين رئيسيين:

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية):

تنبع الأهمية المعرفية لهذه الأطروحة من محاولتها الجادة لسد فجوة بحثية محددة تتعلق بـ "تحليل العقل الإستراتيجي الأمريكي" بعمق، متجاوزة بذلك التحليلات الوصفية التقليدية للسياسة الخارجية. إنها تقدم إسهاماً علمياً في حقل العلاقات الدولية عبر الربط بين التراث الثقافي والديني والفلسفي للولايات المتحدة - مثل الاستثنائية، الماسيانية، البراغماتية، والفردية - وبين السلوك السياسي والدبلوماسي تجاه منظومة القانون الدولي. كما تبرز قيمتها الأكاديمية من استخدامها لمقاربات نظرية متعددة ومتنوعة. تبدأ هذه المقاربات من النظريات التفسيرية الرئيسية مثل

الواقعية والليبرالية، وصولاً إلى المقاربات الراديكالية والنقدية مثل ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية. هذا التنوع في المقاربات يوفر إطاراً تحليلياً شاملاً يكشف كيف تستخدم القوة المهيمنة- في هذه الحالة الولايات المتحدة- "المعرفة"، "اللغة"، و"الخطاب" لخلق حقيقة دولية تشرعن الاستثناء الأمريكي وتخدم مساعي الهيمنة.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية):

تجلى الأهمية العملية في كون الدراسة تتناول الوضع الدولي الراهن الذي يتميز بأزمات بنيوية عميقة ويشهد تحولات وجودية. وفي هذا السياق، تواجه منظومة "الأمن الجماعي" و"الشرعية الدولية" تهديدات كبيرة بسبب السياسات الأحادية والانتقائية التي تتبعها القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ظل تزايد استخدام الأمم المتحدة كأداة لتحقيق أهداف دولية، وتوظيف مفاهيم مثل "الشرعية البديلة" - التدخلات الإنسانية والحروب الوقائية ومكافحة الإرهاب - كذرائع لتقويض مبدأ السيادة، توفر هذه الدراسة أداة تحليلية لصناع القرار والباحثين تساعد على فهم كيفية توظيف الآليات المختلفة لتقويض هذا المبدأ وما ينتج عن ذلك من آثار ونتائج. إن فهم هذه الآليات يعد خطوة أساسية لاستشراف مستقبل النظام العالمي، خاصة مع تزايد التوترات الدولية وصعود قوى جديدة تسعى لمواجهة هذا التفرد وتحاول إعادة صياغة قواعد النظام الدولي على أسس أكثر توازناً.

3. مبررات اختيار الموضوع

لقد اخترنا هذا الموضوع ليكون محلاً لبحثنا الأكاديمي بسبب جملة من الاعتبارات والدوافع التي تلتقي فيها العوامل الموضوعية المرتبطة بواقع العلاقات الدولية، بالدوافع الذاتية التي لها علاقة بالاهتمامات المعرفية للباحث. ويمكن تفصيل هذه المبررات على النحو الآتي:

أولاً: المبررات الموضوعية :

-إن التنامي الخطير للزعة الأحادية بسبب لجوء الولايات المتحدة إلى ممارسة سياسات أحادية الجانب لا تعترف بمظلة الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي. يتبدى ذلك في أعمال مثل غزو العراق وتطويع مفهوم "الحرب على الإرهاب"، حيث أفرزت هذه الإجراءات سوابق قانونية وإستراتيجية خطيرة تهدد بنية السلم والأمن الدوليين.

-هناك تناقض واضح في السلوك الإستراتيجي للولايات المتحدة. من جهة، نجد أنها لعبت دورا رئيسيا في بناء النظام الدولي الليبرالي بعد الحرب العالمية الثانية. ومن جهة أخرى، نجد أن الأمريكيين هم أكبر المنتهكين لقواعد هذا النظام عندما تتعارض مع حسابات الهيمنة والمصلحة القومية.. هذا التناقض يثير التساؤل حول كيف يمكن لمؤسس النظام أن يصبح أكبر من يخالف قواعده.

- بروز مفاهيم "الشرعية البديلة"، حيث تسعى واشنطن إلى فرض مفاهيم جديدة ومثيرة للجدل في القانون الدولي، مثل الضربات الاستباقية والتدخلات الإنسانية التي تستخدمها كذريعة للتدخل، بالإضافة إلى مفاهيم الشرعية الوظيفية والأخلاقية. هذه المفاهيم تحتاج إلى تحليل وتفكيك نظري دقيق لفهم تأثيراتها على مبدأ سيادة الدول وتماسك منظومة الشرعية الدولية.

ثانيا: المبررات الذاتية

- تتمثل في الرغبة العلمية لدى الباحث في تجاوز القراءات السطحية، والتحليلات الظرفية أو الإعلامية للسياسة الخارجية الأمريكية، والتوجه بدلا من ذلك نحو البحث في الجذور والأنساق المعرفية، والتاريخية، والفلسفية العميقة (الاستثنائية، البراغماتية، النزعة الرسالية، والفردية) التي تشكل "العقل الجمعي" لصانع القرار الأمريكي.

- السعي لتقديم دراسة تعتمد على أدوات نقدية متقدمة (خاصة مقاربات ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية)، بهدف تشريح الخطاب الإستراتيجي الأمريكي، وتقديم إضافة نوعية للباحثين والمختصين في الشؤون الإستراتيجية والسياسة الدولية، تفكك أسطورة حياد "القانون الدولي" وتكشف عن توظيفه كأداة هيمنة.

4. أهداف الدراسة

تسعى هذه الأطروحة، من خلال معالجتها المعمقة لمكانة الشرعية الدولية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية المحددة، والتي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

-تتبع وتحليل الجذور التاريخية والدينية والفلسفية (كالاستثنائية، النزعة الماسيانية/الرسالية، البراغماتية، والفردية) التي صاغت بنية "العقل الإستراتيجي

الأمريكي"، وبيان كيف أسست هذه المرتكزات لنظرة واشنطن الفوقية والاستعلانية تجاه قواعد النظام الدولي.

- اختبار وتقييم القدرة التفسيرية لمختلف المدارس النظرية في حقل العلاقات الدولية (كالواقعية، الليبرالية، وصولاً إلى المقاربات الراديكالية والنقدية وما بعد الحداثة) في فهم وتفكيك التناقضات الجوهرية التي تكتنف السلوك الأمريكي حيال قواعد القانون الدولي ومؤسساته.

- الكشف الدقيق عن الآليات والإستراتيجيات العملية التي تعتمد عليها واشنطن لتقويض أو تطويع الشرعية الدولية، مثل سياسة "التعامل الانتقائي" مع المنظمات الدولية، وابتكار خطابات "الشرعية البديلة" (كالتدخل الإنساني، الحروب الاستباقية والوقائية، ومكافحة الإرهاب) كذرائع لانتهاك السيادة وتحقيق غايات الهيمنة.

- استشراف مستقبل النظام الدولي من خلال تقديم قراءة تحليلية للتداعيات الخطيرة التي تفرزها هذه التجاوزات والانتهاكات الأمريكية المستمرة على بنية السلم والأمن الدوليين، ومدى تأثيرها على مستقبل مبدأ "الأمن الجماعي" وفعالية التنظيم الدولي متعدد الأطراف.

5. إشكالية البحث

تنطلق هذه الأطروحة من مفارقة جوهرية تكتنف مسار العلاقات الدولية المعاصرة، إذ تقف الولايات المتحدة الأمريكية -بوصفها القوة العظمى- وقد لعبت دوراً رئيسياً في تشكيل النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وساهمت بفعالية في وضع الأسس القانونية للمؤسسات الدولية، من أجل تحقيق الاستقرار والسلم العالميين (مثل ميثاق الأمم المتحدة). ومع ذلك، فإن الممارسة الفعلية للسياسة الخارجية الأمريكية تظهر نزعة واضحة نحو تهميش هذه المؤسسات الدولية والالتزام بشكل انتقائي بقواعدها. وفي بعض الأحيان، تتجاوز الولايات المتحدة هذه القواعد بالكامل، كما هو الشأن في حالات الحروب الاستباقية والتدخلات العسكرية المنفردة، عندما تعتبر هذه القواعد عائقاً أمام تحقيق طموحاتها الجيوسياسية.

هذا التناقض لا يعد مجرد تذبذب دبلوماسي عابر، بل هو انعكاس عميق لبنية التفكير الإستراتيجي الأمريكي. وهو تفكير يركز على قناعات دينية وتاريخية وفلسفية متجذرة، مثل الاستثنائية، والنزعة الماسيانية، والبراغماتية النفعية. هذه القناعات

تمنح صانع القرار الأمريكي مبررا أخلاقيا ووظائفيا للتعالي على القانون الدولي، وتحويل الشرعية الدولية من إطار ملزم إلى أداة لخدمة الهيمنة.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن صياغة الإشكالية المركزية لهذه الأطروحة في التساؤل الجوهرى الآتى: "كيف تؤسس المرتكزات الفلسفية والتاريخية للتفكير الإستراتيجى الأمريكى لرؤية ذرائعية واستعلائية تجاه الشرعية الدولية، وكيف يمكن تفسير التناقض بين بناء النظام وتقويضه؟"

6. التساؤلات الفرعية المرتبطة بالإشكالية:

من أجل الإحاطة الشاملة بالإشكالية المركزية وتفكيك عناصرها بشكل منهجى دقيق، تم تفريعها إلى التساؤلات الآتية، والتي يعالج كل منها محورا أساسيا من محاور الأطروحة:

. -السؤال الأول: ما هي المرتكزات التاريخية، والدينية، والفلسفية التي شكلت بنية التفكير الإستراتيجى الأمريكى، وكيف أثرت هذه المرتكزات مجتمعة على صياغة نظرة واشنطن الفوقية والاستعلائية تجاه النظام العالمى وقواعده؟

- السؤال الثانى: كيف تفسر المدارس والنظريات المختلفة في حقل العلاقات الدولية (الواقعية الكلاسيكية والجديدة، الليبرالية والمؤسسية، وصولا إلى المقاربات الراديكالية وما بعد الحداثة) التعاطى الأمريكى مع قواعد الشرعية الدولية، وكيف تفكك التناقض بين الخطاب المثالى والممارسة الأحادية؟

. السؤال الثالث: ما هي أبرز الآليات الإستراتيجية والعملياتية التي تلجأ إليها الولايات المتحدة لتقويض أو تجاوز الشرعية الدولية في ممارساتها الفعلية؟

. السؤال الرابع: ما هي التداعيات الإستراتيجية الناجمة عن سياسات تجاوز الشرعية الدولية المستمرة على بنية واستقرار النظام العالمى، وكيف يسهم هذا السلوك الانفرادى في استنزاف الهيمنة الأمريكية وتكريس التحول نحو واقع دولى أو نظام متعدد الأقطاب؟

7. الفرضيات

تنطلق هذه الأطروحة من فرضية رئيسية تتفرع عنها جملة من الفرضيات الفرعية للإجابة المبدئية على الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية، وذلك على النحو الآتى:

- الفرضية الرئيسية:

"تفترض الدراسة أن التزام الولايات المتحدة بالشرعية الدولية ليس التزاما قانونيا أو أخلاقيا مبدئيا ومطلقا، بل هو "توظيف ذرائعي وانتقائي" تمليه محددات التفكير الإستراتيجي الأمريكي (كالاستثنائية والبراغماتية). وبناء عليه، تعتمد واشنطن إلى تقويض قواعد القانون الدولي ومؤسساته، أو استبدالها بـ "شرعيات بديلة" (أخلاقية ووظائفية)، متى ما شكَّلت هذه القواعد عائقا أمام طموحاتها الجيوسياسية ومساعدتها لإدامة هيمنتها الأحادية على النظام العالمي.

الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الفرعية الأولى: تفترض الدراسة أن الموروث الديني (البيوريتاني) والفلسفي (البراغماتي والفردى) للولايات المتحدة قد صاغ "عقيدة ماسيانية" (رسالية) عميقة. هذه العقيدة تجعل صانع القرار الأمريكي ينظر إلى دولته كقوة استثنائية ذات رسالة حضارية، يحق لها التعالي على القواعد الوضعية للمجتمع الدولي وهندسة العالم وفق نموذجها وقيمها الخاصة.

- الفرضية الفرعية الثانية: تستند هذه الفرضية إلى المقاربات النقدية وما بعد الحداثية-حيث تفترض أن واشنطن توظف مفاهيم "القانون" و"الشرعية" كـ "سلطة معرفية وخطابية" لصناعة حقيقة دولية تشرعن استثناءها وتقصي منافسيها، محولة إياها إلى أداة للهيمنة الأيديولوجية بدلا من كونها معيارا للعدالة.

- الفرضية الفرعية الثالثة: تفترض الدراسة أن لجوء الإدارة الأمريكية لآليات عملياتية مثل الانتقائية في التعامل مع المنظمات الدولية (كحجب التمويل أو الانسحاب)، وتبرير الحروب الوقائية والاستباقية خارج مظلة الأمم المتحدة، وتسييس حق "التدخل الإنساني"، يؤدي في المحصلة إلى تدمير منظومة الأمن الجماعي؛ مما يسرع من تآكل مصداقيتها و"قوتها الناعمة"، ويدفع القوى الكبرى الأخرى نحو التعجيل بإرساء نظام دولي متعدد الأقطاب.

8. الإطار النظري للدراسة

نظرا لتعقيد وتشابك محددات التفكير الإستراتيجي الأمريكي، وصعوبة تفسير السلوك الخارجي لواشنطن تجاه الشرعية الدولية من خلال عدسة نظرية أحادية، تبني هذه الأطروحة "إطارا نظريا مركبا" (Eclectic Theoretical Framework) يزاوج

بين النظريات التفسيرية الكلاسيكية والمقاربات النقدية التفكيكية. ويستند هذا الإطار إلى ثلاث مقاربات رئيسية تتكامل فيما بينها للإجابة عن إشكالية البحث: أولاً: المقاربة الواقعية (بتفرعاتها الكلاسيكية، الهيكلية، والهجومية)؛ تعد هذه المقاربة ضرورية لتفسير الدوافع المادية والمصلحية للسلوك الأمريكي. ووفقاً لهذا المنظور، فإن النظام الدولي يتسم بالفوضى، والمحرك الأساسي للولايات المتحدة هو "المصلحة القومية المعرفة بلغة القوة". تستخدم الواقعية في هذه الدراسة لتفسير كيف توظف واشنطن المنظمات الدولية كأدوات لتكريس هيمنتها متى ما توافقت مع موازين القوة، وكيف تتجاوزها أو تهمشها حين تصبح عائقاً أمام حركتها الإستراتيجية (الاستثناء الأمريكي).

ثانياً: المقاربة الليبرالية والنيوليبرالية المؤسسية:

تستدعي هذه المقاربة (ولا سيما طروحات "روبرت كيوهان" في النيوليبرالية المؤسسية) لتفسير الجانب العقلاني والمؤسسي في السلوك الأمريكي. فهي تفسر إقدام الولايات المتحدة على هندسة وبناء النظام القانوني الدولي والمؤسسات (كالأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز) ليس بدافع مثالي محض، بل كاستثمار إستراتيجي يهدف إلى تقليل التكاليف، وتوفير المعلومات، وإدارة النظام العالمي بأقل تكلفة عسكرية ممكنة لضمان استمرار نفوذها "ما بعد الهيمنة".

ثالثاً: المقاربات الراديكالية والنقدية (ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية): تشكل هذه المقاربات الركيزة التحليلية الأعمق والأهم في هذه الأطروحة، متجاوزة نظريات "حل المشكلات" التي تسلم بالنظام القائم. من خلال أدوات "التفكيك" (عند جاك دريدا) والربط بين "السلطة والمعرفة" (عند ميشيل فوكو)، تستخدم هذه المقاربة لتشرح الخطاب الإستراتيجي الأمريكي؛ لإثبات أن مفاهيم مثل "الشرعية"، "حقوق الإنسان"، و"التدخل الإنساني" ليست معايير قانونية محايدة، بل هي "سرديات كبرى" ولغة هيمنة توظفها واشنطن لصناعة "واقع دولي" يشرعن العنف الأمريكي ويقصي الآخر (مثل هندسة الثنائيات الضدية: محور الخير/محور الشر، الدول الديمقراطية/الدول المارقة).

إن التكامل بين هذه المقاربات الثلاث يتيح للأطروحة الانتقال بسلاسة من تفسير "الدوافع المصلحية" (الواقعية والنيوليبرالية) إلى تفكيك "البنى الخطابية والأيديولوجية" (ما بعد الحداثة)، مما يوفر إحاطة شاملة بالظاهرة المدروسة.

9. الإطار المنهجي للدراسة: لمعالجة إشكالية البحث واختبار فرضياته، تستعين الأطروحة بمجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، والتي تم توظيفها بما يتلاءم مع طبيعة كل فصل من فصول الدراسة:

أولاً: المنهج التاريخي (Historical Method)

ينطلق الفصل الأول من هذه الأطروحة من مسلّمة أساسية تفيد بأن التاريخ يعدّ "مادة أولية لفهم الظواهر السياسية والقضايا المتنبسة". وبناء عليه، تم توظيف المنهج التاريخي لتتبع الجذور العميقة التي شكلت العقل الجمعي والإستراتيجي الأمريكي. لقد استخدم هذا المنهج لاستكشاف الأصول البيوريتانية (الطهرانية) للمستوطنين الأوائل، وتتبع مسار تطور مفهوم "الاستثنائية الأمريكية" منذ ألكسيس دو توكفيل، مروراً بفكرة "القدر المحتوم"، ووصولاً إلى تطور النزعة التوسعية الأمريكية من التمدد القاري إلى الهيمنة العالمية. إن هذا المنهج ضروري لفهم كيف تحولت المفاهيم الدينية والثقافية إلى ثوابت إستراتيجية في السياسة الخارجية.

ثانياً: المنهج الوصفي - التحليلي (Descriptive-Analytical Method)

تم الاعتماد على هذا المنهج لفهم وتفكيك الظواهر والنظريات المعاصرة. حيث استخدم لوصف بنية النظام الدولي ومؤسساته التي هندستها الولايات المتحدة (كالأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز)، وتحليل الأسس النظرية للمقاربات التقليدية في العلاقات الدولية (كالواقعية التي تركز على فوضوية النظام الدولي وتوازن القوى، والليبرالية بنسخها المؤسساتية والتجارية والجمهورية). يتيح هذا المنهج تحليل العلاقة السببية بين مصالح واشنطن المتغيرة ونظرتها الذرائعية للشرعية الدولية.

ثالثاً: المنهج النقدي والتفكيكي (Critical & Deconstructive Method)

يمثل هذا المنهج الأداة الإستيمولوجية الأهم في هذه الدراسة، خاصة في الفصل الثاني عند استعراض المقاربات الراديكالية وتيار "ما بعد الحداثة". من خلال أدوات كـ "تحليل الخطاب" و "القراءة المزدوجة" و "التفكيك"، يستخدم هذا المنهج لتجريد السرديات الأمريكية (مثل: "نشر الديمقراطية"، "حقوق الإنسان") من هالتها المثالية، وإظهار

كيف تهندس واشنطن ثنائيات ضدية (كالداخل/الخارج، النظام/الفوضى) لشرعنة التدخل وتأييد الهيمنة. هذا المنهج لا يكتفي بوصف الواقع، بل يفكك كيفية "صناعة الواقع" عبر المعرفة واللغة.

10. الإطار المفاهيمي للدراسة

لضبط حدود الدراسة وتوحيد الفهم لمصطلحاتها المركزية، وتجنباً لأي التباس مفاهيمي، تعتمد الأطروحة على تحديد دقيق لمفهومين رئيسيين يمثلان أساس بناءها التحليلي، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الشرعية الدولية (International Legitimacy)

-التعريف التقليدي: عرّفت الشرعية الدولية في أدبيات القانون الدولي بأنها مجموعة القواعد، والاتفاقيات، والأعراف، والمبادئ المؤسسية (وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة) التي تنظم العلاقات وتضبط التفاعلات بين الدول. إنها المعيار الذي يقاس به مدى توافق السلوك الخارجي لدولة ما مع إرادة المجتمع الدولي، والذي يمنح تصرفاتها صفة "المشروعية" أو يسحبها منها.

-التعريف الإجرائي في الدراسة: تتجاوز هذه الأطروحة التعريف القانوني الجاف لتتناول "الشرعية الدولية" من منظور التفكير الإستراتيجي الأمريكي والمقاربات النقدية، بوصفها "أداة سياسية" و"بناء خطابي". وتركز الدراسة إجرائياً على ما يعرف بـ "الشرعية البديلة" (Alternative Legitimacy) التي تصطنعها واشنطن لتجاوز مؤسسات الأمم المتحدة حين تقيّد حركتها. ويندرج تحت هذا المفهوم:

1. الشرعية الوظيفية (Functional Legitimacy): التي تبرر التدخلات الأحادية بناء على معيار "الفعالية والنتائج" والقدرة على حسم الأزمات (كمحاربة الإرهاب أو نزع أسلحة الدمار الشامل) بدلاً من التقيّد بالإجراءات المؤسسية البطيئة.

2. الشرعية الأخلاقية (Moral Legitimacy): التي تستند إلى قيم ليبرالية عليا (كنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان) لتبرير خرق سيادة الدول باعتباره "واجباً أخلاقياً" يتجاوز النصوص الوضعية المكتوبة.

كما تقرأ الشرعية الدولية في هذا البحث، استناداً إلى تيار ما بعد الحداثة، كـ "نص" وسلطة معرفية تستخدمها القوة المهيمنة لشرعنة تفوقها واختراع تهديدات تبرر استثناءها الدائم.

ثانيا: الإستراتيجية (Strategy)

المعنى العام: هي فن وعلم توظيف وتنسيق مختلف أدوات القوة الشاملة للدولة (السياسية، العسكرية، الاقتصادية، والثقافية/الناعمة) لبلوغ الأهداف الوطنية العليا وحماية المصالح الحيوية في ظل بيئة دولية تتسم بالتنافسية، أو التعقيد، أو الصراع.

التعريف الإجرائي في الدراسة (الإستراتيجية الأمريكية الكبرى): يقصد بمفهوم "الإستراتيجية" في سياق هذه الأطروحة النسق الحركي والعملياتي الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية لا لضمان أمنها القومي فحسب، بل بالأساس لإدامة تفوقها وهيمنتها المطلقة على النظام الدولي. وتتجسد هذه الإستراتيجية إجرائيا في تأثيرها العميق بالمرتكزات الفلسفية والثقافية (الاستثنائية، البراغماتية، والنزعة الرسالية)، حيث تتسم بالمرونة المفرطة والازدواجية؛ إذ تلجأ تارة إلى الانخراط في المؤسسات الدولية لقيادتها وتوظيفها لتقليص "تكاليف المعاملات"، وتلجأ تارة أخرى إلى توظيف القوة الخشنة (مثل الحروب الوقائية والاستباقية في العراق وأفغانستان) لتقويض أو تجاوز هذه المؤسسات حين تتحول إلى عبء أو قيد على إرادتها الإمبراطورية.

11. خطة البحث وتقسيمات الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة، والإجابة عن التساؤلات الفرعية، تم تقسيم هذه الأطروحة إلى مقدمة، وأربعة فصول رئيسية، وخاتمة عامة، وذلك وفق الهيكل الآتي: الفصل الأول: مرتكزات التفكير الإستراتيجي الأمريكي وانعكاساتها على الشرعية الدولية: يخصص هذا الفصل للتأصيل التاريخي والفلسفي، حيث يغوص في الجذور العميقة التي شكلت العقل الإستراتيجي الأمريكي وصاغت هويته. ويتناول بالتحليل أربعة مباحث رئيسية: الاستثنائية الأمريكية ودور الدين (البيوريتانية والنزعة الماسيانية)، النزعة التوسعية (فكرة القدر المحتوم)، الفلسفة البراغماتية وتأثيرها على صياغة الإستراتيجية الكبرى، وأخيرا النزعة الفردية كعقيدة سياسية. ويهدف هذا الفصل إلى إثبات كيف أسست هذه المرتكزات مجتمعة لنظرة استعلائية وذرائعية تجاه قواعد المجتمع الدولي.

- الفصل الثاني: الأسس النظرية للرؤية الأمريكية حيال قواعد الشرعية الدولية

ينتقل هذا الفصل من التأصيل التاريخي إلى التأطير النظري والإبستمولوجي، ليختبر القدرة التفسيرية لمدارس العلاقات الدولية في فهم التناقضات الأمريكية. ويستعرض المقاربة الواقعية (لتفسير توظيف القانون لخدمة القوة)، والمقاربات الليبرالية والنيوليبرالية المؤسسية (لتفسير بناء النظام لتقليل تكاليف الهيمنة). ثم يفرد مساحة واسعة للمقاربات الراديكالية والنقدية (وما بعد الحداثة) لتفكيك الخطاب الأمريكي، مبينا كيف يتم توظيف "السلطة والمعرفة" لإنتاج سرديات كبرى تشرعن الاستثناء الأمريكي.

الفصل الثالث: آليات الإستراتيجية الأمريكية في تقويض الشرعية الدولية

يمثل هذا الفصل الجانب التطبيقي والممارساتي للأطروحة، حيث يشرح الآليات العملية التي تلجأ إليها واشنطن لتجاوز القواعد الأممية. ويتناول سياسة الانتقائية في التعامل مع المنظمات الدولية (ابتكار خطابات "الشرعية البديلة" الوظيفية والأخلاقية)، وتسييس التدخل الإنساني (من خلال نماذج كوسوفو، ليبيا، وهاييتي)، وصولاً إلى الانتهاك الصارخ للشرعية عبر تبني إستراتيجية الحروب الوقائية والاستباقية (حربا العراق وأفغانستان)، وتوظيف "مكافحة الإرهاب" لفرض سلطة فوق-قانونية.

الفصل الرابع: أزمة الشرعية الدولية في ظل التحولات العالمية الراهنة

يتوج هذا الفصل من الدراسة بقراءة استشرافية وإستراتيجية لمآلات السلوك الأمريكي المفرط في الإكراه. ويحلل الانعكاسات العكسية (الارتداد الإستراتيجي) لسياسات تقويض الشرعية، متمثلة في: الاستنزاف الإستراتيجي، ظاهرة "التمدد الإمبراطوري الزائد"، وارتداد سلاح العقوبات (تسليح الاعتماد المتبادل). كما يبحث في تسارع ظاهرة "نزاع الدولة" والانقسام الداخلي الأمريكي، ليخلص إلى دراسة التداعيات الكبرى المتمثلة في التدمير الذاتي للشرعية الأمريكية، وبروز نظام دولي ما بعد أحادي، متعدد الأقطاب.

الخاتمة:

تخصص لتقديم الحوصلة النهائية للأطروحة، واستعراض أهم الاستنتاجات العلمية التي تم التوصل إليها ومدى تحقق الفرضيات، مشفوعة بجملة من التوصيات والرؤى الاستشرافية لمستقبل التنظيم الدولي.

12-الدراسات السابقة (أدبيات الأطروحة)

نظرا لتشعب موضوع "الشرعية الدولية" و"الإستراتيجية الأمريكية"، فقد تم انتقاء دراسات مرجعية تقاطعت مع محاور هذا البحث، وتم تصنيفها ومناقشتها بهدف استخلاص الفجوة البحثية التي تنطلق منها دراستنا الراهنة:

أولا: الدراسات باللغة الإنجليزية

1. دراسة جون إيكينبري (G. John Ikenberry, 2011)

-معلومات النشر:

Ikenberry, G. John. Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and transformation .of the American World Order. Princeton: Princeton University Press, 2011

-الفكرة المركزية للدراسة:

يعد هذا الكتاب من أهم المراجع في المدرسة الليبرالية المؤسسية المعاصرة. يجادل إيكينبري بأن الولايات المتحدة تمكنت بعد الحرب العالمية الثانية من بناء "تنين ليبرالي" (Liberal Leviathan)؛ وهو نظام عالمي هرمي ولكنه يستند إلى القواعد والمؤسسات. ويؤكد الباحث أن واشنطن تنازلت طوعا عن جزء من حريتها الإستراتيجية لصالح المنظمات الدولية مقابل الحصول على "الشرعية" وقبول الدول الأخرى بقيادتها. غير أن الدراسة تشير إلى أن أزمة هذا النظام بدأت عندما تبنت إدارة جورج بوش الابن الأحادية والعمل خارج القواعد (خاصة في غزو العراق)، مما خلق أزمة شرعية عميقة تهدد النظام الذي بنته واشنطن بنفسها.

أوجه التقاطع والفجوة البحثية:

تتقاطع هذه الدراسة مع الفصلين الثاني والثالث من أطروحتنا في رصد المفارقة بين بناء النظام المؤسسي وتقويضه. إلا أن الفجوة البحثية تكمن في الآتي: تكتفي دراسة إيكينبري بالتفسير الليبرالي والعقلاني، وتعتبر التجاوز الأمريكي مجرد "انحراف طارئ" للسياسة في حقبة معينة. أما أطروحتنا، فتتجاوز هذا التفسير من خلال الاعتماد على المقاربات النقدية (ما بعد الحداثة)، لتثبت أن هذا التجاوز ليس انحرافا، بل هو متأصل في "العناصر المعرفية" للبراغماتية والاستثنائية الأمريكية، وتوظف فيه لغة الشرعية كأداة هيمنة مستمرة وليس كعقد ليبرالي.

2. دراسة شيرلي سكوت (Shirley V. Scott, 2004)

-معلومات النشر: Scott, Shirley V. *International Law in World Politics: An*

Introduction. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2004.

-الفكرة العامة للدراسة: تقدم سكوت تحليلاً مهماً لطبيعة العلاقة بين السياسة الدولية والقانون الدولي. وتؤكد أن القانون الدولي لا يقيد القوى العظمى (كالولايات المتحدة)، بل يُستخدم كأيديولوجيا و"لغة سياسية" تبرر بها هذه القوى أفعالها. وتوضح كيف تلجأ واشنطن إلى تفسير القواعد القانونية بشكل مرن وبراعماتي لتغليف قراراتها الأحادية بغلاف "المشروعية".

- أوجه التقاطع: تخدم هذه الدراسة الفصل الثالث المتعلق بـ "الآليات" بشكل مباشر، حيث تحلل التوظيف الذرائعي للقانون الدولي واصطناع المبررات لانتهاك السيادة.

-الفجوة البحثية: تظل دراسة سكوت في الحقل "القانوني-السياسي" العام والمجرد. في المقابل، تقوم أطروحتنا بـ "شخصنة" هذه الظاهرة وربطها بالهوية الأمريكية تحديداً؛ أي أنك تحلل توظيف القانون ليس كظاهرة عامة تمارسها أي دولة، بل كنتيجة حتمية للجيئات الفكرية الأمريكية (الاستثنائية والنزعة الرسالية البيوريتانية).

ثانياً: الدراسات باللغة العربية

3. دراسة د. عبد القادر محمد فهمي (2009)

-معلومات النشر:

فهمي، عبد القادر محمد. الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.

-الفكرة المركزية للدراسة:

يعد هذا الكتاب من أمهات الكتب العربية التي حفرت في الأصول الفكرية للسياسة الأمريكية. يركز الباحث على تفكيك الجذور العقائدية (البروتستانتية، العناية الإلهية) والفلسفية (البراغماتية، الداروينية الاجتماعية) وتأثيرها على البناء الإمبراطوري الأمريكي. وتخلص الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية ليست مجرد ردود أفعال جيوسياسية، بل هي تطبيق حرفي لعقيدة "القدر المحتوم" و"الاستثنائية" التي

ترى في واشنطن قوة مخلصه للعالم، مما يبرر لها سياساتها التوسعية والتدخلية باسم القيم العليا.

-أوجه التقاطع والفجوة البحثية:

تشكل هذه الدراسة إسناداً قوياً للفصل الأول من أطروحتنا في تأصيل الجذور الفلسفية والتاريخية. وتبرز الفجوة البحثية في: أن كتاب الدكتور فهمي يتناول هذه المرتكزات لتفسير "البناء الإمبراطوري" بشكل عام. أما أطروحتنا فتأخذ هذه الجذور وتسقطها بشكل تخصصي ودقيق وحصري على مفهوم "الشرعية الدولية"، وتتبع تأثيراتها على تعاطي واشنطن مع المنظمات الأممية والقانون الدولي، مع إدراج أبعاد معاصرة كتوظيف الحرب على الإرهاب والمقاربات الما-بعد حدثية التي لم تغطها دراسة الدكتور فهمي بشكل موسع.

4.- دراسة د. محمد يوسف الحافي، (2014)

-معلومات النشر:

الحافي، محمد يوسف. الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي: دراسة في فلسفة السياسة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014. الفكرة العامة للدراسة: تناقش الدراسة التناقض الجوهرية بين المبادئ الإنسانية والأخلاقية التي تأسست عليها الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، وبين الممارسة السياسية للولايات المتحدة التي حولت المنظمة إلى أداة لتنفيذ سياساتها الرامية للسيطرة على العالم. تستند الدراسة إلى التأصيل النظري لمفهوم الصراع ومفهوم "الهيمنة" عند غرامشي لتفسير السلوك الأمريكي، مبرزة كيف توظف واشنطن التفسيرات البراغماتية لميثاق الأمم المتحدة (مثل المادة 51 المتعلقة بحق الدفاع عن النفس لتبرير الحروب الاستباقية) وحق "الفيتو" لتطويع القرارات الدولية. وتخلص إلى أن تداعيات هذه الهيمنة تبشر بتحول في النظام الدولي نحو عودة التوازن وتراجع القطبية الأحادية.

أوجه التقاطع: تتقاطع هذه الدراسة بشكل عميق مع معظم فصول أطروحتنا خاصة في رصد الممارسة السياسية وتطويع القرارات عبر التفسير البراغماتي (الفصل الثالث)، واستشراف مآلات النظام الدولي (الفصل الرابع). الفجوة البحثية: تركز دراسة د. الحافي على تفكيك الهيمنة من منظور "فلسفة السياسة" التقليدية والميكانيزمات

الهيكلية (استخدام الفيتو، التلاعب بمواد الميثاق). تكمن الفجوة التي تغطيها أطروحتي في أنها تتجاوز التفسير الهيكلي والقانوني للغوص في "البنية الإستيمولوجية والخطابية" (مقاربات ما بعد الحداثة)، لتربط هذا السلوك الاستعلائي بشكل مباشر بمرتكزات "الاستثنائية" و"البيوريتانية" الأمريكية كعقيدة محرّكة، مع تحديث الجانب الاستشرافي ليشمل المتغيرات الدولية ما بعد عام 2014 (مثل صعود البريكس والحروب بالوكالة الحديثة)

يتضح من الدراسات السابقة أنها قدمت إسهامات جليّة؛ فالأولى فسرت الجانب المؤسّساتي الليبرالي، والثانية شرحت الجانب القانوني وآليات الاستثناء، والثالثة أصلت للجذور الفلسفية والتاريخية. والرابعة تناولت معظم فصول الدراسة. إلا أن غياب دراسة تدمج بين (الأصول الفلسفية والتاريخية المعقدة) و(آليات الخطاب الما-بعد حداثيّة وتفكيك السلطة/المعرفة) و(الممارسة العمليّاتية لتقويض منظمات الشرعية الدوليّة) في إطار تحليلي استراتيجي واحد، هو ما يشكل الفجوة البحثية المركزية التي تملؤها هذه الأطروحة. إن دراستنا تقدم نموذجاً تفسيريّاً مركباً لا يكتفي بوصف "كيف" تنتهك الولايات المتحدة الشرعية، بل يفكك "لماذا" وكيف تصنع من هذا الانتهاك عبر الخطاب حقاً إمبراطورياً مشروعاً.

11 صعوبات الدراسة

أولاً: الصعوبات النظرية والمنهجية

- استخدام إطار نظري مركب يجمع بين نظريات مادية كلاسيكية (كالواقعية) ومقاربات فلسفية نقدية (كما بعد الحداثة) خلق صعوبات في كيفية المزاجية بينهما في التحليل دون الوقوع في التناقض الإستيمولوجي؛ إذ إن الواقعية تؤمن بالحقائق المادية (القوة)، بينما ما بعد الحداثة تعتبر كل شيء "بناءً خطابياً".

ثانياً: الصعوبات الموضوعية (المتعلقة بمادة البحث)

إن الأدبيات التي كتبت عن السياسة الخارجية الأمريكية لا حصر لها، فهناك عدد هائل من المراجع يعالج قضايا كثيرة ومتنوعة. هذه الغزارة في المادة وتشتتها يجعل من أن التحدي الأكبر ليس في إيجاد المراجع، بل في فرز وانتقاء المصادر التي تخدم فرضيات الأطروحة حصراً، حتى لا يغرق البحث في السرد التاريخي أو الوصفي الذي يفقد الأطروحة قيمتها التحليلية.

ثالثاً: الصعوبات الذاتية

نظراً لحساسية الموضوع وتأثير السياسات الأمريكية على عالمنا العربي، قد يميل الباحث (بوعي أو بدون وعي) إلى تغليب الانفعال النقدي والهجوم على التحليل الأكاديمي الرصين. والصعوبة هي في الحفاظ على "المسافة العلمية الآمنة" التي تسمح بتفكيك السلوك الأمريكي بموضوعية.

الفصل الأول

مركزات التفكير الإستراتيجي الأمريكي
وانعكاساتها على الشرعية الدولية

الفصل الأول: مرتكزات التفكير الإستراتيجي الأمريكي وانعكاساتها على الشرعية الدولية

يعتبر التاريخ مادة أولية لفهم عديد الظواهر السياسية والقضايا الملتبسة، ولا يمكن في الكثير من الأحيان تفسير الأحداث المعاصرة إلا بالرجوع إلى الوقائع الماضية والسياقات الاجتماعية والفكرية والفلسفية التي شكلت العقل الجمعي لأمة من الأمم، وطبعت سلوكيات الأفراد والجماعات ضمن قوالب يصعب النسخ على خلاف منوالها. ولعل هذه الحقيقة تبدو أكثر جلاء عندما يتعلق الأمر بتاريخ دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يعكس الحاضر الأمريكي التجربة التي عاشتها الأمة الأمريكية-بآلامها وأحلامها- منذ سنوات الاستيطان الأولى وحتى هذه اللحظة، والذي من خلاله تشكلت الرؤية الأمريكية إزاء كل ماله صلة بالنظرة إلى ذاتها أو فيما يتعلق بنظرتها إلى الآخرين.

سنحاول في هذا الفصل تحليل المرتكزات التي يستند عليها التفكير الاستراتيجي الأمريكي في موقفه من الشرعية الدولية وذلك بالرجوع إلى الخلفيات التاريخية العقائدية والفلسفية التي تشكل قاعدة ارتكاز لهذا التفكير انطلاقاً من الروح البروتستانتية التي شكلت الاستثنائية الأمريكية ثم نخرج على النزعة التوسعية التي طبعت السلوك الأمريكي منذ نشأة الأمة. ثم سنتناول بالتحليل النزعة البراغماتية (الذرائعية) التي انفرد بها الفكر الفلسفي الأمريكي وانعكس على الاستراتيجية والخيارات السياسية، و أخيراً نتقصى دور النزعة الفردية في علاقتها بالعناصر السابقة الذكر.

المبحث الأول: الاستثنائية الأمريكية

يستخدم تعبير "الاستثنائية الأمريكية" *"American exceptionnalism"* لوصف الاعتقاد الذي ترسخ لدى الأمريكيين: بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل موقعا خاصا في التاريخ الإنساني وعلى المسرح العالمي؛ بسبب تمتعها ببعض الخصائص التي تجعل منها أمة وحيدة ومتفردة من حيث الأصول والعقيدة الوطنية والتطور التاريخي والمؤسسات السياسية والدينية المتميزة¹. إن هذا الوضع يجعلها -حسب وجهة نظرهم-

1- Harold Hongju Koh, America's Jekyll-and Hyde Exceptionalism. In American Exceptionalism and Human Rights. ed. Michael Ignatieff, 111-144. Princeton: Princeton University Press.2005,p155.

تختلف بشكل نوعي عن الأمم المتطورة الأخرى التي يتعين عليها التكيف مع النموذج الأمريكي وليس العكس.

تم تبني هذا الاعتقاد في المراحل المبكرة من التاريخ الأمريكي وامتزج بصبغة دينية قوامها "الإرادة الإلهية" أو "الخطوة الإلهية للكون" حيث "كان الأمريكيون يرون أنفسهم استثناء من المسار الطبيعي للأمم؛ لنجاحهم في إقامة الجمهورية الأولى منذ العصور الكلاسيكية، اعتبروا أنفسهم واضعي اللبنة الأولى لتاريخ إنساني جديد كلياً ... وفي الوقت ذاته كان الأمريكيون مقتنعين أنهم طليعة البشرية وما لبثوا أن أصبحوا يرون أنفسهم.. الشعب المختار المميز- إسرائيل هذا الزمان"¹

إن الصورة السابقة لا تزال حاضرة في عصرنا الحالي حيث تبين استطلاعات الرأي مدى انتشار هذا المفهوم في أوساط الأمريكيين فبالعودة إلى مؤتمر «معهد بروكينغز» "Brookings Institution" عام 2008 حول الاستثنائية الأمريكية²، الذي رسم الخطوط العريضة لملاح «تميّز» الأمريكيين عن بقية شعوب العالم، وتوصل إلى أن:

- حوالي 75% من الأمريكيين يفتخرون ببلدهم، مقابل افتخار ثلث الألمان واليابانيين ببلدانهم.

- يرى نصف الأمريكيين أن شبكة الأمان الاجتماعي مهمة، مقابل 75% في أوروبا.

- يعتقد ثلثا الأمريكيين أن النجاح يأتي من خلال الجهد الفردي، بينما نفس النسبة من الأوروبيين تعتقد أن النجاح يأتي نتيجة عوامل متعددة خارجة عن إرادة الفرد.

- وقبل كل شيء، المعتقد الديني متجذر في الولايات المتحدة. فنصف الأمريكيين يعتقدون أن الإيمان بالرب عماد الفضيلة، بينما ثلث الأوروبيين فقط يعتقدون بذلك.

- يرتاد الكنيسة 40% من الأمريكيين لمرة واحدة في الأسبوع، مقابل 10% يرتادونها في أوروبا.³

إن الشعور السابق راسخ بقوة في المخيلة الجمعية للأمة، ويبدو من غير المقبول التشكيك فيه، و ما من سبيل-ربما- إلى تصحيح ادعائهم ذاك؛ بالنظر إلى عدة أسباب -

1 - كلايد برستوفتز تعريب: فاضل جنكر، الدولة المارقة : الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية. بيروت: شركة الحوار الثقافي، الطبعة الأولى، 2003، ص 44.

2 - الدراسة بعنوان: Reexamining American Exceptionalism صدرت في 2008/04/23 أنظر: <http://www.brookings.edu/events/2008/04/23-america>

3- دون مونكيرود ترجمة: موفق إسماع، استحضار الاستثناء الأمريكي

سيأتي تفسيرها لاحقا- لعل على رأسها تمركز الفرد الأمريكي حول ذاته وعدم درايته الكافية بما يوجد خارج محيطه من حقائق وأحداث: "...مما يدعو للأسف أن الأمريكيين لا يبالون بالعالم كثيرا لأنهم يرون أنفسهم العالم الوحيد المهم... لا يقدم الأمريكيون عموما على تعلم اللغات الأجنبية..أو على السفر إلى الخارج، وأخفقت أكثرتهم في الاهتداء إلى بلدان (محور الشر:العراق، إيران، كوريا الشمالية)على الخريطة"¹.

ينسحب تعبير "الاستثنائية" على كل فترات حكم الولايات المتحدة بالرغم من أن توظيفه لأول مرة يرجع إلى ألكسيس دوتوكفيل (Allixis de Tocqueville) في عمله المشهور عن الديمقراطية في أمريكا² حيث أشار فيه إلى النجاح الباهر للولايات المتحدة كديمقراطية تمثيلية صاعدة. ولتفسير ذلك قدم افتراضا أساسيا : بان الأمة الجديدة نسبيا لا بد وأنها تمتلك بعض الخصائص الاستثنائية التي مكنتها من تحقيق مثل هذا النجاح.

تطورت هذه الفكرة بعد ذلك بالتوازي مع تطور قوة الولايات المتحدة وأصبح المفهوم يستدعي؛ إما لتفسير الزعامة الأمريكية أو لتمكينها في أرض الواقع، وذلك على امتداد الفترات المهمة من الانتقال الجغرافي- السياسي للبلد منذ أواخر القرن التاسع عشر.

بالرغم من ذلك، لم يكن للمفهوم وجود يذكر خارج إطار الميدان الأكاديمي؛ إذ كان حكرا على الخطاب العلمي؛ حيث وظف بصورة واسعة من طرف المتخصصين في العلوم الاجتماعية، وبصفة مقتضبة من قبل المؤرخين وطلاب الدراسات الأمريكية (American studies). أما اليوم فقد أصبح هذا التعبير واسع الانتشار؛ نصادفه في الخطابات السياسية وعلى أعمدة الصحف والمدونات، وأصبح يستخدم في الجزء الغالب منه كتعبير استقطابي يقسم الليبراليين والمحافظين في المجتمع الأمريكي.³ قدمت عدة نظريات لتفسير هذه الاستثنائية: إحدى تلك النظريات ترجع القضية إلى الأصول البيوريتانية للولايات المتحدة؛ حيث أن الإيمان الديني والتزام

1 - برستوفنز، مرجع سابق، ص 55.

2 - أنظر: الكسيس دوتوكفيل عن الديمقراطية في أمريكا

3- James W. Ceaser, «The Origins and Character of American Exceptionalism. » American Political Thought, vol. 1 (Spring 2012), USA: The University of Chicago Press, p 2.

المستوطنين الأوائل هو أساس هذه الاستثنائية. بينما توزع نظرية أخرى السبب إلى البيئة الفريدة للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث حجم الأمة والطبيعة الجامحة نسبيا للبيئة قادت إلى الإبداع الخلاق والتصميم والشجاعة وهي أهم مكونات "الاستثنائية" بالنسبة للفرد الأمريكي.¹

لكن النظرية الأولى هي التي حظيت باهتمام الباحثين ولاقت رواجاً في تفسير أسباب الاستثنائية وهذا ما سنوضحه في الفقرات التالية.

المطلب 1: دور الدين في تكوين الهوية

يعرف الدين على أنه "نسق للمعتقدات والممارسات والتنظيمات تشكل الجانب الأخلاقي للسلوك، والمعتقدات الدينية هي تفسيرات أو تأويلات للخبرة المباشرة بالرجوع إلى البناء المطلق للعالم، وإلى القوة فوق الطبيعة التي تسيطر على الكون وظواهره"² وبهذا المعنى يشكل الدين "رؤية للذات والآخر والكون تتسم بالقداسة والتنزيه لمعتنقيها".³ وإذا كانت هوية أمة ما تعني ضمن ما تعنيه "صيانة وإعادة التفسير المستمر لنمط القيم والرموز والذكريات والأساطير والتقاليد التي تشكل في مجموعها التراث المتميز للأمة، تُعرّف الأفراد بهذا التراث ونمطه"⁴؛ فإن الدين يقوم بدور هام في تشكيل هذه الهوية وتحديد معالمها الكبرى.

يؤدي الدين في الولايات المتحدة دوراً هاماً في صياغة هوية الأمة وتشكيل شخصيتها، ويساعد في تشكيل أفكار الأمريكيين عن العالم، وله تأثير على الوسائل التي يتجاوب بها الأمريكيون تجاه الأحداث خارج حدودهم. كما يعلل الدين إحساس الأمريكيين بأنفسهم كشعب مختار وإيمانهم بأن عليهم واجب نشر قيمهم في أنحاء العالم.⁵ وقد اعتبر هنتغتون الدين المسيحي البروتستانتي أحد الركائز الأربع الأساسية

1- S.E. Smith, **What Is American Exceptionalism?** Edited By: Kristen Osborne Copyright Protected: 2003-2011 Conjecture Corporation.

2- نخبة من أساتذة قسم الاجتماع بجامعة الاسكندرية، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، [د.ت.]، ص 382.

3- وليد عبد الحي، «مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية». المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد، 312، فيفري 2005، ص 09.

4- Smith, Anthony D. 2003. *Chosen Peoples*. New York: Oxford University Press, pp 24-25. in Hilde Eliassen Restad, «US Foreign Policy and American Exceptionalism». *American Political Thought*, vol. 1 (Spring 2012), USA: The University of Chicago Press, p 55.

5- ولتر روسيل، هل هي بلد الرب؟ دور العامل الديني في السياسة الخارجية الأمريكية. سلسلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 23، السنة الثانية، نوفمبر 2006، ص 3.

التي تشكل الهوية الأمريكية، إلى جانب العرق الأبيض، والإثنية الإنجليزية، والثقافة الإنجليزية البروتستانتية.¹ يقول جيمس فن: "لا أحد يستطيع أن يفهم أمريكا وحرّياتها إلا إذا وعى وتفهم التأثير الذي باشره وما زال يباشره الدين في صنع هذا البلد". ذلك أن للدين تأثير قوي في مسيرة التاريخ الأمريكي، نلمس آثاره في تطور نظام الحكم والتداول على السلطة، كما في نمط العيش وما يلزمه من سلوكيات وعادات وحركات دينية مختلفة تتمتع بشعبية كبيرة وتأثير قوي في الولايات المتحدة على المستوى النظري والعملي.

إن فهم الوضعية السابقة تقتضي منا الرجوع لتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وتبع اللمسات الأولى للحضور الديني في الأرض الجديدة المتجسد في الفعل اللاهوتي المسيحي البروتستانتي، والذي مثل أساساً متيناً في نشأتها وتأسيسها. وسندرك من خلالها كيف أن الولايات المتحدة تستمد منطلقاتها الفلسفية الحاكمة لسلوكها السياسي من التحولات الاجتماعية والسياسية الكبرى التي تعود جذورها إلى المحاولات الاستيطانية الأولى للقارة الأمريكية، التي تمثلت بهجرة المتطهرين (البيوريتان puritans)² مطلع القرن السابع عشر (1619). ولا يختلف معظم المؤرخين حول أهمية دور الطهرانية البروتستانتية التي طبعت أمريكا في زمن نشأتها بطابع يميزها عن سواها من الدول، بما فيها البروتستانتية في أوروبا. وهو ما زال مؤثراً في شخصيتها الجمعية حتى يومنا هذا.³

قدم البيوريتانيون إلى الأرض الجديدة (أمريكا) هروباً من الاضطهاد الديني الذي تعرضوا له في إنجلترا؛ حيث جاءوا حاملين معهم البروتستانتية الكالفنية التي كانوا يحاولون تطبيقها هناك. أيدوا الحرية الدينية بدلاً من مؤسسة دينية عالمية ترعاها الدولة و"كانت فكرتهم هي المجتمع المتجانس المتطهر من المواطنين المستقلين، يخافون

1- أنظر: Samuel P. Huntington. Who We : America's Great Debate. S Simon ET Schuster. 2004 are?

صدر بالعربية: هنتنغتون "من نحن؟ تحديات الهوية الوطنية الأميركية". دار الرأي للنشر والتوزيع. 2005. يرفض هنتنغتون في كتابه هذا فكرة أن الولايات المتحدة هي مجتمع من المهاجرين متعددي الأعراق والإثنيات والثقافات، ويرى على النقيض أن الأميركيين الذين أعلنوا استقلال أميركا عن الاستعمار البريطاني في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي كانوا مجموعة متجانسة من المستوطنين البريطانيين البروتستانت الذين توافدوا إلى العالم الجديد من أوروبا وخاصة بريطانيا لكي يستقروا فيه ويعمروه للأبد. ويرى أن هؤلاء المستوطنين وضعوا بذور المجتمع الأمريكي انطلاقاً من مبادئهم وثقافتهم الأنغلو-بروتستانتية التي لولاها لما قامت أميركا التي نراها اليوم، ولذا يرى هنتنغتون أن أميركا هوية محددة هي هوية هؤلاء المستوطنين، التي تقوم على الركائز الأربع السالفة الذكر.

2 - الكلفينية هي نسبة

3 - طارق متري، مدينة على جبل؟ عن الدين والسياسة في أمريكا. بيروت: دار النهار، الطبعة الأولى، 2004، ص 57.

الله ويعملون بجد ويحسنون أنفسهم ... وقد تسلحوا بالثقافة الأنجلو-بروتستانتية (والبريطانية جوهريا)، وبالقيم وبالخبرة الفنية، واشتركوا في قسم كبير من الافتراضات الفكرية للتنوير الأوروبي... باستثناء ارتياحه الديني وتسامحه إلى حد ما¹ كما. كان قدومهم على متن المركب ماي فلاور (Mayflower) وبمجرد وصولهم كتبوا ميثاق عهد سمي باسم المركب، وتضمن المبادئ الأولى النازمة للعلاقة فيما بينهم أملا بإمكان العيش وفقا لمبادئ الإصلاح الكالفيني على الأرض الجديدة، ولذلك فإن لهذه الوثيقة مكانة ورمزية خاصة في التأسيس للتاريخ الأمريكي.

بدأ البيوريتانيون في إقامة أول ثلاثة عشر (13) مستعمرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من أن الكالفنية لها رؤيتها الخاصة للعالم وللحياة وللإنسان وخلصه بحكم نشأتها في سياق أوروبي بتفاعلاته التاريخية المحتمدة آنذاك؛ إلا أنها تواءمت لتتناسب مع وضع العالم الجديد. كما أن العالم الجديد (أمريكا) فرض نفسه على العقيدة المهاجرة، فتطورت من ذاتها لتستجيب إلى حاجة هذا العالم المرجعية تحكم حركته الناشئة. لذا لم يكن غريبا وبحسب جان بيار فيشو* (Jean Pierre Fichou) أن "يولد المجتمع والدين في آن واحد".²

كان البيوريتانيون يؤمنون بفكرة غيبية غامضة تتعلق (بالتدبير الإلهي للكون) مفادها "أن الله قد احتفظ بأمريكا مخبأة لهدف في ذهنه، وأن الذين أنشأوا المستوطنة الصغيرة في فرجينيا لم يكونوا يعملون إلا كوسيلة لتنفيذ إرادة الله وتدبيره، وأن الله قرر إكمال مهمتهم في سعيهم إلى إتمام تحقيق خطته للكون التي يوجه التاريخ كله نحوها"³ أي أنهم اقتنعوا في أعماقهم بأن مشروعهم يحظى بهداية وحماية الله و أنهم يجسدون قدرا سماويا. أي قيادة مشروع إلهي هدفه إعادة رسم تاريخ الإنسانية، ما يعطي للبعد الديني أهمية كبرى في تكوين الدولة وفي صياغة سياساتها على المستوى الخارجي.

1 - ريتشارد كوك وكريس سميث، تعريب: محمد محمود التوبة، انتحار الغرب. الرياض: العبيكان للنشر، الطبعة العربية الأولى، 2009، ص 38.

* مؤلف كتاب: La Civilisation américaine في سلسلة Que sais-je? عدد 1994 juillet.

2- سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثة الثروة.. الدين.. القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2003، ص 37-38.

3- محمد فهمي عبد القادر، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 41.

كان مرجعهم المطلق هو التوراة (العهد القديم) وهو نفسه الكتاب المقدس عند اليهود، حيث زودهم بالصور الذهنية التي أعطت لحياتهم معنى يستلهمون منه رؤية الواقع بشكل مشوه. لذلك كانوا يشعرون أن هناك قدر كبير من التشابه بينهم وبين العبرانيين القدماء سواء في القهر الذي حفزهم على الخروج من ديارهم، أو في المصير الذي آلوا إليه في البحث عن ملاذ آمن في أراض جديدة، فرحلتهم إلى أمريكا هربا من اضطهاد ملك انكلترا تشبه عبورهم إلى أرض الميعاد هربا من فرعون مصر، والأطلسي الفاصل بين الجزر البريطانية والقارة الجديدة هو نفسه البحر الذي شقه موسى بعصاه. وقد بلغت قوة الإيمان بالعهد القديم، ما جعل المهاجرين يطلقون أسماء توراتية على الأبناء والأماكن وفرضوا تعليم العبرية في مدارس وجامعات مستوطناتهم¹.

لقد صاغت هذه الصور رؤية أمريكا "الأرض الموعودة للشعب المختار" التي يقيم الله فيها للمؤمنين وطنا ومملكة للخير. "هذه الرؤية الدينية التي جعلت من الأرض الأمريكية أرضا لها طبيعة دينية خاصة، هي التي جعلت المهاجرين الأوائل من الأطهار يتميزون بحالة إيمانية خاصة، فأرض الميعاد لأصحاب الميعاد، لذلك بدأ يظهر بين الأمريكيين الأوائل شعور بأنهم شعب مختار أو مميز. وهذا الشعور ما كان له أن يتأكد إلا من خلال التوحد مع الشعب اليهودي كتصور كتابي ديني وكشعب يوجد بالفعل. لقد رأى الأطهار الأوائل من أنفسهم شعبا يهوديا جديدا أو امتدادا للشعب اليهودي"². وهكذا تشعب البيوريتانيون بالكالفنية لكنهم طعموها بحس جماعي قوي، حيث لعبت المعتقدات الدينية دورا كبيرا في خلق نوع من التلاحم الاجتماعي في المجتمع الأمريكي ساعده في توحيده والتغلب على النزعات الانفصالية والمصالح الإقليمية وأضفى معنى على فكرة الأمة الواحدة والولاء المشترك بالرغم من تعدد الأصول والثقافات المكونة لها³.

من خلال هذا العرض الموجز للحظات التأسيس الأولى للدين في العالم الجديد أدركنا أن البروتستانتية البيوريتانية اصطبغت مع المهاجرين الأوائل بصبغة يهودية جعلت من فكرة أمريكا تطبيقا عمليا للفهم البريطاني لحكايات العبرانيين، وأساطير إسرائيلهم في الكتاب المقدس. نتج عن هذا الواقع توليفة دينية جديدة أطلق عليها

1- حمدان حمدان، على أعتاب الألفية الثالثة. الجذور المذهبية لحضارة الغرب وأمريكا لاسرائيل. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص 108.

2 - إميل أمين، ذئاب في ثياب حملان: مختصر قصة الأصولية الأمريكية. القاهرة: دار المريخ للنشر، 2006، ص 102.

3 - محمد فهمي، مرجع سابق، ص 41.

المسيحية اليهودية التي ارتكزت على مقولتي (أرض الميعاد) و(الشعب المختار)؛ وقد لعبت - هذه التوليفة- دورا في تكريس الاستثنائية الأمريكية نتيجة الاصطفاء الإلهي طيلة مراحل تطور الأمة الأمريكية واحتلت مساحة كبيرة- وعلى نحو مكثف- في الخطابين السياسي والديني منذ منتصف القرن العشرين. يتجلى هذا الانبثاث في نشيد قسم الولاء الأمريكي، وخطب استلام منصب الرئاسة التي ألقاها جميع الرؤساء الأمريكيين والتي لا تخلو من ذكر فضل الله وبركاته التي أحاط بها الأمة الأمريكية، وأنها - إلى جانب الجمهورية الأمريكية- جزء من (تصميم التدبير الإلهي). بل أن الأمر تجاوز ذلك ليسمح لدولة تؤمن بالحياة المادية أن تضع حتى على عملتها الوطنية عبارة (بالله نؤمن) (in god we trust)¹. ونتج عن ذلك ما يسمى بالدين المدني.

المطلب 2: الدين المدني

يتميز الدين في الولايات المتحدة الأمريكية بطابع متميز من ناحيتين:

أولا: توجد آراء عديدة واتجاهات متباينة حول تأثير الدين في المجتمع الأمريكي، إلا أن هذه التعددية لا تمنع من تكون شبه إجماع عام حول أهمية الدين كقضية محورية في حياة المجتمع عبر مختلف مراحل تطوره. "صحيح أن المعتقدات والعبادات والانتماء إلى جماعة دينية تخض الأفراد واختياراتهم الشخصية، لكن الأمريكيين يشتركون بنسبة عالية في توجهات دينية عامة. ولقد لعبت هذه التوجهات دورا كبيرا بل حاسما، في تطوير المؤسسات الأمريكية."²

ثانيا: يتسم المشهد الديني في أمريكا بوجود نوع من الامتزاج بين الدين والسياسة، وهو أمر يثير الغرابة نتيجة تناقض المجتمع الأمريكي في موضوع الدين بجمعه بين نقيضين يصعب التوفيق بينهما مثلما دلت عليه التجربة الأوروبية في الحداثة والتنوير. فبالرغم من أن الدستور الأمريكي هو دستور علماني يفصل بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الدينية، بمعنى (علمانية الدولة). فالدستور الأمريكي لعام 1787 هو دستور حيادي فيما يتعلق بالمسألة الدينية، لا يستند إلى الدين إلا مرة واحدة وبشكل سلبي، حيث يؤكد في مادته الرابعة أن الوصول إلى الوظائف السياسية لا يعتمد على العقيدة عند الأفراد. بالإضافة لذلك، التعديل الأول لدستور عام 1791 يضمن الفصل بين

1 - المرجع نفسه، ص42.

2- مترى، مرجع سابق، ص27.

الكنائس والدولة الفيدرالية، ويؤكد على عدم إعطاء أية امتيازات سياسية للأديان وعلى الحرية الكاملة للمعتقد. لكن رغم هذه العلمانية فإن المكون الديني يحظى بنفوذ كاف لصياغة اللغة السياسية يتجسد ذلك خصوصا في الخطاب الديني للزعماء في الولايات المتحدة كجزء لا يتجزأ من ثقافة الأمة السياسية خلافا لما هو موجود في أوروبا حيث لا يمكن الفوز بأي انتخابات عبر اللعب على المشاعر الدينية للمواطنين، ويبدو واضحا أن مثل هذه الجماعات الدينية في أوروبا صغيرة الحجم بحيث لا تتطلب اهتماما خاصا من قبل السياسيين على وجه العموم، يعبر هذا الابتعاد عن التدين و إظهار الورع والتقوى عن القلق المنتشر على نطاق واسع من خلط الدين بالسياسة.¹

الفكرتان السابقتان تعبران عن الخاصية المركبة للمجتمع الأمريكي الذي يجمع مابين علمانيين ومتدينين في شكل رابطة لدين يمكن وصفه بـ (الدين المدني) الذي يلتقي عنده الجميع. وبهذا المعنى يعد الدين عاملا هاما في الحياة داخل الولايات المتحدة إلى حد أنه يتغلغل بين مجموع السكان دون تمايز، وهذا ما يجعل النشطين بشأن القضايا الهامة من جميع الاتجاهات يلجأون بانتظام إلى استخدام المبادئ الدينية لدعم آرائهم، إلى حد أنه يمكن حشد تأييد لأي سياسة خارجية متصورة بشكل أو بآخر.²

ترجع عبارة الدين المدني "civil religion" إلى جان جاك روسو (jean jack Rousseau) في الفصل الثامن من كتابه العقد الاجتماعي حيث يُلخّص العقائد البسيطة للدين المدني في: وجود الله، الحياة الآخرة، مكافأة الصالحين ومعاقبة الأشرار، واستثناء التعصب الديني.³ بينما كُّل الآراء الدينية الأخرى تبقى خارج إدراك الدولة، ويمكن أن تعتنق بحرية من قبل المواطنين. وبالرغم من وجود مثل هذه الأفكار في أمريكا آنذاك إلا أن الآباء المؤسسين لم يستخدموا تعبير الدين المدني بتاتا مثلما أكدده عالم الاجتماع الأمريكي روبر بللاه (Robert N. Bellah) الذي يعتبر أول من أرسى هذا المفهوم بداية من عام 1967.⁴

1 - جيكو موللر و فاخر نهولتز، ترجمة: معين الإمام، الصراع على الله في أمريكا: مسيحي أوروبي يعاين الدين المدني . الرياض: العبيكان للنشر، الطبعة العربية الأولى، 2010، ص30.

2- روسيل، مرجع سابق، ص3 .

3 - جان جاك روسو تعريب: عادل زعيتر، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثانية، 1995، ص211.

4 - Robert N. Bellah, *Civil Religion in America*. Journal of the American. Academy of Arts and Sciences, from the issue entitled, "Religion in America," Winter 1967, Vol. 96, No. 1, pp. 1-21.

أكد (روبر بللاه) في دراسته للمجتمع الأمريكي أن ما يميزه وجود دين مدني متجذر في إيديولوجية الأمة، بل ويحدد هويتها القومية وهو كان وما زال نقطة التقاء بين أعمق المعتقدات والالتزامات الدينية والفلسفية الغربية وبين المعتقدات الشعبية لدى عامة الأمريكيين. فهو دين يجمع معظم الأمريكيين ضمن مظلة معتقدات واحدة لا تنتمي إلى أي مذهب أو كنيسة بعينها، ويعرفه بقوله: "إن الدين المدني في أفضل حالاته هو الإدراك الأصيل للحقيقة الدينية الكونية السامية كما تظهر للمرء في التجربة الأمريكية. وهو بذلك يشكل قاسما مشتركا للأكثرية المعتدلة من الأمريكيين على اختلاف مذاهبهم وعقائدهم، وحتى الذين لا يمارسون الفروض والطقوس الدينية. وهو أيضا دين أمريكي بحث يوجد على مستوى الإدراك الشعبي جنبا إلى جنب مع جميع المذاهب والكنائس، وهو أيضا يملك بعدا روحيا خاصا به ومستقلا عن المذاهب الأخرى.¹

يعبر الدين المدني في جوهره عن وجود دين مواز للكنائس الرسمية، يتغلغل في الحياة الأمريكية، وهو مجموعة من المعتقدات والطقوس والشعائر والرموز² حيث يبقى الله في موقع مركزي لا خلاف عليه مهما اختلفت المعتقدات الشخصية للأفراد، وأن الجميع يقبلون به كأمر من المسلمات. وحتى على مستوى رؤساء الجمهورية الأمريكيين، فإنهم حرصوا جميعا منذ واشنطن على أن تشمل خطبهم وتصريحاتهم على هذا المفهوم الذي هو موضوع قدسية لدى الجميع،³ فهو إذا تدين عام يجمع بين القيم الدينية والوطنية.

لكن رغم كل ما يقال عن تدين وأهمية دور الدين في حياة الفرد والأسرة والمجتمع، والذي يمثل بالنسبة إليه جوهر الحياة الاجتماعية والسياسية، إلا أن هناك خاصية تميز الطابع الديني للفرد الأمريكي، فلا يزال الدين في اعتقاد وسلوك معظم الأمريكيين شأنا شخصا لا يتجاوز قناعات الفرد وطريقة معيشته؛ بالنظر للتوازن الموجود في المجتمع بين الدين والمحافظة من جانب والعلمانية وحرية الاختيار واحترام

1 - محمد فهمي، مرجع سابق، ص43.

2 - مثل اعتبار عيد الشكر عيدا قوميا للصلاة - كما أعلن جورج بوش الأب عام 1991 إبان حرب الخليج - وابتهاال كلينتون في خطبه إلى الرب ليبارك أمريكا ، وافتتاح الجلسات الحكومية بالصلاة ، كما يظهر الدين المدني في الأغاني مثل (أمريكا الجميلة) و(فليبارك الرب أمريكا) وغيرها.

3 - محمد فهمي، المرجع نفسه، ص44.

الحياة الخاصة للآخرين من جانب آخر.¹ ولذلك بقيت العلاقة بين الدين والسياسة في أمريكا، وعلى مر الزمن علاقة طيبة ولا وجود لأي تعارض بينهما.

إن هذا الطابع الديني المتميز مدين في وجوده للآباء المؤسسين الذين أصروا على فصل الكنيسة عن الدولة وكان ذلك تصرف عبقرى لضمان حيوية الكنائس وقوتها. ففي حين أن الكنائس المكرسة في أوروبا ما لبثت ما لبثت أن تشابكت مع الأرستقراطيات والحكومات التسلطية المستبدة وذابت في بوتقتها، ثم بدأت تموت تدريجياً، نرى أن كنائس أمريكا المستقلة ازدهرت² وقد سبق لـ أليكسس دي توكفيل في ثلاثينيات القرن التاسع عشر أن دون ملاحظته حول حيوية الدين في المجتمع الأمريكي وتعدد مذاهبه والارتفاع في نسبة مرتادي الكنائس بانتظام.

ثمة أمر آخر على جانب كبير من الأهمية يميز الدين الأمريكي وهو قدرته الخلاقة على دفع معتنقيه إلى العمل والنجاح والإبداع في كافة مجالات الحياة الدنيوية. وبالتالي لازم الدين التطور الذي عرفته أمريكا في اتجاه مغاير للتطور الأوروبي. فلقد ولدت أمريكا متحررة من تقاليد الأرستقراطية التي سادت في العصور الوسطى. كما أن توفر الأراضي وندرة اليد العاملة قد أتاحا للمستوطنين الجدد قفزات اقتصادية مميزة خاصة مع التشجيع الذي كانوا يتلقونه بهذا الخصوص. فمنذ البداية كرس البيوريتانيون الوافدون الاهتمام بالعمل وتأمين الثروة وتجنبوا وضع أي نوع من القيود الاقتصادية بل وأكدوا على العلاقة الوثيقة بين التقوى الشخصية وإحراز النجاحات الدنيوية، وهكذا تقدمت أمريكا لأن الكفاح من أجل الثروة والنجاح، والذي فرضته حالة العالم الجديد قد التقى بالأخلاق البروتستانتية بحسب ماكس فيبر (Max Weber)³ حيث يقول بهذا الشأن "أن الكالفينية التي أثرت عميقاً في الثقافة الدينية الأمريكية نمت عدداً من المعتقدات المتصلة بالعمل والوقت والعقلانية انطلاقاً من تأويلها للقدر المسبق. والفكرة التي انساق إليها أتباع كالفن هي التالية: مادام المرء لا يستطيع أن يضمن

1 - رمزي كلارك وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية: صفحات من الماضي والحاضر (الجزء الأول)، القاهرة: مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، 2001، ص 250.

2- برستوفتز، مرجع سابق، ص 52.

3- أنظر، ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية. ترجمة، تحقيق: محمد علي مقلد-جورج أبي صالح ، منشورات مركز الإنماء القومي، 1990.

بعمله الصالح موقعه في الجنة؛ لأن هذا مكتوب سلفا، فالثراء قابل لأن يكون علامة الاصطفاء الإلهي".¹

نستنتج من العرض السابق أن الدين المدني يعبر عن جوهر الاستثنائية وهو الحرية في الداخل ولكنه لا ينكمش عند هذه الحدود بل يمتد ليشمل الخارج أيضا متضمنا ما يصطلح عليه بالرسالة الأمريكية أو المسيحانية.

المطلب 3: المجتمع الرسالي (الماسيانية)

تتلخص فكرة المجتمع الرسالي في الاعتقاد بعظمة أمريكا والأمة الأمريكية كمشعل للبشرية والتي وضعها الله على الأرض من أجل إقامة الجمهورية الوحيدة المشمولة بالعناية الإلهية. هذه الأمة مكلفة بمهمة كونية؛ فهي صاحبة رسالة خيرة للأمم و تقع على عاتقها مسؤولية تبليغ تلك الرسالة لمواجهة الشر وإنقاذ البشرية.

هذا المشروع الماسياني لا يمكن تخيله بمعزل عن فكرة وجود قوة إلهية ترشد وتهدي وتدعم وتؤيد النداء الموجه إلى أمريكا؛ لذلك غالبا ما يرى الأمريكيون أنفسهم مكلفين بمهمة خاصة من الرب، وبأن يكونوا مثالا يحتذى به في سائر أنحاء العالم. وقد غذّت القيم البروتستانتية المستوحاة من الاستعارات التوراتية – كما أوضحنا سابقا- هذا الشعور ومنحته مبررات استمراره لأن "الدين المدني يذهب إلى أبعد من الوظيفة الاجتماعية التي يعطيه إياها دوتوكفيل والسائرون في ركابه فهو ينزلق، هنا وثمة، إلى تعظيم خصوصية الأمة الأمريكية لفرط ما تتطعم لغته الرمزية بنماذج من الكتاب المقدس. هناك نوع من الماسيانية تكونت في رحم المخيلة الجمعية بفعل الاستلهام المتكرر لصور الخروج والشعب المختار وأرض الميعاد...".²

لقد عبر عن ذلك أحد المستوطنين الأوائل في عام 1630 يدعى جون واثروب (John Winthrop) حاكم ماساشوستس في خطاب ألقاه مستنهضا همم الذين أبحروا معه نحو الأرض الجديدة قائلا " لنحسب أننا نكون مدينة على قمة الجبل "A City Set up on a Hill"، وستتعلق أنظار كل الناس بنا"³ وهذا كتوصيف رمزي لمناعة أمريكا ونموذجيتها كمنارة يستهدي بها الآخرون.

1 - مرقس، مرجع سابق، ص ص 38-39.

2 - والتر أ. ماكوجال، تعريب: رضا هلال، أرض الميعاد والدولة الصليبية. القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، 2001، ص 29.

3 - المرجع نفسه، ص 40.

تبنى الرؤساء الأمريكيون هذه الصورة بدءاً بالآباء المؤسسين: "فالرئيس الأول جورج واشنطن (George Washington)، أكد في خطاب توليه الرئاسة عام 1789 أنه موكل بمهمة عهد الله بها إلى الشعب الأمريكي¹ وأوضح فكرة التدخل الإلهي والعناية الإلهية بالقول "ما من شعب مدعو أكثر من شعب الولايات المتحدة إلى شكر الله وعبادة اليد الخفية التي تقود أمور الناس. فكل خطوة جعلتهم يتقدمون على طريق الاستقلال الوطني تبدو موسومة بسمة التدخل الإلهي"² والولايات المتحدة في نظر الرئيس الأمريكي جون آدمز (John Adams) "هي المكان المخصص لتحقيق سعادة الجنس البشري. وفي نظر كل الأمريكيين أن أمريكا هي هذا المكان المحفوظ، هذه الأرض المحمية بالعناية الإلهية، والتي تنزاح نحوها الحضارة، وهي مرحلة انتقالية نحو العالمية، نحو تحرير الأرض بكاملها " ويذهب الرئيس بنيامين فرانكلين (Benyamin Franklin) إلى اعتبار أن أمريكا "معززة بإيديولوجية لن يززعها شيء أبداً، وأن الولايات المتحدة ستكون مؤلدة لمجتمع عالمي؛ فالمؤسسات والعادات والمبادئ الأمريكية مخصصة للتطبيق في كل مكان ، ولمحو ما بين البشر من اختلافات أينما كانوا"³.

لم يخرج الرؤساء المعاصرون عن القاعدة التي وضعها أسلافهم؛ سواء كانوا من الجمهوريين أو الديمقراطيين: فهذا بيان ودرو ولسون (Woodrow wilson) عن أهدافه في الحرب عام 1917 كان بليغاً على نحو خاص: "يجب جعل العالم مكاناً آمناً للديمقراطية. ويجب تأسيسها على الركائز المختبرة للحرية السياسية. ليست لدينا غايات أنانية نريد خدمتها، لا نرغب في الفتوحات ولا الهيمنة، ولا نسعى إلى الضمانات لأنفسنا، ولا التعويض المادي عن التضحيات التي سوف نقدمها عن طيب خاطر نحن لسنا سوى أحد المدافعين عن حقوق البشر". وفرانكلين روزفلت تلحف أيضاً بعباءة إنقاذ العالم بكل ارتياح، حين قال في خطاب القسم للولاية الرابعة 1945: "لقد بارك الله القدير أرضنا بطرائق عديدة. إذ وهب شعبنا قلوباً شجاعة وسواعد قوية توجه ضربات شديدة في سبيل الحرية والحقيقة، وأعطى بلادنا إيماناً دينياً أصبح أملاً للشعوب جميعاً في عالم

1 - شوقي جلال، العقل الأمريكي يفكر: من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات. القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، 2000، ص 227-228.

2 - محمد فهمي، مرجع سابق، ص 39.

3- المرجع نفسه، ص 40 .

مكروب. لذلك نحن نصلي له كي نرى سبيلنا بوضوح نرى السبيل المؤدي إلى حياة أفضل لأنفسنا ولجميع إخواننا البشر لتحقيق إرادته تعالى بإقامة السلام على الأرض¹ وهذا الرئيس جورج بوش الأب (George Bush) قال في خطاب حالة الاتحاد سنة 1990: «اليوم - وفي عالم سريع التغير- لا بديل عن القيادة الأمريكية، إن الأمريكيين على دراية بأن القيادة تستلزم أعباء وتضحيات، ولكننا نعلم أيضا لماذا تتجه نحونا آمال البشرية. نحن أمريكيون وعلينا مسؤولية فريدة للقيام بالعمل الشاق من أجل الحرية»². كما تحدث دونالد ريغن (Ronald Reagan) في خطابه الرئاسي الوداعي عام 1989 عن "مدينة مضيئة على جبل...باركها الله...وكانت منيعة فخورة"³ "أما الرئيس جورج بوش الابن (George W Bush) فقال في خطاب الاتحاد 28 (جانفي) 2003 "أمريكا أمة قوية، شريفة وكريمة في استخدامها لقوتنا. نحن نمارس القوة دون فتح واحتلال، ونضحي في سبيل حرية الغرباء والأجانب. الأمريكيون شعب حر، يعرف أن الحرية حق كل شخص ومستقبل كل أمة الحرية التي نثمنها ليست هبة أمريكا إلى العالم، بل هبة الله للبشر"⁴. إن الشعور الرسالي السابق لا يقتصر على الرؤساء فقط بل نلمسه أيضا عند معظم الأمريكيين؛ سواء كانوا كتابا أو مؤرخين أو مواطنين عاديين، حيث يستحوذ عليهم الاعتزاز والتباهي بأن الولايات المتحدة هي أعظم دولة على وجه الأرض! ويكاد يتحول هذا الاعتزاز إلى اعتقاد راسخ؛ فرغم كل الحروب وويلاتها ودمارها وعسكرة أمريكا نفسها والعالم تقريبا ما زال "الكبير والصغير منهم ينظر إلى بلده ونفسه بأنهم شعب تتملكه البراءة وأن القوة الأمريكية قوة خيرة، رؤوفة ومحمودة والعالم يحسدها ويكرهها لأنها مثال ساطع للحرية والديمقراطية وحرية السوق. ويستنتجون من تلك الرؤية، بأن أمريكا الجميلة.. التي باركها الله وهي قوة عظمى على مضض"⁵.

1- موللر، مرجع سابق، ص ص36-37.

- Maria De Castro Santos, «Exporting Democracy: Kantian Peace OR Western Hegemony 2 Expression?». 49th INTERNATIONAL STUDIES ASSOCIATION ANNUAL CONVENTION. SAN FRANCISCO, MARCH 26-29 2008.

3 -طارق متري، مرجع سابق، ص14.

4 - موللر، مرجع سابق، ص ص37-38.

5 - د.جورج حجار، أميركا في طور الرايخ الرابع. بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى، 2005، ص ص84-85.

تطورت الفكرة الرسالية بعد مرحلة تأسيس أمريكا؛ فبعد أن كانت مهمة دينية اتخذت شكلا علمانيا مدنيا ابتداء من مقولة (المصير المبين)¹ التي ظهرت بعد الاستقلال عام 1856؛ بمعنى أن مصير أمريكا الذي قدره الرب هو تحضير العالم، ثم إلى آخر المقولات مثل مبدأ (الامبريالية التقدمية) أي استعمار شعوب أخرى لنقل التقدم إليها ونشر المسيحية البروتستانتية، أو مبدأ (العالمية الليبرالية) أي النقاط الأربع عشرة للرئيس ويلسون، أو مبدأ (تحسين العالم) خلال عهدي كنيدي وجونسون، أو دعاوى حقوق الإنسان (كارتر وكلينتون)².

إن تلك المقولات تجعل مسيانية الولايات المتحدة ظاهرة متميزة وعامل فعال في تطور التاريخ الأمريكي، ولكن في نفس الوقت هي تنطوي على تهديدات جسيمة مادام أنها توظف لتبرير الشعور الأمريكي بالقوة العالمية والالتزام العالمي وفرض الإرادة على الآخرين، والذي يعكسه حاليا التفرد الليبرالي الأمريكي. هذا التفرد أصبح تقليدا على الصعيد الدولي يتجسد في نمط من السياسة الخارجية، قائم على الاعتقاد بأن هذه السياسة يجب أن تعكس، بشكل جوهري، القيم الأمريكية المتميزة عن الآخرين. وانطلاقا من هذا الطابع المتفرد، ظلت الولايات المتحدة ترى نفسها صاحبة مصلحة والتزام أخلاقي لتعزيز انتشار الديمقراطية والمؤسسات الليبرالية في الخارج³.

فقدت الصور التوراتية دلالاتها الرمزية المباشرة بمرور الزمن، لكن طبيعتها المسيانية ظلت راسخة بالأذهان والعقول، وحافظت على إضفاء طابع إيديولوجي وتبرير فلسفي للسلوكيات العملية للسياسات الأمريكية ورؤيتها للعالم التي تصب في قالب الاستثنائية وهذا بالرغم من الانقسامات التي ظهرت في المجتمع الديني الأمريكي إلى تيارات عديدة ومتنوعة كما سنرى في الفقرات التالية.

1- صاغها جون اوسوليفان بعد الاستقلال عام 1856.
2- رضا هلال، المسيح اليهودي ونهاية العالم: المسيحية الأصولية والسياسية في أمريكا. القاهرة: مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، 2000، ص 51.

3 - Jonathan Monten, « Nationalism and Neoconservative Perspectives on the Promotion of Democracy Abroad» Prepared for delivery at the 2004 Annual Meeting of the American Political Science Association, September 2-5, 2004.

المطلب 4: التيارات الدينية الرئيسية¹

أشرنا في فقرات سابقة أن الولايات المتحدة لا تتبنى دينا رسميا لكن تظل المسيحية هي دين أغلبية السكان بحكم ارتباطها بالنشأة التاريخية لأمريكا. لكن رغم ذلك يتسم المشهد الديني في هذا البلد بتعدد بالغ في الاتجاهات ينطوي على خلافات دينية وثقافية دقيقة لها نتائج _سياسية هامة². هذه الاتجاهات الدينية ليست ثابتة حيث أن توازن القوة بينها يتغير مع مرور الوقت لذلك فإن استعراض هذه التيارات يلقي مزيدا من الضوء على كيفية تأثير الدين في تشكيل العقل الأمريكي وتصورات وسلوكه السياسي في الواقع.

عادة ما يهيمن الاتجاه البروتستانتي على دراسة التيارات الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ذلك "أن البروتستانتية شكلت الجانب الأكبر من هوية أمريكا ومازالت إلى الآن مذهب الأغلبية في الولايات المتحدة. إضافة إلى أن التغييرات في المذهب الكاثوليكي (ثاني أكبر عقيدة وأكبر طائفة واحدة في أمريكا) تمثل صورة أكثر تعقيدا لها نتائج أقل على السياسة الخارجية. وأخيرا، فإن المجموعات الدينية الأخرى في الولايات المتحدة هي أقل أهمية بكثير فيما يتعلق بالحياة السياسية.³" تنقسم البروتستانتية الأمريكية (التيار الرئيسي التاريخي) إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية: الأصوليون والمسيحيون الليبراليون والإنجيليون.

الفرع 1: الأصوليون (Fundamentalists)

يمثل الأصوليون أكثر التيارات البروتستانتية انغلاقا بسبب تمسكهم بالتفسير الحرفي للإنجيل حتى ولو تعارضت مع الحقائق العلمية، وهم أكثر حرصا من الإنجيليين على تطوير رؤية مسيحية للعالم متماسكة وشاملة ومن ثم تطبيقها بصورة منهجية في الواقع. وفي ظل التعرض لسلسلة من الهزائم الفكرية والسياسية في العشرينات والثلاثينات، تراجع الأصوليون إلى عزلة وتشاؤم أكثر من بقية الطوائف من ناحيتين:

1 - اعتمدنا في هذا المحور أساسا على دراسة: Walter Russell Mead المعنونة بـ: "God's Country? The Role of Religion in Foreign Affairs, September/October 2006 وترجمت إلى العربية في: "ولتر روسيل، هل هي بلد الرب؟ دور العامل الديني في السياسة الخارجية الأمريكية. سلسلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 23، السنة الثانية، نوفمبر 2006 (مرجع سابق).

2- للتفصيل حول المشهد الديني أنظر: متري، مرجع سابق، ص ص .

3- روسيل، مرجع سابق، ص 4.

أولاً: (تشاؤم من الوجود): كانوا يرون أنفسهم أقلية مؤمنة تعيش معزولة وسط أغلبية غير مؤمنة وذلك يشكل هوة لا يمكن ردمها بينهما، ومن ثم اعتنقوا نظرة قاتمة في إمكانية إنقاذ العالم من جحيم النار حيث أن فئة قليلة فقط قدر الله لها الخلاص أما الأغلبية غير المؤمنة فمآلها إلى الجحيم.

ثانياً: (تشاؤم من الإصلاح): يميل الأصوليون إلى التشاؤم تجاه آفاق الإصلاح الاجتماعي داخل الولايات المتحدة، ويعتقدون أن الجهود البشرية لبناء عالم أفضل لا يمكن إلا أن تكون محدودة النجاح وبالتالي يعادون بشكل صريح فكرة نظام عالمي يقوم على أساس قيم أخلاقية علمانية وعلى أساس مؤسسات عالمية مثل الأمم المتحدة. ومن ثم يفضلون المؤسسات الصغيرة النقية المتشددة عقائدياً على المؤسسات الأكبر الأكثر تنوعاً.

ثالثاً: (تشاؤم من المصير) يلتزم الأصوليون برؤية توراتية تشاؤمية تتعلق بنهاية العالم ويوم القيامة حيث تتنبأ بأحداث كبرى ومروعة سوف تسدل الستار على تاريخ البشرية. ويعتقدون بعودة المسيح ليملأ الأرض عدلاً بعد اضطهاد الفئة المصطفاة (أي الأصوليين المسيحيين) من قبل الشيطان وأعوانه من البشر.¹

الفرع الثاني: المسيحية الليبرالية (Liberal Christianity)

يعتبر هذا التيار الأكثر انفتاحاً على الآخر من باقي تيارات البروتستانتية الأمريكية، فهو يزعم أنه يمثل جوهر البروتستانتية ومن ثم جوهر المسيحية الأخلاقية والقيمية؛ إذ أنه ينظر إلى الدين كتحاليم أخلاقية أكثر منها معتقدات تقليدية في شكل نصوص تطبق حرفياً على الواقع. وتقلل المسيحية الليبرالية من شأن الفوارق بين المسيحيين وغير المسيحيين على خلاف المذاهب الرئيسية الأخرى للبروتستانتية الأمريكية. ويعتقد المسيحيون الليبراليون أن المبادئ الأخلاقية واحدة في أنحاء العالم، حيث أن كل دين يمتلك جزءاً من جوهر الحقيقة الأخلاقية التي تتضمن العمل الصالح الموصل إلى الخلاص؛ وتبعاً لذلك لا تؤمن بمكانة خاصة أو متميزة للكنيسة أو رجالها فهي عندهم فكرة هامشية للغاية. ولأنهم ينبذون عقيدة الخطيئة الأولى، فإنهم متفائلون بشأن إمكانات بناء نظام عالمي سلمي وبشأن أهمية دور المنظمات الدولية كالأمم المتحدة. ويرون أن السعي إلى إقامة مملكة الله تعني بالنسبة لهم تعاون القوى السياسية

1- روسيل، مرجع سابق، ص ص 4-9.

التقدمية وتشجيعها لقيام العدل على الأرض ويعترضون على الدعوة التشاؤمية للمسيحية الأصولية. وجدير بالذكر أن رؤية هذا التيار كانت هي القوة التي اصطبغت بها النظرة الكونية للولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. وتشبعت قيادات أمريكية بمفاهيمها؛ كـ "روزفلت وترومان واتشيسون وإيزنهاور ودالاس" على غرار بقية النخبة الأمريكية. ولقد ساعدت رؤية هذه الطائفة في مد جسور التعاون مع كل من الطائفة الكاثوليكية والطائفة اليهودية، اللتان كان نفوذهما في تصاعد خلال هذه الفترة. وقد ساعد نجاحهم المبكر في تشكيل إجماع وتوافق داخلي حول القضايا الأساسية إلى إحساسهم ببعض التفاؤل مع مشاكل النظام العالمي والتعاون عبر التقسيمات العرقية والدينية. تعرضت لكثير من التحديات في السنوات الأخيرة منها ابتعاد أتباعها عن الكنيسة بسبب خلافاتهم الكثيرة معها¹ وخلافاتهم مع الكنيسة الكاثوليكية حول الإجهاض وحقوق أصحاب العلاقات الجنسية المثلية وخلافاتهم مع اليهود بتراجع درجة تأييدهم لإسرائيل ذلك بالإضافة إلى التفتت الداخلي لهذه الفئة نفسها حول كثير من القضايا. وأصبحت بعد أن أنهكتها المعارك الداخلية، أقل قدرة على التأثير على المجتمع الأمريكي بصورة عامة².

الفرع الثالث: الإنجيلية (Evangelism)

تتمتع الطائفة الإنجيلية بتأثير هام في السياسة الأمريكية؛ وتوصف بأنها تيار وسط بين التيارين السابقين، فهي التي تشترك مع المسيحية الأصولية في المعتقدات ولكن رؤيتها العالمية أكثر تأثراً بتفاؤل المسيحيين الليبراليين. فالإنجيليون يتفقون مع الأصوليين في تأكيدهم على أهمية المعتقدات المسيحية وليس فقط تعاليمها الأخلاقية، كما يسلّمون بمفهوم "الولادة من جديد" أي العودة إلى الإيمان والذي يركز على الخطيئة الأصلية للإنسان وبتضحية المسيح (صلب المسيح وبعثه). ومن ثم يعتقد الأصوليين والإنجيليين أن الخلاص يكمن في المفهوم السابق وليس من خلال الالتزام

1 - لدى المسيحيين الأصوليين تحفظات كثيرة على روايات التوراة المتعلقة بطبيعة المسيح وعقيدة التثليث التي تطورت في القرون الأولى من تاريخ الكنيسة. وهم متشككون في قضايا أخرى كخلق الكون في سبعة أيام وجنات عدن وفيضانات نوح. وتمتد شكوكهم، كما يقول الكاتب، إلى البعث الجسدي للمسيح وإلى المعجزات المختلفة التي تنسب إليه. فبدل إن يعتبروا المسيح ك مخلوق خارق ينظرون إليه كمعلم أخلاقي يقتدي به في الحياة خاصة تجاه التعامل مع الفقراء. ومما ساعد على انتشار مفاهيم هذه الطائفة المسيحية بين غالبية البروتستانت تطور نظرية داروين وغيرها من النظريات التي تعرضت بالنقد لكثير من الروايات الواردة وعدم الاعتقاد بمعانيها الظاهرة

2 - روسيل، مرجع سابق، ص 9-12.

بقانون أخلاقي كما زعم الليبراليون لأن في ذلك خيانة لتعاليم المسيح ويدفع إلى التشكيك في فهمهم للتعاليم المسيحية حسيهم. كما يستبعد الإنجيليون والأصوليين الأفراد الذين لم يقبلوا المسيح كمنقذ من طريق النجاة لأنهم غير قادرين على القيام بعمل نافع وحدهم أي من غير المسيح. بالإضافة إلى وجوه التشابه السابقة، تتفق الطائفة الإنجيلية مع الطائفة الأصولية في ما يتعلق بنهاية العالم حيث إن عودة المسيح ستسبق قيام حكم الألف سنة من السلم أي أن جهود السلام العالمي التي سيبدلها البشر قبل ذلك سيكون مصيرها الفشل.¹

ونظرا لهذا التشابه بين الإنجيليين والأصوليين فليس مستغربا، أن كثير من المراقبين يخلطون بين الطائفتين معتبرين إن الطائفة الأولى هي صورة معدلة للثانية. غير أن هناك فوارق بين الطائفتين في ما يتعلق بنظرتيهما إلى العالم. فالإنجيليون يعتقدون أن تضحية المسيح هي ليست لكل البشر وإنما فقط للقلة المنتقاة لكن نظرتهم هي أقل تشاؤمية من الأصوليين وهم يؤكدون باستمرار على مسؤولية المسيحيين في إنقاذ البشرية من العذاب ولذلك فإنهم أكثر تفاعلا مع غيرهم من الديانات والطوائف من الأصوليين لتحسين مستوى الرفاه الدنيوي مع اعتقادهم بأن من يرفض المسيح لا أمل له في لقاء الله بعد الموت. كما وأنهم لا يعترضون كأصوليين، على التناقض في ما يدرس في المؤسسات التعليمية من نظريات داروين وغيره وبين ما يؤمنون به من نظرية الخلق ولكنهم يعترضون على من يرفض إمكانية وجود خالق لهذا الكون.²

أخيرا يذكر "راسيل ميد" أن المسيحية الليبرالية كانت تمثل الخط العام للسياسة الأمريكية حتى حقبة الستينيات ثم حصل بعد ذلك تحولا لصالح الإنجيليين على الليبراليين حيث انخفض نصيب الفئة الأولى ما بين 1960 و2003 بحوالي 24% من 29 مليون الى 22 مليون شخص. أما الإنجيليون فقد ارتفعت نسبتهم من 41% عام 1988 الى 54% عام 2003 وقد مثلت هذه الفئة حوالي 40% من الأصوات التي حصل عليها بوش الابن في الانتخابات الرئاسية عام 2004 وتصل هذه النسبة إلى 78% بين البيض منهم. أما في الكونغرس فقد ارتفعت نسبة الإنجيليون من 10% عام 1970 إلى

1 - روسيل، مرجع سابق، ص ص 12-15 .

2- أ. د. يوسف خليفة اليوسف، «الدين والسياسة الخارجية الأمريكية»

أكثر من 25% عام 2004 كما يؤكد الكاتب. أما الأصوليون فعلى الرغم من زيادة أعدادهم إلا أن تأثيرهم لا زال محدودا.

كخلاصة لهذا المبحث، نرى أن النزعة الرسالية تستند إلى العقيدة الدينية البروتستانتية - الكالفينية التي تم تطبيقها في بلد جديد ومجتمع بكر، وهي العقيدة التي كان لها شأن لا يناع في زرع قيم وأفكار وقواعد سلوك مؤثرة ليس في صياغة الشخصية الأمريكية على الصعيد الاجتماعي فحسب، وإنما أيضاً في صياغة العقل الأمريكي ومنهج التفكير الاستراتيجي الرسمي في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

المبحث الثاني: النزعة التوسعية

يقصد بالتوسع " عملية النمو من خلال الاستحواذ، إما عن طريق الشراء أو عن طريق الغزو - لأمة من الأمم. ولذلك فإن فهم موضوع التوسعية أمر ضروري لفهم كيف ولماذا نمت الولايات المتحدة جغرافيا واقتصاديا منذ العصور الاستعمارية"¹.

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية ظاهرة غير مسبوقة في التكوين التاريخي للدول ، فهي لم تنشأ في نطاق جغرافي محدد ولم تخرج إلى الوجود كما هو حال غيرها من الكيانات السياسية في ظل صفقات وتسويات دولية ، وهي لم تنبت على أرض قاحلة جرداء طاردة للبشر ، بل ولدت من رحم الغنى والثراء . قارة بكر كل ما فيها وعليها يخطف الإعجاب².

نمت الولايات المتحدة - في أقل من 100 سنة- من اتحاد ثلاثة عشر (13) مستعمرة إنجليزية سابقة إلى قوة قارية؛ حيث امتد سلطانها من المحيط الأطلسي شرقا إلى المحيط الهادي غربا. وخلال 30 سنة التالية بعد التوسع من البحر إلى البحر، أصبحت الولايات المتحدة قوة عالمية بعد حرب قصيرة مع اسبانيا والاستيلاء على الممتلكات الاسبانية غوام والفلبين وكوبا وبورتوريكو (Guam, the Philippines, Cuba, and Puerto Rico). وعند نهاية الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، استحوذت الولايات المتحدة على قناة بنما ثم على الجزر العذراء وذلك لكي تسيطر على المدخل الشمالي للبحر الكاريبي.³

1 -Richard Sauers , Jennifer L. Weber, (General Editor),**Key Concepts in American History :Expansionism**. Chelsea House Publishers , New York,2010 , p1.

2 -الفكر التوسعي الأمريكي
3 -للاطلاع أكثر على تفاصيل التوسع الأمريكي أنظر:

لم يتوقف التوسع الأمريكي بعد الحرب العالمية الأولى وإنما استمر بأشكال أخرى زاوجت فيه بين القوة الصلبة كالأدوات الاقتصادية والقواعد العسكرية والقوة الناعمة كالديمقراطية والقيم الأمريكية وتجلى ذلك في التنافس مع الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة أو محاولة الهيمنة على العالم في المرحلة التي تلتها. ويمكن تلخيص مراحل التوسع الإمبراطوري استناداً إلى الباحث والمؤرخ الأمريكي زيمرمان بسلسلة من أربع حلقات متعاقبة كالآتي¹:

الأولى: تتمثل في "التوسع القاري" أي التوسع داخل القارة الأمريكية من شرقها المطل على المحيط الأطلسي إلى غربها المطل على المحيط الهادي، ومن جنوبها المطل على البحر الكاريبي، إلى شمالها المقارب لمحيط القطب الشمالي. والذي مثل تراكم رأس المال التجاري المحرك المادي له ومثلت مبادئ "القدرية Fatalism"، و"المصير المحتوم Manifest Destiny" أساسه الأيدلوجي.

أما التوسع الثاني: فهو ذاك الذي تمثل في الحرب الأمريكية - الإسبانية والتي كانت بمثابة التوسع الإقليمي للولايات المتحدة باتجاه الجنوب، المتمثل في كل من كوبا وبورتوريكو وجوام والفلبين، وهي المستعمرات التي أجبرت أسبانيا على التراجع منها إبان حربها مع الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، امتد النفوذ الأمريكي ليشمل بلاد أمريكا الوسطى واللاتينية، أو ما يسمى بمنطقة "الفناء الخلفي" للولايات المتحدة. وكانت عملية التوسع في خلال هذه الفترة مدفوعة بالتراكم الرأسمالي الكبير في أمريكا والذي

ساهمت عملية التوسع القاري في تحقيقه بشكل كبير.

أما المرحلة التوسعية الثالثة: فهي تلك الممتدة في الفترة ما بين 1946 و1991، والتي تمثلت في حالة التنافس بين قطبي النظام الدولي المتمثلين في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، والذي أنتج توسعاً أمريكياً تمثل في محاولة السيطرة على أوروبا من

محمد محمود السروجي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين .

الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة: 2005.

1- د. وائل محمد اسماعيل، «الأمن القومي الأمريكي والتوجهات التوسعية». المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية العراق عدد 10، 2008، ص 29.

خلال تقديم الدعم الاقتصادي لها -بموجب خطة مارشال-، ثم من خلال إنشاء حلف الناتو وما استتبعه ذلك من تواجد عسكري أمريكي في القارة الأوروبية، وإتباع الأخيرة لسياسة الردع والاحتواء في إطار تلك العلاقات التنافسية التي سادت بين الطرفين. كما اتسم توسع الولايات المتحدة نحو الجنوب بإنشائها لأحلاف عسكرية مع كل من أستراليا ونيوزيلاندا، واليابان، والجمهورية الكورية والفلبين، ودخولها في صراع مع الاتحاد السوفيتي في مناطق النفوذ المتنازع عليها بين الطرفين في أفريقيا والشرق الأوسط. أما المرحلة التوسعية الرابعة: فهي تلك التي نشبت بعد انقضاء الحرب الباردة، وهي المرحلة التي وصل فيها الاقتصاد الأمريكي إلى ذروة ازدهاره، واستخدمت الولايات المتحدة تفوقها الاقتصادي والعسكري والثقافي لتكريس موقعها كقوة عظمى على الساحة الدولية.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الكبرى الوحيدة التي توسعت على امتداد قارة؛ فبين سنتي 1500 و 1700 فقد توسعت روسيا نحو شرق أوروبا عبر جبال الأورال وإلى المحيط الهادي عبر سيبيريا، وتوسعت كندا أيضا طيلة القرن التاسع عشر من المحيط الأطلسي شرقا إلى المحيط الهادي غربا. لكن رغم ذلك يختلف التوسع الأمريكي عن نظيره الروسي والكندي لأسباب سنأتي على شرحها في الفقرات التالية.

لقد حكمت التوسع الأمريكي أيضا نفس الرؤية التي حكمت التوسع الأوروبي خلال الكشوفات الجغرافية حين التقت طموحات الملوك والتجار ورجال الكنيسة حيث مد النفوذ السياسي بالقوة العسكرية وتنوع مصادر الدخل بنزح الثروات والهيمنة الثقافية الدينية من خلال التبشير. وهكذا اعتمد التوسع الأمريكي على الأبعاد القيمية والعسكرية والاقتصادية أي على ثلاثية: الدين والقوة والثروة¹، مع اختلاف أساسي هو أن نمط التوسع الأمريكي استهدف الداخل أولا ثم امتد إلى الخارج عكس التوسع الأوروبي الذي كان إلى الخارج أي إلى القارات القديمة والعريقة.

المطلب 1: البعد القيمي : القدر المحتوم manifest destiny

تجسد البعد القيمي منذ البداية في فكرة القدر المحتوم حيث تستخدم عبارات مختلفة للتعبير عنها مثل بيان المصير "أو" القدر الظاهر "أو" القدر المحتوم "وإن اختلفت في

اللفظ فإنها متشابهة في المعنى، وتدل كلها على التبرير السياسي والديني للسياسية التوسعية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية للمدة من 1845 حتى عام 1892 للسيطرة على المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي.¹

ارتبط معظم الحديث حول "المصير المحتوم" لدى عديد أبناء الشعب الأمريكي بالتصورات القائمة على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تؤدي دورها المقدر لها بوصفها قوة عالمية، ومع إن هذه التصورات لم تكن حكراً على الطبقة السياسية فقط، بل شملت مختلف طبقات الشعب الأمريكي بما فيهم رجال الدين والفلاحين والتجار، غير أن الفلسفة التي قامت عليها "المصير المحتوم" لطالما كانت موجودة في جميع الاتجاهات والمفاصل التي كان التاريخ الأمريكي يتحرك من خلالها، إذ حاول الأمريكيون على الدوام أن يضعوا سياساتهم واستراتيجياتهم - مهما كانت توسعية أو عدوانية - ضمن مبررات مقبولة اجتماعياً لدى الشعب الأمريكي، وفي معظم الحالات كان الدين أحد أبعاد تلك المبررات، لذلك فإن الأسس التي تستند عليها فلسفة "المصير المحتوم" لا يمكن أن ترتبط بتاريخ حدث أو زمن معين، لأن "المصير المحتوم" وجد وما يزال كفلسفة تؤطر التاريخ الأمريكي ككل فهي أشبه ما تكون عقيدة معنوية تهدف لخلق التاريخ الأمريكي بصورته الأسهل، كما يمكن أن تُعرف على أنها مجرد حركة أو مذهب أو اعتقاد أو ربما كما وصفها البعض بأنها "الجسد المنظم للمفاهيم والاعتقادات التي تخلق الحياة والثقافة الأمريكية".²

وبالرغم من أن العبارة لم يتم تداولها بمعناها السياسي المقصود إلا في سنة 1845، إلا أن الفلسفة التي تقف وراءها طالما كانت موجودة على طول التاريخ الأمريكي، حتى قبل الثورة الأمريكية سنة 1776، وإن كانت قد ظهرت أول الأمر عبر تصريحات و آمال عبر عنها بعض سياسيي أمريكا وقادتها، ومن بينهم بنجامين فرانكلين (Benjamin Franklin) الذي كتب سنة 1767، حول، التوسع الأمريكي يقول "أمريكا أرض هائلة، فضلتها الطبيعة بكل المزايا: المناخ، التربة، الأنهار، والبحيرات الكبيرة الصالحة للملاحة، لذلك يجب أن تصبح بلاد عظيمة كثيرة السكان وقوية، وفي وقت قصير وبتصور عام

1-Daived S. Reynolds ,Walt Whitman's America :A Cultural Biography ,New York,Knopf ,1995,P136.

2 - د. علي خوير مطرود، بيان المصير وسياسة التوسع الإقليمي الأمريكي (1845-1892)، مجلة كلية التربية / واسط، عدد 10، ص 249.

ستكون قادرة على كسر الأغلال التي تفرض عليه ، بل وربما ستفرض تلك الأغلال على من كانوا يفرضونها عليها"¹

تحولت هذه العبارة إلى نظرية تبريرية لتصرفات الأمة الأمريكية لما صاغها بعد الاستقلال جون أوسوليفان John O'Sullivan سنة 1856. بمعنى " أن الرب قدر للشعب المختار (الأمريكي) أن يقود العالم إلى نهاية التاريخ وأن المستقبل سيكون عصر العظمة الأمريكية بلا قيد أو شرط"² إذن فهي تستند إلى ثلاثة أسس هي³:

1- تميز الشعب الأمريكي ومؤسساته.

2- مهمة نشر هذه المؤسسات بما يقود إلى إعادة صنع العالم في صورة الولايات المتحدة الأمريكية.

3- إن هذا العمل إنجاز للقدر وتحت مشيئة الله

تبلورت النزعة التوسعية في ضوء تلك الخلفية التاريخية لدى الأمريكيين طالما هم أصحاب رسالة عالمية ، وكان الدافع دائماً، أن أرضهم القومية ما هي إلا حدود متحركة قابلة للتوسع باستمرار ضمن ما يعرف بالمجال الحيوي القائم على تشبيه الدولة بالكائن الحي والتأكيد على مبدأ التوسع الإقليمي كضرورة عضوية للكيان السياسي ويترتب عن ذلك عدم القبول بالوضع القائم والسعي الدائم للتمدد خارج الحدود الجغرافية الموجودة⁴.

وقد ارتبطت نشأة الولايات المتحدة -منذ البداية- بهذه الفكرة ارتباطاً وثيقاً إذ ساندتها الموقف الديني للمهاجرين الأوائل حيث "كان الموقف من الطبيعة.. وكان الموقف من الإنسان.. ثم كان الموقف من الله فإنه التوراة يعطي الحق لشعبه الخاص بتملك الأرض طويلاً وعرضاً مع امتداد الأفق إلى اللانهاية، والروح العظمى للهنود الحمر لا تعطي مثل هذا الحق لشعب من الشعوب بما فيها شعوبها. ومن جهة العلاقة مع الطبيعة، فإن كلمة حدود، لم تأخذ أياً من المعاني الإنسانية أو الجغرافية أو التاريخية، فالحيز المكاني

1 -Robert W. Johannsen ,and other, "The Meaning of Manifest Destiny", Texas A&M University Press. Place of Publication: College Station, TX. Publication Year: 1997. P101.

2 - هلال المسيح اليهودي، ص 47.

3- مطرود، مرجع سابق، ص249.

4- للمزيد عن هذا الموضوع أنظر: حيدر جاسم عبد الرؤيحي، المجال الحيوي للولايات المتحدة الأمريكية. مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 10 العددان 7-8، صص 71-93.

بالنسبة لمهاجري الولايات المتحدة من البيوريتان، كان امتدادا مفتوحا لا يقف عند حدود، وبقي كذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر؛ حيث بلغ التوسع والاحتلال مداه بالوصول إلى المحيط الهادي وكان هذا الفضاء المفتوح على كل أنواع السلب وأشكال الإبادة¹. إذن منذ اللحظات الأولى غدت الأساطير عن الأرض المكتشفة خيالات المهاجرين الأوائل، وامتدت عيونهم إلى تلك الآفاق البعيدة نحو الغرب معتقدين أن الأرض التي استوطنوها ليست هبة، بل هي جائزة السبق بالوصول المبكر إلى العالم الجديد، لذلك فإن هذا العالم هو ملكهم الخاص وأن الدفاع عنه واجب تفرضه العناية الإلهية². وهكذا تبلور الفهم لدى المستوطنين الأوائل، قارة بأكملها لا ينبغي أن تكون مشاعاً إلا بين الرجال الأشداء الذين تركوا أوطانهم وغامروا بحياتهم وركبوا الصعاب في محيط له بدايات معروفة ونهايات مجهولة، فقادهم القدر إلى (أرض الميعاد) التي هي بحسب اعتقادهم منحة سماوية للأقوياء والقادرين وليس لغيرهم ممن قعدوا في العوالم القديمة وترددوا في ركوب الموج العاتي لبحر الظلمات³.

لكن التوسع المنشود لم يكن سهلاً كما كان يتصور المهاجرون المغامرون؛ إذ اصطدموا بحقيقة: أن الأرض الجديدة ليست شاغرة وإنما يشغلها السكان الأصليون وهم الهنود. ومن ثم بدأت أكبر حملة تطهير في التاريخ البشري لإفراغ الأرض من قاطنيها وتعرض الهنود خلالها إلى إبادة منظمة تحت مسوغات دينية⁴؛ حيث لم يترك لهم خيار غير خيار التصفية العرقية أو الإبادة داخل المحميات التي فرضت عليهم، وبسبب إيمانية البيوريتان التوراتية، فقد حملوا معهم الاعتقاد الراسخ، في أشد الفنون فتكا في تاريخ الإنسانية، ألا وهو الاعتقاد بفكرة الشعب المختار، ذلك الاعتقاد الذي أعطى الشرعية لعمليات استئصال السكان الأصليين واغتصاب أراضيهم، بأمر إلهي اقتداء بنموذج يشوع، حين أوكل (رب الجنود) لشعبه مهمة ذبح السكان في بلاد كنعان، والاستيلاء على أراضيهم⁵. وبهذا الخصوص سبق لصامويل هنتغتون أن أشار إلى أن عقيدة أمريكا وهويتها تطورتا إلى حد كبير في تعارض مع "آخر" غير مرغوب فيه، يجري تحديده على

1- حمدان، مرجع سابق، ص ص 106-108

2 - Alan Brinkley , American History, A survey , New York , The McGraw – Hill Companies , Inc , 2003 , p.41

3- د. عصام عبد الحسين نومان، الفكر التوسعي الأمريكي دراسة فلسفية في تأصيل المفهوم

4 - أنظر: فتح أمريكا مسألة الآخر

5- حمدان، مرجع سابق، ص ص 106-108

الدوام على أنه تكتل خصوم الحرية.. وفي كل مرة كان تأثير التدين الأمريكي يضفي على الصراع نوعاً من الصبغة الصليبية الأخلاقية.¹ ويمكن تلخيص مواقف البيض تجاه الهنود في أربعة مواقف رئيسية:²

الموقف الأول : موقف المتعصبين الذين كانوا يعتقدون أن الهنود سيئون بفطرتهم كونهم أتباع الشيطان وتمهد هذه الفكرة لإبادتهم بكل بساطة.

الموقف الثاني : ذو طبيعة اجتماعية يتعلق بالنظرة المختلفة للفئتين للأمور الاقتصادية؛ فبالنسبة للبيض هناك أفضلية حتمية للفلاحين على الصيادين.

الموقف الثالث: موقف حدائي يتضمن المفهوم الأوروبي المسيحي للتاريخ الذي يبدو أنه في تطور خطي مستقيم و بالتالي يفرض نمواً ثابتاً باتجاه الحضارة، ومادام الهنود موجودون كما يبدو في مرحلة لا تزال بدائية إذن فهم خارج إطار التاريخ وبالتالي متخلفون عن هذا النمو.

الموقف الرابع: هو أكثر براغماتية؛ يحتاج البيض إلى الاستئثار بالأرض التي يشغلها الهنود حيث لا يمكنهم تصور الملكية المشتركة ؛ إذن أمام الهنود خياران: الهجرة أو الزوال.³

من هنا بدأ التاريخ الأمريكي يوثق في أولى صفحاته ردود أفعال انطوت على خيار واحد؛ إما هم أو الهنود الأحمر، لأن العودة إلى حيث جاءوا أمر مستحيل على الأقل في مقاييس ذلك العصر، فالهندي الأحمر ينبغي أن يختفي وطالما هم الأقوى والأصلح، فأن القدر يحتم عليهم إقصاءه من الوجود، وبذلك فقد أصبح القتل مطلباً أساسياً، لأنه يحقق وظيفة مزدوجة " ضمان الأمن وتحقيق المصلحة".⁴

كما اقترنت فكرة "المصير المحتوم" باللمعان العلمي المزيّف للدارونية الاجتماعية⁵ Social Darwinism التي برزت في أواخر القرن التاسع عشر وقام بصياغتها

1 - بريستوفتر، مرجع سابق ص 57.

2 - Elise Marienstras, Les mythes fondateurs de la nation américaine Essai sur le discours idéologique aux États-Unis à l'époque de l'indépendance, 1763-1800. Editions La Découverte, 1976 , 377 pages.

3 - كتاب امريكا المستنبدة ص30

4 - نومان، مرجع سابق، ص44.

5- see : Reginald Horsman , Race and Manifest Destiny : The Origins of American Racial Anglo-Saxonism. harvard university press, 1986 .

شارلز داروين Charles Darwin عن التطور الحيوي و"الانتخاب الطبيعي" (خصوصا البقاء للأصلح) للمجتمع. وقد تبني عديد المفكرين الأمريكيين الداروينية الاجتماعية لتبرير "السمو الأخلاقي أو" Moral Superiority "للشعب الأمريكي ذو العرق الأنجلوكسوني وقادهم ذلك إلى الشعور بالفخر القومي بالمؤسسات الديمقراطية الأمريكية وبالمشروع الأمريكي المختلط بأفكار التفوق الثقافي والعرق الذي جعل منهم لا يكتفون فقط بدور البقاء ولكنهم الأمة الأصلح للسيطرة على العالم.¹

بالإضافة إلى الداروينية الاجتماعية ساندت الأيديولوجية الثورية الليبرالية التي تبناها الأمريكيون منذ البداية- بما تحمله من أفكار تنويرية- مقولة "القدر المحتوم" وغذت التوسع الاستثنائي في الأراضي وفي التجارة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهو ما جعل الولايات المتحدة في البداية القوة المسيطرة في أمريكا الشمالية، ثم قوة عظمى في العالم لاحقا. كما قدمت الليبرالية تبريرات مقنعة لنزعتهم التوسعية؛ فالتوسع الجغرافي والاقتصادي والثقافي الذي يجسد طموحات الأمريكيين في سعيهم للحصول على الفرص إلا أنه بالمقابل هو أفضل الوسائل لنشر الحضارة الحديثة و"فضائل الليبرالية" -التي تعلي من شأن الأفراد على حساب الجماعة والدولة وتخصهم بحقوق أساسية يقع على عاتق الحكومة صيانتها وترقيتها - في كل مكان يصلون إليه.² وتعززت القيم الليبرالية خلال القرن العشرين والواحد والعشرين بتبني الرأسمالية والديمقراطية كمنظومة قيم كونية وأصبحت السند الرئيسي للمسيانية الأمريكية الجديدة في العالم: نشر الديمقراطية وقيم السوق الحرة.

المطلب 2: القوة العسكرية

أتاح التوسع الأمريكي الداخلي أولا بناء القوة الذاتية لها حيث يرجع إنشاء الجيش الأمريكي إلى سنة 1775 أي قبل إعلان الاستقلال، واستمر تنامي القوة العسكرية الأمريكية بعد الاستقلال بسبب رغبة الزعماء الأمريكيين في تعزيز القوة العسكرية الخاصة ببلدهم. وقد ساهمت الإستراتيجية التي رسمها ألفريد ماهان Alfred Mahan

1 - Danville Area school, American imperialism 1870-1900
<http://www.fofweb.com/NuHistory/MainPrintPage.asp?iPin=EAHV..>
<http://fliphtml5.com/jpml/wmxxp>

2 -Patrick M. Garry , Liberalism and American Identity . Kent State University Press,England , 1992.

عن "قوة البحر" -والتي كانت مبنية على فكرة أن الدول صاحبة القوة البحرية الأعظم سيكون لها التأثير الأكبر في جميع أنحاء العالم- في إنشاء القوة البحرية الأمريكية كقوة فعالة للتنافس مع الأمم القوية الأخرى.

وقد عزز مبدأ مونرو¹ monroe doctrine سنة 1923 -الذي كان يبدو في ظاهره تأكيد على العزلة الأمريكية عن العالم - فكرة التوسع؛ حيث أتاح للولايات المتحدة الاستئثار بشؤون القارة الأمريكية الجنوبية التي كانت تعتبرها فناءها الخلفي، ووقف ضد الخطط الأوروبية والروسية للتوسع فيها. وفي أوائل القرن العشرين الميلادي، أعطى الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت حياة ومعنى جديدين لمبدأ مونرو؛ فقد أشار إلى أن الضعف والممارسات الخاطئة في أي من الدول الأمريكية الصغيرة ربما تغري الدول الأوروبية بالتدخل لحماية أرواح مواطنيها وممتلكاتهم أو جمع الديون المستحقة لهم؛ وبالتالي أجاز للولايات المتحدة التدخل بنفسها في أمريكا الجنوبية لمنع الدول الأوروبية من ذلك. ونتيجة سياسة العصا الغليظة تلك أرسلت الولايات المتحدة جيوشها إلى جمهورية الدومينيكان Dominican Republic في سنة 1905م، وإلى نيكاراغوا Nicaragua سنة 1912م وهايتي Haïti سنة 1915م².

استمر تنامي القوة العسكرية الأمريكية بشكل متسارع حيث بدأت الولايات المتحدة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية بتتبع إستراتيجية كونية تقوم على أساس "أن النظام الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي الأمريكي يجب أن يكون كونيا، وأن أي تحد لذلك لا يجب التسامح معه، وأن أي عمل من جانب الولايات المتحدة لتحقيق ذلك هو عمل دفاعي". وقد تطلبت تلك الإستراتيجية خارجيا بناء قوة متعاضمة لمنع تحدي النظام الأمريكي وداخليا إقناع المواطنين بضرورة تحمل التضحيات المادية في سبيل قيادة العالم³.

1- أعلنه الرئيس جيمس مونرو James Monroe سنة 1923 وبني على أساسين:

- منع امتداد الاستعمار الأوروبي بإنشاء مستعمرات أوروبية جديدة في نصف الكرة الغربي.

- منع أوروبا من التدخل في استقلال شعوب القارة الأمريكية أو تهديدها مقابل عدم تورط الولايات المتحدة في شؤون أوروبا

2 - Edward J., Jr. Renahan , The Monroe Doctrine: The Cornerstone of American Foreign Policy. Chelsea House Publications , 2007, p85.

3 - رامزي كلارك، الإمبراطورية الأمريكية ج 1 ص 10

المطلب 3: الثروة والتجارة

كانت الولايات المتحدة منذ نشأتها أرض الفرص لذلك كان السعي إلى تركيم الثروة أحد الأهداف الرئيسية للمهاجرين المغامرين حيث ربطوا هذه الغاية بتبرير ديني: فإذا كان الخلاص لا يمكن تحقيقه بالتقوى فيمكن حينئذ تحقيقه بالثراء. وتدعم هذا الوضع باعتماد نظام اقتصادي ينزع إلى تقديس الملكية الفردية وحمايتها ويضمن حرية الأفراد في تلبية حاجياتهم وتحقيق مطالبهم؛ مما أعطى قوة دافعة للتوسع الداخلي نحو الغرب والجنوب.

بعد الحرب الأهلية اتجهت الولايات المتحدة إلى إقامة بنية اجتماعية – اقتصادية تنسجم مع الرؤية الليبرالية والرأسمالية أساسها التمدين والصناعة. وقد مكنتها ذلك من التقدم في التقنية وحياسة التكنولوجيا بوتيرة مذهلة بعد منتصف القرن التاسع عشر، مما نجم عنه تضاعف السكان والصادرات والزراعة ثلاث مرات ما بين عامي 1815 و1848 بشكل يفوق الحاجات المحلية. كما فتحت حرب الأفيون بين بريطانيا والصين (1839-1842) أسواقا جديدة في آسيا، وقد أدى هذا الواقع الجديد إلى وجود حاجة ملحة للمواد الأولية لمصانعها والأسواق الجديدة لتصريف سلعها الزراعية والمصنعة.

لم يجد الإمبرياليون أفضل من التجارة الخارجية كحلّ للإفراط في الإنتاج الأمريكي وعلاقته بمشاكل البطالة والكساد الاقتصادي؛ فقد كان من الأهداف الرئيسية لمبدأ مونرو هو حرية التجارة في الأطلنطي والتوطن في كل القارة الأمريكية وكذا حرية الوصول إلى الأسواق الأوروبية بالمنتجات الأمريكية. لقد أعطت التجارة زخما قويا للتوسع في نهايات القرن التاسع عشر ولم تختلف الأوضاع خلال القرن العشرين حيث سعت الولايات المتحدة إلى تعظيم الثروة من خلال هيمنتها على المؤسسات الاقتصادية العالمية ونظام النقد وحركة رؤوس الأموال وتوجيه التجارة الخارجية وفقا للمصلحة الأمريكية.¹

في الأخير يمكن الإشارة إلى بعض التحليلات الأكاديمية التي ترى أن التوسع الأمريكي وما نجم عنه من نزوع إلى ممارسة القوة والهيمنة هو توجه ناتج عن الانحراف

1- نذكر منها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والجات وهيمنة الدولار

عن القيم المؤسسة للأمة الأمريكية، لكن هذا الطرح يشكك فيه المحلل الأمريكي روبرت كاجان Robert Kagan في مقال له نشره مركز كارنيجي للسلام الدولي تحت عنوان: "أمة رعاة البقر" Cowboy Nation¹، حيث يؤكد فيه خطأ هذا الحكم؛ فالولايات المتحدة كانت قوة توسعية منذ وصول المهاجرين الأوائل إلى القارة الأمريكية، ولم تتوقف عن التوسع على مدى القرون الأربعة اللاحقة، سواء في الأراضي أو التجارة أو الثقافة أو الجغرافيا السياسية. فالولايات المتحدة على عكس ما تصورها كتب التاريخ أنها قوة محافظة إلا أنها في حقيقة الأمر هي قوة ثورية لا تحافظ على الأوضاع القائمة، بل توسع باستمرار من دائرة مشاركتها وتأثيرها في الشؤون العالمية. فالنزعة الأمريكية للتدخل في شؤون الآخرين ليست ظاهرة حديثة أو انحرافاً عن الروح القومية، بل إنها متجذرة في جينات الأمريكيين.

وفي مقارنة أخرى يصر بعض مؤرخين الأمريكيين على أن المطلوب ليس شرحاً مطولاً عن توسع الولايات المتحدة وإنما شرح قصير عن لماذا لا يحتاج توسع الولايات المتحدة تفسيراً؛ فالجغرافيا اخترعته، والديموغرافيا فرضته.²

المبحث الثالث: النزعة البراغماتية

يتناول المبحث تأثير البراغماتية كفلسفة وكمنهج عمل على توجهات الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة في مختلف السياقات التاريخية والجيوسياسية.

المطلب 1: تعريف الفلسفة البراغماتية: تمثل البراغماتية تياراً فلسفياً أمريكياً أصيلاً، إذ نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية أواخر القرن التاسع عشر، وتتميز بكونها نقطة تحول جذرية عن التقاليد الميتافيزيقية الأوروبية؛ فوفقاً للأدبيات الأكاديمية، فإن البراغماتية ليست مجرد مدرسة فكرية، بل هي منهجية تعطي الأولوية لـ "النتائج العملية (Practical Consequences)" كمعيار لتحديد المعنى والحقيقة.³ لذلك فقد طبعت الشخصية الوطنية الأمريكية بسمات فريدة؛ كالنزعة العملية والتركيز على النتائج الملموسة والمنفعة الذاتية. إن هذه الفلسفة، التي تشكلت عبر مسار تاريخي

1-Robert Kagan, « **Cowboy Nation** » The New Republic Online, October 17, 2006
<http://carnegieendowment.org/2006/10/16/cowboy-nation-pub-18796>.

2 - مكذوجال، مرجع سابق، ص 122

3 - R. Ormerod, "The History and Ideas of Pragmatism," Journal of the Operational Research Society 57, no. 8, 2006, p 892.

طويل، لم تحدد فقط رؤية الأمريكيين لذواتهم، بل أثرت بشكل مباشر وعميق في صياغة استراتيجيتهم الكبرى وتوجهات سياستهم الخارجية.

إن كلمة البراغماتية في أصلها اللغوي مشتقة من كلمة يونانية (Pragma) ومعناه العمل؛ وهي مذهب فلسفي يحاول تطبيق الأساليب العملية على الفلسفة حيث يقرر أن العقل لا يبلغ غايته إلا إذا قاد صاحبه إلى العمل الناجح؛ فالفكرة الصحيحة هي الفكرة الناجحة أي الفكرة التي تحققها التجربة؛ فكل ما يتحقق بالفعل فهو حق ولا يقاس صدق القضية إلا بنتائجها العملية.¹ وهكذا يصبح المقصود من البراغماتية أنها "المذهب العملي" أو "المذهب المنفعي"؛ أي المذهب الذي يرى أن الحكم على صدق الآراء والأفكار إنما يتم عبر معيار يتعلق بقيمة العواقب العملية، وأن المعرفة أداة لخدمة مطالب الحياة، وأن صدق قضية ما هو كونها مفيدة؛ وبهذا المنطق فإن البراغماتي بوجه عام هو وصف لكل من يهدف إلى النجاح، أو إلى منفعة خاصة.

إذن البراغماتية في جوهرها هي فلسفة "الممكن" والممارسة، وقد نشأت وتطورت بشكل رئيسي عبر أعمال "تشارلز ساندرز بيرس" Charles Sanders Peirce و"وليام جيمس" William James و"جون ديوي" John Dewey، وقد ظهرت كاستجابة لحالة "عدم اليقين" الحديثة، حيث قدمت طرقاً جديدة للتفكير تركز على التجربة والخبرة (Experience) بدلاً من المبادئ المطلقة² وأنها نشأت من الحاجة إلى ربط النظرية بالتطبيق حيث يتم الحكم على الأفكار بناءً على فائدتها في توجيه السلوك وحل المشكلات الواقعية.³

وفقاً للفيلسوف جيمس الذي يُعدّ المروج الأكبر لهذا المذهب، فإن البراغماتية هي في المقام الأول وسيلة لفض النزاعات الميتافيزيقية التي قد لا تنتهي لولاها. يُعرف جيمس البراغماتية بأنها "النظر بعيداً عن الأشياء الأولى، والمبادئ، والمقولات، والضرورات المفترضة؛ والنظر نحو الأشياء الأخيرة، والثمرات، والعواقب، والوقائع". بالنسبة لجيمس، البراغماتية تشبه "ممرًا في فندق (Corridor) يوصل بين غرف متعددة

1 - جميل صليبا، المعجم الفلسفي الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982، ص 203.

2 - James T. Kloppenberg, "Pragmatism: An Old Name for Some New Ways of Thinking?", *The Journal of American History* 83, no. 1 (June 1996), p101.

3 - Ormerod, Op.cit, p892.

ومختلفة من النظريات، فهي ليست عقيدة مغلقة بل أسلوب في التعامل مع الأفكار بحسب نفعها العملي.¹

المطلب 2: العوامل التاريخية والاجتماعية التي ساهمت في نشأة البراغماتية

ارتبطت البراغماتية بشكل عضوي بالسياق الاجتماعي والثقافي للولايات المتحدة، حتى اعتبرت "الفلسفة الوطنية" لأمريكا. لقد عكست "المزاج الأمريكي" الذي يميل نحو الفعل والنتيجة بدلاً من التأمل النظري. كما يؤكد صعودها على الرغبة في تأكيد استقلال ثقافي أمريكي عن أوروبا؛ فقد وجد الأمريكيون في البراغماتية لغة فلسفية تشرعن أسلوب حياتهم القائم على التكيف المستمر والتجريب لذلك نجد أن المؤرخين غالباً ما ربطوا بين البراغماتية وبين البيئة الأمريكية القاسية التي تتطلب فكراً مرناً وأدوات عملية للبقاء، بعيداً عن التجريد الأوروبي.²

لم تنشأ البراغماتية في فراغ، بل كانت استجابة فكرية مباشرة للتحويلات العميقة التي عصفت بالمجتمع الأمريكي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ويُجمع المؤرخون على أن هذا التيار تبلور نتيجة تفاعل معقد بين صدمة الحرب الأهلية، وثورة العلوم الطبيعية (خاصة الداروينية)، والتحويلات المؤسسية في الأكاديمية الأمريكية. وقد وصف بيرس هذه المرحلة بقوله إن "الحرب الأهلية كانت التربة، والداروينية كانت المناخ، والنادي الميتافيزيقي كان البذرة" من حيث دور كل منها في تشكيل المزاج البراغماتي.³

الفرع 1: صدمة الحرب الأهلية (The Trauma of the Civil War)

يُعدّ الأثر النفسي والاجتماعي للحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865) "العامل الخفي" والأهم في تشكيل المزاج البراغماتي. فلقد تطورت البراغماتية في مجتمع "مصدوم" بسبب الحرب؛ وكان الدرس القاسي الذي استخلص من هذه التجربة هو أن "اليقين المطلق يقود إلى العنف" (Certitude leads to violence). وأن "هناك نوع من الاستبداد يكمن في أعماق السعي إلى التغيير".

1 - William James, Pragmatism: A New Name for Some Old Ways of Thinking (New York: Longmans, Green, and Co, 1922, pp 54-55.

2 - David A. Hollinger, "The Problem of Pragmatism in American History ", The Journal of American History , 67 no. 1 (June 1980), pp 92-93.

3 - Ormerod, "History and Ideas of Pragmatism," Op.Cit, P 895.

لقد دفعت الحرب المفكرين إلى الشك في "المبادئ الكبرى" والشعارات المجردة التي كان الناس يتقاتلون لأجلها، والبحث بدلاً من ذلك عن حلول عملية وتسويات ديمقراطية تجنب المجتمع ويلات الصراع العقائدي.¹

الفرع 2: الثورة الداروينية وسقوط الميتافيزيقا (The Darwinian Revolution)

نشأت البراغمية الأمريكية حوالي سنة 1870 كردة فعل على التضارب الفكري الحاد الذي ساد تلك الفترة. فقد وجد المفكرون الأمريكيون أنفسهم في قلب صراع فكري حاد بين الإرث الفلسفي الأوروبي المثالي التقليدي والفكر التجريبي الحديث الناشئ الذي جاءت به الثورة العلمية. وكانت الثورة العلمية المحيطة بنظرية التطور والبيولوجيا الحديثة ذات تأثير محوري على تشكيل أفكار البراغماتيين الأوائل، حيث كانوا-كما يشير البحث الأكاديمي-"مراقبين متحمسين وأحياناً مشاركين نشطين" في هذه الثورة العلمية التي أعادت تشكيل فهم الإنسان للطبيعة والمعرفة".²

شكلت نظرية التطور لتشارلز داروين-في هذا السياق- الزلزال الفكري الذي مهد الأرضية للبراغماتية. ففي الوقت الذي كانت فيه الجامعات الأمريكية خاضعة للهيمنة اللاهوتية (Theological dominance)، قدمت الداروينية بديلاً علمياً يفسر الوعي والذاكرة والمعرفة ليس كمنح إلهية ثابتة، بل كـ "استجابات تطورية" (Evolutionary responses) لبيئة متغيرة.³ لقد علّمت الثورة الداروينية الأمريكيين "سرعة تغير افتراضاتهم عن العالم"، مما جعل الفلسفات النسقية المغلقة تبدو عاجزة عن مواكبة واقع متغير؛ فجاءت البراغمية لتقدم "فلسفة للحياة" (Philosophy of life) تتناسب مع عصر العلم وعدم اليقين.⁴

الفرع 3: التحولات المؤسسية والعلمية (Institutional Transformations)

تزامنت نشأة البراغمية مع تحول جذري في بنية التعليم العالي الأمريكي، تمثل في تأسيس جامعة "جونز هوبكنز" (Johns Hopkins) عام 1876 كأول جامعة بحثية حديثة، مما فرض معايير أكاديمية صارمة وتخصصاً دقيقاً بعيداً عن الدراسات الدينية التقليدية. هذا المناخ سمح لعلماء مثل "بيرس" (الذي كان عالم فيزياء ورياضيات)

1- Ormerod, Op. Cit, p896

2- Legg and Hookway, "Pragmatism," section 1.1: Stanford Encyclopedia of Philosophy (2019) in: <https://philpapers.org/rec/LEGP-2>

3- Ormerod, Op. Cit, pp 895- 908

4- David A. Hollinger, "The Problem of Pragmatism in American History," The Journal of American History 67, no. 1 (June 1980): 105-107.

و"جيمس" (الذي درس الطب وعلم النفس) بصياغة فلسفة تستند إلى "المنهج العلمي" (Scientific Method) والتجريب، بدلاً من التأمل المحض¹.

كما كان لجامعة هارفارد تأثير واضح في هذا الإطار؛ حيث أن الفترة التي شهدت صعود البراغماتية عُرفت بـ "العصر الذهبي" للفلسفة الأمريكية في جامعة هارفارد، أين تواجد عمالقة مثل وليام جيمس و"جوسيا رويس" Josiah Royce و"جورج سانتياتا" Jorge Santayana، هذا التجمع خلق مناخاً من السجال الفكري الخصب الذي سمح للبراغماتية بالتبلور كتيار نقدي². في هذا السياق، لم تكن البراغماتية مجرد أفكار عامة، بل تطورت كمنهجية صارمة تدعو إلى "فحص الأدلة" ورفض القبول الأعمى بالعقائد، وهو ما كان ضرورياً لتأسيس ديمقراطية تعتمد على النقاش العقلاني³.

تأسس النادي الميتافيزيقي The Metaphysical Club في هذه الأجواء الفكرية حيث كان مكانا التقى تشارلز ساندرز بيرس ووليام جيمس وآخرون لمناقشة الأفكار التي ستشكل البراغماتية. هذه الاجتماعات غير الرسمية أنتجت بعضاً من أهم الأفكار الفلسفية في التاريخ الأمريكي⁴ لقد كان منتدى فكرياً نشطاً انخرط أعضاؤه في نقاشات فلسفية عميقة وجدية حول طبيعة المعرفة والحقيقة والمعنى والفهم. كانت هذه النقاشات الفكرية تسعى بجدية إلى إيجاد صيغة فلسفية توافق بين العلم التجريبي الصارم والحاجات الإنسانية الحقيقية، لتحقيق تركيب فلسفي جديد يجمع بين العقل العلمي والواقع العملي الملموس⁵.

ساهم تنوع الأعضاء المؤسسين للنادي (كانوا خليطاً مذهلاً من التخصصات) في جعله بوتقة الانصهار الفكري التي مكّنت المفكرين من صياغة بديل لـ "اليقينيّات" الفلسفية "التي عفا عليها الزمن بعد الحرب الأهلية، حيث قدموا مبدأً يعتبر أن الأفكار

1 - Ormerod, Op.Cit, pp 895- 903

2 - Dagfinn Føllesdal and Michael Friedman, "American Philosophy in the Twentieth Century ", Daedalus ,135 no. 2 (Spring 2006), p 116.

3 -idem, p126.

4 - 0. James Campbell, "One Hundred Years of Pragmatism," Transactions of the Charles S. Peirce Society, Vol.43, No. 1 (Winter 2007), p1.

5- Ormerod, Op.Cit, p893.

والمعتقدات هي أدوات عمل تحدد قيمتها بمدى فائدتها ونتائجها العملية، وهو جوهر الفلسفة البراغماتية¹.

المطلب 3: مراحل تطور البراغماتية الأمريكية

مرت هذه الفلسفة بعدة مراحل متميزة منذ نشأتها في السبعينيات من القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا. تبدأ هذه المراحل بالتأسيس المنطقي الصارم لدى تشارلز بيرس، وتستمر عبر التوسع والانتشار الواسع مع وليام جيمس، فالتطبيق الاجتماعي والتربوي مع جون ديوي، مروراً بفترة من الانحدار والتراجع، وصولاً إلى مرحلة الإحياء المعاصر.

الفرع 1: المرحلة الأولى /التأسيس والنشأة(1870-1890)

يعود الفضل في نشأة البراغماتية الأمريكية حوالي سنة 1872 بشكل رسمي إلى "النادي الميتافيزيقي" الذي كان - كما شرحنا سابقاً- بمثابة حاضنة فكرية لتبادل الأفكار والنقاشات الفلسفية العميقة بين المفكرين والفلاسفة المتميزين. وكان بيرس نفسه قد أقر لاحقاً بأن أعظم إلهاماته الفكرية جاءت من جلسات هذا النادي الحميمة².

يُعتبر تشارلز ساندروز بيرس (1839-1914) المؤسس الحقيقي والمنطقي للفلسفة البراغماتية. طرح بيرس مبدأه الشهير الذي عُرف بـ "القاعدة البراغماتية (Pragmatic)" (Maxim في مقالته التأسيسية "كيف نجعل أفكارنا واضحة (How to Make Our Ideas Clear) التي نُشرت عام 1878. بحسب هذه القاعدة، فإن معنى أي مفهوم يكمن في الآثار العملية المترتبة عليه؛ أي أن "فكرتنا عن أي موضوع هي ببساطة فكرتنا عن آثاره العملية التي يمكن تصورها"³. بناءً على هذا، إذا لم يكن هناك فرق في النتائج العملية بين فكرتين، فلا يوجد فرق حقيقي في المعنى بينهما⁴. وبالتالي فإن معنى أي مفهوم يكمن حصراً في النتائج الملموسة التي ينتجها؛ مما يحول الفلسفة من النزعة التأملية المجردة إلى منهجية علمية دقيقة.

1- Menand Louis, the Metaphysical Club · A Story of Ideas in America , Farrar, Straus And Giroux, New York, p328.

2- Campbell, Op.Cit, p4.

3 --Charles Sanders Peirce, "How to Make Our Ideas Clear," Popular Science Monthly 12 (January 1878): p293.

4 -Ormerod, Op.Cit, p894.

اتسمت براغماتية بيرس بالصرامة العلمية والدقة المنطقية، فقد اهتمت بالممارسة العلمية والنجاح التنبؤي أكثر من اهتمامه بأي شيء آخر وقد أراد بيرس أن توفر البراغماتية "طريقاً نحو معايير موضوعية وشخصية" ضد المثالية السائدة والتأملات الذاتية التي كانت تسيطر على الفلسفة الأوروبية في ذلك الوقت. لهذا السبب، كان يرى أن براغماتيته "نخبوية بطابعها العلمي"، موجهة أساساً نحو مجتمع العلماء والباحثين بدلاً من عامة الناس.¹

الفرع 2: المرحلة الثانية/ التوسع والانتشار (1898-1920)

ظلت أفكار بيرس حبيسة الأوساط الفكرية الضيقة لحوالي عشرين سنة، إلى أن جاء وليام جيمس (1842-1910) ليعطي البراغماتية بعداً أوسع وجاذبية أكثر.² فلم تكن أفكاره مجرد توضيح لأفكار بيرس، بل كانت تحولاً جذرياً فيها. بالنسبة لجيمس، الحقيقة ليست ما يتفق عليه مجتمع العلماء فحسب، بل هي "ما يؤدي إلى النجاح من خلال الاعتقاد في سياق النشاط الإنساني المعطى".³ فالبراغماتية عند جيمس تعني النظر بعيداً عن "الأشياء الأولى" والمبادئ، والنظر نحو "الأشياء الأخيرة" أي الثمار والعواقب. فالحقيقة ليست صفة ثابتة للفكرة، بل هي "ما يحدث للفكرة (Truth happens to an idea) عندما يتم التحقق منها في الواقع"⁴ وبالتالي فإن الفكرة تصبح صادقة، من خلال الأحداث وعملية التحقق منها في التجربة الواقعية.

لقد غير جيمس المفهوم الأساسي للبراغماتية؛ فبينما كانت براغماتية بيرس قائمة على الممارسة العلمية الخالصة والإجماع طويل الأجل للعلماء، اتسعت براغماتية جيمس لتشمل الشؤون الشخصية والنفسية والدينية والعاطفية.⁵

الفرع 3: المرحلة الثالثة/ التطبيق الاجتماعي والتربوي (1900-1940)

أضفى جون ديوي (1859-1952) على البراغماتية بعداً اجتماعياً وتربوياً وسياسياً جديداً تماماً. تطورت نسخته من البراغماتية بشكل مواز لتطور براغماتية جيمس، لكنها اتخذت مساراً خاصاً بها نحو التطبيق العملي في المؤسسات الاجتماعية

1 - Ibid, pp 893-895.

2 - Campbell, Op.Cit, p2.

3 - Ormerod, Op.Cit, p893.

4 - Campbell, Op.Cit, pp 4-5.

5 - Ormerod, Op.Cit, p893.

والتربوية والسياسية¹. حيث يرى "ديوي" أن الأفكار والنظريات ليست سوى "أدوات" عقلية طورها الإنسان للتكيف مع بيئته وحل المشكلات التي تعترض بقاءه ورفاهيته.² من هنا جاءت تسمية براغماتيته بـ "الأداتية" (Instrumentalism). "وتبعاً لذلك يصبح "البحث والتحقيق هو عملية اجتماعية وجماعية تجري في ضوء قيم لا ترتبط بشكل محدد بالعلم، بل بقيم أوسع متجذرة في طبيعة الناس العاديين" لم يكن ديوي يرى العقل "كمراة تعكس العالم، بل كأداة لتغييره وإعادة بنائه".³

طبّق ديوي براغماتيته على المجالات الاجتماعية والسياسية والتربوية بشكل موسع وشامل. كما أنه وسّع نطاق البراغماتية لتشمل السياسة والإصلاح الاجتماعي، معتقداً أن الفلسفة يجب أن تخدم الأغراض العملية والاجتماعية. لهذا السبب يمكن وصف براغماتية ديوي بأنها "ديمقراطية شعبية"، مقابل البراغماتية "النخبوية العلمية" لبيرس و"الشخصانية النفسية" لجيمس⁴.

الفرع 4: المرحلة الرابعة/ الانحدار والتراجع (1940-1970)

شهدت البراغماتية تراجعاً ملحوظاً ابتداءً من الأربعينيات من القرن العشرين. كان هذا التراجع نتيجة لعدة عوامل مترابطة أولاً، ظهور الفلسفة التحليلية والوضعية المنطقية (Logical Positivism) التي جلبها المهاجرون الأوروبيون (مثل حلقة فيينا) إلى الولايات المتحدة، والذين سعوا لتخليص الفلسفة من الميتافيزيقا عبر التحليل المنطقي للغة العلم وصارت الاتجاه المهيمن والسائد في الأوساط الفكرية والفلسفية الأنجلو-أمريكية⁵. ثانياً، تبني المؤسسات الأكاديمية للفلسفة ذات المشاكل الفنية والتحليلية البحتة بدلاً من الاهتمام بالتطبيقات الاجتماعية والأخلاقية والسياسية⁶.

أدى هذا الانحراف إلى أن "البراغماتية" لم تعد مفهوماً حاضراً وفعالاً بقوة في الدراسات الأمريكية والفكر الأكاديمي بحلول عام 1950، بالرغم من أن ديوي ظل حياً حتى 1952، وكان حضوره الفكري قوياً لسنوات عديدة. وبحلول عام 1980 اعتبر

1 - Kloppenberg, Op.Cit, 101.

2 - John Dewey, Reconstruction in Philosophy (New York: Henry Holt and Company, 1920), pp120-121.

3 - Ormerod, Op.Cit, p893

4 - Idem

5 - Kloppenberg, Op.Cit, pp107-108.

6 - Ibid, 108.

البعض أن البراغماتية قد اختفت تماماً من الساحة الفكرية الأمريكية.¹ وخلال هذه الفترة من الانحدار، ظهر جيل من الباحثين والمؤرخين الذين حافظوا على تراث البراغماتية بطرق غير مباشرة وضمنية. لكن البراغماتية كحركة فكرية منظمة ومؤثرة في الفلسفة الأكاديمية الأمريكية قد انحسرت بشكل كبير.²

الفرع 5: المرحلة الخامسة/ الإحياء والبراغماتية الجديدة (1979-الحاضر)

شهد عام 1979 نقطة انعطاف حاسمة وحقيقية في تاريخ البراغماتية عندما نشر الفيلسوف الأمريكي ريتشارد رورتي (Richard Rorty) كتابه المؤثر "الفلسفة ومرآة الطبيعة. (Philosophy and the Mirror of Nature)". لعب رورتي دوراً محورياً وأساسياً في إحياء الاهتمام الأكاديمي والفكري بالبراغماتية الكلاسيكية من خلال نقده الجريء والمنظم للفلسفة التحليلية والوضعية المنطقية.³

قدّم رورتي نسخة جديدة من البراغماتية تمزج البراغماتية الكلاسيكية مع موضوعات من الفلسفة ما بعد الحداثية.⁴ حيث لم تعد البراغماتية مجرد نظرية فلسفية نخبوية أو منهج للبحث العلمي، بل أصبحت رؤية نقدية شاملة تطعن في كل الأسس الفلسفية التقليدية والمتوسطة.⁵ اتخذ رورتي اتجاهاً مختلفاً جذرياً عن البراغماتيين الكلاسيكيين؛ فقد كان أقلّ اهتماماً بالبحث عن الحقيقة "الموضوعية"، وأكثر اهتماماً بإعادة صياغة الخطاب الفلسفي وتفكيك مسلماته بطرق جديدة. ظهر نتيجة لذلك انقسام عميق داخل حركة البراغماتية الجديدة بين أولئك الذين يحافظون على الالتزام بمعايير موضوعية معينة مثل بوتنام Putnam، وأولئك الذين تبنوا نسخة أكثر تشككية وما بعد حداثية نسبية (مثل رورتي)⁶ وقد ظل هذا الانقسام قائماً وفعالاً حتى يومنا هذا.

نستخلص من خلال مراحل تطور البراغماتية أن لها قدرة ملحوظة على التطور والتكيف مع التغييرات الفكرية والثقافية الكبرى، مما جعلها تياراً فلسفياً حياً ومؤثراً لحوالي قرن ونصف من الزمن. وبالرغم من الاختلافات الجوهرية بين نسخها المختلفة

1 - Hollinger, pp88-107.

2 - Kloppenberg, Op.Cit, pp107-108

3 - Dagfinn Føllesdal and Michael Friedman, "American Philosophy in the Twentieth Century," Daedalus 135, no. 2 (Spring 2006), pp 114-133.

4 - Kloppenberg, Op.Cit, p108.

5 - Idem.

6 - Kloppenberg, Op.Cit, pp114-115..

والانقسامات الفكرية الحادة، ظل الخيط الناظم بينها جميعاً هو الإيمان بأن الأفكار يجب أن تُختبر بالممارسة والخبرة الحية، وأن الحقيقة ليست ملكاً ثابتاً بل عملية مستمرة وديناميكية، وأن الفلسفة يجب أن تخدم أغراضاً عملية وإنسانية حقيقية¹.

المطلب 4: تأثير البراغماتية على صياغة وتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية الكبرى

لم يقتصر تأثير البراغماتية على المجال الفلسفي بل امتد إلى مختلف جوانب السياسة الأمريكية، وبخاصة صياغة الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة؛ إذ تتميز البراغماتية بتركيزها على الآثار العملية للأفكار والسياسات، وليس على الالتزام بمبادئ إيديولوجية ثابتة أو تجريدات نظرية محضة²؛ لذلك فهي تمثل أحد أهم الركائز الفكرية التي شكّلت منظومة القيم والمصالح الأمريكية في السياسة الخارجية والاستراتيجية الكبرى. وبخلاف المقاربات الفكرية الأخرى التي تستند إلى قيم مطلقة أو مثاليات عالمية، تقوم البراغماتية على قياس صحة الفكرة وقيمة السلوك السياسي بمقدار النفع المادي أو المعنوي المترتب عليهما. وقد أسفر هذا التوجه الفكري عن استراتيجية أمريكية تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات الدولية، لكنها في ذات الوقت تخضع للحسابات النفعية الضيقة بدلاً من الالتزام بمبادئ ثابتة وقيم عامة³.

يعتبر فهم تأثير البراغماتية على الاستراتيجية الأمريكية ضرورياً لاستيعاب السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة حين حاولت الولايات المتحدة إعادة تعريف أدوارها على الصعيد العالمي. وإذا كانت النظرية الاستراتيجية تقوم على مزج الأهداف والطرائق والموارد ضمن حدود مقبولة من المخاطرة⁴، فإن المنظور البراغماتي يضيف بُعداً تطبيقياً آخر يسعى إلى تجسيد هذه الأهداف من خلال الاستفادة المثلى من المصالح والفرص المتاحة.

1 - Campbell, pp5-7.

2- Ralph, Jason and Jamie Gaskarth, "A Pragmatist Critique of Progressive Realism in Foreign Policy," International Affairs, Vol. 101, No. 2 (March 2025), p. 623.

3 - عبدالقادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري (عمّان: دار الشروق، 2009)، ص. 63-65.

4- هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة راجح محرز علي (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص15.

الفرع 1: البراغماتية كأساس فكري للاستراتيجية الأمريكية

تاريخياً، لم تكن الولايات المتحدة دولة موحدة عرقياً أو حضارياً أو ثقافياً بالمعنى التقليدي الذي نفهمه للدول القومية. فشعب أمريكا مشكّل من مجموعات بشرية مهاجرة مختلفة الأصول والعادات والتقاليد.¹ هذا الواقع الاجتماعي المتنوع استلزم وجود مرجعية فكرية مرنة تستطيع أن تجمع بين هذه المتناقضات، وكانت البراغماتية. كاتجاه فكري يركز على المنفعة كقيمة عليا. هي الحل الذي اعتمدته الشخصية الأمريكية.

في منطق البراغماتية، لا تُقسّم المجتمعات والدول والنظم على أساس القيم المطلقة كالخير والحق والعدل والحرية، بل على أساس سلّم المنافع النسبية. وبناءً على هذا المنطق، فإن الولايات المتحدة لم تنظر للأنظمة السياسية على أساس طبيعتها (ديمقراطية أو دكتاتورية)، بل على أساس مقدار المنفعة المترتبة على التحالف معها.² وهذا يعني أن تقسيم الدول إلى "حليفة" أو "معادية" لا يستند إلى معايير أيديولوجية ثابتة بقدر ما يستند إلى حسابات المصلحة المتغيرة.

يتسم المضمون الأساسي للاستراتيجية البراغماتية الأمريكية بعدة خصائص رئيسية تعكس التراث الفكري للبراغماتية وتطبيقاتها على السياسة الدولية:

أولاً: الربط بين الأفكار والنتائج العملية

تركز البراغماتية على الربط بين الأفكار والنتائج العملية. فبدلاً من الالتزام الأعلى بمبادئ أيديولوجية مثل نشر الديمقراطية أو بالعكس، قبول الواقع الجيوسياسي الموجود كما هو، تسعى البراغماتية إلى اختبار ما يعمل فعلياً في السياق المحدد.³

ثانياً: الديمقراطية كأداة لحل المشاكل

تؤكد البراغماتية على أهمية الديمقراطية كأداة لحل المشاكل لكن هذا لا يعني دعم فرض النظام الديمقراطي على دول أخرى بقوة عسكرية. بدلاً من ذلك، يعني دعم

1 - محمد فهمي، المرجع السابق، ص9.

2 - وليد عبد الحي، البراغماتية الأمريكية بين العنف العضوي والعنف البنوي في العلاقات الدولية (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، ص2.

3 - Phua, Charles Chao Rong, Towards Strategic Pragmatism in Foreign Policy: Cases of United States of America, China and Singapore (Routledge, 2021), pp 45-60.

الحوار متعدد الأطراف الشامل والتفاوضات السلمية التي تشمل الدول الاستبدادية أيضاً عند الحاجة لحل المشاكل العالمية المشتركة مثل تغير المناخ والإرهاب هذا المبدأ يعكس فكرة جون ديوي عن "الحياة المشتركة (associated living)"، أي أن الدول المترابطة تحتاج إلى آليات ديمقراطية وتفاوضية للتعايش السلمي¹.

ثالثاً: الواقعية الناقصة (Epistemic)

تتميز البراغماتية بما يُسمى بـ "الواقعية الناقصة (Epistemic Fallibilism)"، أي الاعتراف بأن المعرفة ليست مطلقة وأن الافتراضات يمكن أن تكون مخطئة². يعني هذا أن السياسة الخارجية البراغماتية يجب أن تكون مستعدة للتعلم من الأخطاء والتكيف مع المعلومات الجديدة؛ على سبيل المثال، عندما أدركت إدارة أوباما أن سياسة الانخراط الاقتصادي مع الصين لم تُحقق النتيجة المأمولة وهي تحويل الصين إلى "شريك مسؤول"، بدأت في إعادة تقييم النهج³.

وترتبط هذه المبادئ الثلاثة بما قد يُسمى "الواقعية التقدمية (Progressive Realism)"، حيث يتم الموازنة بين الاعتراف بقيود النظام الدولي والسعي المستمر لتحسين الترتيبات الدولية القائمة. هذا يعني قبول أن بعض الدول لن تصبح ديمقراطية قريباً، لكن هذا لا يجب أن يمنع المحاولات الدبلوماسية لتحقيق تعاون على قضايا محددة ذات مصلحة مشتركة⁴.

الفرع 2: تطبيقات البراغماتية في الاستراتيجية الأمريكية:

تظهر البراغماتية في عدة جوانب من الاستراتيجية الأمريكية الكبرى:
أولاً: التحالفات المرنة: لم تتردد الولايات المتحدة في دعم أنظمة استبدادية طالما كانت هذه الأنظمة تخدم المصالح الأمريكية. وقد حدث هذا في فيتنام وأفغانستان وبنما والتشيلي وغواتيمالا وإيران (في عهد الشاه) والفلبين وحتى في جنوب إفريقيا في فترة

1 - Ibid., p628.

2 - Ralph and Gaskarth, Op.Cit., p625.

3 - "US Engagement Policy toward China: Realism, Liberalism, and Pragmatism," The Tokyo Foundation (January 30, 2014. <https://www.tokyofoundation.org/research/detail.php?id=638>).

4 - Ralph and Gaskarth, Op.Cit., pp625-630.

الفصل العنصري.¹ هذا النمط من السياسة يدل على أن المبادئ الديمقراطية والقيم المعلنة للولايات المتحدة ليست سوى واجهة براغماتية يتم تغليف المصالح الحقيقية بها. ثانياً: استخدام القوة وتبريرها: لا تنظر البراغمتية إلى استخدام القوة من منظور قيمى مطلق، بل من منظور نفعى. فالقوة بكل مستوياتها (دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية) مقبولة طالما كانت محققة للمنفعة، ومرفوضة حين تسبب أضراراً. وهذا يفسر الازدواجية الواضحة في المعايير الأمريكية. فما يُعتبر "دفاعاً شرعياً" حين تقوم به إسرائيل (دولة ديمقراطية في نظر الرؤية الأمريكية) قد يُعتبر "عدواناً" حين تقوم به دولة أخرى.

ثالثاً: الفصل بين الخطاب والممارسة: تستخدم البراغمتية الدعاية السياسية كأداة لإضفاء المشروعية على السلوك السياسي. فتتم تغليف الأعمال البراغمتية النفعية بقشرة قيمية مثالية (الحرية، حقوق الإنسان، الديمقراطية) لتميرها إلى الأوساط الدولية والرأي العام الداخلي. ويُفسّر هذا الفصل بين الجوهر والشكل تلك الحالات التاريخية العديدة التي تدعّم فيها واشنطن أنظمة استبدادية بينما تنادي بالديمقراطية كقيمة عليا.²

الفرع 3: الانتقادات الموجهة للإستراتيجية البراغمتية

بالرغم من إيجابيات النهج البراغمتي، وجهت انتقادات عديدة إليه من قبل العلماء والممارسين:

أولاً: عدم الوضوح الإيديولوجي يُشير النقاد إلى أن البراغمتية قد تفتقر إلى الوضوح الأيديولوجي والاتساق طويل الأجل.³ فعندما تركز السياسة الخارجية بشكل حصري على ما "يعمل" في اللحظة الراهنة، قد تفقد الرؤية الاستراتيجية الأطول أجلاً، على سبيل المثال، قد يُجادل النقاد بأن الانخراط البراغمتي مع الصين على مدى عقود دون تحقيق التقاربات المرجوة قد أضعاف فرصة لاحتواء أقوى للصعود الصيني.⁴

1 - وليد عبدالحى، المرجع السابق، ص 16.

2- المرجع نفسه، ص 3.

3 -Anderson, Kenneth, "The Limits of Pragmatism in American Foreign Policy," Chicago Journal of International Law, Vol. 2, No. 2 (2001), pp. 425-430.

4- Phua, Op.Cit., pp100-125.

ثانياً: متحفظة / هناك انتقاد بأن البراغماتية، عندما تُختزل إلى مجرد "الواقعية" (Realism)، قد تصبح متحفظة بشكل مفرط وتفتقد الفرص التقدمية¹، فإذا اعتبرت السياسة الخارجية البراغماتية أن الأنظمة الاستبدادية ثابتة وأن محاولات تغييرها محكوم عليها بالفشل، فقد تميل إلى قبول وضع خاطئ بدلاً من السعي لإحداث تغيير إيجابي. هذا الانتقاد يشير إلى تمييز مهم بين البراغماتية الفلسفية الحقة (التي ترى العالم كقابل للتغيير من خلال التجريب الديمقراطي (وبين ما قد يُسمى "الواقعية pragmatic realism) " البراغماتية التي قد تنزلق إلى قبول الواقع الموجود كحتمية².

ثالثاً: الاستبداد الديمقراطي / يُشير النقاد إلى أن التركيز البراغماتي على المصالح الوطنية قد يؤدي إلى الاستبداد الديمقراطي أو عدم الاهتمام بالقيم العالمية³؛ فإذا كانت السياسة الخارجية تركز حصراً على "ما ينفع أمريكا"، فقد ينجم عن ذلك دعم أنظمة قمعية ترتكب انتهاكات حقوق إنسان خطيرة، طالما أنها تخدم المصالح الأمريكية الآنية⁴. هذا يثير مشاكل أخلاقية وقيمية جوهرية حول دور الولايات المتحدة في العالم رابعاً: عدم القدرة على الإرشاد/ هناك انتقاد متعلق بقدرة البراغماتية على توفير فعندما تكون الإستراتيجية مرنة وتجريبية بطبيعتها، قد إرشادات واضحة للسياسة⁵ يصعب على صناع السياسة الحصول على إرشادات واضحة عند الضرورة. كيف يعرف صانع القرار متى يجب الانخراط ومتى يجب الكبح؟ ما هي مؤشرات النجاح والفشل التي يجب متابعتها؟ البراغماتية قد لا تجيب على هذه الأسئلة بوضوح كافٍ

في الأخير يتضح أن البراغماتية لعبت دوراً محورياً في صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى، حيث شكلت النهج الأمريكي نحو الموازنة بين الواقعية والقيم، بين المصالح الوطنية والالتزامات الدولية. من خلال التركيز على الآثار العملية والتكيف المستمر، طورت الولايات المتحدة إستراتيجيات متعددة الأبعاد تعكس الفهم البراغماتي لطبيعة النظام الدولي المتغيرة. غير أن الإستراتيجية البراغماتية الأمريكية تواجه

1- Ralph and Gaskarth, Op.Cit., pp638-641.

2 - Ibid., pp. 635-638

3 - Anderson, Op.Cit., pp. 440-445.

4 - Ibid., pp425-430.

5 - Avey, Avey, Paul C., "Disentangling Grand Strategy: International Relations Theory and U.S. Grand Strategy," The Texas National Security Review, Vol. 1, No. 4 (September 2018), p pp 42-45.

تحديات جوهرية، لا سيما فيما يتعلق بضمان الاتساق الأخلاقي والوضوح الإستراتيجي على المدى الطويل. إن التحدي الحقيقي أمام صناع السياسة الأمريكيين هو تطوير نهج براغماتي يحافظ على المرونة والقدرة على التكيف مع الحفاظ في نفس الوقت على قيم ومبادئ واضحة توجه السياسة الخارجية الأمريكية بأكملها.

المبحث الرابع: النزعة الفردية

يرتبط مفهوم "الفردية" (Individualism) ارتباطاً وثيقاً بالرسالية الأمريكية وهو من أبرز المفاهيم الذي تشكلت من خلاله الرؤية الأمريكية إزاء كل ماله صلة بالنظرة إلى ذاتها أو فيما يتعلق بنظرتها إلى الآخرين؛ سناحاول تحليل ذلك وفق التفصيل التالي

المطلب 1: مفهوم الفردية الأمريكية:

لا يمكن فهم بنية المجتمع الأمريكي أو تصرفات صناع القرار -خاصة الخارجية منها- دون تفكيك مفهوم الفردية الذي يمثل جوهر "العقيدة الأمريكية" (American Creed). فالفردية الأمريكية تعني الإيمان العميق بأن الفرد هو الوحدة الأساسية في المجتمع، وأن حريته واستقلالته تعلو على مصالح الدولة أو الجماعة. وهي فكرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمبادئ المساواة في الفرص، ورفض التدخل الحكومي، والاعتماد على الذات¹

من جهة أخرى، فإن دراسة جذور الفردية تبين أن هذا المفهوم ليس مجرد صدف تاريخية، بل تطور ليصبح "أسطورة سياسية" (Political Myth) تبلورت معالمها بشكل خاص خلال العصر الجاكسوني The Jacksonian era² وتستند هذه الأسطورة إلى تمجيد المواطن المستقل، الذي يعتمد على قدراته الذاتية ويشق طريقه بنفسه بعيداً عن وصاية المؤسسات الهرمية أو السلطوية.³

1 - Seymour Martin Lipset, *American Exceptionalism: A Double-Edged Sword* (New York: W. W. Norton & Company, 1996), p19.

2 - يُشير العصر الجاكسوني (أو ما يُعرف بالديمقراطية الجاكسونية) إلى حقبة تاريخية وسياسية هامة في الولايات المتحدة امتدت تقريباً من عام 1829 حتى 1849، سُميت نسبةً إلى الرئيس السابع للبلاد أندرو جاكسون. تميزت هذه الفترة بتوسيع حق التصويت لعامة الشعب، ومعاداة سيطرة النخب، وإرساء قواعد العمل الديمقراطي والمشاركة الشعبية.

3 - Alex Zakaras, *The Roots of American Individualism: Political Myth in the Age of Jackson* (Princeton: Princeton University Press, 2022), p22.

ويمكن إضافة بعد آخر للمفهوم، حيث يرى بعض الباحثين أن الفردية الأمريكية اتخذت طابعاً استثنائياً لأن الولايات المتحدة لم تمر تاريخياً بمرحلة الإقطاع كما هو الحال في أوروبا. هذا الغياب للصراع الطبقي التقليدي وللبنى الاجتماعية الجامدة سمح بترسيخ "ليبرالية لوكية" (Lockean Liberalism) ¹ جعلت من الفردية وحقوق الملكية والحرية الشخصية حقائق بديهية لا تقبل الجدل في العقل الجمعي الأمريكي. ²

بناء على ماسبق، يمكن القول إن الفردية الأمريكية ليست مجرد سلوك اجتماعي أو اقتصادي، بل هي إطار أيديولوجي متكامل يعظم من شأن الحرية الشخصية ويشكل العدسة التي تقيم بها واشنطن شرعية الأنظمة السياسية وتحدد مسار تفاعلاتها مع العالم الخارجي. ³

المطلب 2: جذور الفردية الأمريكية والعوامل الثقافية والتاريخية التي شكلتها.

لا يمكن فهم النزعة الفردية الأمريكية بمعزل عن الظروف التاريخية التأسيسية التي ولدت فيها الأمة الأمريكية، والتي منحها خصائص مغايرة تماماً للمجتمعات الأوروبية القديمة. لقد شكل "الاستثناء الأمريكي في جوهره مزيجاً من الميراث البروتستانتي، وغياب الإقطاع، وتوفير الفرص الاقتصادية في حدود جغرافية واسعة ومفتوحة.

تعود الجذور العميقة للفردية الأمريكية إلى طبيعة الثورة الأمريكية نفسها، والتي لم تكن ثورة اجتماعية راديكالية تهدف إلى تغيير بنية المجتمع الطبقية؛ بل كانت ثورة سياسية استقلالية رسخت قيم الحرية، والمساواة في الحقوق السياسية، والنزعة المناهضة للسلطة المركزية. كما أن الغياب التاريخي لـ "التراتبية الإقطاعية" في أمريكا دفع نحو ترسيخ ثقافة تعلي من شأن "الجدارة الفردية" (Meritocracy) "وتنظر بارتياح إلى أي محاولات تدخل حكومي قد تحد من المبادرة الفردية. ⁴

1- الليبرالية اللوكية فلسفة سياسية تأسيسية وضعها المفكر الإنجليزي جون لوك. وتؤكد هذه الفلسفة أن للأفراد حقوقاً طبيعية غير قابلة للتصرف في الحياة والحرية والملكية. وتستمد الحكومات شرعيتها من رضا المحكومين، ولا وجود لها إلا لحماية هذه الحقوق؛ وإذا ما تحولت الدولة إلى دولة استبدادية، فإن للمواطنين الحق في الثورة.

2- Louis Hartz, The Liberal Tradition in America (New York: Harcourt, Brace & World, 1955), pp 3-5.

3- Edward Grabb, Douglas Baer, and James Curtis, "The Origins of American Individualism: Reconsidering the Historical Evidence", Canadian Journal of Sociology, 24 no. 4 (1999).p 512-515.

4- Lipset, Op.Cit, pp26-28.

من جهة أخرى، يضيف بعض الباحثين بُعْداً حاسماً من خلال "نظرية الأجزاء"، موضحاً أن المجتمع الأمريكي نشأ كـ "جزء" من المجتمع الأوروبي (تحديداً الجزء الليبرالي) الذي انفصل عن الكل الإقطاعي. هذا الانفصال جعل من "الليبرالية اللوكية" هي الأيديولوجيا الوحيدة السائدة، حيث أصبح الإيمان بقدسية الملكية الفردية والحقوق الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من التكوين النفسي والاجتماعي للأمريكيين. وبما أن أمريكا ولدت ليبرالية؛ فقد غابت عنها الصراعات الأيديولوجية الكبرى التي عرفتها أوروبا بين الأفكار لمحافظاة التقليدية والأفكار الاشتراكية، مما جعل الفردية تبدو كـ "طبيعة ثانية" لا كخيار سياسي.¹

وتشير الدراسات التاريخية أيضاً إلى دور "حدود التوسع (The Frontier)" في صياغة الشخصية الأمريكية. فبالنسبة للمهاجرين الأوائل، كانت الأرض المفتوحة في الغرب الأمريكي بمثابة صمام أمان ومساحة لتحقيق "الحلم الأمريكي" بالاعتماد على النفس. وقد عززت هذه التجربة التاريخية من الأسطورة التي ترى أن نجاح الفرد هو انعكاس مباشر لعمله الجاد وشخصيته القوية، وأن الدولة لا ينبغي لها أن تكون سوى حارس يحمي هذه الحرية الفردية من التعدي.²

بالإضافة إلى ذلك، لعب الميراث الديني البروتستانتي، لا سيما "أخلاقيات العمل"، دوراً محورياً في هذا السياق؛ إذ ساد اعتقاد بأن النجاح المادي هو مؤشر على النعمة والاجتهاد الفردي. وهكذا، تضافرت هذه العوامل -غياب الإقطاع، الفضاء المفتوح، والليبرالية المتجذرة- لتشكيل "الفردية" ليس فقط كقيمة اجتماعية، بل كحجر زاوية في العقل الجمعي الأمريكي، الذي سيصبح لاحقاً المرجعية الفكرية التي تبرر طموحات أمريكا الدولية.

المطلب 3: تأثير النزعة الفردية في صياغة الاستراتيجيات الكبرى

لم تكن الاستراتيجية الأمريكية الكبرى مجرد انعكاس لمصالح مادية جيوسياسية، بل كانت في جوهرها تجسيدا لقيم "الفردية" التي تم نقلها من النطاق

1- Hartz, Op.Cit, pp50-55.

2 - Zakaras, Op.Cit, pp45-48.

المحلي إلى الساحة الدولية؛ فكما يؤمن الفرد الأمريكي بقدرته على تشكيل مصيره الخاص، تبنت الولايات المتحدة رؤية مفادها أن العالم يمكن إعادة صياغته ليكون صورة عن التجربة الأمريكية.¹

الفرع 1: نشر الديمقراطية الليبرالية والرسالية الأمريكية:

قامت "المهمة الأمريكية" (America's Mission) على قناعة راسخة بأن تعزيز الديمقراطية في الخارج ليس فقط عملاً أخلاقياً، بل ضرورة استراتيجية لضمان أمن أمريكا. هذه النزعة "الرسالية" نابعة من الاعتقاد بأن الحرية الفردية حق عالمي، وأن المجتمعات التي تتبنى الديمقراطية هي بطبيعتها أكثر سلاماً وتوافقاً مع القيم الأمريكية.² هذا التوجه جعل صانع القرار الأمريكي ينظر إلى نشر الديمقراطية كأداة لـ "تأمين" العالم عبر تحويل الدول الأخرى إلى نسخ مصغرة من النموذج الليبرالي الفردي.

الفرع 2: اقتصاد السوق والنظام الدولي القائم على القواعد:

اتخذت الفردية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بعداً مؤسسياً في الاستراتيجية الكبرى. لقد سعت الولايات المتحدة إلى بناء نظام دولي "مؤسسي" (Liberal Leviathan) قائم على اقتصاد السوق الحرة والمؤسسات الدولية التي تضمن حرية التجارة.³ هذا النظام لم يفرض بالقوة الغاشمة فحسب، بل تم تسويقه كإطار يتيح للدول (والأفراد داخلها) تحقيق الرخاء من خلال المبادرة الحرة، مما يعكس الامتداد الدولي لمنطق "السوق المفتوح" الذي ميز التطور التاريخي للمجتمع الأمريكي.

الفرع 3: المفارقة بين المثالية والواقعية:

بالرغم من وجود مدارس فكرية متصارعة داخل السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن "النزعة الجاكسونية" -المتجذرة بعمق في الفردية الشعبوية- لا تزال تلعب دوراً حاسماً.⁴ فعندما تشعر النخبة الأمريكية بأن النظام الدولي القائم على القواعد يهدد "استقلالية" الفرد الأمريكي أو سيادته، أو عندما تفشل مشاريع نشر الديمقراطية في

1-Michael H. Hunt ,Ideology and U.S. Foreign Policy (New Haven: Yale University Press, 2009), pp15-18.

2-Tony Smith ,America's Mission: The United States and the Worldwide Struggle for Democracy in the Twentieth Century (Princeton: Princeton University Press, 1994), pp12-13.

3- G. John Ikenberry ,Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order (Princeton: Princeton University Press, 2011), pp66-68.

4 - Walter Russell Mead ,Special Providence: American Foreign Policy and How It Changed the World (New York: Routledge, 2002), p247.

الخارج، تبرز ردود فعل انعزالية أو عدائية تجاه المؤسسات الدولية. هنا، تظهر الفردية كسلاح ذو حدين: فهي دافع للحماس في نشر القيم الليبرالية، وهي أيضاً مصدر للتشكيك في التكاليف الدولية التي تفرضها تلك الاستراتيجيات على المواطن الأمريكي. بذلك، تحولت الفردية من قيمة اجتماعية إلى "منطق استراتيجي" يبرر التدخل الخارجي، ليس فقط بهدف الهيمنة، ولكن بهدف "تحرير" الآخرين ليعيشوا وفق النمط الأمريكي الذي يقدر الفردية ويطمح إلى عالم متجانس ليبرالياً.

المطلب 4: الانتقادات التي وجهت للفردية الأمريكية

بالرغم من الدور المركزي للفردية في صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى، إلا أن هذا التوجه لم يخل من انتقادات جوهرية؛ سواء من داخل المدرسة الواقعية أو من خلال تحليل الإخفاقات الاستراتيجية التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع 1: فح "النوايا الحسنة" والغرور الاستراتيجي:

يوجه النقد إلى "نخبة السياسة الخارجية" الأمريكية، نتيجة إيمانهم المفرط بقدرة الولايات المتحدة على إعادة صياغة العالم وفق القيم الليبرالية -التي هي جوهر الفردية - قد أدى إلى وقوعهم في "جحيم النوايا الحسنة". إن هذا الغرور الاستراتيجي جعل صانع القرار يغفل عن تباين الثقافات والظروف التاريخية للدول الأخرى؛ مما أدى إلى تورط الولايات المتحدة في حروب مكلفة وغير ضرورية، كما حدث في العراق وأفغانستان، حيث أثبتت التجربة أن التغيير الديمقراطي لا يمكن فرضه من الخارج.¹

الفرع 2: تناقضات النموذج الفردي وتأثيرها في المصادقية:

اصطدمت الاستراتيجية الأمريكية التي تهدف إلى نشر اقتصاد السوق والنظام الليبرالي -في كثير من الأحيان- بحدود الواقع الدولي. فالإصرار على نموذج "الفردية الأمريكية" كمعيار وحيد للشرعية الدولية خلق نوعاً من التنافر لدى الدول الأخرى التي رأت في هذا التوجه نزعة إمبريالية مقنعة، مما دفعها للبحث عن توازنات قوى مضادة.² أدت هذه المثالية المفرطة إلى استنزاف القوة الأمريكية، مما دعا بعض الباحثين إلى

1 -Stephen M. Walt ,*The Hell of Good Intentions: America's Foreign Policy Elite and the Decline of U.S. Primacy* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2018), pp35-38.

2 -[Christopher Layne ,*The Peace of Illusions: American Grand Strategy from 1940 to the Present* (Ithaca: Cornell University Press, 2006), pp154-156.

المطالبة بضرورة تبني استراتيجية "التوازن الخارجي" التي تعترف بحدود القدرة الأمريكية وتتخلى عن طموحات الهيمنة الأيديولوجية.¹

الفرع 3: النقد الداخلي للميثولوجيا (الأسطورة) السياسية:

تعرض تحويل الفردية إلى "أسطورة سياسية" جامدة إلى انتقاد شديد؛ لأن ذلك أدى إلى تهميش القضايا الهيكلية والمجتمعية داخل أمريكا نفسها؛ حيث يتم تبرير التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية على أنها نتاج لـ "الجدارة الفردية" فقط. عندما يُسقط هذا المنطق الداخلي على السياسة الخارجية؛ يؤدي إلى عجز أمريكي عن فهم النزاعات الدولية التي لا تتعلق بالحرية الفردية فقط، بل بمطالب العدالة الجماعية، وتوزيع الموارد، والسيادة الوطنية.²

إن الانتقادات الموجهة للفردية الأمريكية لا تنفي وجودها كقيمة ثقافية محركة، بل تكشف عن مأزق "الاستثناء الأمريكي" عندما يتحول من نموذج داخلي إلى أداة للهيمنة الخارجية. لقد تسببت هذه النزعة في خلق فجوة بين "الصورة الذاتية" لأمريكا كحامية للحرية، وبين "الصورة الواقعية" لها كقوة إمبريالية تواجه مقاومة متزايدة في نظام دولي بات يتسم بالتعددية والتنوع الثقافي.

نخلص في ختام المبحث إلى أن الفردية الأمريكية لا تمثل مجرد قيمة ثقافية أو نمط اجتماعي محلي، بل هي المحرك الأيديولوجي العميق الذي صاغ -ولا يزال- ملامح الاستراتيجية الأمريكية الكبرى. لقد أثبت التحليل التاريخي والسوسيولوجي أن غياب البنى الإقطاعية، إلى جانب الميراث البروتستانتي وتجربة التوسع الجغرافي، قد ساهم في ترسيخ "عقيدة" تعلي من شأن الفرد وتمنحه مركزية مطلقة في الرؤية السياسية الأمريكية، وهو ما تحول عبر الزمن إلى عدسة ترى من خلالها شرعية النظام الدولي وقواعده.

إن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية لنشر الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق ليست مجرد خيارات استراتيجية براغماتية، بل هي انعكاس لـ "رسالية" متأصلة

1 -Ibid., pp170-172.

2 - Zakaras Op.Cit., pp272-274.

تنظر إلى النموذج الأمريكي كمعيار كوني يجب تعميمه لضمان الأمن والازدهار. ومع ذلك، قد أوقع هذا التوجه الولايات المتحدة في مأزق استراتيجي؛ حيث اصطدمت المثالية الفردية بواقع دولي يتسم بالتنوع والتعقيد، مما أدى إلى نتائج عكسية اتسمت بتورط واشنطن في صراعات مرهقة، وتزايد التشكيك في مصداقيتها الدولية.

الفصل الثاني

الأسس النظرية للرؤية الأمريكية
حيال قواعد الشرعية الدولية

الفصل الثاني: الأسس النظرية للرؤية الأمريكية حيال قواعد الشرعية الدولية

يشكل المنظور الإستراتيجي الأمريكي تجاه الشرعية الدولية إشكالية معقدة تتجاوز التفسيرات الأحادية، مما يستوجب تفكيكها عبر عدسات نظرية متعددة. يسعى هذا الفصل إلى استعراض وتحليل مختلف الاتجاهات الكبرى في حقل العلاقات الدولية التي تصدت لمحاولة تفسير السلوك الخارجي ل واشنطن وتعاطيها مع الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي.

ننتقل في هذا الفصل من التحليل الواقعي بتوجهاته المختلفة، لنقف على التوتر الكامن بين قدرته التفسيرية كرهان علمي ونزعتة التبريرية لسياسات القوة الأمريكية. تاليا، ننتقل إلى المنظور الليبرالي وتطوراتة نحو الليبرالية الجديدة، لنبحث في طروحاتهما المؤسسية ومحاولاتهما الحثيثة لكسر الهيمنة التفسيرية التي فرضتها الواقعية على حقل العلاقات الدولية. وأخيرا، نغوص في عمق المقاربات الراديكالية، وتحديدًا "النظرية النقدية" ومشروع "ما بعد الحداثة"، لنتجاوز التفسيرات التقليدية نحو كشف البنى الخفية للسلطة. سنوضح كيف يتم توظيف المعرفة، اللغة، والخطاب استراتيجياً لصناعة "واقع دولي" يشرعن الهيمنة. تهدف هذه المقاربة المتعددة إلى تقديم إحاطة شاملة بالميكانيزمات العميقة التي تحكم التوجهات الأمريكية نحو منظومة الشرعية الدولية.

المبحث الأول: التحليل الواقعي بين الرهان التفسيري والنزعة التبريرية للسياسة الخارجية الأمريكية:

سيطرت الواقعية منذ الحرب العالمية الثانية على تحليل السياسة الدولية، وبتعبير مارتن وايت *Martin Wight*: "الجميع في الوقت الحالي يعتبر واقعياً". وهذه الهيمنة مفسرة بغنى وتنوع الأدبيات الواقعية حسب روبرت جيلبان *Robert Gilpin*، وكذلك بحكمة ومنطقية الواقعية حسب باري بوزان *Barry Buzan*. وعموماً يمكن تكثيف المفاهيم التحليلية الواقعية في أربع نقاط أساسية:¹

1 - Dario Pattistilla, theories de relations internationales, presse de la fondation Nationale des science politique, paris, 2003. p 115

- فوضوية البيئة التي تتحرك فيها العلاقات الدولية، وهذه البيئة هي مرادف لحالة الحرب لغياب السلطة العليا التي تمنع العودة إلى العنف المسلح من طرف الفواعل الدولية.
 - الفواعل الأساسية للسياسة الدولية هم مجموعات النزاع. ومنذ واستفاليا تركز النموذج الدولي الذي يتأسس على الدول ذات السيادة والمحددة إقليمياً.
 - الدولة الوطنية مجسدة في صناع القرار التنفيذيين، لذلك تعتبر الدول فواعل عقلانية تبحث عن تعظيم مصالحها الوطنية المعرفة بالقوة.
 - توازن القوى هو الآلية الوحيدة للضبط داخل النظام الدولي، وهذا التوازن لا يهدف إلى تحقيق السلام وإنما إلى تحقيق الاستقرار داخل النظام الدولي.
- ويتفرع على المبادئ الأساسية السابقة عدة مبادئ جزئية أهمها:¹
- شرعية العودة إلى الحرب في السياسات الخارجية للدول، وهذا الخيار لا يمكن الحكم عليه بالعودة إلى القواعد الأخلاقية التي تتحكم في سلوك الأفراد.
 - المنظمات الدولية والوحدات غير الدولية لا يمكن اعتبارها فواعل مستقلة عن الدول؛ لأنها لا يمكن أن تعمل بفعالية إلا تحت إشراف الدول.
 - السياسة الخارجية تختلف عن السياسة الداخلية لذلك فالاعتماد على البيئة الداخلية والرأي العام قد يحول دون التأسيس لسلوك دبلوماسي فعال وجيد.
 - القواعد القانونية والمؤسسات الدولية موجودة لخدمة مصالح الفواعل الأكثر قوة.

المطلب 1: الخلفية التأسيسية للنموذج الواقعي:

يمكن العودة بخلفية النموذج الواقعي إلى إسهامات فريدريك شومان *Frederick Schumann* ومفكر الجيوبوليتيك نيكولا سبيكمان *Nicolas Spykman*، وكذلك إسهامات ماكس فيبر *Max weber* والفيلسوف كارل شميت *Carl Schmitt*.

ولكن نجد في الأساس إسهامين أثرا كثيرا في واقعية ما بعد الحرب العالمية الثانية وهما:

1 - Pattistella.Op.cit, p113.

- إسهام المؤرخ البريطاني إدوارد كار - إسهام رينهولد نيبور.

كان إسهام «Car» حول مفهوم القوة وانطلق من انتقاد الطروحات المعيارية لتوجه التعاون الدولي لفترة ما بين الحربين والذي أكدته المقاربة المثالية القائلة بوجود مصلحة مشتركة بين الدول. وقدم معظم آرائه في كتابه *The twenty years crisis 1919-1939* وأكد "ادوارد كار" بأن: "السياسة في معناها الدائم كانت دائماً سياسة القوة"¹. ولكن إسهام "ادوارد كار" لا يجيب عن أسئلة تحليلية قوية خاصة سؤال لماذا سياسات القوة؟، وهل القوة هدف أم وسيلة أم سبب؟، وأهم سؤال هو: ما هو سبب تبني سياسات القوة؟². كما لم يجب عن أسئلة أخرى: هل مصدر القوة هو الطبيعة الإنسانية أم البيئة الفوضوية الدولية أم هل هي نتيجة بحث الدول عن أمنها؟.

ولذلك جاء إسهام "رولاند نيبور" أكثر تفصيلاً، بحيث يستمر في الاعتقاد بأن: السياسة محكوم عليها بأن تكون صراعاً من أجل القوة وهذا ما شرحه في إسهامه³. إن عمل "نيبور" يجيب عن سؤال: ما هو سبب تبني سياسة القوة؟، ويعتقد بأن التفسير تقدمه الطبيعة الإنسانية التي تتحكم فيها ثلاث رغبات أساسية⁴:

- غريزة الحياة *Will to live* - غريزة القوة *Will to power* - غريزة الهيمنة *Will to domination* ونتيجة هذه الأصالة في الطرح اعتبر جورج كينان *George kenan* بأن "نيبور" هو أب الواقعية الأمريكية.

وبالرغم من ذلك فإن المجهود الأكثر أصالة كتوجه نظري تحليلي للعلاقات الدولية يكمن في الإسهام الأصيل للأستاذ *Hans Morgenthau* هانس مورغانتو الذي انطلق من انتقادات كتابات "كار" للمثالية خلال فترة ما بين الحربين، وكتابات "نيبور" حول الطبيعة الإنسانية. ليقدم "مورغنتو" الشكل الكلاسيكي للنظرية الواقعية للعلاقات الدولية: في كتابه *politics among nations the struggle for power and peace* ليكون بذلك أب النظرية الواقعية في شكلها العلمي.

1- Edward H Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*, pp 8 -19.

2- Ibid, p118.

3-Ronald Neihbour, *moral man and immoral society; A Study in Ethics and Politics*, pp 220-260

4- Ibid, p 231

حسب مورغنتو فإنه يجب دراسة الواقع كما هو وبالتالي؛ فالواقعية السياسية تعتقد بأن السياسة والمجتمع بشكل عام تتحكم فيهما قوانين وضعية تجد أصولها في الطبيعة الإنسانية. وهذه الطبيعة محكومة بعدة غرائز: غريزة الحياة وغريزة التكاثر وغريزة الهيمنة، والسلوك الانساني يتأثر بطبيعته الأنانية وبالندرة في الموارد؛ لذلك يتبنى سياسة القوة والرغبة في أن يصبح الجميع موضوعا لهيمنته (على الأفكار وأفعال الآخرين). وقد عبر عن ذلك بقوله¹:

"السياسة الدولية مثلها مثل أي سياسة هي سياسة قوة".

"La politique internationale, comme tout politique est une lutte pour la puissance"

والدول في سياساتها الخارجية محكومة بنفس المحدد وبنفس طريقة الإدراك والتفكير وبنفس طريقة الفعل.

عموما، بقيت الواقعية الكلاسيكية حبيسة الأنثروبولوجيا لأنها تربط سلوك الدولة بسلوك صناع القرار، وهذا تهمل بشكل كبير دور البيئة الدولية في تفسير السلوك الخارجي للدول. لذلك ركزت وأعمال "مورغانتو" على مجرد المقارنة بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية، وبالرغم من أنها عملت على البحث عن القوة ولكنها تقرر باختلاف الشروط والأطراف المتحكمة في كلا السياستين (غياب السلطة التي تحتكر الاكراه في السياسة الدولية).²

المطلب 2: الواقعية الجديدة وتفسير الصراع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية

تعود الأعمال المؤسسة للواقعية إلى أعمال كينيث والتز *Kenneth Neal Waltz* الذي كان يعتقد بأن الواقعية الكلاسيكية هي مجرد فكر واقعي لم يرق إلى مستوى النظرية، وكتاباته المؤسسة تعود إلى سنة 1959 حينما كتب كتاب "الرجل، الدولة والحرب *Man, the State, and War*" حيث قدم تفسيراً للحروب بأنها نتيجة طبيعة وبنية النظام الدولي الذي تتحرك فيه الدول، حيث يقول "والتز" في هذا الكتاب "بأنه توجد الحروب لأنه لا يوجد من يمنع حدوثها"³. وهذا يكون قد تجاوز التفسيرات المعتمدة على الطبيعة الإنسانية والفواعل الدولية.

1 -Dario Batistilla, op cit, p118

2- Ibid, p121

3 -Kennth Waltz, man, the state and war, Columbia univercity press, 1959, p 159

ولكن التوجه النظري الصرف لـ "والترز" ظهر في كتابه *"theory of international politics"* عام 1979 الذي رافق النقد القوي الذي وجهته السلوكية والمقاربات عبر الوطنية في الحوارات النظرية الثانية والثالثة داخل الحقل (*non stato-centrées*): فالسلوكيون شككوا في علمية الواقعية الكلاسيكية، و"عبر الوطنيين" *transnationalistes* والماركسيين أشاروا إلى وجود فواعل غير دولية مهمة تؤثر في العلاقات الدولية.

انطلاقاً من هذه الانتقادات دافع "والترز" عن استقلالية العلاقات الدولية عن العلوم الاجتماعية، وأقر بوجود الدول كفواعل وحيدة في النظام الدولي، وينطلق في تحليلاته من مقولة أن النظرية هي لوحة مشكلة عقلياً لمجال نشاط محدد؛ بحيث تعزل مجال معين قبل أن تتعاطى معه عقلياً، وهذا العزل هو الشرط الأساسي لتطوير نظرية قادرة على تفسير ما يحدث.¹

فإذا كان الاقتصاديون يعرفون الأسواق بالشركات فإن السياسة الدولية معرفة بالدول، فالدول هي الوحدات التي تحدد شكل التفاعلات داخل الأنساق الدولية، وهذا الاقتراب من نموذج المعرفة الاقتصادية أملت ضرورة ابستمولوجية، أي أن اعترافه بنقص علمية الواقعية الكلاسيكية جعله يستند إلى أكثر المعارف مصداقية في حقل العلوم الاجتماعية "وهي المعرفة الاقتصادية".²

يرفض Waltz ما يسميه "بالنظريات الاختزالية" *Les théories réductionnistes* التي تفسر العلاقات الدولية بالاعتماد على مستوى تحليل الدولة (الطبيعة الإنسانية)، أو طبيعة شخصية صناع القرار، كما يرفض مستوى التحليل الثاني الذي يعتمد على المعطيات الخاصة للدولة (الموقع الجغرافي، النظام السياسي)، وحسب Waltz فإن هذين المستويين قد يساعدان في تفسير السلوك الخارجي للدولة ولا يمكنهما أن يفسرا السياسة الدولية في شكلها الكلي.

ويعتمد Waltz على مستوى تحليل النظام الدولي (المستوى الثالث *third images*) الذي تتحكم فيه ثلاث مبادئ أساسية:³

1- Kenneth Waltz, theory of international politics, McGraw-Hill 1979 , pp1-20

2 - idem

3 -Kenneth Waltz, theory of international politics, op cit, pp 79-101

الفرع 1: المبدأ الناظم : يؤكد كينيث والتز على الاختلاف المطلق بين النظام السياسي الداخلي الذي يعتمد على مركز يحتكر الاكراه الشرعي، والنظام السياسي الدولي الذي يتميز بالفوضى المطلقة. "النظم الداخلية مركزية وهيراركية، والنظم الدولية غير مركزية وفوضوية".

لذلك فالمبادئ الضابطة للنظامين مختلفة تماماً لان البيئة الداخلية مركزية وهرمية في حين أن البيئة الدولية لا مركزية وفوضوية.

الفرع 2: مبدأ تخصص الوظائف: لا يقر كينيث والتز بأي دور للنظام الداخلي للدولة في سلوكها الخارجي، ويبرر ذلك بأن النظام الدولي يؤدي بالدول إلى تبني نفس الأهداف والوظائف *like Units* ونتيجة الفوضى تصبح جميع الدول تبحث عن الأمن داخل النظام الدولي، وهذا ما عبر عنه بقوله: "داخل الفوضى، يصبح الأمن هو الضرورة القصوى وكل دولة لا تعتمد إلا على نفسها لتحقيق ذلك *self help* فالاعتماد على الذات هو قاعدة الفعل داخل بيئة فوضوية". وهو النظام الذي ينعدم فيه التعاون، ونتيجة بحث الجميع عن القوة يصبح الهدف هو التوازن مع القوى الأخرى وهو ضبط الاستقرار داخل النظام الدولي.

الفرع 3: مبدأ توزيع القدرات: الدول تتشابه في الوظائف ولكن هذه الوظائف تختلف حسب قدرات كل دولة، فالدول تتشابه في الوظائف ولكنها تختلف في قدرات أدائها وهذا ما دافع عنه والتز في كتابه سنة 1979.

المطلب 3: المفاتيح الأنطولوجية للواقعية الجديدة في العلاقات الدولية:

تنطلق الواقعية الجديدة من افتراضات تشكل أساس نموذجها التفسيري، فهي تقر بأن السياسة الدولية تختلف عن السياسة الخارجية وعن العلاقات الدولية، وأن مستوى التحليل هو: النظام الدولي وليس الدولة. ويتحكم في هذا النظام الدولي ثلاثة خصائص: لمبدأ الضابط ومبدأ اختلافه عن النظام الداخلي ومبدأ تشابه الوظائف واختلاف القدرات. كما تسلم الواقعية الجديدة بأن بنية النظام الدولي هي مرادف لحالة الفوضى، وأن توازن القوى - هناك من يسميها بنظرية توازن القوى (*Kapstein*) - هو الذي يحكم هذه الفوضى. كما أن التعاون والاعتماد المتبادل غير ممكن في هذه البيئة، وهو ما كان موضوعاً للنقاش بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد. وحسب والتز فان التعاون الدولي يخفي حقيقة وواقع السياسة الدولية.

كما ترفض الواقعية الجديدة التصور الواقعي الكلاسيكي للمصلحة الوطنية التي تربط سياسات الدول بالبحث المستمر عن تعظيم وزيادة القوة وحفظ البقاء، وحسب "والتز" فالدول تعمل على تحقيق "أمنها"، كما ان الواقعية الجديدة لا تربط سلوك الدولة بهدف وانما تعدد الأهداف حسب مقولة "جيلبان" (القوة، البقاء، الأمن وأهداف أخرى).

المطلب 4: الخيارات الأبستمولوجية للواقعية الجديدة في العلاقات الدولية

تبنى الواقعية الجديدة أبستمولوجيا وضعية، لذلك فهدف النظرية هو التفسير أكثر من الوصف والتنبؤ، ولا توجد نظرية صحيحة وأخرى خاطئة، وإنما تقاس النظرية باستعماليتها " *its usefulness* "، لأنها مجرد بناء فكري " *intellectual construction* " يتم فيه اختيار أحداث وتفسيرها.¹

والنظريات مفيدة ليس لأنها تساعدنا على الفهم والتفسير وأحيانا التنبؤ ببعض الأحداث، ولكن لأنها تساعدنا على الإجابة على كيفية عمل نظام معين. ويجب البحث في النظرية عن قدراتها التفسيرية، وعما يقربنا فيها من الواقع، كذلك فالنظرية تتجاوز مجرد وصف الظواهر والأحداث لصالح تفسيرها، لذلك فالنظرية الجيدة عند كينيث والتز تقاس بنجاحها في التفسير وليس في التنبؤ.²

المطلب 5: تفسير النظرية الواقعية للمنظور الأمريكي للشرعية الدولية

تنطلق المقاربة الواقعية في تحليلها للسياسة الخارجية الأمريكية من مسلمة فوضوية النظام الدولي (Anarchic) الذي يفتقر إلى سلطة عليا تحتكر الاستخدام الشرعي للقوة وتفرض الامتثال للقواعد. في هذا النسق، تعد "المصلحة القومية المعرفة بدلالة القوة" هي المحرك الأوحده للسلوك الخارجي للولايات المتحدة، وليس المبادئ القانونية أو الاعتبارات الأخلاقية المجردة.

1- Dario Batistilla, op cit, p 135.

2 - Kenneth Waltz, theory of international politics, op cit.

ويمكن تفكيك الموقف الأمريكي من الشرعية الدولية والقانون الدولي وفق الرؤية الواقعية عبر المحاور التالية:

الفرع 1: النزعة "القانونية-الأخلاقية" كغطاء للمصلحة القومية (الواقعية لكلاسيكية)
يقدم هانز مورغنثاو في نقده للسياسة الخارجية الأمريكية تحليلاً دقيقاً لما أسماه "النهج القانوني-الأخلاقي" (Legalistic-Moralistic Approach). وفقاً للواقعية الكلاسيكية، نادراً ما تعلن الولايات المتحدة عن طموحاتها الاستراتيجية بلغة القوة المجردة؛ بل تميل – متأثرة بتراتها الفلسفي القائم على البراغماتية والفردانية - إلى تغليف تحركاتها المهيمنة بخطاب يمجّد القانون الدولي والشرعية. هذا التغليف البراغماتي ليس نفاقاً محضاً بل هو استراتيجية وظيفية: فالقانون الدولي في الرؤية الأمريكية يُقرأ كأداة تستخدم لتبرير السياسات التي تخدم المصلحة القومية، ويهمش عندما يشكل عائقاً أمامها. فالولايات المتحدة لا تنظر إلى قواعد القانون الدولي كمنظومة ملزمة بحد ذاتها، بل كمرآة عاكسة لتوازن القوى القائم الذي صاغته هي كقوة منتصرة بعد الحرب العالمية الثانية.¹

الفرع 2: القانون الدولي كمتغير تابع للقوة المهيمنة (الواقعية البنائية الجديدة)
من منظور الواقعية البنائية لـ "والترز" لا تمتلك المؤسسات الدولية والقانون الدولي قوة ذاتية (*Independent Variable*) قادرة على تقييد سلوكيات القوى العظمى كالولايات المتحدة. إن واشنطن تتعامل مع مفهوم "الشرعية الدولية" باعتباره تكلفة أو عائداً يجب حسابه. فعندما تكون الولايات المتحدة في موقع الهيمنة (*Hegemony*)، فإنها تدعم قواعد القانون الدولي وتدعو لاحترامها، لأن هذه القواعد تخدم وظيفة "تثبيت الوضع الراهن" (*Status Quo*) الذي يضمن استمرار تفوقها وتقليل تكلفة الحفاظ على النظام العالمي (*Hegemonic Stability Theory*). لكن، بمجرد أن تتعارض هذه القواعد مع حرية حركتها الاستراتيجية، تلجأ واشنطن إما إلى إعادة تفسير القانون بطريقة أحادية، أو إلى التجاهل التام له (الاستثناء الأمريكي / *American Exceptionalism*).²

1 - Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Alfred A. Knopf, [سنة النشر للنسخة التي لديك]), pp. [أضف رقم الصفحة من الفصل الخاص بالنزعة القانونية الأخلاقية].

2 - Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), pp. [أضف أرقام الصفحات المتعلقة بدور المؤسسات والنظام الفوضوي].

الفرع 3: المؤسسات والشرعية كساحة للصراع (الواقعية الهجومية)

يذهب جون ميرشايمر (John Mearsheimer) في مقارنته للواقعية الهجومية إلى ما هو أبعد من ذلك، مؤكداً أن القوى العظمى تسعى لتعظيم قوتها بلا توقف ضماناً للبقاء. فالولايات المتحدة، بصفتها مهيمنة إقليمياً (Regional Hegemon) يسعى لمنع ظهور أي مهيمن منافس في مناطق أخرى (أوراسيا)، تستخدم قواعد القانون الدولي والشرعية كأدوات للهجوم والدفاع الاستراتيجيين.

إن المؤسسات المانحة للشرعية (كمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة) ليست سوى "ساحات صراع إضافية" (Arenas for acting out power relations)، والموقف الأمريكي يتجسد في استخدام مقصلة "الشرعية الدولية" لتطويق وعزل المنافسين، بينما ترفض واشنطن بشكل قاطع أي إطار قانوني قد يخضع قادتها أو جيشها للمساءلة الخارجية.¹

سنتناول في فصل لاحق الأمثلة العملية عن السلوك البراغماتي-الواقعي الأمريكي الخاضع لهذه المقاربة النظرية التي تؤكد تعالي الولايات المتحدة على نصوص القانون الدولي عندما لا تتوافق مع حسابات القوة: كالفرض المطلق للخضوع للولاية القضائية الدولية والانتقائية في المعاهدات المتعددة الأطراف ومبدأ الضربة الاستباقية الذي يعبر عن التجاوز الصريح لميثاق الأمم المتحدة.

المبحث الثاني: المنظور الليبرالي في تفسير العلاقات الدولية والسياسات الخارجية الأمريكية

رافقت الليبرالية -مثلها مثل النظرية الواقعية- ميلاد تخصص العلاقات الدولية و تعود أسسها إلى فترة ما بين الحربين تحت مسمى "المثالية" التي انتقدت بقوة التوجه الواقعي، لذلك يعتبرها طلبة العلاقات الدولية المقاربة العامة الثانية والأساسية للعلاقات الدولية بعد المنظور الواقعي، كما تعتبر الامتداد الفلسفي لليبرالية على المستوى الدولي حسب "ستانلي هوفمان" *stanley hoffman*.²

1 -John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics (New York: W. W. Norton & Company, 2001), pp. [أضف رقم الصفحة من الفصل المتعلق بالمؤسسات الدولية كأدوات للقوى العظمى].

2 Hoffmann Stanley. International Relations: The Long Road to Theory. In: Essays in Theory and Politics of International Relations.

المطلب 1: الخلفية التاريخية للمنظور الليبرالي في العلاقات الدولية

تعود الليبرالية كتقليد فلسفي إلى القرن السابع عشر، ولكن كتوجه نظري في العلاقات الدولية يعود إلى فترة ما بين الحربين، وقد انتقدت بقوة من طرف الواقعيين الكلاسيكيين. لكن العودة الحقيقية لهذا التيار كانت في 1970 مع ظهور المقاربة "عبر الوطنية: *Transnationalisme*، وفي 1980 مع ميلاد نظرية السلام الديمقراطي، وتتقصد تسميات عديدة كـ (المثالية، الطوباوية، عبر الوطنية، التعددية) حسب ريتشارد ليتل *Ritchard little*¹.

المطلب 2: الأسس التحليلية للمقاربة الليبرالية:

عموما يركز الليبراليون على الوسيلة القانونية، وعلى الأفراد، الدول، التبادلات، الاتصالات، الأنظمة السياسية الديمقراطية، ولقد أسست التقاليد الفلسفية لليبرالية عدة مبادئ أساسية: أسبقية القانون الدولي، أسبقية المؤسسات، حق اختيار الحاكم، حماية حقوق الطبيعة للأفراد (الحياة، الحرية، الملكية...)، التنظيم الرأسمالي للاقتصاد، المنهج العلمي (دافيد هيوم، الاعتماد على العقل). ويعدد "باتيستيل" ثلاث أسس أساسية:²

- الحرية. - الديمقراطية الليبرالية. - أولوية القانون، وخاصة الحقوق الفردية.

المطلب 3: المفاتيح الانطولوجية للتحليل الليبرالي في العلاقات الدولية

ينطلق الليبراليون من أطروحة فوضوية النظام الدولي لكنهم يفضلون مصطلح المجتمع الدولي الذي يتكون من دول ذات سيادة تتصرف بعقلانية إلى درجة إمكانية ظهور انحرافات خطيرة مثل الحروب، ولكن لا يجب إغفال وجود طبيعة إنسانية تشترك فيها الإنسانية وهي ما تفرض خيارات عقلانية أخرى مثل: السلم والرفاه.

ترتكز الليبرالية أنطولوجيا على الجماعة الإنسانية: *Communauté humaine* لذلك فحلل المشاكل القادمة من الفوضى تجد أصولها في هذه الجماعة والطبيعة المشتركة (الإنسانية جميعها تفضل السلم على الحرب).³ والنظام الدولي مؤسس على

1- Little, Richard. "International Regimes." In: The Globalization of World Politics, edited by Baylis & Smith. Oxford University Press

-Little, Richard. "The English School's Contribution to the Study of International Relations." European Journal of International Relations, 2000.

2- Dario Batistilla, op cit, p141.

3- Immanuel Kant – Perpetual Peace: A Philosophical Sketch Cambridge University Press, 1991, pp 98-102

القانون وعلى المبادئ الديمقراطية (أسبقية القانون، احترام حقوق الإنسان، المساواة أمام القانون) وكلها آليات سلمية لأنها تعكس إرادة الأمة. والبشر يركزون على "الرعاية" وعلى العيش الجيد، والتجارة هي من تحقق مثل هذه الطموحات، وهي من تؤدي إلى تضائل فرص الحرب لأنها تخلق روابط الاعتماد المتبادل بين الدول.¹

الركيزة الأخرى للبرالية هي الفرد كأساس للعلاقات الدولية، وبالرغم من كونه لا يمكن أن يمثل فاعلا في العلاقات الدولية إلا أنه مهم في تشكيل الجماعات المؤثرة فيها التي تمثل مصالح الأفراد (الدول، المنظمات ...) والنقاش حول الفاعل سيتغير مع الليبراليين الجدد.²

وفي الأخير يجب ان لا ننسى بأن الليبرالية حسب اندرو مورافيسك *Andro Moravcsik* تدافع على ان الحركات السياسية الداخلية تلعب دورا مهما خاصة في صناعة خيارات وأهداف الدول بحيث انه يؤكد أن مصدر تفضيلات الدول هو الحركات الداخلية وتكوين المصالح داخل المجتمع، وأن الأفراد والجماعات المحلية هي التي تحدّد مصالح الدولة وليس الدولة كفاعل موحد، كما شرح مورافيسك كيف تؤدي التحالفات الداخلية (الجماعات الاقتصادية، اللوبيات، الطبقات الاجتماعية) إلى تشكيل أهداف السياسة الخارجية وبعدها يبين أن صانعي القرار يستجيبون للمصالح المحلية المنظمة، التي تُترجم إلى سياسات دولية.³

المطلب 4: الخيارات الاقتصادية للبرالية الكلاسيكية في تحليل العلاقات الدولية:

تنتمي الليبرالية إلى الفلسفات المتفائلة (*Optimistic philosophy*)، إذ تركز على مفهوم تطوري للتاريخ (*Progressive conception of history*) يفترض أن الإنسانية قادرة على فهم بيئتها ومحيطها عبر العقل والتعلّم من الأخطاء، وأن التطور موجه نحو مستقبل

1 - Keohane & Nye , *Power and Interdependence* ,Longman, 3rd edition, 2001, PP 8-12

2- Michael Doyle , "Liberalism and World Politics" *American Political Science Review*, Vol. 80, No. 4, 1983, pp 1156-1158

3 - Andrew Moravcsik , "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics" *International Organization*, Vol. 51, No. 4(1997),pp 518-528

أفضل. وقد تناول دونالد جيمس باتشالا (Puchala) هذه الرؤية في كتابه Theory and History in International Relations، حيث خصص فصلاً بعنوان "Liberal Theory and Linear History" يشرح من خلاله كيف يرى الفكر الليبرالي التاريخ كعملية خطية من التقدم والارتقاء، ما يعكس التفاؤل بقدرة الشعوب على تحسين أوضاعها من خلال العلم والعقل.¹

تمسك الليبرالية أيضاً بمقولة: "ان تزايد الديمقراطية والمنظمات الدولية ونسب المبادلات سيكون بمثابة الأدوات التي تحقق السلام الدائم"، وبالرغم من أن الإنسانية والتطور قد يعرف حالات من الأزمات والتدهور إلا أنها تأخذ صفة المؤقتة والظرفية، وهذا التمسك بالتطور انتهى بالحكم على أن مرحلة هيمنة الليبرالية هي مرادف لنهاية التاريخ حسب طروحات هيغل وبعده فرانسيس فوكوياما. هذا الاعتقاد يركز على كتابات لوك Locke وروسو Rousseau التي تقدم تصوراً متفائلاً حول الطبيعة الإنسانية، وكذا الثقة في كون التطور العلمي والتكنولوجي سينتهي بتحسين الوجود الإنساني.

ويبقى أن نشير إلى أن الليبراليين التقليديين تمسكوا بإبستمولوجيا عقلانية التي تدافع على أن أساس المعرفة هو مجموعة من المبادئ الإنسانية والعقلية الثابتة (مثلاً المبادئ الثلاثة للسلم الدائم عند كانط). في حين أن الليبراليين الجدد يعتمدون على أبستمولوجيا تجريبية empiriste مؤسسة على الملاحظة والتجربة، وتتبنى مشاريع بحث مستوحاة من الوضعية، بمعنى رؤية موحدة حول العالم، والمجتمعات يمكن البحث في علاقتها السببية باستعمال المناهج العلمية المستعملة في العلوم الطبيعية. ورغم أن العقل وسيلة مهمة وحاسمة في الوصول إلى المعارف إلا أن الليبرالية تحاكي التوجه الواقعي، أين يصبح العقل وسيلة ذرائعية لإنتاج المعرفة ولا يأخذ الدلالة الأبستمولوجية الخالصة لتوصيف العقلانية.

المطلب 5: الاتجاهات المختلفة لليبرالية في العلاقات الدولية:

تنقسم الليبرالية إلى اتجاهات مختلفة؛ إذ لا توجد نظرية ليبرالية واحدة وإنما هناك عدة توجهات نظرية كل منها يدافع عن عامل تفسيري محدد، وسنحاول ذكرها بشكل مقتضب:

1 Donald J. Puchala – Theory and History in International Relations, Routledge, 2003, p189

الفرع 1: التيار المؤسساتي *le courant institutionnaliste*

يعود الى الآباء المؤسسين لليبرالية أمثال جون لوك وجيريمي بينتام، ويطرح إمكانية المؤسسة للسلوك الدولي للوحدات السياسية المختلفة، ويمكن الاعتماد في ذلك على القانون الدولي، وهو التيار الذي رافق فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى. كما يقولون بإمكانية الاعتماد على بناء منظمات ومؤسسات دولية تملك القدرات الاكراهية لضبط السلوك الخارجي للوحدات الدولية، وهي الأفكار التي مهدت لظهور عصبة الأمم ثم هيئة الأمم فيما بعد.

الفرع 2: الوظيفية والوظيفية الجديدة: قدمت طروحات قوية لتفكيك بنية النزاعات في العلاقات الدولية من خلال برامج جديدة للسلم، وخاصة أطروحة الباحث الروماني البريطاني دافيد ميثراني *David Mitrany* التي تدافع على أن نفي الحدود السياسية ودعم التوجهات التكاملية ستخلق جزر سلام في العلاقات الدولية من خلال تفكيك المفاهيم النزاعية المؤسسة على الحدود أولاً وتراجع المضامين الكلاسيكية للسيادة ثانياً.

الفرع 3: التوجه الجمهوري *Le républicanisme* : يجد أصوله في المقال المشهور والمؤسس لإيمانويل كانط *Immanuel Kant* ، والذي يقول بأن الشكل الجمهوري سيكون الحل الفعال لمشكلة الحروب، لأن القرار سيعكس غالبية الشعب، والشعب حسبه ذو توجه عقلاني وسلمي، وأفكاره تعتبر مقدمة لنظرية السلام الديموقراطي *democratic peace*.

الفرع 4: التيار السلامي التجاري *Le pacifisme Commercial*: هذا التوجه يجد أصوله عند الاقتصاديين الليبراليين الأوائل مثل آدم سميث، *John*، *Richard Cobden*، *Joseph Schumpeter*، *Hobson*، وحسبهم فإن التجارة وخاصة التبادل الحر بين الدول يمثلان سبيل الرفاه والسلم، وتبرير ذلك يعود إلى شارل مونتسكيو وإيمانويل كانط. اللذين يقولان بدور التجارة في بناء السلام. فالتجارة تعظم مكاسب الدول وتؤدي إلى بناء عقلانية جديدة تكون على حساب تكاليف الحرب، وهذا الطرح دعمه بقوة "نورمان انجل *Norman Angel* "الذي قال بعدم عقلانية الحروب في عهد التطور الصناعي والتجاري، والجميع أصبح مقتنعاً بأن الدول الحديثة تفضل أن تتاجر على أن تتحارب لدرجة أن "روزيكرانس *Rosecrans* " قال بأن "دولة السوق حلت محل الدولة المحاربة"¹.

1 -Danne Omera, Alex Maclood, theories de relations internationales, p98

وأعمال "هوبسن" *Hobson* تصر على ضرورة مؤسسة هذه المبادلات (بناء منظمات تنظم النشاطات التبادلية)، وهذه المؤسسة تؤدي الى تنامي علاقات اعتماد متبادل مؤسسي يصعب فك ارتباطاته، وهذا ما ينتهي ببناء علاقات دولية أكثر استقراراً.

الفرع 5: عبر الوطنية والاعتماد المتبادل: هذه التسمية تعود إلى أعمال "جوزيف ناي" الذي يسمي هذا التوجه بالليبرالية الاجتماعية، ولقد طورت أعمال الاتجاه الليبرالي وتعتبر أساس الليبرالية الجديدة فيما بعد. يعتبر جوزيف ناي وروبرت كيوهان هما مؤسسي المقاربة عبر الوطنية، وينطلقون في تحليلاتهم من الطرح التالي: المجتمع الدولي ليس معرف بدول ذات مصالح متميزة، ولكنه مؤسس من مجموع العلاقات بين الأشخاص والأفكار، المنظمات والحدود الوطنية مختركة من طرف تعدد المصالح الشخصية والجماعية، ولذلك فالمجتمع الدولي ليس دولياً وإنما عبر وطني". هذه المقاربة مؤسسة على التفاؤل وقدرة الانسان على تهذيب الفوضى وتقليل نتائجها، وتشكك هذه المقاربة في معظم الجوانب الأنطولوجية للواقعية خاصة مقولة ان الدولة هي الفاعل الوحيد، وتشكك ايضاً في عقلانية المصلحة.

تطور بعدها مفهوم التبادل المركب كرد على الواقعيين نتيجة تزايد دور الأفراد والقوى عبر الوطنية والمنظمات الدولية، وتزايد أهمية العوامل الاقتصادية وانضمام أمريكا في الفيتنام، وبالتالي تزايد الشك في الطروحات الواقعية. وخاصة في أطروحة أن "الحرب هي الوسيلة الشرعية في النزاعات".

يدافع هذا الاتجاه على أن الاعتماد المتبادل ينتهي بتقليل استقلالية الدول، كما تتضاءل فعالية السياسات ذات الطابع الوطني الصرف في جميع المجالات، كما تتراجع أهمية القوة ولذلك طور جوزيف ناي *Joseph Nye* ما يسميه القوة المرنة: التي يقصد بها بأن الدولة تستعمل وسائل غير مادية لممارسة التأثير في السياسة الدولية عكس المنظور الواقعي المرادف للقوة العسكرية "القوة الصلبة"¹.

المطلب 6: الليبرالية بعد الحرب الباردة:

أعادت الليبرالية بعث طروحاتها بعد الحرب الباردة، استجابة لمجموعة الضغوطات القادمة من البيئة النظرية التي هيمنت عليها الواقعية لفترة ما بعد الحروب العالمية،

1 -Robert O. Keohane ,Joseph S. Nye ،**Power and Interdependence: World Politics in Transition**، Little, Brown and Company ،1977، pp 13-30

ومن بيئة النظام الدولي ومن الواقعية التي عرفت تطورات انطولوجية مهمة، لذلك ظهرت عدة نظريات:

السلام الديمقراطي *La paix démocratique* : بعد انتصار الليبرالية فتحت برامج البحوث مشاريع بحثية كبرى تعمل على فهم تأثير نوعية الأنظمة السياسية الداخلية على العلاقات ما بين الدول، وعموماً يمكن تكثيف افتراضات نظرية السلام الديمقراطي في افتراضين أساسيين: الفرضية الأولى تقول أن الديمقراطيات لا تدخل في حروب مع بعضها إلا نادراً. والفرضية الثانية تقول أن الديمقراطيات تظهر أكثر عداء من الأنظمة غير الديمقراطية وغير الليبرالية.

وحسب "ديكسون *Dixon*" فإنها أنظمة مسالمة فيما بينها وعدوانية تجاه الدول غير الديمقراطية، ووصل "جاك ليكسي" إلى حد القول بأن هذا الطرح أصبح بمثابة "قانون تجريبي"، والسؤال الأساسي لهذه التوجه النظري هو: لماذا لا تدخل الديمقراطيات في حروب ضد بعضها؟.

- الإجابة القديمة تقدمها أعمال "كانط" حول السلام الدائم.

- أما حديثاً فتجيبنا أعمال *Doyle, Henderson, Hegre, Russett, Dixon*.¹

التفسير الأول: حسب مايكل دويل فالتفسير مرتبط بطبيعة البنى السياسية التي تحد من هوامش المناورة لصناع القرار وتزيد من مكانة المجتمع المدني. التفسير الثاني: يركز على أهمية القيم الليبرالية عبر وطنية التي تتحكم في الدول وتؤدي إلى السلام فيما بين الدول.²

المطلب 7: تفسير النظرية الليبرالية لموقف الولايات المتحدة من الشرعية الدولية على النقيض من الحتمية الفوضوية في الواقعية، تنطلق المدرسة الليبرالية من إمكانية تخفيف حدة الفوضى الدولية عبر الاعتماد المتبادل (*Interdependence*) والمؤسسية (*Institutionalism*). ومع ذلك، لا يقدم المنظور الليبرالي تفسيراً واحداً وموحداً للموقف الأمريكي؛ بل تتعدد زوايا التحليل بتعدد التيارات داخل هذه المدرسة:

1 - Dixon, William J. *Democracy and the Peaceful Settlement of International Conflict*

- Russett, Bruce. *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World*

2 - Michael W. Doyle, *Ways of War and Peace* (New York: W.W. Norton & Company, 1997), p. 45.

الفرع 1: الليبرالية المؤسسية (*Neoliberal Institutionalism*): بناء النظام لتخفيف التكاليف

يقدم هذا التيار (أبرز رواده روبرت كيوهان Robert Keohane وجوزيف ناي Joseph Nye) التفسير الأبرز للسلوكيات الأمريكية الداعمة للشرعية الدولية تاريخياً. من هذا المنظور، فإن دور الولايات المتحدة في تصميم وهندسة النظام القانوني الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية (ميثاق الأمم المتحدة، بريتون وودز، اتفاقيات التجارة) لم يكن مجرد غطاء قوة، بل استثماراً استراتيجياً في تقليل تكاليف المعاملات (Transaction Costs) وتوفير المعلومات لتجنب النزاعات.

- تفسير الموقف الأمريكي الداعم: واشنطن تدعم الشرعية الدولية لأن المؤسسات القانونية تخلق "توقعات مستقرة" (Stable Expectations) لسلوك الدول الأخرى. هذا يوفر على الولايات المتحدة التكلفة الباهظة للاستخدام المستمر للقوة الخشنة لإخضاع العالم. النظام المؤسسي يخدم مصالحها طويلة الأمد عبر بناء بيئة تعاونية.

- تفسير التنصل الأمريكي: عندما تتنصل واشنطن من قواعد دولية، يفسر المؤسسيون ذلك ليس كرفض للمبدأ، بل كفشل في المؤسسة نفسها في معالجة مشكلات "الغش التجاري" (Cheating) أو "الركوب المجاني" (Free-riding). الانسحابات الأمريكية (كما في بعض الاتفاقيات البيئية) تُقرأ كإعادة تقييم لفعالية المؤسسة، أو كمحاولة لإعادة صياغة القواعد من خارج النظام لتحقيق توازن أفضل لمصالحها المترابطة مع العالم.¹

الفرع 2: الليبرالية الجمهورية (*Republican Liberalism*): الداخل يحدد الخارج

هذا التيار (المرتبط بمايكل دويل Michael Doyle ونظرية السلام الديمقراطي) يركز على طبيعة النظام الداخلي وتأثيره على السياسة الخارجية. التفسير هنا يعتمد على البنية الدستورية والسياسية الداخلية للولايات المتحدة.

¹Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), pp [أضف رقم الصفحة من الفصل الخاص بوظيفة المؤسسات وتقليل التكاليف].

- انعكاس القيم الديمقراطية: يفسر هذا التيار دعم الولايات المتحدة للشرعية الدولية بأنه انعكاس لالتزامها الداخلي بسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية. واشنطن تسعى لبناء نظام دولي يشهدها، يركز على العقود والمعاهدات وحقوق الإنسان.

- تفسير الاستثناء والتناقض: التفسير الليبرالي الجمهوري لرفض واشنطن الخضوع لمحكمة الجنايات الدولية أو لبعض قرارات مجلس الأمن، ينبع من حماية "الشرعية الدستورية الداخلية". الولايات المتحدة، بوصفها ديمقراطية ذات سيادة، لا يمكنها الخضوع لمؤسسات دولية تفتقر إلى المساءلة الديمقراطية (Democratic Deficit). السياسيون الأمريكيون (خاصة الكونغرس) يرفضون تقديم السلطة القضائية أو التشريعية لهيئات دولية غير منتخبة، ما يفسر التردد في التصديق على المعاهدات (الحاجة لأغلبية الثلثين في مجلس الشيوخ).¹

الفرع 3: الليبرالية المثالية (أو الليبرالية القانونية/الويلسونية): القوة الناعمة والقيادة المعيارية

تمثل "الويلسونية" (نسبة للرئيس وودرو ويلسون) الجوهر الفلسفي والتاريخي للارتباط الأمريكي بالقانون الدولي. ترى هذه النظرة أن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية أخلاقية وسياسية (Manifest Destiny بشكل محدث) لقيادة العالم نحو شرعية قائمة على القيم الليبرالية وحق تقرير المصير.

- تفسير السلوك الأمريكي: الانخراط في الشرعية الدولية هو توظيف لما أسماه جوزيف ناي لاحقاً بـ "القوة الناعمة" (Soft Power). قدرة واشنطن على الجذب الثقافي والسياسي من خلال ريادتها لمنظومة حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية، يمنحها شرعية طوعية لقيادة العالم، تفوق الشرعية القسرية.

- "الشرعية الأخلاقية" و"الشرعية الإجرائية أو القانونية المجردة".

عندما تستخدم واشنطن القوة بشكل يبدو مخالفاً للقانون (كالتدخلات الإنسانية التي لم تحظَ بغطاء مجلس الأمن مثل كوسوفو 1999)، يبرر هذا التيار ذلك بأولوية "الشرعية الأخلاقية" (إنقاذ الأرواح/حماية الديمقراطية) على "الشرعية الإجرائية أو

1 -Michael W. Doyle, "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 1 & 2," Philosophy & Public Affairs 12, no. 3 & 4 (1983): pp. [أضف الصفحات المتعلقة بالسياسة الخارجية للديمقراطيات].

القانونية المجردة". هنا يُستخدم القانون الدولي كنقطة ارتكاز يجب تطويرها للتعامل مع الأنظمة المارقة أو الانتهاكات الجسيمة، وليس كصنم قانوني¹. كخلاصة لهذا المبحث ، رغم تركيز الليبرالية على القانون والمؤسسات ، إلا أنها تكشف أن الولايات المتحدة توظف هذه الأدوات من منظور براغماتي. فالمؤسسات ضرورية لبناء عالم أكثر استقراراً وازدهاراً للولايات المتحدة وحلفائها، لكن هذه المؤسسات يجب ألا تتجاوز السقف الدستوري الأمريكي أو تقيد قدرة واشنطن على القيادة. إن "الاستثناء الأمريكي" المبرر ليبراليا يقوم على فكرة: "نحن مهندسو النظام القانوني وحماته، ومسؤوليتنا القيادية تقتضي أحياناً تجاوز إجراءاته للحفاظ على جوهره القيمي".

المبحث الثالث: الليبرالية الجديدة ومحاولة مواجهة الهيمنة التفسيرية للواقعية : يجب التمييز في البداية بين الليبرالية الجديدة في الاستعمال والليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية. كما يجب استيعاب أنها تركز على الإرث النظري الليبرالي ولكنها تكيفت مع عدة معطيات أنطولوجية وايدستيمولوجية قادمة من الواقعية الجديدة، وعادة ما يفضل طلبة العلاقات الدولية تسميتها بـ: النيوليبرالية المؤسساتية . وأغلب حوافزها النظرية هي محاولتها مجازاة الواقعية لدرجة أنها تقدم على أنها الأخت الصغرى للواقعية الجديدة *le demi-soeur de néoréalisme* حسب مقولات *Martin و Keahane*.

يعد روبرت كوهان *R Keohane* أحد مؤسسيها الذي لا يقر بانتمائه إلى الليبرالية الكلاسيكية بقدر ما يقترب من الواقعية أكثر. وقد رافقت تاريخياً طرفين: ظرف تاريخي تزامن مع بداية انهيار القوة الأمريكية. و ظرف نظري تميز بهيمنة الواقعية والواقعية الجديدة على حقل العلاقات الدولية. وعادة يبدأ التأريخ لها بنشر كتاب -ما بعد الهيمنة *After Hegemony* للأستاذ *R.keohane*، ثم كتاب « *the evolution of cooperation* »

1-Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics," International Organization 51, no. 4 (1997): pp [أضف الصفحات المتعلقة بكيفية تشكيل .
التفضيلات المحلية للسياسة الخارجية].

«عام 1984 للاستاذ *Robert Axelrod* ، وهذه الأعمال كانت عبارة عن ردات فعل ومطارحات نظرية متفاعلة مع كتاب *kenneth waltz* كينيث والتز *theory of international politics* الذي نشره سنة 1979.

ترجع أصالتها النظرية إلى تركيزها على "دراسة الأنظمة" *les régimes* والتعاون الدولي والمؤسسات الدولية، وهدفها هو تقديم آليات للاستقرار كبديل للاستقرار بالهيمنة *Stabilité hégémonique*.

حسب الليبراليين الجدد فإن نظرية الاستقرار بالهيمنة لا تفسر استمرار التعاون الدولي حتى بعد تراجع القوة الأمريكية، لذلك يدعو "كوهان" إلى ضرورة فتح النقاش حول إمكانيات التعاون في ظل غياب القوة المهيمنة التي تفرض الاستقرار. كما يرون أن مصالح الدول الأنانية والعقلانية لا تمنع وجود مصالح مشتركة، ومن ثم إقامة مؤسسات وأنظمة دولية قادرة على الاستمرار حتى في غياب القوة المهيمنة الفارضة للاستقرار، أي أنظمة دولية تضمن التعاون حتى في ظل غياب القوى المهيمنة.

تدافع النيوليبرالية على أهمية التنظيم الدولي لدرجة ظهور ما يسمى بنظرية النظم، خاصة مع أعمال *stephen Krasner* عام 1983 وقد قال بان (النظام الدولي هو مجموعة المبادئ والقواعد والعمليات القرارية التي تؤثر سلوكيات الفواعل الدولية)، وحسب هذا الطرح فإن النظم تمثل مصادر للنظام في بيئة دولية فوضوية.¹ كما تفترض نظرية النظم بأن البيئة الدولية الفوضوية تجبر الدول على مأسسة علاقتها لتنظيم مصالحها المشتركة، وهي خيارات ناتجة عن حسابات عقلانية للفواعل الدولية العقلانية (فوائد التعاون أكبر من فوائد الاعتماد على الذات والمواجهة).

وتجادل النظرية أن الإطار المؤسسي الذي تمنحه مختلف النظم الدولية يسمح للدول بتحقيق عدة أهداف: بدءا بتقليل تكاليف التفاعلات فيما بين الدول، ثم تشكيل مؤسسات تضمن التفاوض الدائم والمستمر مع ضمان نقل المعلومات الجيدة (لبناء الثقة) والقرار وأيضا تشجيع المبادلات المنتظمة بين الدول. وفي الأخير تنتهي عملية

1 -Stephen D. Krasner, *State Power and the Structure of International Trade* (Ithaca: Cornell University Press, 1976), p. 72.

مأسسة العلاقات بتقليل هامش المناورة للدول ويجبرها على تكييف سلوكها مع القواعد والمبادئ الموجودة¹.

تبين التحليلات السابقة اقتراب الليبرالية الجديدة من الواقعية الجيدة إلا أنها بقيت وفية لانطولوجيتها الليبرالية² من خلال:

- الوفاء للطابع التفاؤلي حول الطبيعة الإنسانية وإمكانية تهذيبها عن طريق التعلم، وعقلانية الإنسان ترتبط بتفضيله وسعيه للسلام حسب الاستاذ بوتشالا.

- هذا التفاؤل يبين نظرتهم التطورية للتاريخ وليس النظرية الدائرية «vision cyclique» أو اللاتاريخية للواقعية، وحسب روبيرت كيوهان فإن الدول تستفيد من التاريخ ومن الأخطاء لتتطور.

- النيو ليبراليين يركزون على التنظيم الدولي والمبادلات كعوامل للاستقرار.

- تبنيهم لمرونة الليبرالية في نظرتها للتحديات والفواعل في عهد هيمنة الدولة.

المطلب 1: العناصر التحليلية الأساسية لليبرالية الجديدة:

انطلقت النظرية من هدف أساسي هو بناء نظرية قادرة على الرد على الواقعية الجديدة. وذلك بمحاولة إبطال افتراضاتها. كما أنها أثارت النقاش معها على نفس الأسس الأنطولوجية والأبستمولوجية للوصول إلى نتائج مختلفة. وحسبهم فإن الطبيعة الفوضوية للأنساق الدولية لا تنفي فرص التعاون الدولي وهذا ما أثبت تجريبياً، لدرجة أن الليبراليين الجدد يقولون بأن التعاون لا يكون فقط في ظل التنظيمات والمؤسسات الدولية وإنما قد يكون بين دول ذات مصالح متناقضة.

المطلب 2: إبستمولوجيا الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية:

لا تختلف الليبرالية الجديدة إبستمولوجياً ومنهجياً عن الواقعية الجديدة بحيث تتبنى إبستمولوجياً ومنهجياً وضعية تقوم على الإثبات أو التحليل الأمبريقي وصرامة الملاحظة الوضعية للظواهر الدولية، والهدف هو بناء نظرية علمية قابلة للاختبار التجريبي، والنيوليبراليين يقولون بإمكانية التفسير والتنبؤ بسلوك الوحدات الدولية.

وحسب الليبراليين الجدد فإن كينيث والتز كان اختيارياً *Selectif* في الأحداث والأفعال التي تثبت نظريته لذلك ابتعد عن روح التجريب، لذلك فالليبرالية الجديدة

1 -Dane OMeraa; Op cit, p114

2- ibid, P115

أجبرته على أن يكون أكثر تجريبية للوصول إلى تفسيرات ذات مصداقية للظاهرة الدولية.¹ وعموما الليبرالية الجديدة كانت دائما حسب توصيف *Imre lakatos*: "الليبرالية الجديدة أعادت تأكيد نواة برنامج البحث الواقعي، حددت المآخذ الكبرى التي وقع فيها الواقعيون، واقترحت نظرية جديدة لتجاوز هذه المآخذ."² أخيرا فإن الحوار الأساسي بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد كان دوما حول تفسير وقراءة المعطيات والبيانات التجريبية.

المطلب 3: أنطولوجية الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية:

تصنف الليبرالية الجديدة كنظرية نسقية وكلائية *holiste* ولكنها تصر على ضرورة فتح العلبة السياسية السوداء (نوعية النظام، نوعية الثقافة السياسية ونوعية النظام الاقتصادي)، كما تعرف بخاصية التعلم والتطور نتيجة الدروس التاريخية. وإذا كانت الواقعية الجديدة تتمسك بمقولة أن الفوضى في النظام الدولي هي سبب النزاعات، فإن الليبرالية الجديدة تعترف بإمكانية التعاون. والتعاون المنشود محاط بإمكانية الغش لذلك تلجأ الدول إلى تطوير آليات للحد من حالة الشك (حلول مشتركة)، وهذا ما يؤدي إلى القضاء على السياسات التنافسية التي يقع في جوهرها المآزق الأمني وسياسات الغش حسب ريتشارد ليتل *Richard Little*.

يسعى النيوليبراليون إلى الحد من المآزق الأمني (السياسات التنافسية) ومن سياسات الغش في العلاقات الدولية؛ فالذي يمنع التعاون ليس بالضرورة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وإنما المخاوف (الشكوك المحيطة بالدول وبالصور المشكلة عن البقية). وحسب روبرت كيوهان فإن الواقعيين الجدد يبالغون في تأثير بنية النظام الدولي على الدول لأنهم طبقوا بصفة خاطئة حالة "مآزق السجين" في نظرية اللعب *Dilemme du prisonnier*، بحيث يعتقدون بأن اللعبة تلعب مرة واحدة ولا تتكرر على عكس الليبراليين الذين يعتقدون بتكرار اللعبة، لذلك تظهر الفرص والاحتمالات المتعددة. ويمكن للفواعل أن تتعلم من اللعب السابقة وتكيف استراتيجياتها، وتكرار اللعبة هو الذي يؤدي إلى تجنب الغش (لأن اللعب يتكرر)، فلعب نفس اللعبة بصفة

1 - OMeraa; Op cit, p116

2 -Stephen D. Krasner, State Power and the Structure of International Trade (Ithaca: Cornell University Press, 1976), p35.

متكررة يؤدي إلى بناء عوامل الثقة تدريجياً ، مثل (عدم توجيه ضربات مفاجئة لتفادي الضربات الانتقامية).

تتأسس هذه الثقة في المؤسسات الدولية لأنها تمكن الفواعل من المعلومات وتقلل من تكاليف التفاعل وتخفف من حدة الشك والغموض الموجودة في النظام الدولي¹. لذلك فأنطولوجيا تعتبر الليبرالية الجديدة مقارنة ترتكز على الدولة Stato-centré بالرغم من اعتمادها على المؤسسات الدولية كموضوع للتحليل، وهذا يعني أن المؤسسات الدولية ليست فواعل حقيقية حسب الليبراليين الجدد بقدر ما هي آليات لتأطير التبادلات المختلفة (هي وسائط تستعملها الدولة في البيئة الدولية).

وهذا ما يعني أيضاً بأن الليبرالية الجديدة بدأت أنطولوجيا تبتعد عن الطرح التعددي في الفواعل لصالح مقارنة أكثر مركزية حول الدولة (احتكاكاً بالواقعية الجديدة)، وتتمسك الليبرالية الجديدة بمفاتيح قارة في التحليل تشبه مفاتيح الواقعية خاصة فيما يتعلق بالدولة، فالدولة فاعل عقلاني، مصلحي، أناني وتعمل على تنظيم مصالحها الوطنية، وهنا تبتعد أيضاً عما يسميه Keohane بالليبرالية الطوباوية. ولتفادي المبالغة في التوجه نحو الواقعية يقترح روبرت كيوهان ما يسميه: بالعقلانية المحدودة *Bounded rationality* لأن النموذج العقلاني الصرف أصبح مستحيلاً في ظل التعقيد الموجود في البيئة الدولية الحالية².

المطلب 4: التفسير النيوليبرالي للمؤسسات في المنظور الأمريكي للشرعية الدولية

تتميز مدرسة النيوليبرالية المؤسساتية (*Neoliberal Institutionalism*) - ورائدها روبرت كيوهان (*Robert Keohane*) - بذلك نظري فريد؛ فهي لا ترفض مسلمات الواقعية بالكامل، بل تتبنى منطلقات الواقعية (الفوضوية، العقلانية، مركزية الدولة) لتصل إلى نتائج ليبرالية (إمكانية التعاون وأهمية المؤسسات). من هذا المنطلق، يقدم كيوهان تفسيراً وظيفياً وعقلانياً صارماً لموقف الولايات المتحدة من الشرعية الدولية، متجاوزاً التفسيرات الأخلاقية لليبرالية الكلاسيكية.

1- Dane O Meraa; Op. cit, p117.

2- Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 1984), p. 95.

تنطلق نظرية كيوهان، خاصة في كتابه المرجعي "بعد الهيمنة" (After Hegemony)، من أن الولايات المتحدة لا تلتزم بقواعد القانون الدولي بدافع المثالية الأخلاقية، بل لأن هذه القواعد تلي مصالحها الأنانية العقلانية. يتمحور التفسير النيوليبرالي لسلوك واشنطن حول المفاهيم والمحاور التالية:

الفرع 1: الشرعية الدولية كأداة لتقليص "تكاليف المعاملات" (Transaction Costs)
يرى كيوهان أن بناء وصيانة إمبراطورية تعتمد فقط على القوة العسكرية المباشرة (كما تقترح الواقعية) هو أمر باهظ التكلفة ومُنهك اقتصادياً واستراتيجياً. التفسير الوظيفي: الولايات المتحدة أسست النظام القانوني الدولي والمؤسسات (كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية) لأنها تقوم بوظيفة حيوية: تقليص تكاليف إدارة النظام العالمي. الشرعية الدولية توفر قواعد جاهزة وتخلق "توقعات مستقرة" لسلوك الدول الأخرى، مما يوفر على واشنطن عبء التفاوض أو استخدام القوة القسرية في كل أزمة دولية.

الفرع 2: تجاوز معضلة "انعدام اليقين" و"عدم تماثل المعلومات"
تكون أسوأ مخاوف القوى العظمى، في بيئة دولية فوضوية، هي النوايا الخفية للفاعلين الآخرين (Uncertainty).

القانون كمصدر للمعلومات: تفسر النيوليبرالية المؤسسية حرص الولايات المتحدة على الانخراط في المعاهدات الدولية (مثل معاهدات الحد من الانتشار النووي) بأنها آليات "لتوفير المعلومات" (Information Providers). فقواعد القانون الدولي تفرض الشفافية وتسهل مراقبة سلوك الدول، مما يسمح للولايات المتحدة بكشف المتهربين أو والتعامل معهم مبكراً بتكلفة أقل.

الفرع 3: استراتيجية "بعد الهيمنة": تقييد الآخرين لضمان البقاء
إن الفرضية الأخطر لكيوهان هي تفسيره لسبب استمرار التزام الولايات المتحدة بالقواعد الدولية حتى مع تراجع هيمنتها المطلقة (التي كانت تملكها بعد الحرب العالمية الثانية).

الاستثمار للمستقبل: تدرك الولايات المتحدة أن قوتها النسبية قد تتراجع بمرور الزمن. لذا، فإن إرساء قواعد قانونية دولية ملزمة يحقق لها منفعة استراتيجية: تقييد القوى الصاعدة (مثل الصين اليوم) بشبكة من القوانين والمؤسسات. واشنطن تقبل ببعض

القيود القانونية على سلوكها الحالي، كاستثمار طويل الأمد يضمن عدم انقلاب النظام ضدها عندما لا تعود هي القوة المهيمنة الوحيدة. (مبدأ ظل المستقبل / Shadow of the Future).

الفرع 4: كيف تفسر النيوليبرالية "الانتهاكات" الأمريكية للقانون الدولي؟

التحدي الأكبر للنيوليبرالية هو تفسير التحركات الأمريكية الأحادية (مثل غزو العراق 2003، أو الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ). هنا تواجه النيوليبرالية الطرح الواقعي بقوة:

الانتهاك كـ "استثناء تكتيكي" يثبت القاعدة: يرى كيوهان وأنصاره أن الانتهاكات الأمريكية لا تعني انهيار النظام القانوني أو عدم أهميته. عندما تتجاوز واشنطن المؤسسات الدولية، فإنها تتكبد "تكاليف سمعة" (Reputational Costs) هائلة وتفقد شرعية القيادة، مما يؤدي إلى فشل مشاركة الأعباء (Burden Sharing)، فتتحمل التكلفة المالية والعسكرية وحدها (كما حدث في العراق).

العودة الحتمية للمؤسسات: التفسير النيوليبرالي يركز على "ما بعد الانتهاك"؛ فالولايات المتحدة تضطر دائماً للعودة إلى مظلة الشرعية الدولية ومجلس الأمن (لإدارة عمليات إعادة الإعمار، أو تشريع وجودها) لأن العمل الانفرادي خارج القانون الدولي أثبت أنه غير مستدام وعالي الكلفة.¹

المبحث الرابع: المقاربات الراديكالية وكشف التوظيف الاستراتيجي للمعرفة في صناعة الواقع الدولي :

يتجاوز هذا المبحث أطروحات "نظريات حل المشكلات" (الواقعية والليبرالية) التي تُسلّم بالنظام الدولي القائم وتكتفي بتفسير إدارته، لينتقل إلى فضاء المقاربات الراديكالية. تنطلق هذه المقاربات من قناعة إبستمولوجية تفيد بأن "المعرفة" و"القانون الدولي" ليسا محايدين، بل هما أدوات قوة مصممة خصيصاً لخدمة مصالح فئات مهيمنة.

1 - Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy (Princeton: Princeton University Press, 1984), pp [أضف الصفحات المتعلقة بوظائف المؤسسات الدولية والتعاون العقلاني في ظل الفوضى].

نسعى في هذا المبحث إلى كشف الكيفية التي يتم بها التوظيف الاستراتيجي للمعرفة لصناعة "واقع دولي" يُشرعن التفوق الغربي والأمريكي. سنتناول ذلك عبر مستويين رئيسيين: أولاً، النظرية النقدية التي تفكك الهيمنة الأيديولوجية والثقافية وأبعادها الطبقية والاستعمارية؛ وثانياً، المشروع الما بعد حدائي، الذي يفكك السرديات الكبرى ويوضح كيف تُستخدم اللغة والخطاب كأدوات للهيمنة وبناء "حقيقة" تبرر الاستثناء الأمريكي وتُقصي الآخر.

المطلب 1: النظرية النقدية - البحث عن المعرفة ام صناعة الواقع وتبريره:-

نحاول في هذا المطلب تحليل المضمون التفسيري للنظرية النقدية

الفرع 1: السياق التاريخي للنشأة

شهدت فترة مابعد الثمانينيات تراجع مصداقية التحليل الماركسي خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ومعه العديد من الدول، كما استتبعه تراجع العالم الثالث كوحدة متجانسة بعد اندلاع العديد من الحروب في دول المحيط (أثيوبيا، الصومال، العراق وإيران....). و انكشفت حقيقة مرة هو أن الدول النامية التي استطاعت أن تتطور لم تكن الدول التي احدثت قطيعة مع المركز الرأسمالي وإنما الدول التي انخرطت في السوق الدولية الرأسمالية.

ابتداء من الثمانينات ظهرت الأسئلة "ما قبل نظرية *métathéorique*"، بمعنى مساءلة القدرات الإنسانية على الوصف الموضوعي والتحكم الفعال فيما هو موجود، ولعل أهم تلك الاسئلة:

هل المعرفة العلمية للواقع الاجتماعي ممكنة؟	هل المعرفة العلمية كانت ضحية للهيمنة؟ وخاصة الهيمنة الذكورية (أين كانت المرأة في حالة الطبيعة لهوبن).
هل يمكننا أن نتكلم عن إمكانية الفهم والتفسير؟	ما هي المصلحة/ الفائدة التي توجه البحث العلمي؟
ما هي العلاقة بين المعرفة والممارسة؟	وهل توجد حقيقة علمية <i>vérité scientifique</i> ؟
ما هي العلاقة بين المعرفة والايديولوجيا؟	هل المفاهيم العلمية صحيحة عالمياً أم مرتبطة بسياقات ثقافية واجتماعية معينة؟
ما هي العلاقة بين المعرفة والقيم؟	

هذه الأسئلة هي التي طرحت في الحوار الرابع للعلاقات الدولية، وتستهدف القنوات العلمية التي أسستها الوضعية: فالوضعية تفترض تجانس المناهج العلمية لدراسة الظاهرة الاجتماعية مع المناهج العلمية لدراسة الظاهرة الطبيعية. كما تفترض التميز والاختلاف ما بين الواقع و القيم، ووجود علاقات سببية في العالم الاجتماعي يمكن

اكتشافها عن طريق البحث العلمي. وتوفر الوضعية إمكانية التحقق التجريبي من هذه العلاقات النسبية.

إن هذه القناعات هي التي استهدفتها التوجهات "ما بعد وضعية" *Post-positivist* التي بدأت نقدها بالقول بعدم موضوعية المعرفة العلمية، أي نفي الحياد الفلسفي والثقافي، وكذا نفي النقاء من الشوائب السياسية و الممارساتية *pratico-politique*. ينطلق التوجه ما بعد الوضعي من نفي إمكانية فصل الباحث عن موضوع البحث *sujet* / *objet* ، وكذا من نفي الاعتقاد بأن العالم هو مجموع معطيات موجودة تنتظر اكتشافها عن طريق المنهج العلمي، لذلك فالمعرفة العلمية محاطة بالمحاذير والقيود التي تفرضها بيئة الباحث (معطيات البيئة) و هو ما يسمى عند¹

<i>les régimes de vérité</i> Foucault بأنظمة المعرفة	<i>jeux de langage</i> Wittgenstein بلعبة اللغة
<i>l'intérêt cognitif</i> Habermas بالفائدة المعرفية	<i>paradigme</i> Kuhn بالنموذج المعرفي
<i>la neutralité axiologique</i> webe الحياد المعرفي	<i>le champ scientifique</i> Bourdieu بالحقل العلمي
-وعند Bachelard بالحاجز الاستيمولوجي <i>obstacle épistémologique</i>	

ولذلك فكل بحث يتأثر بما يلي²:

1- بالمجال الشخصي، النفسي، السياسي، الاجتماعي، التاريخي، الاقتصادي الذي يتواجد فيه رجل العلم، بمعنى معطيات الزمن، وجوهر التاريخ واللحظة *esprit du moment* المحيطة بالمنظرين.

2 - بالدلالات الثقافية والسوسيو- اقتصادية لأشكال الحياة التي تعطي المعاني للمفاهيم المستعملة لتعامل مع الواقع الاجتماعي الذي لا يوجد إلا من خلال اللغة المستعملة في توصيفه.

3- بمجموع الممارسات المعرفية المتبناة في حقل معين في زمن معين وفي مدرسة معينة، وهنا البحث لا يهتم بالبحث عما يمكن أن نجده بقدر ما نجد ما نبحت عنه.

- بالمقاومة التي تحيط بمجموعة الباحثين في حقل معين لتحقيق الهيمنة على السلطة العلمية، والمعرفة الشرعية (التحكم في إنتاج وإعادة إنتاج المعرفة).

- بالحوافز السياسية، وبأقل ما يمكن تسميته بالحوافز غير العلمية وغير الإرادية *motivation extrascientifiques* التي توجه البحث ، وهنا تظهر غايتان:

1 -Dario Patistilla, op cit. P213

2- Ibid, pp 243 -248

- تفسير العالم من اجل أن نتحكم فيه أفضل.

- تفسير العالم من اجل القدرة على تغييره.

وهذه الاهتمامات تقع في جوهر أعمال التوجهات النقدية خاصة مع أعمال *Robert*

cox, Max Horkheimer

فحسب *cox* فإن كل نظرية تتموقع في الزمن وفي المجال الجغرافي *dans le temps et l'espace* و لذلك لا توجد نظرية لذاتها و توجه بمحدد واحد هو البحث عن الحقيقة العلمية، ف "النظرية وجدت دوما من اجل شخص ما و لأجل شيء ما".

تأخذ النظرية إذا طابعا أو تسمية *problem-solving theory* بمعنى انها مجرد إطار موجه للمشاكل الموجودة لحلها وفق ما يقتضيه الواقع، لذلك فالواقعية الجديدة حسب *cox* كان وراء وجودها محرك خفي وهو الرغبة في السيطرة على النظام الدولي، أو على الأقل الرغبة في التأكد من إمكانية الرقابة على النظام الدولي وهذا يعني انه ليست الرغبة المحايدة في التفسير والتنبؤ، ولذلك فهذه النظرية تقدم: "العلم في خدمة إدارة النظام الدولي من طرف القوى الكبرى".¹

Science au service de la gestion du système internationale par les grandes puissances.

وهو نفس النقد الذي وجهته النظرية النسوية للواقعية الكلاسيكية لاعتمادها على الانطباعات الذكورية الأولية لذلك تساءل *Anne Tickner* أين كانت النساء في حالة الطبيعة لهوبز؟ (النساء كن منخرطات في عمليات الإنتاج والتربية لذلك غيبن في النشاطات الحربية).

لقد أغفلت الواقعية أن تشرك نصف الإنسانية و هذا ما تعكسه عناوين الآباء المؤسسين:

-Waltz: *man, the state and war.*

-Linklater: *Man and citizens in theory of international relations*

فالنظرية حسب الاتجاهات النقدية في العلاقات الدولية لا تفسر الواقع لأنها تساهم في صناعته، فهي ليست فقط مجرد رد فعل معرفي على الواقع *réaction cognitive a la réalité* ولكنها إحدى الوسائل لصناعة الواقع.²

1- Dario, op cit, p246.

2- Ibid, p247

حسب يورغن هابرماس فههدف النظرية النقدية هو "إدماج الآخر في مجتمع عقلاني" *l'intégration de l'autre dans une communauté rationnel*، والنظرية النقدية تعتبر نظرية عالمية باعتبارها تقوم على عالمية الاعتراف وليس على عالمية الهيمنة وهي نظرية لا تقر بهيمنة إطار قيمي معني على الجميع و تبقى على التفاعل الدائم بين الهويات. يعتقد النقاد بان العقلانية الأخلاقية المؤسسة عن طريق الاتصال ستنتهي بمسح الاختلافات أي إنتاج المجال العام *l'espace publique* الذي يشجع على تكامل واندماج الإنسانية، وهنا يتكلم النقاد على الديمقراطية الكوسموسياسية *démocratie cosmopolitique*، وهذا النموذج أساسه ترسيخ الحوار الذي يعتبر شكل للتفكير والإدراك أخلاقيا و ممارساتيا.¹

الفرع 2: المعرفة والتفسير: ما هي النظرية الجيدة حسب النظرية النقدية؟
ما هي النظرية الجيدة؟

أهم مرتكزات النظرية النقدية هي اعتبارها أن المعرفة هي انعكاس للمصالح والأهداف الاجتماعية الموجودة مسبقا حسب قول اندرو لينكلتر ² *Linklater*، ولذلك فالقول بالقدرة على التعاطي المحايد مع الظاهرة الدولية فيه الكثير من الاستحالة، وكذا المغالطة لأنه ينفي ثقل السياسة والايديولوجيا على العلم. و حسب نوفلد ³ *Neufeld* فالمعرفة ليست محايدة وإنما تتشكل في سياق ثقافي واجتماعي والباحثين يعتمدون دوما على موروثهم الموجود مسبقا.

و عموما لا تتجاوز النظرية النقدية تعبير هوفمان الذي قال عنها بأنها حاملة لخطاب ما، وكذا التوصيف المشهور للأستاذ روبرت كوكس *Robert Cox* الذي قال:

"النظرية هي دائما في خدمة شخص ما أو هدف ما"

تبحث النظرية النقدية في الدور السياسي لكل نظرية وبهذا تنفي إمكانية المعرفة الموضوعية الصرفة، أو الوجود ما قبل الاجتماعي للعلم، والأعمال النقدية الأولى خاصة

1 -Dario, op cit 248

2- Andrew Linklater, The Transformation of Political Community: Ethical Foundations of the Post-Westphalian Era, University of South Carolina Press, 1998, p9.

3- Mark Neufeld, The Restructuring of International Relations Theory, Cambridge University Press, 1995, p6.

أعمال "مدرسة فرانكفورت": تبحث في سبل تطوير الايديستيمولوجيا الجدلية الماركسية:¹

- المطالبة بتخليص الفكر من الصراع الطبقي.

La revendication de désenclavement de la pensée par rapport aux luttes sociales.

- تطوير برامج بحث تستهدف تحليل المجتمع في جميع أبعاده، وخاصة في التناقضات الاجتماعية التي تفتح الباب أمام الإرادة الإنسانية لتغيير الحاضر.

- تبني مشاريع بحثية متعددة الحقول والتخصصات *Des projets de recherches multidixiplinaires*

وهذا التوجه عبر عنه مدير "مدرسة فرانكفورت" Max Horkheimer بقوله: "في العصر الحالي لا يمكن لإنسان أن يعرف نفسه من خلال المنطق الرياضي للعلوم الطبيعية، النظرية النقدية وحدها هي من تمنح هذه الإمكانية من خلال دراسة نقدية للمجتمع كما هو لبناء نظام متجانس مع العقل"²

وهذا ما يعني أن النظرية النقدية هي: نظرية تفسيرية *théorie explicative*. ونظرية عملية. *théorie pratique* ونظرية معيارية. *Théorie normative*

أي أنها نظرية بثلاث أهداف: تفسير الوقائع في المجتمع وخاصة علاقات المهيمن والمهيمن عليه، تحديد الفواعل والقوى الاجتماعية والآليات الجماعية الأكثر قدرة على تغيير المجتمع، وعموما فإن النظرية النقدية في العلاقات الدولية يمكن تصنيفها على أنها مجرد تقليد فكري اجتماعي.

وأهم الأعمال النقدية على الإطلاق نجد:³ أعمال يورغن هابرماس *Habermas*. وأعمال كين بوت *Ken Booth* (خاصة أعماله حول الأمن). وأعمال الكندي مارك نوفلد *Mark*

1- O merra, op cit, p232

2 - Ibid, p233.

3 - Voir:- Habermas, Après l'état-nation : une nouvelle constellation politique, paris ; fayard, 2000 -Linklater, the transformation of political community : ethical foundation of the post-westphalien Era, Cambridge, polity Press.

Neufled وأعمال مارك هوفمان Mark Hoffman. و أبحاث دافيد هالد David Held حول الديمقراطية والعولمة.

ترتكز النظرية النقدية على الاعتراف بالآخر ونفي التوجيهات الإمبريالية، وهذا ما يحققه الاتصال المتبادل والمتعدد وليس فرض النموذج بالقوة مثل ما حدث في العراق باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان (حسب يورغن هابرماس)، فالذي حدث في العراق مثلاً يصنف على أنه عمل تقليدي تقوده الدولة التي تفضل الحروب من وجهة نظر نقدية.

ولذلك توجه النظرية النقدية انتقادات صارمة لوظائف النظام الدولي الحالي، وتبدأ من التفكير لعالم ما بعد الدولة الوطنية، والنقد الثاني هو انتقاد اندرو لينكليتر للشكل الويستفالي الذي يركز على الدولة، والبديل هو التوجه العالمي الذي يعود لعصر الأنوار. (لأن الحرب مرتبطة أساساً بانقسام العالم على حدود سياسة أنانية).

المطلب 2: المشروع الما بعد حدثي في العلاقات الدولية - عالم من صناعة اللغة والخطاب:-

عرفت العلاقات الدولية في فترة ما بعد التسعينات أزمة فعلية مست جميع المقاربات النظرية التفسيرية، ولذلك ظهر جيل من الباحثين يحاول إعادة النظر في مواضيع البحث التقليدية في حقل العلاقات الدولية، وهو ما يبرر ظهور الاتجاه النقدي وخاصة التوجه ما بعد الحدثي الذي يعيد توجيه البرامج والاهتمامات البحثية إلى:¹
"الطريقة التي تشكلت بها المعرفة، الحقيقة، والمعاني في حقل العلاقات الدولية"

La façon dont- ont été constituées la connaissance, la vérité et les significations

إن هذا التوجه مسنود بإرث نظري مشترك:

فلسفة ميشال فوكو و فلسفة نيتشه "Nietzsche" النقدية للحقيقة والأخلاق التي تعتمد على منطق "الحفريات" "généalogique" خاصة أعماله حول علاقة "السلطة/المعرفة Pouvoir/ connaissance بحيث أن شرعية أي خطاب مبنية على منطق الهيمنة وتهميش بقية الخطابات.

1- Dario, Op cit, p248.

مسنود أيضا بخطاب نظري مجرد وبقيم راسخة مثل: الحريات الفردية، المقاومة ضد جميع أشكال الإقصاء، ومنطق المقاومة والتحرر، وتوجه ما بعد الحداثة محكوم بعدة أسئلة:

- كيف يتشكل أو نحكي الواقع؟

- ما هي دلالات حدث ما؟

- ما الذي يجعل حدث معين أكثر أهمية من حدث آخر؟

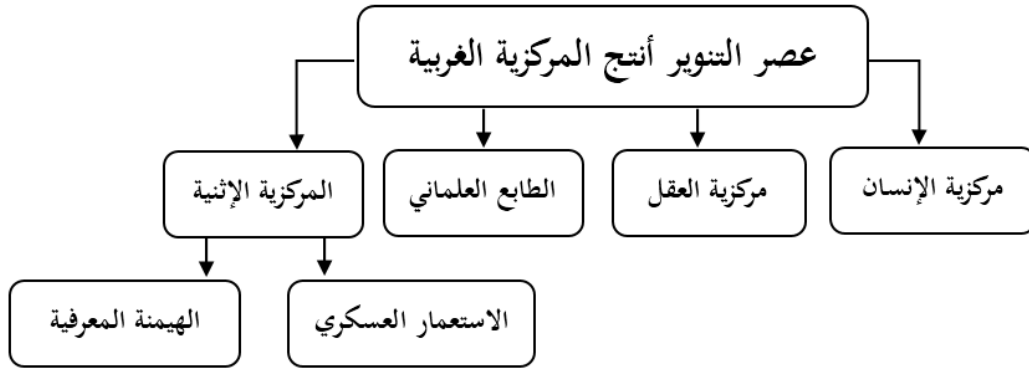
لذلك فالتوجه المابعد حدائي يتبنى توجهها نقديا، ويرتكز على أهمية "اللغة" والكلمات المستعملة في التعبير عن الواقع، وكذا صناعة "العالم الفعلي" "*Le monde réel*"، وهذا ما يجعل من هذا التوجه مجرد "إستراتيجية نظرية" أو إستراتيجيات نظرية ترفض جميع التوجهات العلمية النخبوية التي تدعي "المعرفة الموضوعية" وتدعوا إلى تعددية مناهج التحليل وطرق إنتاج الخطاب". إنها بتعبير جيمس روزنو دعوة إلى "إلغاء النمذجة عن العلوم السياسية".¹ *Dé-paradigmatisation de la science politique*

الفرع 1: الخلفية التاريخية لما بعد الحداثة في العلاقات الدولية:

لا يمكن تجاهل أن القرن العشرين الذي شهد ذلك التقدم العلمي والفكري المذهل الذي تجاوز ما حققته البشرية من تقدم في تاريخها كله، قد حقق ما حققه بفضل الحداثة، والتي تمتد جذورها إلى عصر الأنوار في القرن الثامن عشر، أين سعى فلاسفة التنوير لتحرير الإنسان والتركيز على الفردية وقوانين العقل، دون أن يخطر لهم أن إنجازاتهم الفكرية ستكون حاملا إيديولوجيا للسياسة الإمبريالية للرأسمالية الوليدة، والتي سعت لامتلاك العالم لضمان المواد الخام واليد العاملة الرخيصة من جهة، وامتلاك الأسواق المستهلكة من جهة أخرى. فبدأت حركة المد الإمبريالية -الحاملة لإيديولوجيا فلسفة التنوير- تنظر لشعوب الجنوب بوصفها شعوبا في حاجة للتنوير، وبذلك تم تصنيف البشر إلى غرب "متحضرين"، وغيرهم ممن سواهم من باقي الشعوب والثقافات غير الغربية، والذين أصبح من واجب المتحضرين تنويرهم.

1

شكل 03: كيفية تأسيس مركزية وهيمنة الفكر الأوربي



لكن مساوئ تحول فلسفة التنوير إلى أيديولوجيا لم تصب شعوب العالم الثالث فقط، بل طالت حتى شعوب أوروبا نفسها في شكل حربين عالميتين جسدتا مآزقا حضاريا في بنية الحداثة وفلسفتها، وكانت النتيجة تقسيم عالم الشمال لمعسكرين أيديولوجيين متنازعين، عاش العالم في ظل الصراع بينهما حربا باردة كبرى، احتوت حروبا صغيرة هنا وهناك دفعت شعوب العالم الثالث مرة أخرى تكاليفها الباهضة. ونتيجة لذلك فقد ظهر ما يعرف بتيار ما بعد الحداثة الذي ينكر فكرة العقلانية الكلية لمشروع التنوير الذي اهتم بتصنيف الأشياء تصنيفا هرميا، كتصنيفه لما هو عقلي وغير عقلي، وما هو معرفة وما ليس بمعرفة، بل صنف حتى جيد الأدب من رديئه، وحسن الفن من قبيحه، ولذا يرى مفكرو ما بعد الحداثة أن عقلانية التنوير ليست سوى عقلانية الإنسان الأبيض وعقلانية الرجل، وهي بذلك مظهر آخر من مظاهر اضطهاد المرأة والأقليات.

الفرع 2: الخلفية المفاهيمية والابستمولوجية لما بعد الحداثة في العلاقات الدولية.
شهدت العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة اختراقا جليا من المقاربات التي تهدف إلى شرح وتفسير ما طرأ على العلاقات الدولية، حيث انكب الكثير من الباحثين لإعادة النظر بالدراسة والتساؤل والنقد للأدبيات التقليدية للبحث في العلاقات الدولية، فكانت هذه المقاربات النقدية تستهدف توسيع مجالات التفكير والآفاق الابستمولوجية والمنهجية ما وراء حدود التيارات المهيمنة، فشكل هذا السياق ما يعرف

"ب" ما بعد الوضعية في العلاقات الدولية"، وهو تيار نقدي يتساءل حول الكيفية التي تكونت بها المعرفة والحقيقة والمعاني " في هذا الحقل من العلوم. حيث تتميز ما بعد الوضعية بالصفة النقدية التي تعتبر انشاقا عن التقليدية للسياسة العامة، كما تعنى بالاهتمام بالخطاب والمصطلحات الموظفة للتعبير عن الواقع وبنائه. لذا يجمع الباحثون ما بعد الوضعين على سؤال جوهري وهو: "كيف يبني الواقع؟". و "هل المعرفة العلمية ممكنة في حقل العلاقات الدولية؟" وقد بعث هذا التساؤل الذي واجهته العلوم الاجتماعية من قبل، حوارا جديدا في حقل العلاقات الدولية.¹

الفرع 3: تطور مفهوم ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية:

ما بعد الحداثة هي نظرية اجتماعية تجد أصولها عند مجموعة من الفلاسفة الفرنسيين الذين رفضوا فلسفة الوجودية التي كانت مهيمنة في فرنسا في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن العشرين. ولكن ولوج ما بعد الحداثة عالم العلاقات الدولية لم يتم إلا مع أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، بعد ترجمة كتاب: "الوضع ما بعد الحداثي" لجون فرنسوا ليوتار إلى الإنجليزية عام 1984. وتمثل ما بعد الحداثة إحدى النظريات الهامة في المحاور الثلاثة، بل يطلق عليها رونالد بلايكر صفة التحول الجميل. ويتضمن مصطلح "ما بعد الحداثة" نسق أفكار مستنبطة من الهندسة المعمارية إلى النظرية الاجتماعية. وقد استخدم لأول مرة من قبل الكاتب الإسباني فريدريكو دي أونيس *federico de onis* في الثلاثينيات من القرن العشرين. أما ما بعد الحداثة كنظرية، فإنها تفضل أن توصف بأنها تمثل موقفا وليس اتجاها نظريا بعينه. إذ تعتبر موقفا نقديا للتحديث الغربي، ومن أبرز المساهمين في بلورة نظرية ما بعد الحداثة نجد ولاكان، فرنسوا ليوتار، ليبوفنسكي، كريستيفا، بارتز، وبودريلار، فوكو، دريدا. تُعدّ المقاربة ما بعد الحداثية في دراسة العلاقات الدولية من الاتجاهات النقدية الحديثة التي برزت بشكل واضح خلال ثمانينيات القرن العشرين، حيث بدأت في التشكل كردّ فعل على هيمنة المقاربات التقليدية مثل الواقعية والليبرالية. وقد تزايد حضور هذا الاتجاه مع تطور الفكر النقدي في العلوم الاجتماعية، لاسيما بعد صدور أعمال جيمس دير دريان *James Der Derian* ومايكل شاييرو *Michael J. Shapiro*

، وعلى رأسها كتاب "العلاقات التنافسية الدولية" (*International/Intertextual Relations: Postmodern Readings of World Politics*) سنة 1989، الذي يُعد من أهم الأعمال المؤسسة لهذا الاتجاه، إذ جمع أبرز أطروحات ما بعد الحداثة في تحليل السياسة الدولية، مركّزاً على دور اللغة والخطاب في بناء المعنى السياسي وفهم العلاقات الدولية بعيداً عن المسلّمات النظرية التقليدية.¹

فقد تزامن ظهور هذه النظرية –مثل باقي النظريات التكوينية- في حقل العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي. أين شكل الوضع الدولي الجديد لعالم ما بعد الحرب الباردة نقطة انعطاف وتحول على المستوى السياسي وكذا على المستوى الأكاديمي. فإذا كان سقوط الاتحاد السوفياتي قد أدى إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة ومتفردة برسم مشاهد السياسة العالمية، فإن هذا الحدث قد برز على المستوى التنظيري للعلاقات الدولية في نقطتين أولاهما: التحول في وحدات العلاقات الدولية بحيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والأساسي نتيجة ظهور عدد جديد ومتزايد من الوحدات، والثانية: التحول في موضوع العلاقات الدولية حيث غلب العامل الاقتصادي بين المتغيرات الأخرى الاجتماعية والسياسية. كما برزت عوامل أخرى دفعت نحو الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة كموقف نقدي، منها:²

- ظهور عنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة العالمية.
 - تطور المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة على المجال العام.
 - أزمة الدولة القومية واندلاع الثورات العرقية والحركات الانفصالية.
- تقوم المقاربة ما بعد الحداثيّة في العلاقات الدولية على موقف نقدي رافض لفكرة وجود حقيقة مطلقة أو معرفة عالمية ثابتة، إذ ترى أن ما يُعتبر "حقيقة" ليس إلا نتاجاً للغة والخطاب والسياقات الاجتماعية التي تُصاغ داخلها الأفكار. وبناءً على ذلك، يشكك أنصار ما بعد الحداثة في التمييز التقليدي بين النظرية والممارسة، معتبرين أن كل ادعاء بالحقيقة يستند إلى "سرديات كبرى" تُستخدم لتبرير رؤى معينة للعالم. كما يدعون إلى الحذر من هيمنة السرديات الحديثة التي انبثقت عن مشروع التنوير، مثل الواقعية

عبد الناصر جندلي، مدخل إلى العلاقات الدولية: مقاربات نظرية ومفاهيم أساسية، ص 330¹

² نفس المرجع، ص 334

والليبرالية والماركسية، والتي تفترض وجود مفاهيم كونية حول الطبيعة البشرية والتقدم والمعرفة. وبدلاً من ذلك، تؤكد ما بعد الحداثة على تعدد الخطابات وتنافسها دون إمكانية حسم نهائي بينها، مما يجعل المعرفة السياسية بطبيعتها نسبية ومفتوحة على التأويل.¹ يسعى مؤيدو نظرية ما بعد الوضعية إلى كشف النقاب عن الحكايات الكبرى المحررة المزعومة بصفتها تروج القمع فقد تولد من عمليات تحرير معينة أشكال جديدة من "السجن"، فحررتنا الليبرالية من الإقطاعية لتسلمنا بين يدي الرأسمالية، وأزاحت الماركسية ببساطة الرأسمالية لتضع مكانها الستالينية، وأهمل العلم الحديث أشكال المعرفة الإنسانية لما قبل الحداثة وهمشها، ويستبعد مفهوم الحكايات الكبرى خلاله، مفهوم "الآخر" الذي لا يوافق هذه الفئة بالذات، ويمكن بالتالي قمع الآخر المستبعد قمعا مشروعاً. وفي الواقع، تكون الحقيقة قناعاً للسلطة ذاتها. فيما يتبين أن مفهوم ما بعد الحداثة يحظى بموقف أخلاقي مميز خاص به، يمكن تلخيصه بـ "احترام الاختلافات".²

يلفت العلماء المتأثرون بما بعد الحداثة في دراسة العلاقات الدولية الانتباه إلى الروابط التي لا تنفصم بين السلطة والمعرفة في العلاقات الدولية على صعيدي النظرية والممارسة، كما أنهم ينخرطون في مشاريع "تفكيك" المجالات. ويكمن الهدف في الإفصاح عن الاستراتيجيات التي تشيد من خلالها خطابات معينة عن السلطة/المعرفة في الميدان تسلسلاً هرمياً ذا علاقة بالمفاهيم المعارضة مثل: (النظام/الفوضى، الخارج/الداخل) وتقمع الانشقاق من خلال اللجوء على ما يزعم أنه خصائص موضوعية في العالم.³

وتعتمد ما بعد الحداثة على تحليل الخطاب والتناص، الذي يعبر عن ثلاثية: المؤلف، النص، والقارئ، وأن المؤلف يموت بمجرد كتابته للنص، وينتهي دوره، بينما تقع مسؤولية تأويل النص واستيعابه على القارئ، فعملية التأويل هذه هي ما يسمى بالتناص، وهذا ما يبني تصوراً مغايراً لذلك الذي يدافع عنه الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد. حيث أشار ليوتار في كتابه "الوضع ما بعد الحداثي" إلى الإقرار

1- مارتن غريفيش وتيري أوكالاها، مدخل إلى العلاقات الدولية: المفاهيم الأساسية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج 335. للأبحاث،

2- مارتن غريفيش، تيري أوكالاها، المكان نفسه.

3- نفس المرجع، ص 457

بسقوط النظريات التفسيرية الكبرى وعجزها عن مواكبة التحولات والتغيرات الدولية المتعاقبة، واصفا إياها بالجامدة والقاصرة 1 .

الفرع 4: الأدوات الاستيمولوجية لما بعد الحداثة:

تعتمد ما بعد الحداثة في إطارها الاستيمولوجي على سلطة المعرفة، وبذلك تدعم هذه النظرية العلاقات الدولية بطريقة منهجية لفهم واستيعاب وتوضيح الواقع، حيث يرى ما بعد الحداثيون أن كل سلطة تتطلب معرفة، وكل معرفة تعتمد على علاقات القوة الموجودة وتعمل على تدعيمها. أما على المستوى المنهجي، فتتبنى نظرية ما بعد الحداثة منهجية بديلة عن تلك التي انتهجتها النظريات التفسيرية التقليدية ألا وهي تقنية التفكيك التي استخدمها ما بعد الحداثيون في تفكيك النصوص للبحث فيما بين سطور هذه النصوص، والكشف عن تلك النقاط التي يتجاوز فيها النص المعايير التي وضعها لنفسه .

يحاول المشروع "لما بعد حداثي" استيمولوجيا "إعادة التفكير في مفاهيم "السياسة" من خلال إعادة النظر في العلاقة بين العقل، السلطة والنقد، أي إعادة النظر في توصيفات الحداثة للعقل، الواقع، الحقيقة، وتدافع ما بعد الحداثة على أن هذه المفاهيم هي نتاج بناء وتشكيل اجتماعي لغوي.

- بالنسبة لما بعد الحداثيين المعرفة موجودة في ظل خطاب فردي وذاتي وليس عالمي، ولذلك لا توجد أسس ثابتة للمعرفة.

- تقوم على مناهضة الأسسية *L'antifoundationalisme* وتبني النسبية الإستيمولوجية، أي أنها تدافع عن تصور مناهض للأسسية في المعرفة وتقول بالذاتية الفردانية للمنظرين.

- الحوار بين مختلف التصورات ليس بهدف الإقصاء والهيمنة وإنما من أجل تقبل الاختلاف.

وحسب ميشال فوكو فإن: " الحقيقة ليست خارج السلطة، وليست بدون سلطة" 2.

«La vérité n'est pas hors pouvoir ni sans pouvoir»

1- عبد الناصر جنتلي، مرجع سابق، ص 333

كما ان كل مجتمع لديه نظام خاص للحقيقة، وسياسته العامة للحقيقة، بمعنى أن أنواع الخطابات التي يستعملها هي التي تصنع ما يسمى بالحقيقة.

ويمكن الحديث عن ادورات منهجية وتحليلية مشتركة بين مؤسسي ما بعد الحداثة:

-التناص: *L'intertextualité*: كإستراتيجية لتأويل الفهم.

-التفكيك: *Déconstruction*: كإستراتيجية ما بعد حداثة.

- الحفريات *La généalogie* كطريقة تحليل تاريخية تجيب على سؤال "الأستاذ

نيتشه" كيف وصلنا إلى ما نحن عليه؟

الفرع 5: التفكيك ونفي مركزية الفكر الغربي:

انطلقت هذه المقاربة النقدية مما يُعرف بـ "المنعطف اللغوي" (*Linguistic Turn*)، مستعينة بأدوات الفلسفة القارية¹ للتشكيك في قدرة النظريات السائدة على تقديم حقائق موضوعية ومحايدة عن السياسة العالمية.² تبرز إستراتيجية "التفكيك" (*Deconstruction*) في قلب هذا الإسهام، وهو مفهوم نحتة الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا، وجرى توظيفه ببراعة في العلاقات الدولية من قبل مفكرين أمثال ريتشارد أشلي (Richard Ashley). لا يعني التفكيك هنا التدمير أو الهدم، بل هو ممارسة تحليلية نقدية تهدف إلى قراءة النصوص والخطابات السياسية بهدف كشف التناقضات الداخلية، والافتراضات الخفية، وعلاقات القوة التي تتوارى خلف ادعاءات "العقلانية" و"الحقيقة العلمية".³

يقوم التفكيك في العلاقات الدولية على استهداف "الثنائيات الضدية" (*Binary Oppositions*) التي يهيمن من خلالها الفكر الغربي على الحقل، مثل: (السيادة/الفوضى)، (الداخل/الخارج)، (العقلاني/اللاعقلاني)، و(المتحضر/الهمجي). توضح مقاربة ما بعد الحداثة أن هذه الثنائيات ليست وصفا محايدا للواقع، بل هي بناءات هرمية يتعمد فيها الخطاب الغربي إعلاء شأن الطرف الأول (مثل السيادة أو العقلانية الغربية) وتهميش أو شيطنة الطرف الثاني (مثل الفوضى أو الآخر غير الغربي).

1 - هي تيار فلسفي رئيسي نشأ وتطور في أوروبا القارية (خصوصاً فرنسا وألمانيا) خلال القرنين 19 و20. تبتعد عن التحليل المنطقي الصارم، وتركز بدلا من ذلك على التاريخ، الثقافة، الوجود الإنساني، والتكامل بين النظرية والتطبيق.

2- Jim George, *Discourses of Global Politics: A Critical (Re)Introduction to International Relations* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994), p25.

3-Richard K. Ashley, "The Geopolitics of Geopolitical Space: Toward a Critical Social Theory of International Politics," *Alternatives* 12, no. 4 (1987): p405 .

إن عملية التفكيك تسعى لزعزعة هذا التسلسل الهرمي، وإثبات أن المعاني في السياسة الدولية غير ثابتة، بل هي نتاج "خطابات" (*Discourses*) فرضتها القوى المهيمنة لشرعنة وجودها وتأييد سيطرتها.¹

الفرع 6: تفكيك سيادة الدولة وعقيدة "الداخل/الخارج"

تُعد الدولة الوطنية (*Sovereign State*) الصنم الأكبر الذي طالته مطرقة التفكيك في مقاربات ما بعد الحداثة. فبينما تتعامل النظريات التقليدية مع "الدولة" كفاعل طبيعي، عقلاني، ومعطى مسبق لا يقبل النقاش، جاءت جهود مفكرين مثل روبرت ووكر (R. B. J. Walker) لتفكيك هذه المسلّمة الأنطولوجية. لقد ركز ووكر في مشروعه التفكيكي على ثنائية "الداخل/الخارج" (*Inside/Outside*) التي تؤسس لمفهوم السيادة؛ حيث يتم تصوير "الداخل" (نطاق الدولة) كواحة للنظام، والقانون، والسلام، والمواطنة، في حين يتم تصوير "الخارج" (النظام الدولي) كفضاء فوضوي، عنيف، ومهدد تتصادم فيه المصالح بشكل حتمي.²

تُثبت ما بعد الحداثة من خلال التفكيك، أن هذه الحدود الجغرافية والمفاهيمية ليست حتمية أو طبيعية، بل هي ممارسة استيعادية مستمرة تمارسها الدولة لضمان بقائها. إن الدولة تحتاج دائماً إلى اختراع "تهديد خارجي" (*The Other*) لكي تبرر هيمنتها واحتكارها لوسائل العنف في الداخل، وتطالب مواطنيها بالولاء المطلق.³ علاوة على ذلك، أظهر التفكيك كيف أن مفهوم "الفوضى" (*Anarchy*) الذي تركز عليه الواقعية الجديدة ليس حقيقة موضوعية، بل هو بناء خطابي خلقه الفكر الغربي لشرعنة سياسات التسليح والتدخل والإمبريالية. وبذلك، تسقط ما بعد الحداثة هالة القداسة عن الدولة، وتُظهرها كـ "ممارسة خطابية" (*Discursive Practice*) تعيد إنتاج ذاتها عبر آليات الاستبعاد والتهميش المستمر للفاعلين من غير الدول وللهويات العابرة للحدود.⁴

1 -Jenny Edkins, *Poststructuralism and International Relations: Bringing the Political Back In* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1999), p42.

2 -B. J. Walker, *Inside/Outside: International Relations as Political Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), p65.

3-David Campbell, *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1992), p70.

4-Cynthia Weber, *Simulating Sovereignty: Intervention, the State and Symbolic Exchange* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), 115.

نفي المركزية وإسقاط "السرديات الكبرى" الغربية:

يُعد "نفي مركزية الفكر الغربي" (*Decentering Western Thought*) النتيجة الحتمية لعملية التفكيك. تنطلق ما بعد الحداثة من أطروحة الفيلسوف جان فرانسوا ليوتار حول "سقوط السرديات الكبرى" (*Incredulity toward Meta-narratives*)، مقترنة بتنظيرات ميشيل فوكو حول الارتباط العضوي بين "المعرفة والسلطة" (*Power/Knowledge*). لقد هيمن الفكر الغربي على العلاقات الدولية من خلال تقديم نظرياته (كالسلام الديمقراطي، ونظرية التحديث، والاعتماد المتبادل) على أنها "سرديات كبرى" تحمل حقائق عالمية وعابرة للثقافات. غير أن ما بعد الحداثة فضحت هذه الادعاءات، مؤكدة أن ما يُسمى بـ "علم" العلاقات الدولية ليس سوى "خطاب أمريكي-أوروبي خالص"، يعكس تجربة المركز الغربي ويسعى لفرضها على الأطراف كمعيار أوحد للتقدم والعقلانية.¹

إن نفي المركزية يعني تجريد الغرب من حقه الحصري في احتكار تعريف مفاهيم مثل "الأمن"، "التنمية"، و"الإرهاب". لقد كشف المفكرون التفكيكيون كيف أن إنتاج المعرفة في العلاقات الدولية يتم توظيفه لخدمة السلطة؛ فعندما يُصنف الغرب دول الجنوب على أنها "دول فاشلة" أو "نامية"، فإنه يخلق مبرراً معرفياً وأخلاقياً لتدخله العسكري أو لهيمنتها الاقتصادية عليها.² بالتالي، فإن إسهام ما بعد الحداثة لا يكمن في تقديم نظرية بديلة متكاملة لتفسير العالم، بل في فتح فضاءات معرفية جديدة تُتيح سماع أصوات "المهمشين" (كالشعوب الأصلية، وحركات التحرر، والأقليات). إن نفي المركزية الغربية يعيد السياسة إلى حقل العلاقات الدولية عبر التأكيد على أنه لا توجد حقيقة سياسية واحدة ونهائية، بل توجد خطابات متعددة تتصارع على فرض المعنى، مما يعري الهيمنة الغربية من غطاءها الأكاديمي ويظهرها كمشروع سياسي يرتدي عباءة العلم.³

1 -Jean-François Lyotard, *The Postmodern Condition: A Report on Knowledge* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1984), p37.

2-Michel Foucault, *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 1972-1977* (New York: Pantheon Books, 1980), p131 .

3 -Steve Smith, "Positivism and Beyond," in *International Theory: Positivism and Beyond*, ed. Steve Smith, Ken Booth, and Marysia Zalewski (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p28.

الفرع 7: القراءة المزدوجة كأداة نقدية لتفكيك النظريات السائدة:

إذا كان "التفكيك" يمثل الاستراتيجية الفلسفية العامة لتيار ما بعد الحداثة، فإن "القراءة المزدوجة" (*Double Reading*) تُمثل الأداة المنهجية والعملية التي يتم من خلالها تنفيذ هذا التفكيك في حقل العلاقات الدولية. استُمد هذا المفهوم من أعمال الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا، وتم إدخاله ببراعة إلى حقل العلاقات الدولية عبر المفكر ريتشارد آشلي (Richard Ashley). لا تهدف القراءة المزدوجة إلى رفض النصوص أو النظريات التقليدية بشكل عبثي أو من خارجها، بل تعتمد على استراتيجية متأنية تقوم على قراءة النص (النظرية) مرتين وبطريقتين متناقضتين ظاهرياً ولكنهما متكاملتان نقدياً¹

يلتزم الباحث الوفاء التام للنص في القراءة الأولى، محاولاً فهم النظرية من الداخل ووفقاً لـ "منطقها الخاص" (*Internal Logic*). يتم هنا تتبع حجج النظرية، وافترضاها الأساسية، وبنيتها المتناسكة كما أرادها المؤلف أن تبدو، بهدف استيعاب كيفية بناء النظرية لـ "حقيقتها" وسرديتها عن العالم.² أما القراءة الثانية، فهي القراءة التخريبية أو النقدية (*Subversive Reading*)؛ حيث يعود الباحث إلى نفس النص ليرى عن الهوامش، والمسكوت عنه، والتناقضات الداخلية، والمآزق المنطقية التي حاولت القراءة الأولى التستر عليها لضمان تماسك النظرية. في هذه القراءة الثانية، يتم كشف كيف أن النص يعتمد في الواقع على مفاهيم استبعادية وثنائيات هرمية (مثل النظام/الفوضى) تتناقض مع ادعاءاته بالموضوعية أو العقلانية. إن الهدف هو إثبات أن استقرار النظرية التقليدية هو استقرار زائف ومُصطنع يعتمد على إقصاء التفسيرات البديلة³

تطبيق "القراءة المزدوجة" على النظريات التقليدية: الواقعية الجديدة نموذجاً

1 - Richard K. Ashley, "The Poverty of Neorealism," International Organization 38, no. 2 (1984): p228..

2 - Jacques Derrida, Of Grammatology, trans. Gayatri Chakravorty Spivak (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1976), p158.

3 - Jim George, Discourses of Global Politics: A Critical (Re)Introduction to International Relations (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994), p195.

تتجلى عبقرية "القراءة المزدوجة" بشكل أوضح عند تطبيقها على النظريات المهيمنة، وتُعد مقالة ريتشارد آشلي الشهيرة "بؤس الواقعية الجديدة" التطبيق الأبرز لهذه المنهجية على نظرية كينيث والتز (Kenneth Waltz). في القراءة الأولى، يقبل آشلي (منهجياً) بافتراضات الواقعية الجديدة: بأن النظام الدولي يتميز بـ "الفوضى" (Anarchy) الهيكلية، وأن الدول هي الفواعل العقلانية الوحيدة التي تسعى للبقاء، وأن توزيع القدرات المادية هو ما يحدد سلوكيات الدول. تبدو النظرية في هذه القراءة الأولى قوية، متماسكة، وعلمية بامتياز، وتقدم تفسيراً حتمياً للسياسة الدولية.

ومع ذلك، عندما ينتقل آشلي إلى القراءة الثانية (النقدية)، يقلب الطاولة على الواقعية الجديدة من الداخل. تُظهر القراءة الثانية أن مفهوم "الفوضى" عند والتز ليس حقيقة بنيوية معطاة في الطبيعة، بل هو "ممارسة خطابية" يتطلب فرضها إلغاء ومحوراً مقصوداً لتاريخ طويل من التفاعلات، والقواعد، والأعراف التي تحكم المجتمعات الدولية. تبرز القراءة الثانية أن الواقعية الجديدة تعاني من تناقض داخلي قاتل؛ فهي تدعي الموضوعية العلمية، لكنها في الحقيقة تفرض "نظاماً شمولياً" معرفياً يرفض الاعتراف بأي فاعل غير الدولة. إن القراءة الثانية تفضح الواقعية الجديدة ليس كنظرية "تصف" الواقع الدولي المعطى، بل كإيديولوجية سياسية محافظة (*Status-quo* *Ideology*) تهدف إلى "صناعة" وإعادة إنتاج هذا الواقع الفوضوي لتبرير استمرار السياسات العسكرية للمهيمنة الأمريكية، مما يفرغها من ادعاءاتها العلمية ويظهرها كأداة في يد السلطة.¹

الفرع 8: الأثر المعرفي للقراءة المزدوجة وتسييس "الموضوعي"

إن التأثير الأعمق لمنهجية "القراءة المزدوجة" في العلاقات الدولية يكمن في قدرتها على "تسييس" ما حاولت النظريات الوضعية تصويره على أنه "موضوعي" أو طبيعي أو حتمي. فمن خلال إظهار التصدعات داخل النصوص التأسيسية للعلاقات الدولية،

1- Ashley, "The Poverty of Neorealism", Op.cit, p255.

أثبتت "ما بعد الحداثة" أن المعرفة الأكاديمية لا يمكن فصلها عن سياقات القوة (حسب تنظيرات فوكو)، وأن كل نظرية هي في جوهرها مشروع سياسي يخدم أطرافاً معينة ويمهش أطرافاً أخرى. إن القراءة المزدوجة تسحب البساط من تحت ادعاءات الحقيقة المطلقة، مؤكدة أن ما نعتبره "حسباً مشتركاً" (Common Sense) في السياسة الدولية هو مجرد انتصار لخطاب معين في لحظة تاريخية محددة.¹

أدى هذا الاختراق المنهجي إلى فتح آفاق معرفية غير مسبوقة في الحقل. فبفضل زعزعة يقينيات النظريات التقليدية عبر القراءة المزدوجة، تمكنت المقاربات النقدية الأخرى (كالحركة النسوية، ونظريات ما بعد الاستعمار، والبنائية النقدية) من إيجاد مساحات لها داخل العلاقات الدولية. لقد سمحت هذه المنهجية بإدخال قضايا الهوية، واللغة، والنوع الاجتماعي (Gender)، والمهمشين من الجنوب العالمي كموضوعات أساسية للبحث، بعد أن كانت النظريات التقليدية تعتبرها مجرد "عوامل غير عقلانية" خارج نطاق التحليل.² ختاماً، تمكنت "القراءة المزدوجة من تفكيك" أصنام "العلاقات الدولية التقليدية، معيدا الحيوية والتعددية لحقل كان يحفل بالسرديات الأحادية، ومؤكداً أن تحرير السياسة الدولية يبدأ أولاً بتحرير كيفية "قراءتها" وتأويلها.³

المطلب 3: تفسير المقاربات الراديكالية لموقف الولايات المتحدة من الشرعية الدولية

إذا كانت الواقعية والليبرالية تنتمي إلى ما أسماه روبرت كوكس (Robert Cox) بـ "نظريات حل المشكلات" (Problem-Solving Theories) التي تتعامل مع النظام الدولي كما هو وتسعى لإدارته، فإن المقاربات الراديكالية عموماً ترفض هذا التسليم، وتسعى لكشف البنى الخفية للسلطة والاستغلال.

1 - Jenny Edkins, Poststructuralism and International Relations: Bringing the Political Back In (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1999), p135.

2 - David Campbell, Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1992), p180.

3 - Cynthia Weber, International Relations Theory: A Critical Introduction (London: Routledge, 2010), p145.

بالنسبة للمدارس النقدية، القانون الدولي والشرعية الدولية ليسا قواعد محايدة، ولا مجرد انعكاس لتوازن القوى العسكري، بل هما أدوات هيمنة أيديولوجية، بنيوية، وتاريخية صُممت خصيصاً لإدامة التفوق الأمريكي والغربي وإخضاع الأطراف (الجنوب العالمي).

تنطلق المقاربات النقدية في العلاقات الدولية- كما رأينا سابقاً- من مسلمة أساسية: "النظرية دائماً ما تكون لخدمة شخص ما ولغرض ما" (*Theory is always for someone and for some purpose*). بناءً على ذلك، تقرأ هذه المدارس موقف الولايات المتحدة من الشرعية الدولية ليس كالتزام بالسلام أو حماية للمصالح المجردة، بل كألية مؤسسية لإنتاج وإعادة إنتاج "الهيمنة" بأبعادها الطبقية، الثقافية، والاستعمارية. يمكن تفكيك هذا الموقف عبر أبرز المدارس النقدية:

الفرع 1: لمدسة النيو-غرامشوية (Neo-Gramscianism): تصنيف "الإجماع" العالمي بالاعتماد على أفكار "أنطونيو غرامشي"، ينظر مفكرون مثل "روبرت كوكس" وستيفن جيل (Stephen Gill) إلى الشرعية الدولية كأداة لفرض الهيمنة (*Hegemony*) الأمريكية، ولكن ليس بالمعنى الواقعي (العسكري)، بل بالمعنى الثقافي والأيديولوجي. القانون كإجماع طوعي: الولايات المتحدة لا تحكم العالم بالقوة القسرية فقط، بل تستخدم المؤسسات والقانون الدولي لخلق قناعة عالمية بأن النظام الذي تقوده هو الأفضل للجميع. قواعد القانون الدولي تسعى لمأسسة القيم الأمريكية (التجارة الحرة، الديمقراطية الليبرالية) وتجعلها تبدو وكأنها "حقائق عالمية محايدة". التناقض كسوء توازن: عندما تنتهك الولايات المتحدة الشرعية الدولية، يعتبر النيو-غرامشيون ذلك دليلاً على أزمة في "الكتلة التاريخية" (*Historical Bloc*) الحاكمة؛ حيث تضطر واشنطن للتخلي عن "الهيمنة الناعمة" واللجوء للقوة القسرية المباشرة (السيطرة/*Domination*) للحفاظ على مصالح النخبة الرأسمالية العابرة للقوميات¹.

1-Robert W. Cox, "Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory," *Millennium: Journal of International Studies* 10, no. 2 (1981): pp [أضف أرقام الصفحات].
التي تميز بين نظريات حل المشكلات والنظرية النقدية].

الفرع 2: الاقتصاد السياسي الماركسي الراديكالي: القانون كدفع للرأسمالية العالمية تفسر الرؤية الماركسية البنيوية (وتبعية العالم الثالث) موقف الولايات المتحدة من القانون الدولي انطلاقاً من المحدد الاقتصادي. القانون الدولي في جوهره هو إطار تشريعي صُمم لحماية تراكم رأس المال العالمي الذي تمثل الولايات المتحدة مركزه الأساسي.

تشريع الاستغلال: الولايات المتحدة تُعلي من شأن القواعد الدولية بشراصة عندما يتعلق الأمر بالمنظومة الاقتصادية (حقوق الملكية الفكرية، قوانين منظمة التجارة العالمية، حماية الاستثمارات الأجنبية)، لأن هذه القواعد تشرعن الاستغلال الاقتصادي للجنوب وتضمن تدفق الثروات إلى "المركز".

رفض القيود غير الربحية: في المقابل، ترفض واشنطن أو تهتمش قواعد القانون الدولي المتعلقة بالعدالة المناخية (رفض بروتوكول كيوتو تاريخياً)، أو حقوق العمال، أو نقل التكنولوجيا، لأنها تمثل قيوداً على أرباح الشركات العابرة للقوميات (Transnational Corporations) التي توجه السياسة الأمريكية.¹

الفرع 3: مقاربات العالم الثالث للقانون الدولي (TWAIL) وما بعد الكولونيالية تُعد حركة (*Third World Approaches to International Law*) من أهم المدارس النقدية المعاصرة (أبرز روادها أنتوني أنغي *Antony Anghie* وماكاو موتو *Makau Mutua*). ترى هذه المدرسة أن موقف الولايات المتحدة من الشرعية الدولية هو امتداد حديث للمهمة الحضارية الاستعمارية (*Civilizing Mission*).

التراتبية الحضارية: تستخدم الولايات المتحدة القانون الدولي للحفاظ على تقسيم هرمي للعالم: دول صانعة للقانون (متحضرة)، ودول متلقية له، و"دول مارقة" (*Rogue States*).

تسليح الشرعية (*Weaponizing Legitimacy*): التدخلات العسكرية الأمريكية (في العراق، أو تحت مسمى "التدخل الإنساني" أو "الحرب على الإرهاب") تُفسر نقدياً على أنها استخدام استعماري جديد للقانون الدولي لتبرير انتهاك سيادة دول الجنوب.

. [أضف 1 - David Harvey, *The New Imperialism* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp الصفحات المتعلقة بالتراكم عن طريق نزاع الملكية والإمبريالية المؤسسية].

واشنطن تُصيغ الاستثناءات القانونية (مثل مبدأ "الحرب الاستباقية") لإبقاء الجنوب العالمي مستباحاً ومُخترقاً قانونياً وعسكرياً¹

الفرع 4: ما بعد البنيوية (Post-Structuralism) ودراسات القانون النقدية: سيادة "الاستثناء"

بناءً على أفكار ميشيل فوكو وكارل شميت، يركز هذا التيار النقدي على احتكار التفسير والخطاب (Discourse). الموقف الأمريكي لا يتلخص في خرق القانون، بل في امتلاك السلطة الحصرية لتفسير وتحديد ما هو القانون.

سلطة الاستثناء: وفقاً للمقاربة النقدية الشميتية (Carl Schmitt) التي وظفها الإيطالي جيورجيو أغامبين (Giorgio Agamben)، فإن السيادة الحقيقية تتمثل في قدرة الولايات المتحدة على إعلان "حالة الاستثناء" (State of Exception). الولايات المتحدة تؤسس معسكرات مثل "غوانتانامو"، أو تستخدم الطائرات المسيرة للقتل المستهدف، عبر خلق مساحات وذوات "خارج نطاق القانون الدولي" (Homo Sacer). هي تستخدم الشرعية القانونية لتبرير العنف البوليسي على مستوى عالمي.²

إذا كانت النظريات السابقة (بما فيها بعض المدارس النقدية) لا تزال تؤمن بوجود "حقيقة" موضوعية يمكن الوصول إليها (سواء كانت القوة، أو المؤسسات، أو الصراع الطبقي)، فإن ما بعد الحداثة تنسف هذا الأساس تماماً. في حقل العلاقات الدولية، تركز هذه المدرسة على اللغة، والخطاب، وتفكيك السرديات الكبرى. بالنسبة لما بعد الحداثة، القانون الدولي ليس كياناً مادياً ولا مجموعة قواعد محايدة، بل هو "نص" (Text) و"خطاب" (Discourse). بناءً عليه، يُفهم الموقف الأمريكي من الشرعية الدولية عبر المحاور الآتية:

1 -Antony Anghie, Imperialism, Sovereignty and the Making of International Law (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), pp [أصف الصفحات المتعلقة بكيفية تأسيس القانون الدولي على استبعاد الآخر غير الأوروبي].

2 -Giorgio Agamben, State of Exception, trans. Kevin Attell (Chicago: University of Chicago Press, 2005), pp32-42.

المطلب 4: التفسير ما بعد الحداثي لموقف الولايات المتحدة من الشرعية الدولية
تنطلق مقارنة ما بعد الحداثة من أن مفاهيم مثل "الشرعية"، "النظام الدولي"، و"القانون" ليست حقائق ثابتة، بل هي بناءات لغوية وخطابية يتم إنتاجها لخدمة السلطة. الموقف الأمريكي لا يُقرأ من خلال ما تفعله واشنطن عسكرياً فحسب، بل من خلال كيف تتحدث واشنطن عن أفعالها وكيف تُنتج "الحقيقة" الدولية.

الفرع 1: تفكيك "السرديات الكبرى" (Deconstructing Meta-narratives)

بالاستناد إلى أطروحة جان فرانسوا ليوتار (Jean-François Lyotard) حول سقوط السرديات الكبرى، ترى ما بعد الحداثة أن الولايات المتحدة تسوّق لنفسها باعتبارها حامية لسردية كبرى تسمى "النظام الدولي القائم على القواعد" (*Rules-Based International Order*) أو "العالم الحر".

القانون كادعاء عالمي كاذب: الموقف الأمريكي الداعي للشرعية الدولية هو مجرد محاولة لفرض سردية محلية (غربية/أمريكية) وإكسابها طابعاً عالمياً. تفكك ما بعد الحداثة هذا الادعاء، لتثبت أن القانون الدولي الذي تدافع عنه واشنطن ليس عقلانياً ولا عالمياً، بل هو سردية تاريخية محددة تُستخدم لإسكات السرديات البديلة (مثل الرؤى الصينية أو الروسية أو الإسلامية للنظام العالمي).¹

الفرع 2: هندسة "الثنائيات الضدية" لتبرير الاستثناء

بالاعتماد على منهج التفكيك (*Deconstruction*) لجاك دريدا (*Jacques Derrida*)، يُحلل ما بعد الحداثيين الخطاب الدبلوماسي والقانوني الأمريكي بوصفه قائماً على اصطناع ثنائيات هرمية (*Binary Oppositions*) تضع الولايات المتحدة دائماً في الطرف الخير والمتحضر.

إنتاج "الآخر" الخارج عن القانون: لتجاوز قواعد القانون الدولي (كما في التدخلات الاستباقية أو العقوبات الأحادية)، يخلق الخطاب الأمريكي ثنائيات مثل: (المتحضر مقابل البربري)، (الدولة الملتزمة بالقانون مقابل الدولة المارقة/Rogue State)، (محور الخير مقابل محور الشر).

¹ Richard K. Ashley, "The Poverty of Neorealism," *International Organization* 38, no. 2 (1984): pp. [أضف أرقام الصفحات المتعلقة بنقد السرديات العقلانية في العلاقات الدولية].

شرعنة العنف عبر اللغة: هذه الثنائيات ليست وصفاً للواقع، بل هي تقنية لغوية. من خلال وصم الخصم بأنه "خارج عن الحضارة أو القانون"، تُعفي الولايات المتحدة نفسها من التزامات القانون الدولي تجاه هذا الخصم، وتُشرعن استخدام العنف ضده بحجة "حماية الشرعية".¹

الفرع 3: ثنائية "السلطة/المعرفة" واحتكار الحقيقة الدولية (Power/Knowledge)
استلها ما من ميشيل فوكو (Michel Foucault)، لا تفصل ما بعد الحداثة بين "السلطة" التي تملكها واشنطن، وبين "المعرفة" (الفقه القانوني الدولي) التي تُنتجها.
القانون كـ "نظام للحقيقة" (Regime of Truth): الولايات المتحدة لا تنتهك القانون الدولي، بل هي تمتلك القدرة - عبر هيمنتها على الأكاديميات، المحاكم الدولية، والإعلام العالمي - على تحديد ما هو القانوني وما هو غير القانوني.
الشرعية كأداة ضبط (Disciplinary Power): الموقف الأمريكي من الشرعية يُقرأ كعملية "تطبيع" (Normalization). واشنطن تستخدم تقارير حقوق الإنسان، والتصنيفات الدولية للدول (قوائم الإرهاب، الحريات، الشفافية) كأدوات مراقبة وضبط (Panopticon) تعاقب بها الدول التي تخرج عن النسق المعرفي والسلوكي الذي حددته.²

الفرع 4: الشرعية الدولية كـ "محاكاة خيالية" (Simulacra and Hyperreality)
يقترح جان بودريار (Jean Baudrillard) في مقاربة شديدة الجراءة، أن "الشرعية الدولية" في الممارسة الأمريكية المعاصرة أصبحت مجرد "صورة مجردة من الأصل" (Simulacrum).

مسرحة القانون الدولي: الولايات المتحدة تخلق مشهداً (Spectacle) من الشرعية الدولية عبر عقد جلسات في مجلس الأمن، وتشكيل "تحالفات دولية"، واستصدار بيانات إدانة مشتركة. هذا "العرض المسرحي" للقانون الدولي لم يعد له أي صلة بالواقع المادي المليء بالعنف والفوضى، بل أصبح واقعاً مفراطاً (Hyperreality) الغرض منه

1 - James Der Derian, *Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed, and War* (Cambridge, MA: Blackwell, 1992), pp. [أضف الصفحات الخاصة بتحليل الخطاب وصناعة العدو المغاير].

2- R.B.J. Walker, *Inside/Outside: International Relations as Political Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), pp. [أضف الصفحات المتعلقة بالسيادة والحدود الخطيئة في العلاقات الدولية].

إقناع الجمهور الداخلي والعالمي بأن هناك نظاما قانونيا يعمل، بينما في الحقيقة لا توجد سوى قوة أمريكية مجردة.¹

كخلاصة عامة لهذا المطلب، فإن المدارس النقدية لا تتفق مع الادعاء الواقعي بأن القانون الدولي مجرد حبر على ورق، ولا مع الادعاء الليبرالي بأنه أداة للسلام. بل تراه أداة حيوية وعميقة التأثير؛ تستخدمها الولايات المتحدة ببراعة لهندسة عدم المساواة، تبرير الإمبريالية، وتأمين هيمنتها العالمية تحت غطاء من الشرعية الإجرائية والحياد الزائف.

وبالنسبة لـ "ما بعد الحداثة"، الموقف الأمريكي من الشرعية الدولية ليس مجرد "نفاق سياسي" كما تدعي الواقعية، وليس التزاما ناقصا كما تدعي الليبرالية، بل هو لعبة لغوية وخطابية متكاملة. الولايات المتحدة تستخدم القانون الدولي كنص مفتوح تعيد تأويله باستمرار لتبرير قوتها، وتخلق عبر لغتها وتصنيفاتها عالما يكون فيه العنف الأمريكي دائما "شرعيا واستثنائيا ومتحضرا"، بينما يُجرّم العنف الآخرين ويوصم بالمارق.

1- Jean Baudrillard, The Gulf War Did Not Take Place (Bloomington: Indiana University Press, 1995), pp. [أضف الصفحات التي تناقش مسرحية الحرب وانفصال الحدث عن الواقع المادي].

الفصل الثالث

آليات الإستراتيجية الأمريكية
في تقويض الشرعية الدولية

الفصل الثالث: آليات الإستراتيجية الأمريكية في تقويض الشرعية الدولية

سنتناول في هذا الفصل مختلف الأدوات الإستراتيجية التي لجأت إليها الولايات المتحدة الأمريكية في تقويض الشرعية الدولية.

المبحث الأول: التعامل الأمريكي مع المنظمات الدولية وتجاوز مبدأ الشرعية الدولية
يعد مبدأ الشرعية الدولية أحد الركائز الأساسية للنظام الدولي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، ويمثل جوهر عمل المنظمات الدولية، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة. غير أن السياسة الخارجية الأمريكية، رغم كونها من أبرز مهندسي هذا النظام، اتسمت عبر عقود بنزعة براغماتية تميل إلى الانتقائية في احترام الشرعية الدولية، تبعا لحسابات المصلحة الوطنية والقوة، لا للقواعد القانونية. ويبرز هذا التناقض في كيفية تعامل الولايات المتحدة مع المنظمات الدولية، حيث تجمع بين القيادة والمساءلة، والدعم والتهميش، تبعا لموقع هذه المؤسسات من استراتيجيتها العالمية.

المطلب 1: من التأسيس إلى الهيمنة : دور الولايات المتحدة في بناء النظام الدولي

كان للولايات المتحدة دورا محوريا وقياديا في تأسيس النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ؛ حيث كانت القوة العظمى الوحيدة التي خرجت من الصراع دون تدمير بنيتها التحتية، بل ومزودة بأقوى اقتصاد في العالم. ولم تكتف واشنطن بدور المنتصر، بل تبنت رؤية ليبرالية شاملة تهدف إلى منع تكرار أخطاء الماضي وتوفير إطار مستقر للسلام والتجارة العالمية.¹ وفي سبيل ذلك أسست الولايات المتحدة ثلاث ركائز أساسية لهذا النظام، وهي الركيزة السياسية/الأمنية، الركيزة الاقتصادية/المالية، والركيزة الإيديولوجية، وضمنت بذلك هيمنتها غير المباشرة على النظام الجديد.

¹ - أنظر:

William J. Burns, Assessing the Role of the United States in the World. February 27, 2019. In: <https://carnegieendowment.org/posts/2019/02/assessing-the-role-of-the-united-states-in-the-world?lang=en>

وقد لعبت الولايات المتحدة دورا حاسما في إنشاء الأمم المتحدة عام 1945، باعتبارها تجسيدا لمبدأ الأمن الجماعي ومحاولة لتجاوز فشل عصبة الأمم. ولم تكن الأمم المتحدة مجرد منظمة، بل كانت الإطار القانوني والسياسي الذي يضفي الشرعية على العلاقات الدولية. ورغم الترويج لمبدأ المساواة بين الدول، ضمنت الولايات المتحدة نفسها مقعدا دائما وحق النقض في مجلس الأمن، مما منحها قوة فريدة لحماية مصالحها القومية. بالتوازي مع ذلك، ومع تصاعد التوتر مع الاتحاد السوفيتي، أسست الولايات المتحدة حلف شمال الأطلسي (NATO) عام 1949، لتكون آلية ردع عسكرية دائمة تضعها كقائد أمني لأوروبا الغربية. هذا التأسيس لم يكن يهدف إلى الحماية فحسب، بل إلى ربط حلفائها استراتيجيا بقيادتها العسكرية، مما عزز من مركزها كضامن أمني للنظام الغربي¹.

ومن جانب آخر، كانت الرؤية الاقتصادية للولايات المتحدة لا تقل أهمية عن الرؤية الأمنية، فقد سعت إلى بناء نظام عالمي قائم على التجارة الحرة والسيولة النقدية لمنع الكساد. في مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods عام 1944، قادت واشنطن إنشاء المؤسسات المالية الدولية الرئيسية: صندوق النقد الدولي لضمان استقرار العملات وتوفير الدعم المؤقت للموازن، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل إعادة الإعمار والتنمية، والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) لتشجيع التجارة الحرة وخفض الحواجز الجمركية. والأهم من ذلك، تم إرساء نظام ربط العملات بالدولار الأمريكي، وربط الدولار بالذهب، مما جعل الدولار الأمريكي هو العملة الاحتياطية العالمية المهيمنة. هذا الموقف المالي المركزي منح الولايات المتحدة ميزة اقتصادية هائلة، وعزز قدرتها على توجيه الاقتصاد العالمي. كما أسهمت خطة مارشال في ضخ مليارات الدولارات لإعادة بناء أوروبا، ليس فقط كإجراء إنساني، ولكن لربط الاقتصادات الأوروبية بالنظام الرأسمالي الأمريكي ومنع تغلغل النفوذ الشيوعي.

وحتى تضمن نجاح ترتيباتها السياسية والاقتصادية، قامت الولايات المتحدة بتأطير النظام الدولي الجديد إيديولوجيا كـ "نظام ليبرالي" يروج للديمقراطية، وحقوق

¹ - Patrick O. Cohrs, "Pax Americana": the United States and the transformation of the 20th century's global order. Revista Brasileira de Política Internacional, vol. 61, no. 2, e002, 2018. DOI: 10.1590/0034-7329201800202

الإنسان، واقتصاد السوق المفتوح. كانت هذه الأيديولوجية هي الأساس الذي بني عليه الصراع الأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي. هذا الترويج أضفى على القيادة الأمريكية شرعية أخلاقية، وجعل حلفاءها يتبنون قيمها الأساسية. كما عملت واشنطن على بناء شبكة تحالفات ثنائية ومتعددة في آسيا والمحيط الهادئ (اليابان، كوريا الجنوبية، الفلبين)، مما ضمن لها وجودا عسكريا دائما وشبكة من القواعد العسكرية حول العالم. هذا المزيج من التنظيم المؤسسي، والسيطرة المالية، والقيادة الأيديولوجية، ضمن أن يخدم النظام العالمي الجديد، الذي شاركت في بنائه، مصالحها الاستراتيجية في المقام الأول، ويرسخ هيمنتها العالمية لما يقرب من نصف قرن.

والجدير بالذكر في هذا السياق، أن دور الولايات المتحدة في بناء النظام الدولي بعد عام 1945 لم يكن مجرد دور "بناء"، بل كان تكتيكا استراتيجيا لتضمين هيمنتها ضمن إطار مؤسسي يبدو وكأنه متعدد الأطراف وعادل للجميع. ومن خلال إنشاء قواعد اللعبة (الأمم المتحدة) ووضع العملة الرئيسية (الدولار) وتشكيل المظلة الأمنية (الناتو)، نجحت الولايات المتحدة في ترسيخ مكانتها كقوة ضامنة وقيادية للنظام العالمي الليبرالي. وقد سمح هذا الأساس المؤسسي لواشنطن لاحقا باستخدام ما يمكن تسميته بـ "الشرعية المتحركة"؛ أي الالتزام بالقواعد متى خدمت مصالحها وتجاوزها عندما تتعارض معها.

لكن سرعان ما تطور الحضور الأمريكي الطاغى في بناء النظام الدولي إلى هيمنة مؤسسية؛ إذ استخدمت واشنطن حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن عشرات المرات، خصوصا لحماية حليفها إسرائيل أو تعطيل قرارات تتعارض مع مصالحها. كما سعت إلى جعل الأمم المتحدة أداة لتكريس رؤيتها للعالم، وفرض رؤيتها وتصوراتها على المجموعة الدولية. وبينما دعمت واشنطن بشدة عمليات حفظ السلام في مناطق تتقاطع مع مصالحها (الكويت 1991) أظهرت لامبالاة أو تعطيلًا ممنهجًا في أزمات أخرى لا تخدم أجندتها، مثل قضيتي فلسطين والبوسنة، ما عزز الاتهامات بتسييس الشرعية الدولية لصالح القوى الكبرى.

المطلب 2: الانتقائية في الالتزام - بين دعم الأمم المتحدة وتهميشها

لطالما تعرضت قيم ومؤسسات التعاون الدولي متعدد الأطراف للكثير من التحدي وغمط الحق من قبل حقائق سياسات القوى في العلاقات الدولية، بالرغم من أن تلك المؤسسات هي نتاج تلك الحقائق الواقعية نفسها.

وبغض النظر عن هذا التناقض الجلي المتمكن في طبيعة النظام الدولي، قدمت المنظمات الدولية مساهمة قيمة في إدارة شؤون المجتمع العالمي، غير أن الظروف التي رافقت بداية القرن الواحد والعشرين قادت عددا كبيرا من المراقبين إلى اعتبار العمل الدولي متعدد الأطراف يعيش أزمة حقيقية.

وقد عدد إدوارد نيومان Edward Newman عددا من العوامل الكامنة وراء أزمة العمل الدولي المشترك في إطار الشرعية الدولية، مثل بروز دول ضعيفة أو فاشلة، والدور المتنامي للفاعلين غير الدوليين، والتغير الحاصل في الأجندة الأممية، والآثار الاجتماعية للعولمة، بالإضافة إلى عوامل أخرى، غير أنه وضع على رأس تلك العوامل هيمنة الولايات المتحدة واستفرادها¹. وقد تجلت هذه الأزمة في عدد من المظاهر، فقد تعرضت القواعد التي تحكم استخدام القوة، والمتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة إلى الخرق بشكل متكرر، ونفس الخرق والتجاوز طال أيضا الاتفاقيات الأساسية للحد من التسليح، كما أن الأعضاء النافذين في الأمم المتحدة قفزوا مرات عديدة على شرعية المنظمة وقادوا تحالفات خارج إطارها.

أخفقت الأمم المتحدة في مسائل عديدة، مثل القدرة على تطوير عقيدة عملية لمنع وقوع حروب أهلية ومواجهتها، كما عجزت عن احتواء الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، بما فيها المجازر الجماعية. بالإضافة إلى عدم قدرتها على بناء تحالف دولي ضد الإرهاب في إطار الشرعية الدولية. والواقع أن التعاون الدولي متعدد الأطراف بأشكاله وفعاليته وحدوده لا يمكن أن يستقل عن وضع القوة في العلاقات الدولية، ولذلك ظل الاهتمام متجها باستمرار تجاه مواقف وسلوك الولايات المتحدة بصفتها القوة

¹ - Edward Newman, A Crisis of Global Institutions? Multilateralism and international security. london, Routledge. 2007. P2

العسكرية والاقتصادية والسياسية المهيمنة، ولأن ذلك يؤثر لا محالة على عمل المنظمات الدولية وأشكال الترتيبات متعددة الأطراف الأخرى.

وهناك زعم صار رائجاً بعد الحرب الباردة، بأن مشاكل العمل متعدد الأطراف هي نتيجة منطقية للوضع الحالي لتوزيع القوة على المستوى الدولي، وحسب وجهة النظر هذه فإن قوة الولايات المتحدة تمكنها من التصرف بشكل انفرادي، وقد بدا ذلك كتوجه يطبع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه عد كبير من القضايا، مثل مسار مراقبة التسليح، واستخدام القوة العسكرية، وحقوق الإنسان، والبيئة، والقضاء الجنائي الدولي.

وقد صار واضحاً وفق هذا التوجه الجديد أن الولايات المتحدة تنتهج نوعاً من فك الارتباط تجاه الترتيبات متعددة الأطراف، وذلك من خلال تراجع دعمها لعدد من المنظمات الدولية، أو حتى انسحابها من بعضها، أو إنشاء أشكال أخرى من الترتيبات متعددة (ومحدودة) الأطراف كلما كان ذلك ضرورياً.

وهكذا، ومنذ تسعينيات القرن الماضي، ظهر بوضوح ميل الولايات المتحدة إلى تجاوز الأطر القانونية للأمم المتحدة كلما تعارضت مع أهدافها الجيوسياسية. ففي حرب كوسوفو 1999، قادت واشنطن حلف الناتو لشن حملة عسكرية ضد صربيا دون تفويض من مجلس الأمن، بذريعة التدخل الإنساني، ما شكل سابقة في تجاوز الشرعية الدولية باسم القيم الليبرالية. وفي غزو العراق عام 2003، تجاهلت إدارة جورج بوش الابن معارضة مجلس الأمن وادعاءات غياب التفويض، مبررة الحرب بامتلاك بغداد أسلحة دمار شامل – وهو ما اتضح لاحقاً أنه ذريعة سياسية لتغيير النظام. ويقر بعض الباحثين، أن إدارة بوش استخدمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية كذريعة لتبرير حرب كانت مدفوعة في المقام الأول بالرغبة في الهيمنة الإقليمية و/أو العالمية¹.

بهذا المعنى، تحولت الشرعية الدولية من مرجعية قانونية إلى أداة خطابية لتبرير الفعل الأمريكي حين يلزم، أو تجاهلها حين تعيق التحرك الاستراتيجي.

1 - Joseph Stieb, Why Did the United States Invade Iraq? The Debate at 20 Years. Texas National Security Review: Volume 6, Issue 3, Summer 2023. P 13.

المطلب 3: العلاقة مع المنظمات الدولية المتخصصة

امتد النمط ذاته إلى تعامل الولايات المتحدة مع المنظمات الدولية المتخصصة، إذ لم تتردد واشنطن في الانسحاب من مؤسسات لم تتوافق مع سياساتها، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) عام 1984 ثم مجددا عام 2017، احتجاجا على ما اعتبرته تحيزا ضد إسرائيل، وكذا مجلس حقوق الإنسان عام 2018 بحجة ازدواجية المعايير، كما أبدت الولايات المتحدة نيتها بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية عام 2020 خلال إدارة ترامب الأولى بسبب ما اعتبرته واشنطن عجزا للمنظمة في إدارة أزمة كوفيد، ليعود ترامب مجددا في يناير 2025 ويوقع أمرا تنفيذيا لبدء الانسحاب من المنظمة¹.

في المقابل، مارست واشنطن هيمنة اقتصادية على مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، حيث تسيطر على أكبر حصة تصويتية وتوجه سياساتها وفق مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية، ما يجعلها قوة وصاية مالية أكثر منها شريكا متكافئا. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تسيطر المؤسسات المالية الدولية وفقا لرؤية الولايات المتحدة الأمريكية التي كان من أهم صورها توافق واشنطن الذي تضمن مجموعة من السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية التي تم التوصل إليها بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومات الولايات المتحدة، وهو الأخذ بمبدأ حكومة الحد الأدنى وأدنى تدخل من جانب الدولة، عدم الحرص الزائد على خفض معدلات البطالة و تجنب العمالة الكاملة، إحلال الواردات، تيسير الخصخصة، ودعم حرية الأسواق².

1 - Center for Reproductive Rights, U.S. Withdrawal from WHO Will Have Devastating Consequences for SRHR. January 24, 2025. In: <https://reproductiverights.org/news/trump-world-health-organization-who-withdrawal/>

2 - حناش الياس . بوزرب خير الدين، أثر هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 : أي مفارقة؟ مجلة أوراق إقتصادية. مجلد 1، عدد 1. يناير 2018. ص 26.

المطلب 4: الشرعية البديلة – بين الليبرالية الأحادية والشرعية الواقعية

أنتجت التجاوزات الأمريكية للمنظمات الدولية مفهوماً جديداً لما يسميه الباحثون الشرعية "البديلة" (Alternative Legitimacy)، أي تبرير التدخلات الأحادية عبر خطاب القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بدل القرارات الأممية. ويقع ضمن مفهوم الشرعية البديلة مفهومان فرعيان، وهما الشرعية الوظيفية (Functional Legitimacy)، والشرعية الأخلاقية (Moral Legitimacy).

تعد الشرعية الوظيفية مبرراً أساسياً تستخدمه الولايات المتحدة لتجاوز القيود المؤسسية، حيث تركز على فعالية وضرورة العمل بدلاً من التقيّد بشكلياته القانونية. ينطلق هذا المنطق من فرضية أن المؤسسات الدولية، مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، غالباً ما تكون عاجزة أو بطيئة الحركة بسبب حق النقض (الفيتو) أو تضارب المصالح بين الدول الأعضاء. بالتالي، يتم تبرير التدخلات الأحادية أو التي تتم ضمن "تحالفات الراغبين" على أنها الطريقة الوحيدة الممكنة لتحقيق الأهداف الأمنية الحاسمة، مثل نزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب العالمي. في هذا الإطار، تصبح النتائج الإيجابية المتوقعة للعمل أهم من الأساس القانوني الذي يستند إليه، مما يجعل الفعالية هي المعيار الأعلى للشرعية¹.

أما الشرعية الأخلاقية، فتستند إلى مجموعة من القيم والمبادئ العليا التي تتبناها الولايات المتحدة كمرجع، حتى لو تعارضت مع القانون الوضعي الدولي. يتمحور هذا التبرير حول فكرة أن بعض التدخلات هي واجب أخلاقي لا يمكن التغاضي عنه. أبرز الأمثلة على ذلك هو التدرع بحماية حقوق الإنسان، أو تعزيز الديمقراطية، أو تنفيذ مبدأ المسؤولية عن الحماية. في هذا السياق، يتم تقديم العمل الأحادي على أنه ضروري لإنهاء الفظائع الجماعية أو إسقاط الأنظمة القمعية. هذا التركيز الأخلاقي يضع العمل الأمريكي فوق الانتقادات القانونية الشكلية، حيث ينظر إليه كإجراء مطلوب لخدمة

1 - Burelli, C., & Destri, C. (2023). From right to might, and back: Functional legitimacy as a realist value. *Philosophy & Social Criticism*, 51(8), 1358-1377.
<https://doi.org/10.1177/01914537231215729>

الإنسانية وحماية "النظام الليبرالي العالمي".¹

وفي المحصلة، يمثل الجمع بين الشرعيتين الوظيفية والأخلاقية استراتيجية أمريكية لتحويل النقاش من القيد المؤسسي إلى غايات براغماتية وقيمية. وعندما يعيق القانون الدولي الرسمي (المتمثل في ميثاق الأمم المتحدة) المصالح الأمريكية، تقوم واشنطن بصناعة شرعية بديلة تتجاوز هذا القانون. يتم ذلك عبر التأكيد على أن الدور الأمريكي كضامن للنظام العالمي يتطلب منها أحيانا التصرف بسرعة وفعالية لدعم قيمها الليبرالية، حتى لو كان الثمن هو العمل بشكل أحادي. هذا الموقف يهدف إلى منح العمل غير المرخص دوليا هالة من القبول على الساحة العالمية، حتى لو لم يحظ بالدعم المؤسسي الكامل.

إن التوجه نحو الشرعية البديلة له تأثير عميق على النظام الدولي متعدد الأطراف. أولا، يؤدي إلى تآكل سلطة القانون الدولي ومصادقية المؤسسات القائمة، حيث ينظر إليها على أنها غير قادرة على تحقيق العدالة أو الأمن. ثانيا، يشجع هذا النموذج قوى دولية أخرى على تبني مبررات مماثلة ("حماية مصالحنا" أو "استعادة النظام") لتبرير تدخلاتها الخاصة، مما يفضي إلى خلق سوابق خطيرة ويهدد الاستقرار العالمي.² وهكذا، تصبح الشرعية الدولية التقليدية مهددة بالتحول إلى مجرد أداة يستخدمها الأقوياء متى شاءوا، ويتجاوزونها متى اقتضت مصالحهم ذلك.

في ليبيا عام 2011 مثلا، استغلت الولايات المتحدة تفويضا محدودا من مجلس الأمن لتطبيقه بتوسع مفرط أدى إلى إسقاط النظام، ثم انسحبت تاركة فراغا أمنيا. وفي سوريا وأفغانستان، اتبعت سياسات مزدوجة جعلت من القوة معيارا للشرعية، لا العكس.

1-Ian Hurd, Legitimacy and Authority in International Politics. International Organization أنظر. 1999;53(2):379-408. doi:10.1162/002081899550913.

2 -John Ikenberry, Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order, Princeton University Press, 2011.

هذه الممارسات أكدت أن واشنطن، رغم التزامها المعلن بالنظام الليبرالي، تسعى إلى تكييف القانون الدولي مع موازين القوة، لا الخضوع له، في تجسيد عملي لما وصفه "كينيث والتز بـ"الأناركية الواقعية للنظام الدولي"¹.

المطلب 5: شرعية متحركة في خدمة الهيمنة

تخدم استراتيجية "الشرعية المتحركة" في جوهرها، هدفا واحدا، وهو الحفاظ على حرية الحركة والهيمنة الأمريكية. فالولايات المتحدة تهدف إلى تنويع مصادر سلطتها، فلا تعتمد فقط على قوتها العسكرية والاقتصادية ولا على القوة الناعمة وحدها، بل تستخدم مزيجا مرنا من جميع مصادر الشرعية لتأمين أهدافها. عندما تحتاج إلى دعم: تستخدم الأمم المتحدة. وعندما تحتاج إلى سرعة تستخدم الشرعية الوظيفية، وعندما تحتاج إلى تبرير أخلاقي تستخدم الشرعية الأخلاقية. يضمن هذا التكتيك أن تكون الولايات المتحدة دائما هي اللاعب الأهم في صياغة قواعد النظام الدولي، حتى لو كان ذلك على حساب القانون المؤسسي الراسخ. وأهم عناصر هذا التكتيك:

- الاحتواء والتكيف (Containment and Adaptation): عندما تتوافق قرارات المنظمات الدولية (مثل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب بعد 11 سبتمبر) مع المصالح الأمريكية، يتم اللجوء إليها لإضفاء الطابع الشرعي القانوني على العمليات. في هذه الحالة، تعمل الأمم المتحدة كأداة لتمير الأجندة الأمريكية بصيغة دولية.
- التجاوز والاجتناب (Circumvention and Avoidance): عندما تمنع المنظمات الدولية المصالح الأمريكية (كما حدث في الأزمة العراقية 2003 بسبب تهديد روسيا وفرنسا باستخدام الفيتو)، يتم تجاهلها والتحول الفوري إلى الشرعية الوظيفية أو الأخلاقية. يصور المجلس حينها على أنه هيئة معطلة أو غير قادرة على العمل.

1 - Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, New York: McGraw-Hill, 1979.

- تشكيل تحالفات بديلة: بدلا من العمل عبر المؤسسة الشاملة (الأمم المتحدة)، تعتمد واشنطن على تحالفات الراغبين أو المنظمات الإقليمية (مثل الناتو) التي يسهل التحكم في قراراتها، مما يوفر غطاء شرعيا أضيق وأكثر مرونة (Semi-Institutional Legitimacy).

إن هذا التنقل الاستراتيجي في مصادر الشرعية يخلق تحديات عميقة للنظام العالمي؛ إذ يؤدي اللجوء المتكرر إلى الشرعية الوظيفية أو الأخلاقية لتبرير العمليات العسكرية إلى إضعاف المبدأ الأساسي للقانون الدولي، وهو الالتزام بالقواعد الثابتة¹. هذا يخلق سابقة بأن القانون هو خيار وليس التزاما، وهذا يشجع القوى الأخرى على تبني نفس المرونة في تعاملها مع المواثيق الدولية.

ومن جهة أخرى، عندما ترى الدول الأعضاء أن القوة المهيمنة تستخدم المنظمة متى شاءت وتتجاهلها متى شاءت، فإن ذلك يقلل من مصداقية الأمم المتحدة كجهة حيادية ومرجع أساسي للشرعية. وهذا يرسخ فكرة أن المؤسسات الدولية هي مجرد أدوات تخدم مصالح الأقوياء.

وأخيرا، فإن هذا السلوك يرسخ فكرة ازدواجية المعايير (Double Standards)²، إذ تصر الولايات المتحدة على أن يلتزم الآخرون، وخاصة منافسوها (كإيران، الصين، روسيا)، بالشرعية المؤسسية والقانون الدولي، بينما تحتفظ لنفسها بحق التحول إلى الشرعية البديلة عندما تقتضي مصالحها ذلك. هذه الازدواجية هي أكبر مصدر للانتقادات الدولية وتؤدي إلى فقدان الولايات المتحدة لشرعية القيادة حتى بين حلفائها. وبشكل عام، اتسم تمويل الولايات المتحدة للمنظمات الدولية بما يمكن تسميته بـ"الدعم الانتقائي"، أي الميل إلى دعم بعض المنظمات أو البرامج الدولية عندما تتوافق

1 - أنظر:

Scott, S. V. (2018). The Decline of International Law as a Normative Ideal. *Victoria University of Wellington Law Review*, 49(4), 627–644. <https://doi.org/10.26686/vuwlr.v49i4.5344>

2 - أنظر:

Wolfgang Kaleck, Double Standards in International Law. 23 Mar 2026, in: <https://rosalux.nyc/double-standards-in-international-law/>

مع المصالح الأميركية، والتراجع أو الانسحاب منها عندما تتعارض مع أولويات السياسة الداخلية أو الخارجية للولايات المتحدة.

هذا السلوك الانتقائي يعكس مزيجاً من الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية والأيدولوجية، ويبرز التوتر الدائم بين التعددية الدولية والبراغماتية الوطنية في السياسة الخارجية الأميركية.

وتتعدد الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة تمارس سياسة الدعم الانتقائي تجاه المنظمات الدولية، ويمكن تلخيصها في أربع نقاط رئيسية

- المصلحة القومية والأولويات الاستراتيجية: تميل واشنطن إلى تقديم الدعم الكامل للمنظمات التي تخدم مصالحها المباشرة، مثل الاستقرار المالي العالمي أو مكافحة الإرهاب أو تعزيز حرية التجارة.
- الاعتبارات السياسية الداخلية: تعتمد ميزانيات الدعم الأميركي لهذه المنظمات على موافقة الكونغرس، الذي يتأثر بالانقسامات الحزبية والمزاج الشعبي.
- الضغط من أجل الإصلاح والشفافية: توظف الولايات المتحدة مشاركتها المالية كأداة لإجبار المنظمات الدولية على الإصلاح أو تغيير سياساتها.
- البعد الرمزي والسيادي: أحياناً يكون الانسحاب من منظمة ما خطوة رمزية تهدف إلى تأكيد السيادة الوطنية، كما في حالات اليونسكو أو مجلس حقوق الإنسان.

المطلب 6: نماذج من الانتقائية الأميركية

الانسحاب من اليونسكو: في يوليو 2025 أعلنت الولايات المتحدة نيتها الانسحاب من منظمة اليونسكو بحلول نهاية عام 2026، بحجة وجود "تحيزات أيديولوجية" داخل المنظمة، وخاصة بعد قبول عضوية دولة فلسطين، واعتراض الولايات المتحدة على ما اعتبرته انتشار الخطاب المعادي لإسرائيل داخل اليونسكو¹.

1 - US Department of State: The United States Withdraws from the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). July 22, 2025, in: <https://www.state.gov/releases/2025/07/the-united-states-withdraws-from-the-united-nations-educational-scientific-and-cultural-organization-unesco>

- الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان ووقف تمويل الأونروا: في فبراير 2025 صدر أمر تنفيذي من البيت الأبيض يقضي بانسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان ووقف تمويل وكالة الأونروا.

- تراجع التمويل الأمريكي للمنظمات الدولية: تشير تقارير مركز التنمية العالمية إلى أن حجم تمويل الولايات المتحدة للمنظمات الدولية شهد انخفاضا حادا، وخاصة منذ تولي دونالد ترامب الرئاسة عام 2016، ثم عودته للبيت الأبيض عام 2024.

ويظهر الجدول التالي أن السياسة الأمريكية تجاه المؤسسات المتعددة الأطراف هي سياسة تقليص شامل للإنفاق، مع تركيز ضخم ومقصود على المنظمات الأكثر نفوذا وتأثيرا في السياسة العالمية كالأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية. هذا النمط يشير إلى استخدام التمويل كوسيلة ضغط رئيسية على المنظمات الدولية لإعادة تشكيل أولوياتها وتوجهاتها بما يتواءم مع المصالح الأمريكية المعاد تقييمها.

جدول: حجم التخفيضات في المساهمة الأمريكية في ميزانية بعض المنظمات الدولية

2024

اسم المنظمة الدولية	قيمة التخفيض في التمويل (مليون دولار)
الأمم المتحدة	-610
منظمة الصحة العالمية	-114
اليونيسكو	-111
منظمة التغذية والزراعة	-108
منظمة العمل الدولية	-91
المنظمة العالمية للرصد الجوي	-17

المصدر: Council on Foreign Relations, How Much Does the U.S. Fund the United Nations?

September 25, 2025, in: <https://www.cfr.org/article/funding-united-nations-what-impact-do-us-contributions-have-un-agencies-and-programs> (19-11-2025)

تظهر البيانات السابقة سياسة أمريكية واضحة لتقليص الالتزامات المالية تجاه المنظمات الدولية، حيث تتصدر الأمم المتحدة قائمة التخفيضات، مسجلة اقتطاعا بقيمة 610 مليون دولار. يشير هذا التخفيض الهائل إلى رغبة الولايات المتحدة في

إحداث تغيير جذري في علاقتها بالأمم المتحدة أو الضغط عليها لتنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق، وهو ما يعكس أكبر قدر من الخلافات السياسية أو المراجعة الاستراتيجية لدورها. وتأتي منظمة الصحة العالمية في المرتبة الثانية بتخفيض ملموس قدره 114 مليون دولار، مما يؤكد استمرار التقييم النقدي الأمريكي لدور المنظمة وأدائها في مواجهة التحديات الصحية العالمية.

ومن جهة أخرى يتبين أن التخفيض يشمل جميع المنظمات الدولية دون استثناء، ما يدل على اتجاه عام لخفض الإنفاق الخارجي وتقييم الأولويات. حتى المنظمات التي كانت تعتبر سابقا ذات أهمية مستمرة، مثل اليونيسكو ومنظمة التغذية والزراعة (FAO)، واجهت تخفيضات كبيرة بلغت 111 مليون دولار و108 مليون دولار على التوالي. هذا التقليل في تمويل اليونيسكو يشير إلى أن أي جهود لإعادة الانخراط مع المنظمة قد تكون مصحوبة بقيود مالية، في حين أن خفض تمويل منظمة الأغذية والزراعة يدل على مراجعة لبرامج المساعدات الغذائية الدولية.

وفي المقابل، سجلت المنظمات ذات الطابع الفني المتخصصة أقل التخفيضات مقارنة بالكيانات الكبرى. فقد شهدت منظمة العمل الدولية تخفيضا متوسطا بلغ 91 مليون دولار، بينما جاء التخفيض في تمويل المنظمة العالمية للرصد الجوي هو الأدنى بقيمة 17 مليون دولار. يشير هذا التفاوت في حجم التخفيضات إلى أن الولايات المتحدة قد تكون أكثر استعدادا للمحافظة على مساهماتها في المنظمات التي تقدم خدمات فنية متخصصة وضرورية، في حين تركز معظم التخفيضات الجوهرية على الهيئات التي لها تأثير سياسي أو صحي واسع النطاق.

إن انتقائية الولايات المتحدة في دعم المنظمات الدولية تنطوي على فوائد ومخاطر في آن واحد: فهي من جهة تمنح صانعي القرار مرونة أكبر في تحديد مجالات الانخراط الدولي، وتسمح باستخدام الدعم كوسيلة لتحقيق الإصلاحات، وتحافظ على استقلالية السياسة الخارجية. ومن جهة أخرى تؤدي إلى تراجع مصداقية الولايات المتحدة، وتضعف قدرة المنظمات الدولية على أداء وظائفها، وتفسح المجال لقوى منافسة مثل الصين وروسيا لملء الفراغ القيادي.

المبحث الثاني: شرعنة التدخلات الإنسانية في السياسة الخارجية الأمريكية

أصبحت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة تمارس دوراً مهيمناً في إدارة الأزمات الدولية، مستخدمة الخطاب الإنساني كأداة لتبرير تدخلاتها العسكرية خارج إطار الشرعية الأممية. وقد ساهمت مفاهيم مثل "التدخل الإنساني" و"مسؤولية الحماية" في إعادة تعريف مبدأ السيادة، لكنها في الوقت ذاته منحت القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة غطاء قانونياً وأخلاقياً للتصرف المنفرد متى اقتضت مصالحها ذلك، فالتجارب في كوسوفو (1999) وليبيا (2011) وهايتي (1994 و2021) تظهر كيف تحول البعد الإنساني إلى أداة لتقويض مبدأ الشرعية الدولية وتوسيع النفوذ الأمريكي تحت شعار حماية المدنيين.

المطلب 1: الجذور الفكرية لخطاب التدخل الإنساني

ينطلق الخطاب الأمريكي من تصور ليبرالي يعتبر أن حماية حقوق الإنسان تتقدم على سيادة الدولة. وقد تجسد هذا المبدأ خاصة من خلال مبدأ كلينتون، الذي ينص على أن الولايات المتحدة ستتدخل بقوة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان عندما تستطيع ذلك دون تكبد خسائر فادحة، ودون تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة¹. تستند هذه الرؤية إلى مقاربة "الواقعية الليبرالية" التي تجمع بين القوة العسكرية والمشروعية الأخلاقية، بحيث يصبح التدخل العسكري مبرراً حين يقدم بصفته أداة لردع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد عبر عن هذا التوجه ستيفارت باتريك، العضو في فريق تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية في إدارة بوش الابن الأولى بقوله: "كان مبدأ السيادة، الذي يحظر انتهاك السلامة الإقليمية لدولة أخرى، هو العائق الرئيسي أمام التدخل المسلح - إنسانياً كان أم غير ذلك - ومن التطورات اللافتة للنظر في العقد الماضي تآكل قاعدة عدم التدخل هذه وظهور مبدأ ناشئ يسمى "السيادة المشروطة"، وترى هذه المدرسة الفكرية أن الحقوق والحصانات السيادية ليست مطلقة، بل تعتمد على مراعاة الالتزامات الأساسية للدولة، والتي تشمل مسؤولية حماية

¹ Anup Shah, The Clinton Doctrine of Humanitarian Interventions. December 02, 2000. In: - <https://www.globalissues.org/article/451/the-clinton-doctrine-of-humanitarian-interventions>

مواطنيها. فعندما يشن نظام حرب على شعبه أو يعجز عن منع الفظائع المرتكبة ضده، فإنه يخاطر بفقدان حقه في عدم التدخل. في مثل هذه الظروف، قد تنتقل مسؤولية الحماية إلى المجتمع الدولي"¹.

وفي أعقاب تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو عام 1999، وصف الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، ما أسماه "قاعدة دولية ناشئة": "لا ينبغي السماح باستمرار الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان - أينما وقعت". لم يعد من الممكن اعتبار الحدود دفاعاً مطلقاً تستغله الدول لارتكاب جرائم ضد الإنسانية مع إفلات سيادي من العقاب"².

لكن في الممارسة، كثيراً ما استخدمت واشنطن هذا المبدأ انتقائياً، وفقاً لمصالحها الجيوسياسية وموقع الأزمة من خرائط نفوذها، لا وفقاً لمعايير قانونية موحدة، أو تماشياً مع إرادة المجموعة الدولية المعبر عنها خاصة في هيئة الأمم المتحدة. الفرع: نماذج من التدخلات الأمريكية بذريعة الاعتبارات الإنسانية

أولاً: نموذج كوسوفو 1999 – التدخل خارج الشرعية

شكل تدخل حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة في كوسوفو عام 1999 نقطة تحول مفصلية في مفهوم التدخل الإنساني. فبعد فشل مجلس الأمن في إصدار تفويض بالتدخل بسبب الفيتو الروسي والصيني، قررت واشنطن شن حملة جوية ضد صربيا دون غطاء أممي.

بررت الولايات المتحدة هذا التدخل بأنه ضرورة أخلاقية لمنع التطهير العرقي ضد الألبان، معتبرة أن الشرعية الأخلاقية تعلو على الشرعية القانونية. غير أن هذا الموقف شكل سابقة خطيرة في تجاوز النظام الدولي القائم على مبدأ عدم استخدام القوة إلا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد اعتبر العديد من الباحثين أن

¹ - Stewart Patrick, The Role of the U.S. Government in Humanitarian Intervention. April 5, 2004. In: <https://2001-2009.state.gov/s/p/rem/31299.htm>

² - ibid.

تدخل كوسوفو دشن ما يمكن تسميته بـ"الشرعية الانتقائية"، أي اللجوء إلى القانون الدولي عندما يخدم المصالح، وتجاوزه حين يقيدھا.

ثانياً: ليبيا 2011 "مسؤولية الحماية" كمظلة للتغيير

في مارس 2011، استندت واشنطن إلى قرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي أجاز استخدام القوة لحماية المدنيين في ليبيا، غير أن التنفيذ تجاوز بكثير التفويض الأممي المحدود، إذ تحولت العملية من حماية المدنيين إلى إسقاط النظام، بعد أن استخدم التحالف الغربي – بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا – القوة الجوية لتدمير البنية العسكرية الليبية ومساعدة المعارضة المسلحة. وبالرغم من أن التدخل استند رسمياً إلى مبدأ مسؤولية الحماية، فإن نتائجه قادت إلى فوضى إقليمية، وظهور جماعات مسلحة وانقسام سياسي حاد، ما أثبت أن النية الإنسانية تحولت إلى وسيلة لتغيير الأنظمة بالقوة. وقد أشار الباحث كريستوفر غرينوود إلى أن الحالة الليبية مثلت "إخفاقاً في ضبط مبدأ الحماية داخل حدود القانون الدولي".¹

ثالثاً: هايتي – التدخل تحت غطاء الإغاثة

تعد هايتي مثالا آخر على الاستخدام المزدوج للخطاب الإنساني، ففي عام 1994، قادت الولايات المتحدة عملية عسكرية تحت شعار "إعادة الديمقراطية" بعد الإطاحة بالرئيس أريستيد، ثم كررت حضورها العسكري سنة 2021 بدعوى دعم الاستقرار بعد اغتيال الرئيس جوفينيل مويس. ورغم أن التدخل تم بالتنسيق مع الأمم المتحدة أحياناً، إلا أن الانتقادات ركزت على الطابع الأمريكي المهيمن في اتخاذ القرار وتنفيذه. تبين هذه الحالة أن التدخلات الأمريكية في الدول الضعيفة غالباً ما تتخذ طابعاً وصائياً، حيث

¹ - Greenwood, Christopher. "International Law and the Use of Force: The Case of Libya." International and Comparative Law Quarterly, Vol. 62, 2013.

يقدم الدعم الإنساني كأداة لضبط الأمن وإعادة تشكيل المؤسسات بما يخدم الرؤية الأمريكية للإصلاح السياسي.¹

الفرع 2: من الشرعية الإنسانية إلى الهيمنة الليبرالية

تكشف التجارب السابقة أن واشنطن تستخدم الخطاب الإنساني ضمن منظومة أوسع للهيمنة الليبرالية، تجمع بين القوة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) والقوة الناعمة (القيم والحقوق)، فالولايات المتحدة تسعى من خلال شرعنة التدخلات إلى إعادة تعريف السيادة الوطنية وفق نموذجها الخاص، وتحويل النظام الدولي إلى نظام معياري يخضع لسلطة القوة الغربية.

ومع أن التدخلات تقدم باعتبارها إنقاذا للشعوب من المعاناة، فإن نتائجها غالبا ما تؤدي إلى تفكك الدول المستهدفة وتعميق الفوضى، كما حدث في العراق وليبيا وأفغانستان.

بهذا المعنى، أصبح التدخل الإنساني غطاء لتوسيع النفوذ الأمريكي، وليس وسيلة لتعزيز الشرعية الدولية أو حماية حقوق الإنسان.²

يتضح من مجمل التجارب أن الولايات المتحدة شرعنت التدخلات العسكرية تحت مبررات إنسانية لتأمين مصالحها الاستراتيجية وتكريس دورها القيادي في النظام الدولي. وقد أدى هذا المسار إلى تآكل مبدأ السيادة، وخلق سوابق خطيرة في تجاوز قرارات مجلس الأمن باسم القيم.

فبينما ترفع واشنطن شعار حماية الإنسان، فإن ممارساتها تعكس رؤية انتقائية تعيد تعريف الشرعية بما يتناسب مع موازين القوة. إن التدخل الإنساني في النموذج الأمريكي لا يمثل التزاما أخلاقيا بقدر ما هو إعادة إنتاج للقوة تحت غطاء القانون الدولي.

1 - Fukuyama, Francis. State-Building: Governance and World Order in the 21st Century. Cornell University Press, 2004.

2 - Chomsky, Noam. Who Rules the World? Metropolitan Books, 2016.

المطلب 2: انتهاك الشرعية الدولية في سياق الحروب الوقائية والاستباقية: حالات العراق وأفغانستان

منذ نهاية الحرب الباردة، برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، مما منحها حرية واسعة في إعادة تعريف مفاهيم الأمن والشرعية الدولية. وفي هذا السياق، تبنت واشنطن بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 مبدأ الحرب الاستباقية والوقائية كجزء من استراتيجيتها الأمنية، معلنة أنها لن تنتظر الهجمات بل ستضرب خصومها قبل أن يشكلوا تهديدا مباشرا. وقد تم تطبيق هذا المبدأ عمليا في غزو أفغانستان سنة 2001 والعراق سنة 2003، في غياب تفويض أممي واضح، ما أثار جدلا واسعا حول مدى احترام الولايات المتحدة للقانون الدولي، وخاصة أحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي يحصر استخدام القوة في حالتي الدفاع الشرعي أو بقرار من مجلس الأمن.

الفرع 1: الأسس النظرية للحرب الوقائية والاستباقية

تقوم الحرب الوقائية على ضرب الخصم قبل أن تتشكل لديه القدرة على تهديد الدولة، بينما تعني الحرب الاستباقية التحرك العسكري لمواجهة تهديد وشيك ومؤكد. كلا المفهومين يبتعدان عن الإطار القانوني الذي حدده الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (المادة 51) الذي لا يسمح باستخدام القوة إلا ردا على هجوم مسلح فعلي، وقد أعادت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2002 إحياء هذه المفاهيم، معتبرة أن التهديدات الجديدة مثل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل تتطلب تحركا استباقيا. هكذا، سعت واشنطن إلى إضفاء شرعية سياسية وأخلاقية على عمل عسكري غير مشروع قانونا، عبر ربطه بالدفاع عن الأمن القومي العالمي¹.

الفرع 2: أفغانستان 2001 – الحرب الاستباقية بذريعة مكافحة الإرهاب

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، شنت الولايات المتحدة عملية "الحرية الدائمة" ضد نظام طالبان في أفغانستان، بدعوى أنه يؤوي تنظيم القاعدة. ورغم أن مجلس الأمن

1 - U.S. National Security Strategy, The White House, 2002.

أصدر القرارين 1368 و1373 اللذين أدانا الإرهاب وأقرا حق الدفاع الشرعي، فإن أيا منهما لم يمنح تفويضا باستخدام القوة العسكرية ضد دولة عضو. استخدمت واشنطن هذه القرارات كغطاء سياسي لتبرير عملها العسكري، معلنة أنها تمارس الدفاع الشرعي الاستباقي. غير أن الفقه القانوني الدولي رأى في هذا السلوك توسيعا خطيرا لمفهوم الدفاع عن النفس، إذ لم يكن هناك هجوم وشيك من أفغانستان نفسها بل من جماعة غير حكومية.¹ ورغم سقوط نظام طالبان بسرعة، إلا أن الحرب تحولت لاحقا إلى احتلال طويل الأمد انتهى بانسحاب القوات الأمريكية عام 2021، بعد عقدين من الفوضى والدمار. وأثبتت التجربة أن الشرعية الأخلاقية لمحاربة الإرهاب لا تعني شرعية قانونية لاحتلال دولة ذات سيادة.

الفرع 3: العراق 2003 – الحرب الوقائية خارج مظلة الأمم المتحدة

تمثل حرب العراق سنة 2003 النموذج الأوضح لانتهاك الشرعية الدولية في العصر الحديث. فقد شنت الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب على نظام صدام حسين دون تفويض من مجلس الأمن، بعد أن فشلتا في الحصول على قرار ثان يجيز استخدام القوة. وقد استندت إدارة جورج بوش الابن إلى حجتين أساسيتين:

1. امتلاك العراق أسلحة دمار شامل تمثل تهديدا للأمن العالمي

2. وجود صلات مزعومة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة

لكن تقارير لجنة التفيتش الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تؤكد تلك الادعاءات، ومع ذلك مضت واشنطن في غزوها يوم 20 مارس 2003، معلنة أنه "عمل وقائي مشروع" في إطار الحرب على الإرهاب.

اعتبرت الأمم المتحدة لاحقا أن الحرب انتهاك صارخ لميثاقها، حيث لم يصدر أي تفويض باستخدام القوة بعد القرار 1441 الذي طالب العراق فقط بالتعاون مع المفتشين.²

1 - Antonio Cassese, Terrorism, Self-Defence and the Use of Force, Journal of International Law, 2003

2 - United Nations Security Council Resolutions 1368, 1373, 1441 (2001–2003).

وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الحرب بأنها "غير قانونية وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة"، بينما اعتبر العديد من الباحثين أن غزو العراق يمثل تحولا من الشرعية الدولية إلى "شرعية القوة"، حيث استخدمت الولايات المتحدة المؤسسات الدولية كغطاء سياسي لتبرير فعل أحادي.¹

الفرع 4: النتائج والتداعيات على النظام الدولي

أدت الحروب الوقائية الأمريكية إلى إضعاف النظام الدولي متعدد الأطراف، وتقويض مصداقية مجلس الأمن باعتباره المرجعية العليا لاستخدام القوة. في أفغانستان، فشلت الحرب في تحقيق أهدافها، إذ عادت طالبان إلى الحكم عام 2021، بينما خلف التدخل الأمريكي فراغا سياسيا وأزمة إنسانية كبرى. أما في العراق، فقد أدى الغزو إلى تفكيك مؤسسات الدولة، واندلاع حرب أهلية، وصعود تنظيمات إرهابية مثل داعش، مما أكد أن الحرب الوقائية لا تحقق الأمن بل تولد الفوضى.

وبالنسبة للعلاقات الدولية، رسخت هذه التجارب فكرة أن الولايات المتحدة ترى نفسها فوق القانون الدولي، تستخدمه حين يخدم مصالحها، وتتجاوزه حين يقيدّها. وهكذا تحولت "الشرعية الدولية" من مبدأ حاكم إلى أداة سياسية تخضع لموازن القوة.² تظهر حالتا العراق وأفغانستان أن مبدأ الحرب الوقائية والاستباقية مثل انتهاكا جوهريا للشرعية الدولية، وأن الولايات المتحدة استخدمته لتكريس نموذج "الأمن المسبق" القائم على الشك والخوف بدل القانون. لقد أدى هذا المسار إلى تآكل سلطة الأمم المتحدة، وتراجع الثقة في النظام الدولي، وعودة منطق القوة فوق الحق. وعليه، فإن التجربة الأمريكية بعد 2001 تمثل تحولا خطيرا في طبيعة النظام الدولي، حيث أصبحت الشرعية تعرف وفق إرادة الأقوى، لا وفق القواعد القانونية الجماعية.

1 - Kofi Annan, Interview with BBC, 16 September 2004.

2 - John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, New York: W.W. Norton, 2001.

المطلب 3: تجاوز الولايات المتحدة للشرعية الدولية في سياستها "لمكافحة الإرهاب"

شكلت هجمات 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول تاريخية في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ تبنت الولايات المتحدة تحت شعار "الحرب العالمية على الإرهاب" استراتيجية جديدة قائمة على التدخل الوقائي وتوسيع مفهوم الدفاع الشرعي عن النفس. وقد استخدمت واشنطن تلك الأحداث لتبرير سلسلة من الإجراءات العسكرية والأمنية والسياسية التي تجاوزت في كثير من الأحيان قواعد القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية. منذ ذلك التاريخ، تحولت مكافحة الإرهاب إلى مرجعية مطلقة تسمح للولايات المتحدة بالتصرف خارج حدود الرقابة الدولية، ما أدى إلى إعادة تعريف السيادة، وتهميش الأمم المتحدة، وإضفاء طابع استثنائي على ممارسات تمس جوهر النظام القانوني الدولي.

الفرع 1: توسيع مفهوم الدفاع الشرعي عن النفس

بعد أحداث سبتمبر، سعت الإدارة الأمريكية إلى إعادة تفسير المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن "لكل دولة الحق في الدفاع عن نفسها في حالة وقوع هجوم مسلح". فقد أعلنت واشنطن أن الهجمات الإرهابية تمثل "عدوانا مسلحا" يبرر استخدام القوة ضد الدول التي تؤوي أو تدعم الإرهابيين، حتى دون إثبات مسؤوليتها المباشرة. وبذلك تم توسيع نطاق الدفاع الشرعي ليشمل الضربات الاستباقية، ما مثل انحرافا خطيرا عن القواعد التقليدية للقانون الدولي¹.

تجلى هذا التحول في الهجوم على أفغانستان عام 2001، حيث تم استهداف نظام طالبان بدعوى أنه يؤوي تنظيم القاعدة. ورغم أن مجلس الأمن تبني القرارين 1368 و1373 لإدانة الإرهاب، إلا أنه لم يمنح تفويضا باستخدام القوة. ومع ذلك، استخدمت الولايات المتحدة القرارات كغطاء سياسي لتبرير تدخلها العسكري، معلنة أن التهديد المستمر يبرر عملا دفاعيا دائما².

1 - Antonio Cassese, Terrorism, Self-Defence and the Use of Force, Journal of International Law, 2003.

2 - أنظر: مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية: الحرب الأمريكية في أفغانستان (2001-2016). في: <https://csrsaf.org/ar/?p=1732>

الفرع 2: الحرب على الإرهاب وتآكل الشرعية الدولية

أدت "الحرب على الإرهاب" إلى تراجع واضح في الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، حيث سمحت واشنطن لنفسها باستخدام القوة في أي مكان من العالم خارج رقابة الأمم المتحدة.

ومن أبرز مظاهر هذا التجاوز:

- الاعتقالات السرية في الخارج، حيث قامت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية باختطاف مشتهين ونقلهم إلى دول ثالثة لاستجوابهم خارج الإطار القانوني.
 - معتقل غوانتانامو، الذي مثل رمزا لانتهاك الشرعية، إذ تم احتجاز مئات الأشخاص دون محاكمة عادلة أو حماية قانونية، وتعذيبهم¹، في انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف لعام 1949.
 - الاغتيالات بالطائرات المسييرة في اليمن، باكستان، والصومال، حيث تم تنفيذ ضربات دون تفويض أممي أو موافقة الدول المعنية، ما يثير تساؤلات حول احترام سيادة الدول وحق الحياة المنصوص عليه في القانون الدولي.
- لقد حولت هذه السياسات مكافحة الإرهاب إلى مفهوم فوق قانوني، تمارسه واشنطن كحق سيادي عالمي، مما أدى إلى شرعنة القوة خارج الأطر المؤسسية التقليدية

الفرع 3: التجاوز الممنهج للمنظمات الدولية

تجلى تجاوز الولايات المتحدة للشرعية الدولية أيضا في تهميش دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في إدارة الأزمات المرتبطة بالإرهاب. فقد اعتبرت إدارة جورج بوش الابن أن الأمم المتحدة "عاجزة عن التحرك السريع لمواجهة التهديدات الجديدة"، وفضلت بناء تحالفات انتقائية خارج المظلة الأممية.

وقد أنشئت شبكات تعاون أمني مثل تحالف الراغبين في العراق (2003) أو تحالف مكافحة داعش (2014) دون العودة إلى قرار واضح من مجلس الأمن، ما مثل تجاوزا لآليات الشرعية الجماعية. كما مارست واشنطن ضغطا سياسيا واقتصاديا على بعض

¹ - أنظر: منظمة العفو الدولية: "قسوة ولاإنسانية وإهانة لنا جميعا: أوقفوا التعذيب وسوء المعاملة في "الحرب على الإرهاب". وثيقة رقم: 2005/010/40. في: <https://www.amnesty.org/ru/wp-content/uploads/sites/9/2021/06/act400102005ar.pdf>

الدول والمنظمات الدولية لتبني تعريفها الخاص للإرهاب، الذي يستثني أفعال حلفائها، بينما يدرج خصومها ضمن "التنظيمات الإرهابية"، وهو ما اعتبره الباحث جون ميرشايمر صورة عن الواقعية الهجومية للقوة العظمى¹.

الفرع 4: انتهاك حقوق الإنسان تحت شعار الأمن

ساهمت الحرب الأمريكية على الإرهاب في تراجع عالمي لمعايير حقوق الإنسان، حيث اعتمدت واشنطن خطاب "الأمن أولاً" لتبرير ممارسات قمعية. فقد توسعت السلطات الأمريكية في المراقبة والتنصت بموجب قانون باتريوت (Patriot Act) الذي منح أجهزة الأمن صلاحيات استثنائية، ووسّع بشكل كبير صلاحيات المراقبة والتحقيق الفيدرالية الأمريكية لمكافحة الإرهاب. وقد خفف القيود المفروضة على تبادل المعلومات الاستخباراتية والمراقبة والتنصت دون رقابة قضائية كافية². ولكنه واجه انتقادات شديدة لانتهاكه الحريات المدنية والخصوصية.

كما مارست الولايات المتحدة ازدواجية في تطبيق مبادئ العدالة الدولية، إذ عارضت انضمامها إلى المحكمة الجنائية الدولية سنة 2002، ورفضت إخضاع جنودها أو مسؤوليها للمساءلة عن الجرائم المحتملة في العراق وأفغانستان. وهو ما يظهر أن الحرب على الإرهاب "لم تكن فقط أداة لحماية الأمن، بل أيضاً وسيلة لتكريس" الاستثناء الأمريكي في مواجهة الشرعية الدولية³.

الفرع 5: النتائج والتداعيات على النظام الدولي

أدت سياسة مكافحة الإرهاب الأمريكية إلى تآكل النظام الدولي القائم على القواعد، وإضعاف مصداقية الأمم المتحدة، وخلق سابقة في تجاوز مبدأ السيادة بحجة محاربة الإرهاب. وقد ترتب على ذلك:

1 - Mearsheimer, op,cit.

2 - U.S. Commission on Civil Rights, *Implementing the USA Patriot Act of 2001: Civil Rights Impact*. In: <https://www.usccr.gov/files/pubs/sac/dc0603/ch5.htm>

3 - Michael Ignatieff, *The Lesser Evil: Political Ethics in an Age of Terror*, Princeton University Press, 2004

- تراجع الثقة في المؤسسات الدولية باعتبارها عاجزة عن ضبط تصرفات القوى الكبرى.
- انتشار التدخلات الأحادية في مناطق أخرى من العالم تحت الذرائع نفسها.
- تنامي ظاهرة الإرهاب ذاتها نتيجة لما خلفته التدخلات العسكرية من فوضى ودمار في دول مثل العراق وأفغانستان وسوريا.
- بذلك، تحولت مكافحة الإرهاب من إطار قانوني مشترك إلى مشروع استراتيجي أحادي، يهدف إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بما يخدم المصالح الأمريكية تحت غطاء الشرعية الأخلاقية.
- لقد شكلت سياسة الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب نموذجاً صارخاً لتجاوز الشرعية الدولية، إذ أعادت تعريف مفاهيم الأمن والدفاع والسيادة بما ينسجم مع مصالحها الخاصة. وبقدر ما سعت واشنطن إلى تبرير أفعالها بخطاب أخلاقي وإنساني، فإن ممارساتها كشفت عن تناقض جوهري بين القوة والقانون. لقد أضعفت هذه السياسات دور الأمم المتحدة، وشرعت التدخلات الأحادية، وأدت إلى عسكرة العلاقات الدولية.
- وبذلك، يمكن القول إن الحرب الأمريكية على الإرهاب لم ترسخ الأمن العالمي بقدر ما قوضت أسس النظام الدولي القائم على الشرعية والقانون، ورسخت ما يسميه بعض الباحثين بـ"الاستثناء الأمريكي الدائم" في العلاقات الدولية.

المبحث الثالث: تعزيز الهيمنة الأمريكية عبر المؤسسات المالية الدولية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تشكلت المنظمات المالية الدولية – وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – ضمن بنية نظام اقتصادي عالمي تقوده الولايات المتحدة. ومع مرور العقود، تحول دور هذه المؤسسات من مجرد آليات تقنية لضبط الاقتصاد العالمي إلى أدوات للتنفيذ والهيمنة تُستخدم للتأثير على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول، لا سيما النامية منها.

فمن خلال سيطرتها على آليات التصويت، وتوجيه برامج الإصلاح، وتحديد شروط الإقراض، وظفت الولايات المتحدة هذه المنظمات لتعزيز رؤيتها الليبرالية للنظام العالمي،

وضمنان مصالحهما الاستراتيجية. وقد أثارت هذه الممارسات نقاشاً واسعاً حول مدى استقلالية المؤسسات المالية الدولية، ومدى توافق استخدامها مع مبادئ الشرعية الدولية والعدالة الاقتصادية.

المطلب 1: البنية التصويتية للمؤسسات المالية ودورها في ترسيخ الهيمنة الأمريكية

تستند قوة الولايات المتحدة داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى هيمنة رقمية وهيكلية في منظومة التصويت:

الفرع 1: السيطرة على الحصص والتصويت

تعتمد قوة التصويت في صندوق النقد والبنك الدوليين على نظام "الحصص" (Quotas)؛ أي أن وزن صوت الدولة يتناسب طردياً مع مساهمتها المالية في رأس مال المؤسسة. وحيث إن الولايات المتحدة هي المساهم الأكبر بحصة تقترب من 17%، فإنها لا تملك مجرد صوت قوي، بل تملك "سلطة تعطيل" حاسمة.

تضمن العقدة في القوانين الداخلية للمؤسستين، والتي تشترط موافقة أغلبية موصوفة تصل إلى 85% لتمرير القرارات المصيرية (مثل تعديل ميثاق المؤسسة أو إعادة توزيع الحصص). وبما أن واشنطن تسيطر على أكثر من 15%، فإن أي قرار لا يحظى بمباركتها يظل حبيس الأدرج، مما يمنحها حق نقض (Veto) غير رسمي يضمن بقاء السياسات الاقتصادية العالمية متوائمة مع مصالحها الاستراتيجية.

الفرع 2: احتكار القيادة وصناعة القرار

بعيداً عن الأرقام، تفرض الولايات المتحدة سطوتها عبر "عرف تاريخي" غير مكتوب يُعرف باتفاق "الجنتمان"، والذي وُلد مع تأسيس هذه المنظمات بعد الحرب العالمية الثانية. وبموجب هذا التقليد، يحتكر الأمريكيون منصب رئيس البنك الدولي، بينما يذهب منصب مدير عام صندوق النقد الدولي للأوروبيين.

هذا التقسيم ليس مجرد بروتوكول، بل هو أداة لضمان أن تظل الرؤية الفلسفية والاقتصادية للمؤسستين "غربية الهوى". فوجود أمريكي على رأس البنك الدولي يضمن توجيه القروض والمشاريع التنموية نحو نماذج اقتصادية تتوافق مع "إجماع واشنطن"، كما يمنح الإدارة الأمريكية قدرة فائقة على استخدام المساعدات والقروض كأدوات في السياسة الخارجية والتقييم الائتماني للدول.

المطلب 2: برامج التكيف الهيكلي كأداة لإعادة تشكيل اقتصاديات الدول

تعد برامج التكيف الهيكلي¹ التي قادها صندوق النقد والبنك الدوليان في الثمانينيات والتسعينيات ترجمة عملية لما عرف بـ "إجماع واشنطن"، وهي حزمة من السياسات النيوليبرالية التي استهدفت إعادة صياغة الاقتصادات النامية لتتواءم مع نموذج السوق الحر العالمي. لم تكن هذه البرامج مجرد حلول تقنية لعجز الموازنات، بل كانت تعمل كأداة هندسة اقتصادية تفرض رؤية غربية شاملة، حيث اشترطت المؤسسات الدولية على الدول التي تمر بأزمات مالية تطبيق "علاج بالصدمة" يتضمن تقليص دور الدولة في الاقتصاد بشكل جذري، وإفساح المجال كاملاً للقطاع الخاص ورؤوس الأموال الأجنبية.

فيما يخص الخصخصة وإضعاف القطاع العام، فقد استندت هذه البرامج إلى فلسفة ترى في مؤسسات الدولة عبئاً مالياً وعائقاً أمام الكفاءة. ونتيجة لذلك، أجبرت الدول المقترضة على بيع مرافقها الاستراتيجية كالاتصالات، والطاقة، والمصانع الكبرى، وغالباً ما تم ذلك في ظروف اضطرارية أدت لبيع الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية. هذا التحول لم يؤد فقط إلى فقدان الدولة لأدواتها السيادية في توجيه التنمية، بل مهد الطريق أمام الشركات متعددة الجنسيات — ومعظمها أمريكية — للهيمنة على القطاعات الحيوية في هذه الدول، مما حول الأرباح الوطنية إلى تدفقات مالية تخرج من البلاد نحو المراكز المالية العالمية.

أما على صعيد تحرير التجارة والاندماج في السوق العالمية، فقد فرضت هذه البرامج إزالة الحواجز الجمركية والقيود على الاستيراد بشكل فوري، وهو ما أدى إلى نتائج كارثية على الصناعات المحلية الناشئة. فبدلاً من الاندماج المتدرج الذي يحمي المنتج الوطني، وجدت الدول النامية نفسها ساحة مفتوحة لتدفق السلع الأجنبية المدعومة والمتطورة تقنياً، مما أدى إلى انهيار المصانع المحلية التي لم تستطع المنافسة. وبمرور الوقت، تحولت هذه الاقتصادات من دول تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي إلى أسواق

1 - أنظر: عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 3، عدد 7. ديسمبر 2002، ص ص 119-142.

استهلاكية تعتمد كلياً على الاستيراد، مما ثبت موقعها في أسفل الهرم الاقتصادي العالمي كمصدر للمواد الخام ومستهلك للمنتجات الغربية. أخيراً، كانت الآثار الاجتماعية والتبعية السياسية هي الثمن الأعلى لهذه السياسات، إذ تسبب تقليص الإنفاق الحكومي في إلغاء الدعم عن السلع الأساسية ورفع اليد عن الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة. هذه الإجراءات أدت إلى انفجار معدلات الفقر والبطالة وتآكل الطبقة الوسطى، مما خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي. والأخطر من ذلك هو نشوء تبعية هيكلية، حيث أصبحت هذه الدول عالقة في دوامة من الديون لا تنتهي، مما منح الإدارة الأمريكية — عبر سيطرتها على قرارات المؤسسات الدولية — سلطة دائمة للتدخل في السياسات الداخلية لهذه الدول، وتوجيه قراراتها السيادية بما يخدم المصالح الجيوسياسية والاقتصادية لواشنطن.

المطلب 3: توظيف المؤسسات المالية في خدمة الأهداف الجيوسياسية

يتجاوز دور صندوق النقد والبنك الدوليين كونهما مجرد مؤسسات تقنية لتقديم المشورة المالية، ليصبحا في واقع الأمر أدوات محورية في الهندسة الجيوسياسية العالمية التي تقودها الولايات المتحدة¹. فمن خلال سيطرتها على القرار داخل هذه المؤسسات، تمكنت واشنطن من تحويل القروض إلى "جزرة" لمكافأة الحلفاء و"عصا" لمعاقبة الخصوم. يظهر هذا بوضوح في سياسة الكيل بمكيالين عند منح الائتمان، حيث يتم عرقلة أو تأخير القروض الموجهة لدول تتبنى سياسات معارضة للهيمنة الأمريكية مثل إيران وفنزويلا، مما يفاقم أزماتها الاقتصادية ويضغط على أنظمتها سياسياً. وفي المقابل، نجد مرونة فائقة وسرعة في تقديم حزم إنقاذ ضخمة لدول ذات ثقل استراتيجي لواشنطن، مثل مصر والأردن أو العراق بعد عام 2003، حتى وإن كانت المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول لا تستوفي بالضرورة شروط الاستدانة المالية الصارمة، مما يؤكد أن الاستقرار السياسي للحلفاء يتقدم أحياناً على الجدوى الاقتصادية للقروض.

¹ - أنظر: حناش الياس و بوزرب خير الدين، أثر هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 : أي مفارقة؟ مجلة أوراق اقتصادية. مجلد 1، عدد 1. يناير 2018. ص ص 18-52.

علاوة على ذلك، تستخدم هذه المؤسسات كقوة ناعمة لفرض تحولات سياسية ودستورية عميقة في الدول النامية تحت غطاء تحسين بيئة الاستثمار. إن مصطلحات مثل "الحوكمة الرشيدة" أو "الشفافية"، رغم جاذبيتها الظاهرية، تستخدم غالباً لتغيير التشريعات الوطنية بما يخدم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وحماية مصالح الشركات الكبرى. هذا النوع من التدخل يؤدي إلى إعادة صياغة القوانين المحلية لتتماشى مع المعايير القانونية والاقتصادية الأمريكية، مما يقلص من قدرة الدول على اتخاذ قرارات سيادية تتعلق بحماية صناعاتها أو تنظيم أسواقها بطريقة تتعارض مع مصالح المستثمرين الغربيين. وبذلك، يتحول الصندوق والبنك الدولي إلى جهات رقابية تضمن بقاء الاقتصادات الناشئة ضمن المدار الليبرالي الذي تقوده واشنطن.

أخيراً، تبرز هذه المؤسسات كلاعب خفي ولكنه حاسم في إدارة النزاعات الدولية وتوجيه موازين القوى في المناطق الساخنة. فقد تجلّى هذا الدور بوضوح في الدعم المالي الاستثنائي الذي قدم لأوكرانيا بعد عام 2014، حيث تم تكييف القواعد المالية التقليدية للصندوق للسماح بإقراض دولة تمر بحالة نزاع مسلح، وهو ما اعتبره مراقبون دعماً مباشراً للموقف الغربي في مواجهة روسيا. وبالمثل، تستخدم شروط القروض والتقييمات الائتمانية كأدوات ضغط غير مباشرة للتأثير في مناطق نفوذ حيوية مثل آسيا الوسطى، بهدف موازنة النفوذ المتصاعد لقوى أخرى مثل الصين. إن هذا الاندماج بين المال والسياسة يجعل من النظام المالي العالمي جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، حيث تخاض المعارك بالعملات والديون قبل أن تخاض بالوسائل التقليدية.

المطلب 4: آليات النفوذ الأمريكية داخل الصندوق والبنك

تستند قوة المؤسسات المالية الدولية إلى ما يمكن وصفه بسلطة المعرفة، حيث تعتمد تقاريرها وتحليلاتها على كادر ضخم من الخبراء والاقتصاديين الذين تلقى أغلبهم تكويناً أكاديمياً في الجامعات الأمريكية المرموقة. هذا التماثل في الخلفية التعليمية يخلق قالباً فكرياً موحداً، حيث تفسر الأزمات الاقتصادية وتقدم الحلول لها دائماً من منظور الرأسمالية الليبرالية وإجماع واشنطن. هؤلاء الخبراء، بوعي أو بدون وعي، يتبنون نماذج اقتصادية تخدم استقرار النظام المالي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، مما يجعل

التقارير الفنية تبدو محايدة في ظاهرها، لكنها في العمق ترفض النماذج التنموية البديلة التي قد تعتمد على دور قوي للدولة أو سياسات الحماية¹. وتمارس هذه المؤسسات دورا محوريا في صناعة التصنيف الاقتصادي، وهو ما يعد من أقوى أدوات الضغط غير المباشر في الاقتصاد الحديث. فعندما يصدر صندوق النقد الدولي تقييما سلبيا حول استقرار اقتصاد دولة ما، فإنه يرسل إشارة تحذيرية فورية لأسواق المال العالمية والمستثمرين، مما يؤدي غالبا إلى هروب رؤوس الأموال وارتفاع تكلفة الاقتراض لتلك الدولة. وبذلك، تملك هذه المؤسسات القدرة على منح أو حجب شهادات الصلاحية الاقتصادية؛ فالدول التي تلتزم بالتوجهات الأمريكية تحظى بتقييمات تسهل تدفق الاستثمارات إليها، بينما تعزل الدول المتمردة سياسيا عبر تقارير تصف اقتصاداتها بالهشاشة، مما يضعها تحت حصار مالي يجبرها في النهاية على تقديم تنازلات.

أما في مجال توجيه المساعدات، فإن البنك الدولي يعمل غالبا كذراع تنفيذية للأولويات الجيوستراتيجية الأمريكية تحت غطاء مشاريع التنمية والنمو المستدام. ويظهر هذا التوظيف في التوزيع الانتقائي للموارد، حيث يتم تكثيف القروض والمشاريع التنموية في دول تعتبرها واشنطن حلفاء ضروريين أو قوى صاعدة ترغب في احتوائها وجذبها إلى مدارها، مثل الهند وتركيا. في المقابل، تستخدم معايير الشفافية أو الاستقرار السياسي كذريعة لتعطيل المشاريع أو فرض شروط تعجيزية على دول تقع في خانة الخصومة السياسية مثل إيران وكوبا. هذا النهج يحول العمل الإنمائي من جهد تعاوني عالمي إلى أداة لترسيخ موازين القوى وبقاء التفوق الغربي في المناطق الحيوية من العالم.

المطلب 5: الانتقادات ضد تسييس المؤسسات المالية الدولية

ثارت الهيمنة الأمريكية المطلقة على مفاصل صندوق النقد والبنك الدوليين موجة عارمة من الانتقادات التي لم تعد تقتصر على الأوساط السياسية فحسب، بل امتدت

1 -Ngair Woods, The Globalizers: The IMF, the World Bank, and Their Borrowers. Cornell University Press, 2006.

لتشمل المؤسسات البحثية والمنظمات الإنسانية. يرى المعارضون أن هذه المؤسسات، بدلاً من أن تكون منصات للتعاون الدولي، تحولت إلى أدوات لتنفيذ أجندة اقتصادية أحادية الجانب. سنفصل فيما يلي هذه الانتقادات من خلال ثلاثة محاور رئيسية تعكس وجهة نظر الدول النامية، والنخبة الأكاديمية العالمية، ومنظمات المجتمع المدني.

ترى الدول النامية، لا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، أن سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين لم تكن يوماً "وصفات للنجاة"، بل كانت في كثير من الأحيان أدوات لتعميق التخلّف الهيكلي. تكمن المشكلة الجوهرية في فرض "نماذج اقتصادية جاهزة" لا تراعي الخصوصيات الثقافية أو التاريخية أو الاقتصادية لكل دولة. فعندما يُجبر بلد زراعي ناشئ على إلغاء الدعم عن فلاحيه وفتح أسواقه للمنافسة العالمية غير المتكافئة، فإن النتيجة الحتمية هي انهيار القطاع المحلي وتحوله إلى التبعية الكاملة للخارج. هذا النهج أدى إلى ما يصفه الكثير من القادة في الجنوب العالمي بـ "الاستعمار الجديد"، حيث يتم التحكم في مصائر الشعوب عبر سلاح الديون والتقارير الفنية بدلاً من الجيوش، مما يسلب الدول قدرتها على رسم سياسات تنموية مستقلة تلبي احتياجات مواطنيها الحقيقية بدلاً من تلبية متطلبات الدائنين في واشنطن.

على الصعيد الفكري، قاد خبراء اقتصاديون عالميون، وفي مقدمتهم الحائز على جائزة نوبل ورئيس الاقتصاديين السابق في البنك الدولي جوزيف ستيجليتز، هجوماً لاذعاً على هذه المؤسسات. يجادل ستيجليتز بأن الصندوق والبنك الدولي يتبنيان "أصولية السوق" التي تفترض أن الأسواق تعمل دائماً بكفاءة إذا ما رُفعت يد الدولة عنها، وهو افتراض أثبت الواقع بطلانه في الدول الفقيرة التي تفتقر أصلاً للمؤسسات الرقابية والبنى التحتية اللازمة¹. ويوضح هؤلاء الباحثون أن الشروط الصارمة المرافقة للقروض، مثل الخصخصة السريعة وتحرير التجارة، صُممت لتخدم مصالح الشركات الكبرى والدول الغنية، حيث تضمن تدفق الفوائد المالية نحو المراكز الرأسمالية بينما تترك الدول الفقيرة غارقة في مستنقع الديون. إن وصف ستيجليتز لهذه السياسات بأنها "تعزز التبعية" يشير إلى أن النظام الحالي صُمم ليبقى الغني غنياً والفقير في حالة احتياج دائم للتمويل الخارجي.

1 - Joseph Stiglitz, Globalization and Its Discontents. New York: W.W. Norton, 2002.

من منظور إنساني واجتماعي، تركّز منظمات المجتمع المدني والجمعيات الحقوقية على "الفاثورة البشرية" الباهظة التي يدفعها البسطاء نتيجة لشروط التقشف القاسية. فعندما يطالب صندوق النقد الدولي بتقليص العجز عبر خفض الإنفاق الحكومي، تكون قطاعات الصحة والتعليم هي الضحية الأولى. هذا التوجه أدى في العديد من الدول إلى تدهور مريع في الخدمات الطبية الأساسية، وانتشار الأوبئة، وارتفاع معدلات الأمية نتيجة فرض رسوم على التعليم. وتؤكد هذه المنظمات أن برامج التكيف الهيكلي لم تنجح في تحقيق "العدالة الاجتماعية"، بل على العكس، ساهمت في اتساع الفجوة بين الأثرياء والفقراء، وخلقت حالة من السخط الشعبي والاضطرابات السياسية. إن غياب "البعد الإنساني" في قرارات واشنطن المالية أدى إلى تحويل الاقتصادات الوطنية إلى مختبرات تجارب، حيث يُقاس النجاح بنسب نمو الأرقام والناتج المحلي، بينما يغرق الواقع في انتشار الفقر وانعدام الأمان الاجتماعي¹.

لقد أدت هذه الانتقادات المتراكمة إلى اهتزاز الثقة في "النظام المالي العالمي" كما عرفناه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فالدول التي شعرت بأنها ضحية لهذه السياسات بدأت بالبحث عن بدائل جديّة خارج المظلة الأمريكية، وهو ما نراه اليوم في صعود تكتلات مثل "بريكس" ومشاريع مثل "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية". هذه التحركات ليست مجرد منافسة اقتصادية، بل هي رد فعل مباشر على ما تراه هذه الدول "استخداماً مسيئاً" للمؤسسات الدولية. إن استمرار واشنطن في استخدام الصندوق والبنك الدوليين كأدوات للضغط الجيوسياسي قد يعجل في النهاية من تفكك الإجماع العالمي حولهما، مما يمهد الطريق لظهور نظام مالي متعدد الأقطاب يكون أكثر إنصافاً وتوازناً في توزيع القوة والفرص بين الأمم.

يمكن القول إن المؤسسات المالية الدولية، رغم دورها المعلن في دعم الاستقرار الاقتصادي، أصبحت فعلياً إحدى أهم أدوات تعزيز الهيمنة الأمريكية في النظام العالمي. فمن خلال التحكم في التصويت، وتسييس برامج الإصلاح، وربط القروض بالشروط

1 - Robert Wade, "The IMF and Global Governance: Power, Authority and Legitimacy." International Affairs, 2002.

السياسية، حافظت واشنطن على قدرتها على التأثير في سياسات الدول، وفرض نموذج اقتصادي ليبرالي يخدم مصالحها الاستراتيجية. ورغم دعوات إصلاح هذه المؤسسات منذ عقود، فإن ميزان القوى الدولي ما زال يمنع أي تغيير جوهري، مما يجعل الهيمنة الأمريكية داخل الصندوق والبنك الدولي واقعاً مستمراً يُعاد إنتاجه في كل أزمة مالية عالمية.

المبحث الرابع: دعم الولايات المتحدة لحلفائها رغم انتهاكاتهم للقانون الدولي: إسرائيل والسعودية نموذجا

يمثل دعم الولايات المتحدة لحلفائها إحدى الركائز الأساسية في سياستها الخارجية، خصوصاً تجاه دول تعد محورية في استراتيجيتها العالمية مثل إسرائيل والسعودية. ورغم الانتقادات الواسعة لانتهاكات هذين الحليفين للقانون الدولي، سواء في سياق الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أو تداعيات الحرب في اليمن والسجل الحقوقي للسعودية، فإن واشنطن ما تزال متمسكة بنمط دعم ثابت وممتد يتجاوز الاعتبارات الأخلاقية والقانونية.

يهدف هذا المبحث إلى توضيح كيف ولماذا تتجاهل الولايات المتحدة مبادئ الشرعية الدولية في تعاملها مع هذين الحليفين، وما إذا كان هذا الدعم يعكس ازدواجية في تطبيق المعايير الدولية، أو يمثل مقارنة براغماتية تخدم مصالحها الجيوسياسية والأمنية.

المطلب 1: دعم الولايات المتحدة لإسرائيل – تحالف فوق القانون الدولي

مثل الدعم الأمريكي لإسرائيل أحد أكثر القضايا إثارة للجدل في السياسة الدولية، حيث يتداخل فيه الالتزام الاستراتيجي العميق¹ مع التناقض الصارخ تجاه معايير القانون الدولي. فمنذ حرب عام 1967، اتخذت الأمم المتحدة عشرات القرارات التي تعتبر الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية احتلالاً غير شرعي، وتصنف الاستيطان في هذه الأراضي كخرق جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة. ومع ذلك، يبرز الدور

1 - BAR-SIMAN-TOV, YAACOV. "The United States and Israel since 1948: A 'Special Relationship'?" Diplomatic History 22, no. 2 (1998): 231–62.
<http://www.jstor.org/stable/24913659>.

الأمريكي كحائط صد منيع يحول دون تحويل هذه القرارات من حبر على ورق إلى إجراءات عقابية أو آليات ملزمة¹، مما خلق حالة من "الحصانة الدولية" لإسرائيل، حيث تدرك تل أبيب أن المظلة الدبلوماسية لواشنطن ستحميها دائما من أي ملاحقة قانونية حقيقية في مجلس الأمن.

تجلى هذه الحماية في الاستخدام المفرط والمنهجي لحق النقض (الفيتو) من قبل الولايات المتحدة، والذي استخدم عشرات المرات لإجهاض مشاريع قرارات تدين التوسع الاستيطاني أو تطالب بوقف فوري للعمليات العسكرية. إن هذا السلوك الدبلوماسي لا يكتفي بمنع الإدانة، بل يمتد إلى رفض واشنطن القاطع لتبني أو دعم أي آلية دولية ملزمة لإنهاء الاحتلال وفق جدول زمني محدد. بل إن الإدارات الأمريكية المتعاقبة ذهبت إلى أبعد من ذلك عبر التشكيك في نزاهة التقارير الصادرة عن منظمات حقوقية كبرى مثل "هيومن رايتس ووتش" ومنظمة العفو الدولية، والتي وصفت النظام القائم في الأراضي المحتلة بأنه نظام "فصل عنصري (Apartheid)"، حيث تصر واشنطن على اعتبار هذه التوصيفات "منحازة"²، مما يكرس استثناء إسرائيل من المعايير الأخلاقية والقانونية التي تطبقها الولايات المتحدة على دول أخرى.

بالتوازي مع الحماية الدبلوماسية، يبرز الدعم العسكري الأمريكي كركيزة أساسية لاستمرار الوضع الراهن وتفوق إسرائيل النوعي على محيطها. وتعد إسرائيل تاريخيا أكبر متلق للمساعدات الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث يحكم هذه العلاقة حاليا مذكرة تفاهم مدتها عشر سنوات تلتزم بموجبها واشنطن بتقديم 3.8 مليار دولار سنويا كمنح عسكرية³. هذه الأموال لا تذهب فقط لشراء الأسلحة

¹ - أنظر. حمديس مقبولة، القضية الفلسطينية في ظل ممارسة حق الاعتراض الأمريكي في مجلس الأمن. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. مجلد 4 عدد 2. جوان 2015. ص ص 241-259. في: <https://asjp.cerist.dz/en/article/30391>

² - The New Arab, « US rejects Amnesty's damning report on 'Israel's apartheid against Palestinians». 02 February, 2022. In: <https://www.newarab.com/news/us-rejects-amnesty-report-israeli-apartheid>

³ - الجزيرة نت: تفاصيل أضخم مساعدات عسكرية أميركية لإسرائيل. 14/9/2016. في: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/9/14/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA->

التقليدية، بل تستخدم لضمان "التفوق العسكري النوعي (QME)" من خلال تزويد إسرائيل بأحدث ما أنتجته الترسانة الأمريكية، مثل مقاتلات الشبح من طراز F-35، وأنظمة الدفاع الجوي المتقدمة، وتكنولوجيا التجسس والذكاء الاصطناعي العسكري، مما يجعل آلة الحرب الإسرائيلية قادرة على إدامة الاحتلال بأقل قدر من الخسائر الميدانية.

واللافت في هذا الدعم العسكري أنه يستمر دون انقطاع حتى في ذروة الأزمات والحروب التي تهم فيها إسرائيل بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. فخلال العمليات العسكرية الكبرى في قطاع غزة (أعوام 2008، 2014، 2021، و2023)، والتي خلفت آلاف الضحايا من المدنيين ودمارا شاملا في البنية التحتية، استمر تدفق الذخائر والمعدات الأمريكية، بل وتم تسريع بعض الشحنات لدعم المجهود الحربي الإسرائيلي. وتغض الإدارة الأمريكية الطرف عن تطبيق قوانينها المحلية، مثل "قانون ليهي" الذي يحظر تقديم مساعدات لوحدات عسكرية أجنبية ترتكب انتهاكات صارخة¹، مما يسمح باستمرار ممارسات مثل هدم المنازل الممنهج، والتهميش القسري للسكان في القدس والضفة، وعمليات القتل خارج إطار القانون، دون أن يؤدي ذلك إلى مراجعة حقيقية لحجم المساعدات أو شروطها.

أما عن الدوافع التي تقف خلف هذا الدعم اللامتناهي، فهي مزيج معقد من الحسابات الاستراتيجية والضغوط السياسية الداخلية. فمن المنظور الجيوسياسي، تعتبر إسرائيل بالنسبة لصناع القرار في واشنطن قاعدة متقدمة وحليفا موثوقا في منطقة تموج بالاضطرابات والعداء للمصالح الأمريكية. فهي تمثل أداة لضبط التوازنات الإقليمية، ومصدرا استخباراتيا حيويا، وشريكا في تطوير التكنولوجيا العسكرية. إن وجود إسرائيل قوية عسكريا ينظر إليه في دوائر الأمن القومي الأمريكي كعنصر يقلل من حاجة الولايات المتحدة للتدخل العسكري المباشر في بعض ملفات المنطقة، مما يجعل الحفاظ على أمنها أولوية تتقدم على أي اعتبار يتعلق بحقوق الإنسان أو القانون الدولي.

%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-
%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

¹ - أنظر: رغد عزام، قانون "ليهي": المساعدات الأميركية تحت مجهر ازدواجية المعايير. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 18/03/2025. في: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1657051>

إضافة إلى البعد الاستراتيجي، تلعب السياسة الداخلية الأمريكية دورا حاسما في صياغة هذا الموقف المتصلب؛ حيث تمتلك جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل، وعلى رأسها أيباك (AIPAC)، نفوذا هائلا داخل الكونغرس بشقيه الجمهوري والديمقراطي. هذا النفوذ يترجم إلى دعم تشريعي شبه إجماعي للمساعدات العسكرية وإدانة لأي تحرك دولي ضد إسرائيل، خوفا من خسارة الدعم السياسي أو التبرعات الانتخابية¹. ولا يمكن إغفال البعد الثقافي والديني، خاصة لدى تيار المسيحية الصهيونية في الولايات المتحدة، الذي يرى في دعم إسرائيل واجبا عقائديا، مما يمنح القضية صبغة عاطفية ودينية² تجعل من الصعب على أي سياسي أمريكي طرح رؤية متوازنة دون التعرض لضغوط هائلة.

إن هذه العلاقة العضوية بين واشنطن وتل أبيب أدت إلى تآكل مصداقية "النظام العالمي القائم على القواعد" الذي تبشر به الولايات المتحدة. فعندما يصبح القانون الدولي انتقائيا، يطبق بصرامة في أزمات مثل أوكرانيا ويعطل تماما في الحالة الفلسطينية، فإن ذلك يرسخ القناعة لدى شعوب الجنوب العالمي بأن المؤسسات الدولية ليست سوى أدوات في يد القوى الكبرى. إن تغليب اعتبارات الأمن القومي والتحالفات السياسية على المبادئ القانونية والأخلاقية لم يساهم فقط في إطالة أمد الاحتلال، بل جعل من الصعب الوصول إلى سلام عادل وشامل، حيث لا تجد القوة المحتلة أي حافز حقيقي للتفاوض أو الانسحاب طالما أنها تتمتع بحماية عسكرية ودبلوماسية أمريكية مطلقة.

المطلب 2: الدعم الأمريكي للسعودية – شراكة تتجاوز الاعتبارات الحقوقية

تعد العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية واحدة من أكثر التحالفات تعقيدا في السياسة الدولية³، حيث تضع بانتظام المبادئ المعلنة لواشنطن حول حقوق

¹ - أنظر: ستيفن والت وجون ميرشايمر، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. 2007.

² - أنظر: غيث طلال فايز المجالي ورضوان محمود المجالي، تأثير الصهيونية المسيحية على القرار الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، دراسة مقارنة للرؤساء الجمهوريين: ريغان، بوش الابن، ترامب. المجلة الأردنية للحقوق والعلوم السياسية. مجلد 17 عدد: 1. 2025. <https://doi.org/10.35682/jjpls.v17i1.1099>

³ - أنظر:

الإنسان في مواجهة مباشرة مع مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية. فبينما ترفع الإدارات الأمريكية شعارات تعزيز الديمقراطية وحماية الحريات، يظهر الواقع العملي استثناء واضحاً للرياض من هذه المعايير. تواجه المملكة انتقادات دولية واسعة تتعلق بتقييد حرية التعبير، واعتقال النشطاء السياسيين والحقوقيين، واستخدام أحكام الإعدام بشكل مكثف، فضلاً عن الاحتجاز التعسفي الذي يطال أحياناً أفراداً من الأسرة الحاكمة أو رجال أعمال. ومع ذلك، غالباً ما تكتفي واشنطن ببيانات القلق الدبلوماسية الرقيقة، دون اتخاذ إجراءات عقابية ملموسة قد تهدد أسس هذا التحالف التاريخي.

لقد مثل مقتل الصحفي جمال خاشقجي في عام 2018 داخل القنصلية السعودية في إسطنبول اختباراً غير مسبوق لهذه العلاقة، حيث أحدثت الجريمة هزة في الضمير العالمي وأدت إلى ضغوط هائلة من الكونغرس الأمريكي لفرض عقوبات أو قطع الدعم العسكري. ورغم ثبوت تورط مسؤولين رفيعي المستوى في الحادثة وفقاً لتقارير استخباراتية أمريكية، إلا أن مؤسسة الرئاسة في واشنطن — سواء في عهد ترامب أو لاحقاً في عهد بايدن — اختارت مسار البراغمية الاستراتيجية. فبدلاً من القطيعة، تمت إدارة الأزمة بحيث تمتص الضغوط الشعبية دون المساس بجوهر التعاون الأمني والاستخباراتي¹، مما يعزز القناعة بأن المصالح القومية العليا تمنح الرياض نوعاً من الحصانة السياسية التي تجعلها أكبر من أن تعاقب.

ويبرز ملف الحرب في اليمن كنموذج صارخ لتجاوز واشنطن للقانون الدولي الإنساني دعماً لحليفها الاستراتيجي. فمنذ انطلاق التدخل العسكري الذي تقوده السعودية في عام 2015، وثقت الأمم المتحدة ومنظمات دولية آلاف الغارات الجوية التي استهدفت مناطق مدنية، وأسواقاً، ومستشفيات، مما ساهم في خلق ما وصف بأسوأ أزمة إنسانية

Rafique, Najam. "THE CHANGING NATURE OF US-SAUDI RELATIONS." Strategic Studies 24, no. 1 (2004): 17–38. <http://www.jstor.org/stable/45242494>

¹ - كريستين سميث ديوان، قضية خاشقجي في استراتيجية بايدن وتوجه سياسة الولايات المتحدة. 2021-02-26، معهد دول الخليج العربية. في: <https://2u.pw/urOIx>

في العالم¹. ورغم هذه الانتهاكات الموثقة، استمرت الولايات المتحدة لسنوات في تقديم الدعم اللوجستي، بما في ذلك تزويد الطائرات بالوقود في الجو، وتقديم المعلومات الاستخباراتية لتحديد الأهداف، والأهم من ذلك، مواصلة تدفق الذخائر الموجهة بدقة. هذا الدعم لم يوفر الغطاء العسكري للعمليات فحسب، بل وفر أيضا غطاء دبلوماسيا في مجلس الأمن، حيث عملت واشنطن على عرقلة أو تخفيف لهجة أي قرارات دولية تطالب بإجراء تحقيقات مستقلة في جرائم الحرب المحتملة.

إن استمرار هذا الدعم، رغم التكلفة الحقوقية الباهظة، يرجع إلى جذور بنيوية عميقة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي. تظل السعودية الركيزة الأساسية في معادلة أمن الطاقة العالمي، حيث تلعب دور المنتج المرجح القادر على ضبط أسعار النفط العالمية، وهو أمر حيوي لاستقرار الاقتصاد الأمريكي والعالمي. فواشنطن تدرك أن أي اضطراب حاد في العلاقة مع الرياض قد يتبعه استخدام سلاح النفط أو التحول نحو القوى المنافسة مثل الصين وروسيا، مما يهدد السيادة الاقتصادية الغربية. وبناء عليه، يتم التغاضي عن الملفات الحقوقية مقابل ضمان تدفق الإمدادات واستقرار الأسواق التي تمثل شريان الحياة للنظام الرأسمالي العالمي.

علاوة على ذلك، تشكل مواجهة النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط محورا استراتيجيا يجمع بين واشنطن والرياض؛ إذ تنظر الولايات المتحدة إلى السعودية كحائط صد رئيسي ضد تمدد المشروع الإيراني في العراق وسوريا ولبنان واليمن². هذا التوافق في الأهداف الجيوسياسية يجعل من إضعاف السعودية أو الضغط عليها حقوقيا مخاطرة قد تصب في مصلحة طهران، وهو ما ترفضه المؤسسات العسكرية والاستخباراتية الأمريكية بشدة. يضاف إلى ذلك الوزن الاقتصادي الهائل لعقود التسليح، حيث تعد السعودية المشتري الأول للسلاح الأمريكي عالميا، وتوفر هذه الصفقات بمليارات الدولارات مئات الآلاف من الوظائف في الداخل الأمريكي، مما يخلق ضغطا اقتصاديا

1 - International Rescue Committee , Why is Yemen the world's worst humanitarian crisis? October 15, 2018. In: <https://www.rescue.org/article/why-yemen-worlds-worst-humanitarian-crisis>

2 - Russell A. Berman, Saudi Arabia Or Iran In US Strategy. Hoover Institution. June 19, 2018. In: <https://www.hoover.org/research/saudi-arabia-or-iran-us-strategy>

محلياً يجعل من الصعب على أي إدارة اتخاذ قرارات بقطع المساعدات العسكرية دون الاصطدام بمصالح المجمع الصناعي العسكري. في الختام، يكرس الموقف الأمريكي تجاه السعودية مفهوم الاستثناء الاستراتيجي، حيث يتم تعليق العمل بالمعايير الأخلاقية والقانونية الدولية عندما تتعارض مع المصالح الحيوية الكبرى. إن هذا السلوك يضعف من مصداقية الخطاب الأمريكي حول حقوق الإنسان عالمياً، ويؤكد أن القانون الدولي يستخدم أحياناً كأداة انتقائية تطبق على الخصوم وتستثنى منها الدول الحليفة التي تملك مفاتيح الطاقة والأمن الإقليمي. وبذلك، تظل العلاقة بين واشنطن والرياض نموذجاً حياً للواقعية السياسية التي ترى في استقرار الأسواق وتوازنات القوى العسكرية أهدافاً تبرر غض الطرف عن أشد الانتهاكات الحقوقية قسوة.

المطلب 3: ازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية

تشكل ازدواجية المعايير حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تكشف التجارب المقارنة عن نهج انتقائي في التعامل مع الشرعية الدولية. فبينما تتبنى واشنطن خطاباً قانونياً وحقوقياً متشدداً تجاه خصومها، وتفرض عقوبات اقتصادية وسياسية قاسية على دول مثل روسيا، وإيران، وفنزويلا بذريعة انتهاك سيادة الدول أو قمع الحريات، نجدها تمارس تجاهلاً استراتيجياً عندما تتعلق الانتهاكات بحلفائها المقربين. هذا التباين الصارخ ليس مجرد خطأ إجرائي، بل هو عملية تسييس للشرعية الدولية، يتم من خلالها تحويل القانون الدولي من منظومة قيمية عالمية ملزمة للجميع إلى أداة وظيفية تخدم مصالح القوة الكبرى، وتستخدم حصراً لشرعنة الضغط على المنافسين وتوفير الغطاء للحلفاء.

يصف العديد من باحثي العلاقات الدولية هذا السلوك بأنه نظام الاستثناء الأمريكي، حيث تمنح واشنطن لنفسها الحق الحصري في تحديد من يخضع للمساءلة القانونية ومن يمنح الحصانة المطلقة. إن هذا النمط من الإدارة الدولية يخلق ثقباً سوداء في القانون الدولي، حيث تصبح الجريمة ذاتها (مثل الاحتلال أو استهداف المدنيين) مدانة ومستوجبة للعقاب في سياق معين، ومبررة أو مسكوتاً عنها في سياق آخر¹. هذا التمييز لا

1 - Scott Turner, The Dilemma of Double Standards in U.S. Human Rights Policy. September 2003 Peace & Change 28(4):524 – 554. In:

يؤدي فقط إلى حماية الحلفاء، بل يقوض جوهر العدالة الدولية، ويجعل من المنظمات الأمم المتحدة دورها كمرجع أخلاقي وقانوني في النزاعات الكبرى.

تترتب على هذا الانحياز الأمريكي لشركاء مثل إسرائيل والسعودية آثار خطيرة تمس بنية النظام الدولي في الصميم، وعلى رأسها إضعاف الشرعية الدولية وتآكل سلطة مجلس الأمن. فعندما تستخدم القوة العظمى الأولى في العالم حق الفيتو أو نفوذها المالي لتعطيل مسارات العدالة، فإنها ترسل رسالة مفادها أن القوة المادية تتقدم على الحق القانوني. هذا الضعف المؤسسي يؤدي بالضرورة إلى انتشار النزاعات طويلة الأمد، حيث تدرك الأطراف المتصارعة أن الالتزام بالقانون ليس هو المعيار للحصول على الدعم الدولي، بل التموضع ضمن المحاور الجيوسياسية الصحيحة، مما يحول الساحة الدولية إلى غابة تفتقر إلى ضوابط رادعة.

علاوة على ذلك، تخلق الحماية الأمريكية بيئة خصبة تضمن استمرار الانتهاكات وتمنح المعتدين شيكاً على بياض للمضي قدماً في سياساتهم. ففي ظل غياب أي أفق للمساءلة الدولية، تواصل إسرائيل توسيع مستوطناتها في الضفة الغربية وتكريس واقع الضم الفعلي، وتستمر الحرب في اليمن لسنوات طويلة مخلفة كوارث إنسانية غير مسبوقة، طالما أن المظلة الأمريكية تمنع صدور أي قرارات ملزمة لوقف القتال أو التحقيق في الجرائم. إن هذا الإفلات من العقاب لا يضر الضحايا المباشرين فحسب، بل يشجع دولا أخرى على اتباع النهج ذاته، طالما أنها تضمن توفير حماية من قوة عظمى، مما يؤدي إلى انهيار منظومة الردع الأخلاقي في السياسة العالمية.

أما على صعيد الصورة الذهنية والسياسية، فإن هذا النهج يعزز مشاعر العداء للولايات المتحدة في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في الجنوب العالمي. إذ تواجه واشنطن اتهامات متزايدة بأنها الراعي الأول للاحتلال والحامي للأنظمة السلطوية، مما يجعل خطابها حول حقوق الإنسان والديمقراطية يبدو فاقداً للمصداقية ومجرد غطاء للمصالح المادية. هذا النفاق السياسي يضعف القوة الناعمة الأمريكية، ويجعل من

الصعب عليها حشد تأييد دولي واسع في قضايا محقة، لأن الدول الأخرى أصبحت ترى في المطالبات الأمريكية مجرد أداة للابتزاز السياسي. وفي نهاية المطاف، فإن الاستمرار في تطبيق القانون الدولي بشكل انتقائي يمهّد الطريق لبروز قوى دولية بديلة تبشر بنظام متعدد الأقطاب يكون أكثر توازناً، مستغلة الفراغ الأخلاقي الذي خلفته السياسة الأمريكية القائمة على الازدواجية والاستثناء¹.

يكشف تحليل الدعم الأمريكي لكل من إسرائيل والسعودية عن نمط ثابت من تجاوز الشرعية الدولية لصالح الحفاظ على النفوذ والمصالح الاستراتيجية. ولا يمكن فهم هذا السلوك إلا ضمن سياق أوسع، يتمثل في محاولة واشنطن المحافظة على موقعها القيادي داخل النظام العالمي، حتى لو أدى ذلك إلى إضعاف القانون الدولي وتفريغ مبادئه من محتواها. إن استمرار هذه الممارسة يعمّق من اختلالات النظام الدولي، ويفرض تحديات جديدة على مستقبل الشرعية العالمية.

المبحث الخامس: التوازن بين المصالح والشرعية في مناطق النزاع: أوكرانيا وتايوان نموذجاً

تعد مناطق النزاع الجيوسياسي من أكثر الساحات التي يبرز فيها التوتر بين مبادئ الشرعية الدولية وبين المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى. ويظهر هذا التوتر بشكل جلي في حالي أوكرانيا وتايوان، حيث تستخدم قواعد القانون الدولي بشكل انتقائي، ويجري تفسير مفهوم السيادة وتقرير المصير بصورة تخضع لاعتبارات القوة. فالولايات المتحدة وحلفاؤها من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، يستندون إلى مبادئ القانون الدولي حين تخدم مصالحهم، بينما يتجاهلون أو يعيدون تأويلها حين تتعارض مع أهدافهم الاستراتيجية.

في هذا المبحث، نركز على كيفية توظيف الشرعية الدولية، أو تجاوزها، في النزاعين الأوكراني والتايواني، وكيف يختل التوازن بين المبادئ القانونية والمصالح الجيوسياسية.

المطلب 1: أزمة أوكرانيا: تقاطع القانون الدولي مع صراع القوى العظمى

¹ - أنظر: ديميتري بريج، نحو عالم متعدد الأقطاب.. دعوة روسيا إلى الحوار البناء في ظل التحولات العالمية. 10 نوفمبر 2024. مركز الدراسات العربية الأوراسية. في: <https://2u.pw/Ucu7Dm>

الفرع 1: الأبعاد القانونية والسيادية في الميزان الدولي

تستند الأزمة الأوكرانية في جوهرها إلى مبدأ السيادة الوطنية؛ فمنذ استقلالها عام 1991، اكتسبت أوكرانيا وضعاً قانونياً كاملاً كدولة ذات سيادة وعضو فاعل في الأمم المتحدة. هذا الوضع يمنح كييف الحق المطلق بموجب القانون الدولي في رسم مسارها السياسي الداخلي، وتحديد توجهاتها في التحالفات الخارجية، وحماية حدودها المعترف بها. بناءً على ذلك، ينظر إلى التحركات الروسية—بدءاً من ضم شبه جزيرة القرم في 2014 وصولاً إلى الغزو الشامل في 2022—باعتبارها انتهاكاً صريحاً للمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحظر استخدام القوة أو التهديد بها ضد سلامة الأراضي. من الجانب الآخر، تحاول موسكو صياغة شرعية بديلة لتبرير تدخلها، حيث تسوق مبررات تتمحور حول حماية الأقليات العرقية الناطقة بالروسية في إقليم الدونباس، وضرورة التصدي للتمدد الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي الذي تراه تهديداً وجودياً لأمنها القومي. ورغم هذه الدوافع التي تصفها روسيا بالحقوق التاريخية والأمنية، إلا أنها تظل من وجهة نظر القانون الدولي المعاصر ادعاءات تفتقر إلى الغطاء الشرعي الرسمي، وتصنف ضمن القراءات الأحادية للتاريخ التي تتصادم مع مبادئ الاستقرار الحدودي ما بعد الحرب العالمية الثانية.

الفرع 2: المصالح الجيوسياسية وحسابات النفوذ الغربي

لا يقتصر الموقف الأمريكي والأوروبي الداعم لأوكرانيا على المبدئية القانونية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى حزمة من المصالح الاستراتيجية العليا. فالدعم العسكري والمالي السخي الذي تقدمه واشنطن، مقروناً بسلسلة العقوبات الخانقة على موسكو، يهدف في جوهره إلى تقويض النفوذ الروسي المتصاعد في القارة الأوروبية¹ ومنع الكرملين من استعادة الهيمنة الجيوسياسية التي كان يتمتع بها أثناء الحقبة السوفيتية. إن تعزيز تواجد الناتو في الجناح الشرقي لأوروبا وتأمين خطوط إمدادات الطاقة بعيداً عن السيطرة الروسية يمثلان حجر الزاوية في السياسة الأمريكية تجاه هذه الأزمة. ومن هنا، نجد توافقاً مثالياً بين الخطاب الأخلاقي المدافع عن سيادة الدول وبين المصالح

1 - Council on Foreign Relations, Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia. February 14, 2023. In : <https://www.cfr.org/backgrounders/ukraine-conflict-crossroads-europe-and-russia>

البراغماتية الغربية؛ وهو ما يفسر التشدد الأمريكي الاستثنائي في الملف الأوكراني مقارنة بنزاعات دولية أخرى قد تغيب عنها هذه المصلحة المباشرة، مما يحول الدفاع عن "الشرعية" إلى أداة فعالة لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى.

الفرع 3: معضلة المعايير المزدوجة وتسييس القوانين

تكشف الأزمة الأوكرانية بوضوح عن حالة من الازدواجية في تطبيق المعايير الدولية، حيث يتم توظيف مبادئ القانون الدولي بشكل انتقائي يخدم القوى الكبرى. تظهر الولايات المتحدة وحلفاؤها تمسكا صارما بوحدة الأراضي في الحالة الأوكرانية، في حين يتم التغاضي عن هذه المبادئ أو التعامل معها بمرونة مفرطة في ملفات أخرى مثل القضية الفلسطينية أو التدخلات العسكرية التي يقوم بها حلفاء واشنطن.

في المقابل، تقع روسيا في التناقض ذاته؛ فهي ترفع لواء حق تقرير المصير للأقاليم الانفصالية في دونباس لتبرير تدخلها، بينما قمعت بشدة وبقوة السلاح محاولات الانفصال في مناطق داخل سيادتها مثل الشيشان. هذه التناقضات الصارخة تؤكد أن القانون الدولي، في ظل الصراعات الراهنة، تحول من مرجع أخلاقي وتنظيمي للعلاقات بين الدول إلى سلاح سياسي يعاد تعريفه وتفسيره وفقا لموازن القوى والمصالح، مما يضعف هيبة المنظومة الدولية ويزيد من ضبابية مفهوم الشرعية¹.

المطلب 2: تايوان: صراع الاعتراف الدولي وسياسة الصين الواحدة

الفرع 1: التعقيد القانوني والوضعية الاستثنائية لتايوان

تمثل تايوان واحدة من أعقد القضايا القانونية في التاريخ المعاصر، فهي تعمل كدولة كاملة الأركان من الناحية الفعلية، حيث تمتلك حكومة مستقرة، وجيشا، وعملة، وجواز سفر معترف به عالميا، إلا أنها تفتقر إلى الاعتراف الرسمي كدولة عضو في الأمم المتحدة².

1 - أنظر:

Michael Cox, The International System in the Shadow of the Russian War in Ukraine. In: Michael Cox (ed): Ukraine Russia's War and the Future of the Global Order. London, LSE Press. 2023. Pp 1-11.

2 - أنظر: هشام عبده الله شرارة، أزمة تايوان وتأثيرها على الاستقرار الأمني في منطقة شرق آسيا. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية. مجلد 21، عدد 8. أبريل 2025. ص ص 33-52، في:

https://fjssj.journals.ekb.eg/article_425176_fae40ae50224977ab64624f0bc572954.pdf

تخضع الجزيرة لسياسة الصين الواحدة التي تتبناها بكين وتلتزم بها معظم دول العالم، مما يجعلها في وضع رمادي قانونيا. وبينما تصر الصين على أن تايوان هي مقاطعة منشقة يجب أن تعود إلى الوطن الأم، تتعامل الولايات المتحدة معها كشريك استراتيجي وديمقراطي، مما يجعل وضع الجزيرة نقطة ارتكاز حساسة في النظام الدولي، حيث تتداخل السيادة الوطنية مع الاعتراف الدبلوماسي.

الفرع 2: المنظور الصيني: السيادة والوحدة الوطنية كخط أحمر

تستند الصين في مطالبها بتايوان إلى شرعية تاريخية وقانونية تعتبرها غير قابلة للتفاوض. وترى بكين أن وحدة أراضيها هي الركن الأساسي لسيادتها، مستندة في ذلك إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1971 الذي اعترف بجمهورية الصين الشعبية كممثل شرعي وحيد للصين. ومن وجهة نظر صينية، فإن أي محاولة لاستقلال تايوان أو أي دعم عسكري خارجي لها يمثل خرقا صريحا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتهديدا مباشرا للأمن القومي الصيني¹. لذا، ترى بكين أن تحركات واشنطن في الجزيرة ليست دفاعا عن حقوق الإنسان، بل هي محاولة لتقسيم دولة كبرى وتجاوز صريح للقواعد الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة.

الفرع 3: المنظور الأمريكي: المبادئ الديمقراطية كغطاء للمصالح الحيوية

تبني الولايات المتحدة خطابها تجاه تايوان على أسس أخلاقية وسياسية، مبررة دعمها العسكري الضخم بالدفاع عن التجربة الديمقراطية الفريدة في الجزيرة وحماية إرادة شعبها في تقرير مصيره. لكن خلف هذا الستار القيمي، توجد حسابات استراتيجية لا تقل أهمية، فالسيطرة على تايوان تعني التحكم في أهم طرق الملاحة البحرية في غرب المحيط الهادئ. علاوة على ذلك، تعد تايوان القلب النابض لصناعة التكنولوجيا العالمية، وتحديد الرقائق الإلكترونية المتطورة التي تعتمد عليها الصناعات العسكرية والمدنية الأمريكية. وبالتالي، فإن منع الصين من السيطرة على الجزيرة هو في الحقيقة استراتيجية أمريكية لمنع بكين من الهيمنة على الاقتصاد العالمي وكسر ميزان القوى في آسيا.

¹ - Fravel, M. Taylor. Strong Borders, Secure Nation: Cooperation and Conflict in China's Territorial Disputes. Princeton University Press, 2008. <https://doi.org/10.2307/j.ctt7s2s6..>

المطلب 3: المقارنة بين النزاعين: معايير متفاوتة وصراعات كبرى

الفرع 1: تناقض مفاهيم الشرعية بين أوكرانيا وتايوان

يظهر التباين الصارخ في تعريف الشرعية الدولية عند مقارنة الملفين الأوكراني والتايواني. في أوكرانيا، تتماشى الشرعية القانونية (احترام حدود دولة مستقلة) مع المصالح الغربية، مما يجعل روسيا في موقف المعتدي دولياً. أما في تايوان، فإن الشرعية القانونية الرسمية (وفق قرارات الأمم المتحدة) تميل لصالح الصين ووحدة أراضيها، بينما تستخدم واشنطن "الشرعية السياسية" والقيم الديمقراطية لدعم موقف تايوان¹. هذا التوظيف الانتقائي يثبت أن القانون الدولي أصبح أداة مرنة يتم تشكيلها لتناسب المصالح الاستراتيجية لكل قطب دولي، وليس مسطرة ثابتة تطبق على الجميع.

الفرع 2: دور التحالفات في رسم خرائط الصراع

تعكس كلتا الأزميتين رغبة القوى الكبرى في حماية مجالات نفوذها وتوسيع تحالفاتها. فدعم أوكرانيا يمثل الحصن المنيع لتوسيع نفوذ حلف الناتو وحماية الأمن الأوروبي من الطموحات الروسية. وفي المقابل، يمثل دعم تايوان حجر الزاوية في استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ التي تقودها واشنطن لاحتواء الصعود الصيني. في كلتا الحالتين، لا يتم اتخاذ القرارات بناء على نصوص القانون الدولي المجردة، بل بناء على موازين القوى وتكلفة المواجهة، مما يجعل الشعوب في هذه المناطق وقوداً لصراعات النفوذ بين العواصم الكبرى.

الفرع 3: خطر تآكل النظام الدولي وانهيار المصداقية

إن استمرار سياسة المعايير المزدوجة يؤدي بالضرورة إلى إضعاف المؤسسات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، التي تبدو عاجزة عن فرض كلمة القانون أمام إرادة الدول النووية. هذا التسييس المتزايد يشجع الدول على تبني منطق القوة العسكرية بدلاً من الحوار الدبلوماسي، مما يؤدي إلى سباقات تسلح غير مسبقة وزيادة احتمالات الصدام المباشر. عندما يرى العالم أن القوانين تطبق فقط حين تخدم القوي، فإننا ننتقل من

¹ James Baron, Taiwan and Ukraine: Parallels, Divergences and Potential Lessons. Global Asia, Vol.17 No.2. June 2022. in: https://www.globalasia.org/v17no2/cover/taiwan-and-ukraine-parallels-divergences-and-potential-lessons_james-baron

نظام عالمي محكوم بالقواعد إلى نظام فوضوي تحكمه الغابة السياسية، وهو ما يهدد بانحيار الاستقرار العالمي برمته.

تؤكد الأزمات في أوكرانيا وتايوان أن مفهوم الشرعية الدولية ليس ثابتاً، بل هو ساحة للصراع والتأويل. فالولايات المتحدة وروسيا والصين يمارسون البراغماتية القانونية، حيث يتمسك كل طرف بالنصوص التي تخدم أجندته ويتجاهل تلك التي تعيقه. إن التوازن بين المبادئ والمصالح ليس مجرد جدل نظري، بل هو المحرك الفعلي للسياسة الدولية المعاصرة، وطالما ظل النظام العالمي قائماً على توازنات القوة لا على سلطة قانونية ملزمة وعادلة، سيبقى العالم عرضة لهزات وصراعات كبرى قد تعيد تشكيل خارطة النفوذ العالمي من جديد.

الفصل الرابع

أزمة الشرعية الدولية في ظل
التحولات العالمية الراهنة

الفصل الرابع: أزمة الشرعية الدولية في ظل التحولات العالمية الراهنة

تواجه الشرعية الدولية في العصر الحديث تحديات متعددة أبرزها: الصعود الصيني-الروسي الذي أعاد تشكيل هيكل النظام الدولي نحو "عالم متعدد الأقطاب"، مما انجر عنه تصدّع الشرعية الدولية التقليدية التي كانت تحتكرها القوى الغربية. وقد انعكس هذا التأثير في عدة مسارات استراتيجية وقانونية. كما تشكل القضايا العالمية المشتركة (مثل تغير المناخ، الإرهاب، الأوبئة، الأمن السيبراني...) تحدياً حقيقياً لفاعلية وعدالة النظام الدولي القائم على مبادئ الشرعية. وأخير تسهم سياسات القوة المهيمنة في تقييد وإضعاف مبادئ الشرعية الدولية كازدواجية المعايير في تطبيق القوانين الدولية، وتقويض العدالة الجنائية الدولية والتنصل من الالتزامات الدولية.

المبحث الأول: تحدي الصعود الروسي-الصيني

يعيد الصعود الصيني-الروسي صياغة قواعد الشرعية الدولية عبر إرساء نظام متعدد الأقطاب يهدف إلى تقويض "الأحادية القطبية" الغربية. ويسعى هذا المحور إلى إضفاء الطابع المؤسسي على رؤية بديلة للقانون الدولي. سنتناول تحليل ذلك وفق ثلاثة أدوار: سياسية واقتصادية وأمنية.

المطلب الأول: (الأدوار السياسية) التحالف الاستراتيجي وتوسيع التحالفات

يلعب التحالف الاستراتيجي وتوسيع نطاق الشراكات دوراً محورياً في تشكيل النظام الدولي خاصة في السياق الجيوسياسي الحالي. يستتبع ذلك تركيز خاص على مبادرات التعاون متعدد الأطراف التي تهدف إلى تعزيز السلام والتنمية المشتركة.

الفرع 1: الشراكة الاستراتيجية: يقصد بها انخراط الدولتين في ترتيب تعاوني دبلوماسي أو اقتصادي طويل الأمد من أجل تحقيق مصالح مشتركة عبر مجالات متعددة كال دفاع، والأمن، والاقتصاد، والعلوم. وتختلف عن التحالفات العسكرية الرسمية بكونها أكثر مرونة ولا تتضمن التزامات قانونية ملزمة.

أولاً: التحول نحو التوازن الاستراتيجي والرفض المشترك للأحادية.

يشهد القرن الحادي والعشرون تحولات جيوسياسية معقدة، وفي هذا السياق، تبذل كل من روسيا والصين جهوداً حثيثة لصياغة مسار سياسي واستراتيجي مشترك يهدف إلى إعادة هيكلة النظام الدولي من جذوره. لقد أدركت الدولتان، بعد عقود من انعدام الثقة المتبادل إبان الحرب الباردة، أن التهديد الأكبر لأمنهما القومي ولمصالحهما

الحيوية لا ينبع من جوارهما الجغرافي المشترك، بل من بنية النظام الدولي الأحادي الذي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادته. بناء على هذا الإدراك، تموقعت الدولتان كقوة موازنة (*Balancing Power*) صريحة وفاعلة للهيمنة الغربية، وهو ما تعكسه بوضوح الإعلانات المشتركة الدورية المنبثقة عن القمم الرئاسية المتتالية بين القيادتين في بكين وموسكو.¹ تؤكد هذه الوثائق الاستراتيجية-في كل مناسبة-على التزام البلدين بتأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب، يعكس التنوع الحقيقي في موازين القوى السياسية والاقتصادية، ويرفض بشكل قاطع استمرار تفرد قطب واحد بتقرير مصير العلاقات الدولية.

لم تقف هذه الشراكة عند حدود التنسيق العابر أو التفاهات التكتيكية المؤقتة، بل تحولت تدريجياً إلى أداة دبلوماسية وسياسية بالغة التعقيد والفاعلية. تستخدم القوتان هذه الشراكة لتنسيق المواقف في كافة المحافل الدولية، بغية كبح جماح التفرد الغربي بالقرار الدولي، وتقويض المقولة التي تروج لها واشنطن بأن "الديمقراطية الليبرالية هي النهاية الحتمية والوحيدة للتطور السياسي البشري".² إن هذا التوافق الأيديولوجي والبراغماتي في آن واحد، يوفر لكلتا الدولتين غطاء سياسياً متبادلاً يمنحهما القدرة على مقاومة الضغوط الغربية، ويؤسس لشرعية دولية بديلة تستمد جذورها من التعددية وتوازن القوى، وليس من الإملاءات الأحادية التي طبعت الحرب الباردة.³

ثانياً: السيادة الوطنية كخط أحمر ورفض التدخل في الشؤون الداخلية

ترتكز الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا، في أحد أهم وأعرق أبعادها الفلسفية والسياسية، على الرفض القاطع والمبدئي لأي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول. إذ تعتبر الدولتان أن مفهوم "السيادة الوطنية" المستمد من معاهدة وستفاليا (1648) وميثاق الأمم المتحدة، يمثل الركيزة الأساسية والمقدسة لاستقرار النظام الدولي، وأنه خط أحمر لا يقبل المساومة أو التأويل. وفي المقابل، نظران بريبة شديدة إلى المفاهيم الغربية الحديثة التي تسعى لتجميع هذا المبدأ، مثل

1- Alexander Lukin, China and Russia: The New Rapprochement (London: Routledge, 2018), p52.

2-Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2008, p43.

3 - Marcin Kaczmarek, Russia-China Relations in the Post-Crisis International Order (London: Routledge, 2015), p22.

"مسؤولية الحماية" (R2P)¹ أو "التدخل الإنساني"، وتعتبرها مجرد أدوات أيديولوجية ذرائعية صُممت خصيصاً لتوفير غطاء قانوني وأخلاقي مزيف للتدخلات العسكرية الغربية الساعية لإسقاط الأنظمة المناهضة للهيمنة الأمريكية.²

وتأسيساً على ذلك، توظف كل من روسيا والصين شراكتها لتقديم جبهة موحدة تدافع عن الاستقلالية السياسية للدول وتتصدى لمحاولات الغرب فرض نماذجه السياسية أو الثقافية بالقوة. يتجلى هذا التنسيق في الدعم المتبادل الذي تقدمه كل دولة للأخرى في مواجهة الانتقادات الغربية لسياساتها الداخلية؛ فموسكو تدعم موقف بكين في قضايا تايوان وهونغ كونغ وشينجيانغ باعتبارها شؤوناً صينية خالصة، في حين توفر الصين دعماً سياسياً ودبلوماسياً لروسيا في مواجهتها لمحاولات الاختراق الغربي في فضائها الأوراسي.³ إن هذا الدفاع المستميت عن السيادة لا يحمي فقط النظم السياسية في كلا البلدين من الاختراق، بل هو رسالة طمأنة قوية لدول "الجنوب العالمي" التي تخشى باستمرار من التدخلات الغربية، مما يجعل من المقاربة الروسية-الصينية نموذجاً جذاباً وشرعياً يحظى باحترام واسع في العلاقات الدولية المعاصرة.⁴

ثالثاً: نزع الشرعية عن العقوبات الأحادية وسلاح الإكراه الاقتصادي

في سياق متصل بحماية السيادة، تتخذ الشراكة الاستراتيجية بين البلدين موقفاً حازماً ومنسقاً ضد سياسة "العقوبات الأحادية الجانب" التي أفرطت الولايات المتحدة وحلفاؤها في استخدامها خلال العقدين الماضيين. ترفض الدولتان بشكل منهجي أي تدابير قسرية أو عقوبات اقتصادية تُفرض خارج المظلة القانونية لمجلس الأمن الدولي،

1 - مسؤولية الحماية (R2P) هي معيار دولي أقره مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لحماية السكان من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية. يركز المبدأ على أن السيادة تعني "المسؤولية"، ويُنفذ عبر ثلاث ركائز أساسية: 1/ (مسؤولية الدولة): تقع على عاتق كل دولة مسؤولية حماية مواطنيها من الفظائع الجماعية. 2/ (المساعدة الدولية): يلتزم المجتمع الدولي بمساعدة الدول على بناء قدراتها للوفاء بالتزاماتها. 3/ (التدخل الجماعي): إذا فشلت الدولة في الحماية، يتدخل المجتمع الدولي بطرق حاسمة (دبلوماسية أو إنسانية أو عسكرية) وفق ميثاق الأمم المتحدة.

2 - Jeanne L. Wilson, Strategic Partners: Russian-Chinese Relations in the Post-Soviet Era (Armonk: M.E. Sharpe, 2004), p65.

3 - Lukin, Op.cit, p88.

4 - Bobo Lo, Russia and the New World Disorder (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2015), p102.

وتعتبر أنها انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وتقويضاً لأسس الشرعية الدولية، ومحاولة لفرض الوصاية الاقتصادية والسياسية على الدول ذات السيادة. تنطلق المقاربة الروسية-الصينية من قناعة مفادها أن واشنطن تستغل موقعها المركزي في النظام المالي العالمي لتسليح الاعتماد الاقتصادي المتبادل (*Weaponization of Interdependence*)، وتحويله إلى أداة لابتزاز الدول وإجبارها على الانصياع لأجنداتها الجيوسياسية.¹

لم يقتصر هذا الرفض على التنديد الخطابي، بل ترجم عبر الشراكة الاستراتيجية إلى آليات تعاون عملية لتقويض فاعلية هذه العقوبات وتفريغها من محتواها الرادع. فقد أدى تصاعد وتيرة العقوبات الغربية ضد روسيا (خاصة منذ أزمة القرم عام 2014) إلى تسريع التقارب الاقتصادي والمالي مع الصين؛ حيث وفرت بكين شريان حياة حيوي للاقتصاد الروسي عبر اتفاقيات تبادل العملات، وشراء موارد الطاقة، وتوفير التكنولوجيا البديلة.² إن هذا التكتاف لا يهدف فقط إلى إنقاذ الاقتصاد الروسي، بل يمثل استراتيجية صينية استباقية لكسر سلاح العقوبات الغربي قبل أن يوجه بكامل ثقله نحو بكين مستقبلاً. وبهذا، تسحب القوتان من يد واشنطن حقها الحصري -الذي فرضته كأمر واقع- في معاقبة الخصوم، مما يعمق من أزمة الشرعية التي تعاني منها السياسات الانفرادية الأمريكية على الساحة الدولية.³

رابعاً: نموذج "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" كبديل لـ "نظام التحالفات الغربية" تتميز الشراكة بين موسكو وبكين بهيكل تنظيمي وفلسفي يتناقض جذرياً مع المقاربة الأمريكية الكلاسيكية لإدارة التحالفات. فعلى عكس الولايات المتحدة التي تعتمد على بناء تحالفات عسكرية تقليدية ذات طابع هرمي -مثل حلف الناتو في أوروبا أو تحالفاتها الثنائية في آسيا- والتي تعتبرها كل من روسيا والصين مجرد أدوات مؤسسية لتكريس الهيمنة الفردية وتوسيع مناطق النفوذ عبر التبعية الأمنية، تفضل الدولتان تبني وتطوير نموذج "الشراكة الاستراتيجية الشاملة والتنسيق" (Comprehensive Strategic Partnership of Coordination). يقوم هذا النموذج غير المسبوق على نسج شبكة مرنة ومعقدة من المصالح المشتركة، تتأسس بالضرورة على مبدأ المساواة المطلقة

1-Kaczmarek, Op.cit, P45.

2-Samuel Charap, John Drennan, and Pierre Noel, "Russia and China: A New Model of Great-Power Relations," Survival 59, no. 1 (2017). pp 25-42.

3 - Lukin, Op.cit, p110.

والاحترام المتبادل، وتتجنب عن قصد إبرام معاهدات دفاع مشترك ملزمة أو التزامات عسكرية صارمة كتلك التي ميزت أحلاف الحرب الباردة.¹

تتيح هذه المرونة الاستراتيجية للبلدين التمتع باستقلالية تامة في اتخاذ قراراتهما السياسية والاقتصادية، مع الحفاظ على أعلى درجات التنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك التي تمس جوهر النظام الدولي. إن غياب "قائد" مهيمن داخل هذه الشراكة (على عكس الدور الأمريكي في الناتو) يمنح الطرفين حرية أكبر في المناورة الدبلوماسية، ويقمهما من الانجرار غير المرغوب فيه إلى صراعات ثانوية قد لا تخدم مصالحهما العليا.² الأهم من ذلك، أن هذا النموذج المرن يقدم إطارا جذابا للعلاقات الدولية يثبت أن التعاون العميق والفعال بين القوى العظمى يمكن أن يتحقق دون الحاجة إلى التنازل عن السيادة أو الخضوع لهيكل تحالفي يقيد استقلالية القرار الوطني، وهو ما يعكس نقدا عمليا ومباشرا للشرعية التي تستند إليها منظومة التحالفات الغربية.³

خامسا: التداعيات النظامية وإضعاف الشرعية الدولية الغربية

إن تبلور وتوسع هذه الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين وروسيا يفرز تداعيات نظامية أوعواقب نسقية (Systemic Consequences) عميقة تطل صميم بنية النظام الدولي وتضرب أسس الشرعية الغربية. لقد استمدت الولايات المتحدة لعقود طويلة، شرعيتها العالمية من قدرتها على تقديم "منافع عامة" (Public Goods) أمنية واقتصادية لحلفائها، مقترنة بقدرة ردع هائلة تمنع بروز أي تحد متزامن من قبل قوى عظمى أخرى. غير أن التحالف الاستراتيجي العملي بين موسكو وبكين قلب هذه المعادلة؛ فهو يثبت أن محاولات واشنطن عزل قوى كبرى ذات ثقل ديموغرافي وجيوسياسي هائل محكوم عليها بالفشل، وأن سياسة "الاحتواء المزدوج" التي تتبناها الإدارات الأمريكية تدفع خصومها حتميا نحو الاندماج وتوحيد الصفوف.⁴

1- Elizabeth Wishnick, "Sino-Russian Relations in a Changing World Order," Asian Survey 57, no. 6 (2017): p1015.

2-Bobo Lo, Op.cit, p75 .

3 -Kaczmarek, Op.cit., p55.

4-Lukin, Op.cit, p195.

يكتسي تعميق هذه الشراكة أهمية كبيرة، حيث أصبح يقدم بديلا حيويا وموثوقا للعديد من الدول التي تضيق ذرعا بسياسات المشروطية الغربية والإملاءات السياسية. إن التوافق الروسي-الصيني على رفض التدخلات، ومناهضة العقوبات، وتقديم نموذج شراكة ندية، يخلق كتلة جاذبة تستقطب دول الجنوب العالمي، وتحد من قدرة الغرب على تعبئة المجتمع الدولي ضد أي من الدولتين. وفي المحصلة، يؤدي هذا التموضع المشترك إلى تآكل تدريجي ومتسارع لشرعية الهيمنة الأحادية، حيث تقلص مساحة النفوذ الغربي الحصري، وتتعدد مراكز الثقل في اتخاذ القرار العالمي، لتضع هذه الشراكة حجر الأساس لنظام دولي جديد تكون فيه الشرعية مستمدة من ميثاق الأمم المتحدة والتوافق بين أقطاب متساوية، بدلا من الارتهاق لقوة منتصرة تسعى لفرض وصايتها الأبدية.¹

المطلب 2: التكتلات البديلة: الإطار الاستراتيجي والمؤسسي

لا تقف الاستراتيجية الروسية-الصينية المشتركة عند حدود التنديد الخطابي والسياسي بالنظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، بل تتجاوز ذلك نحو مسار مؤسسي حثيث يهدف إلى هندسة هياكل تنظيمية موازية. تدرك كل من بكين وموسكو أن الهيمنة الغربية لا تعتمد فقط على القوة العسكرية أو الاقتصادية، بل تستمد ديمومتها وشرعيتها من شبكة معقدة من المؤسسات الدولية التي تمت صياغتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي تركز بشكل أو بآخر المصالح الاستراتيجية للغرب.²

بناء على هذا الفهم، أدركت القوتان أن مجابهة هذه الهيمنة تتطلب استراتيجية "التوازن المؤسسي" (Institutional Balancing)، والتي تقوم على إنشاء وتعزيز تكتلات ومنظمات دولية وإقليمية جديدة تعكس الرؤية غير الغربية للعلاقات الدولية.³ ولا يهدف هذا المسار بالضرورة إلى تدمير المؤسسات الدولية القائمة كالأمم المتحدة، بل يسعى إلى إضعاف احتكار الولايات المتحدة وحلفائها لآليات الحوكمة العالمية، من خلال توفير منصات بديلة تمنح القوى الصاعدة ودول الجنوب العالمي خيارات سياسية واقتصادية

1- Kaczmarek, Op.cit , p140.

2-Bobo Lo, Op.cit, p45 .

3-Lukin, Op.cit, p112.

مستقلة عن المشروطية الغربية. وفي هذا الإطار، تتحرك روسيا والصين لتشكيل كتلة جيوسياسية واقتصادية متماسكة، تعتمد على استثمار ثقلهما الديموغرافي والاقتصادي الهائل لخلق واقع مؤسسي جديد يفرض نفسه على الساحة الدولية كشريك لا يمكن تجاوزه في صناعة القرار العالمي¹.

تستند هذه التكتلات البديلة في أدبياتها وممارساتها إلى فلسفة سياسية تتناقض جوهريا مع الليبرالية المؤسسية الغربية. فبينما يروج الغرب لنماذج التحالفات التي تبيح التدخل في الشؤون الداخلية لدواعي حماية حقوق الإنسان أو نشر الديمقراطية، تؤسس الصين وروسيا تكتلاتهما على مبدأ "التعددية القطبية السيادية". ويعني هذا المبدأ الاحترام الصارم للسيادة الوطنية المطلقة، ورفض التدخل الخارجي، والتركيز على التعاون البراغماتي القائم على المنفعة الاقتصادية والأمنية المتبادلة دون التدخل في طبيعة النظم السياسية للدول الأعضاء².

لقد جعل هذا التوجه البراغماتي من المؤسسات المدعومة من بكين وموسكو، مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس، أطرا جاذبة للعديد من الدول التي تضيق ذرعا بالتدخلات الغربية وسياسة الإملاءات. لقد نجحت القوتان في تحويل هذه التكتلات من مجرد منتديات تشاورية محدودة التأثير إلى كيانات جيوسياسية وازنة قادرة على صياغة أجندات دولية موازية. إن إصرار بكين وموسكو على تطوير هذه المؤسسات يمثل تحديا مباشرا للشرعية الدولية الغربية؛ حيث تقدمان من خلالها دليلا عمليا على إمكانية بناء نظام دولي مستقر ومزدهر خارج العباءة الأمريكية، مما يسحب تدريجيا البساط من تحت المؤسسات التي طالما استخدمتها واشنطن لتبرير تفرداها بقيادة العالم³. ومن هنا، تبرز ضرورة تفكيك هذه المؤسسات (بريكس وشنغهاي) لفهم آليات عملها في تقويض أسس الهيمنة الأحادية⁴.

1- Kaczmarek Op.cit , p58.

2 -Alexander Cooley, Great Games, Local Rules: The New Great Power Contest in Central Asia (Oxford: Oxford University Press, 2012), p72.

3-Oliver Stuenkel, The BRICS and the Future of Global Order (Lanham: Lexington Books, 2015), p89 .

4 -Andrew F. Cooper, The BRICS: A Very Short Introduction (Oxford: Oxford University Press, 2016), p33

الفرع 1: منظمة شنغهاي للتعاون

تعد منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) التجلي المؤسسي الأبرز للتقارب الروسي-الصيني في الفضاء الأوراسي، وهي تمثل نقلة نوعية في استراتيجية القوتين للانتقال من مجرد التعاون الثنائي إلى بناء تكتلات إقليمية موسعة تعيد تعريف قواعد اللعبة الجيوسياسية. تأسست المنظمة في الأصل عام 2001 كإطار لتسوية النزاعات الحدودية وبناء الثقة العسكرية بين دول "خماسية شنغهاي"¹، إلا أن بكين وموسكو عملتا بوعي استراتيجي على توسيع نطاق مهامها لتشمل أبعادا سياسية واقتصادية وأمنية معقدة، محولتين إياها إلى منصة مؤسسية لموازنة النفوذ الأمريكي في قلب القارة الآسيوية.²

إن القراءة الفاحصة للأدبيات التأسيسية للمنظمة تكشف عن سعي حثيث لإنشاء "هوية إقليمية" أوراسية تستبعد بشكل منهجي التدخلات الغربية. لقد أدركت القيادتان في الصين وروسيا أن الفراغ الأمني والسياسي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفياتي في آسيا الوسطى قد يغري الولايات المتحدة بتأسيس موطئ قدم دائم لها هناك، وهو ما حدث فعلا في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001. لذا، تم تسريع وتيرة تأسيس منظمة شنغهاي لتكون أداة وقائية (Preventive Tool) تهدف إلى ضمان احتكار إدارة الشؤون الأوراسية من قبل قوى المنطقة، وقطع الطريق أمام أي محاولات غربية لبناء قواعد عسكرية دائمة أو تحالفات استراتيجية مع دول آسيا الوسطى.³ ومن هذا المنطلق، لم تكن المنظمة مجرد رد فعل دفاعي، بل أداة هجومية ناعمة لتثبيت الشرعية الإقليمية للقوتين الصاعدتين، وتأكيد قدرتهما على تأمين "حديقتيهما الخلفيتين" دون الحاجة إلى شرطي عالمي.⁴

1 - تتكون من خمس دول مؤسسة هي: الصين، روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، وطاجيكستان.

2-Stephen Aris, Eurasian Regionalism: The Shanghai Cooperation Organisation (New York: Palgrave Macmillan, 2011), p55 .

3 -Alexander Cooley, Great Games, Local Rules: The New Great Power Contest in Central Asia (Oxford: Oxford University Press, 2012), p74.

4-Zhao Huasheng, "China's View of and Expectations from the Shanghai Cooperation Organization," Asian Survey 53, no. 3 (2013): p442.

أولاً: التحدي الأمني وتقويض الردع الغربي

تلعب منظمة شنغهاي للتعاون على الصعيد الأمني، دوراً محورياً في صياغة مفهوم بديل للأمن الإقليمي يتعارض جوهرياً مع المقاربات الغربية. فقد حددت المنظمة أهدافها الأمنية الأساسية في محاربة ما تطلق عليه "الشُرور الثلاثة": الإرهاب، الانفصال، والتطرف. وهذا التصنيف، الذي صاغته كل من بكين وموسكو، يوفر إطاراً قانونياً ومؤسسياً متيناً لدول المنطقة لقمع الحركات المتمردة وتأمين استقرار النظم السياسية الحاكمة، بمعزل عن التدخلات الغربية التي غالباً ما تربط الدعم الأمني باشتراطات تتعلق بحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي، وهي مفاهيم تعتبرها روسيا والصين ذرائع للتدخل في الشؤون الداخلية.¹

ولتفعيل هذا التوجه، أنشأت المنظمة "الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب" (RATS)، والذي يوفر آلية مستدامة لتبادل الاستخبارات وتنسيق السياسات الأمنية بين الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، دأبت منظمة شنغهاي على إجراء مناورات عسكرية مشتركة واسعة النطاق تحت مسمى "مهمة السلام" (Peace Mission). ورغم تأكيد البيانات الرسمية للمنظمة على أن هذه المناورات لا تستهدف دولاً ثالثة وأن المنظمة ليست حلفاً عسكرياً على غرار الناتو، إلا أن الحجم والتطور التكنولوجي المستخدم في هذه التدريبات يبعث برسائل ردع واضحة للولايات المتحدة. إنها تؤكد عملياً أن الصين وروسيا تمتلكان القدرة والغطاء المؤسسي الشرعي لإدارة الأزمات، وتنفيذ عمليات عسكرية مشتركة، وتأمين المجال الأوراسي بطريقة تجعل أي تدخل عسكري غربي في هذه المنطقة محفوفاً بمخاطر استراتيجية هائلة.² وبذلك، تنجح المنظمة في تجريد الغرب من احتكاره التاريخي لدور "الضامن الأمني" في الساحة الدولية.

ثانياً: التوسع الجيوسياسي وصناعة شرعية دولية بديلة

لم تكتفِ منظمة شنغهاي للتعاون بنطاقها الجغرافي التأسيسي، بل اتجهت نحو التوسع الاستراتيجي المدروس، وهو ما تجلّى بوضوح في ضم قوى نووية وإقليمية وازنة

1 -Thomas Ambrosio, *Authoritarian Backlash: Russian Resistance to Democratization in the Former Soviet Union* (Burlington: Ashgate, 2009), p122.

2-Roy Allison, "Virtual Regionalism, Regional Structures and Regime Security in Central Asia," *Central Asian Survey* 27, no. 2 (2008): p187.

مثل الهند وباكستان في عام 2017، ثم انضمام إيران لاحقا. هذا التوسع لم يضاعف فقط من الثقل الديموغرافي والاقتصادي للمنظمة -والتي باتت تضم قرابة نصف سكان العالم- بل منحها أيضا شرعية جيوسياسية غير مسبوقة. إن نجاح الصين وروسيا في جمع خصوم تقليديين (كالهند وباكستان) تحت مظلة مؤسسية واحدة، يكرس صورة القوتين كضامنين للاستقرار العالمي، ويقدم دليلا ملموسا على فشل محاولات العزل الغربية، خصوصا تلك الموجهة ضد روسيا وإيران.¹

الأهم من ذلك، أن منظمة شنغهاي تحولت تدريجيا إلى حاضنة لإنتاج وصياغة قواعد "قانون دولي" تتحدى السردية الغربية. من خلال بياناتها المتتالية وممارساتها الدبلوماسية، تعيد المنظمة تعريف الشرعية الدولية لتكون مستمدة حصريا من موافقة الدول ذات السيادة، وليس من التوافق مع القيم الليبرالية الغربية. هذا المسار المؤسسي يفرغ العديد من المفاهيم الغربية، مثل "التدخل الإنساني" أو "مسؤولية الحماية"، من محتواها، ويستبدلها بمفاهيم تؤكد على "تعددية الحضارات" و"الحق في اختيار نماذج التنمية المستقلة".² إن قدرة روسيا والصين على مأسسة هذه الرؤية داخل كيان بحجم منظمة شنغهاي، يمثل ضربة قوية لادعاءات الولايات المتحدة بامتلاكها الحق الحصري في تفسير وفرض قواعد الشرعية الدولية، ويؤسس لواقع تتراجع فيه المركزية الغربية لصالح نظام عالمي حقيقي متعدد الأقطاب والمؤسسات.³

الفرع 2: مجموعة بريكس (BRICS)

تمثل مجموعة "بريكس" (BRICS) الركيزة الثانية والأكثر شمولاً في الاستراتيجية الصينية-الروسية لتفكيك الهيمنة الغربية وإرساء أسس شرعية دولية بديلة. فإذا كانت منظمة شنغهاي للتعاون تركز بشكل كبير على البعد الأمني والجيوسياسي في الفضاء الأوراسي، فإن مجموعة بريكس قد تم تصميمها لتكون رأس الحربة في مواجهة النظام الاقتصادي والمالي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة منذ اتفاقية "بريتون وودز"

1-Lukin, Op.cit, p130 .

2-Kaczmariski, Op.cit, p75 .

3- Cooley, Op.cit, p95..

أولاً: من منتدى تشاوري إلى تكتل جيوسياسي وازن

بالرغم من أن التكتل بدأ كفكرة صاغتها مؤسسات مالية غربية لوصف الاقتصادات الصاعدة، إلا أن الدبلوماسية الروسية والصينية التقطت المبادرة وحولتها ببراعة إلى ناد سياسي واقتصادي مؤسسي يطمح لإعادة كتابة قواعد اللعبة الدولية.¹ لقد شكلت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 نقطة تحول حاسمة بالنسبة لبكين وموسكو، حيث اعتبرت العاصمتان أن تلك الأزمة هي دليل قاطع على هشاشة وفساد النظام المالي الغربي المتمحور حول الولايات المتحدة. ومنذ القمة الأولى للمجموعة في مدينة يكاترينبورغ (Yekaterinburg) الروسية عام 2009، عملت الدولتان على توجيه مسار "بريكس" للانتقال من مجرد منصة للتنسيق الاقتصادي إلى فاعل جيوسياسي يطالب صراحة بدمقرطة العلاقات الدولية.² وعليه، أصبحت اللقاءات الدورية للمجموعة أداة رئيسية لتنسيق المواقف الصينية-الروسية الرامية إلى كسر احتكار دول الغرب (ومجموعة السبع تحديداً) لعملية صنع القرار العالمي، مؤكدين أن الشرعية الدولية الحقيقية يجب أن تعكس الأوزان الاقتصادية والديموغرافية الجديدة للقوى الصاعدة.³

ثانياً: الهندسة المالية البديلة وتقويض المشروطة الغربية

لم تكتفِ روسيا والصين بتوجيه الانتقادات للنظام المالي الغربي، بل مضتا قدما داخل إطار مجموعة "بريكس" نحو مأسسة آليات مالية موازية. تجسد هذا التحول العملي في قمة فورتاليزا (Fortaleza) عام 2014، حيث تم الإعلان رسمياً عن تأسيس "بنك التنمية الجديد" (NDB) و"ترتيبات الاحتياطي الطارئ" (CRA). تمثل هذه المؤسسات تحدياً استراتيجياً مباشراً لهيمنة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتوفر ملاذاً مالياً لدول الجنوب العالمي بعيداً عن الشروط والإملاءات السياسية الغربية.⁵

1 - Stuenkel, Op.cit, p115.

2- Andrew F. Cooper, The BRICS: A Very Short Introduction (Oxford: Oxford University Press, 2016), p41.

3- Lukin, Op.cit, p142.

4 - تشير بشكل أساسي إلى القمة السادسة التاريخية لزعماء مجموعة "بريكس" (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا)، والتي عُقدت في مدينة فورتاليزا البرازيلية في يوليو 2014، وأسفرت عن قرارات مفصلية لإعادة تشكيل النظام المالي العالمي.

5 - Cynthia Roberts, Leslie Armijo, and Saori Katada, The BRICS and Collective Financial Statecraft (Oxford: Oxford University Press, 2018), p88.

تكمُن الأهمية الجيوسياسية لهذه المؤسسات البديلة في فلسفة التمويل التي تتبناها. ففي حين يشترط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تبني برامج "التكيف الهيكلي"، التي تتضمن غالباً تدابير تقشفية وإصلاحات سياسية تتماشى مع مبادئ "إجماع واشنطن"¹، يقدم بنك التنمية الجديد تمويلاته بناءً على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية البتة. هذا النهج ينسجم تماماً مع الرؤية الصينية-الروسية للشرعية الدولية، والتي تقدس السيادة الوطنية.² إن قدرة بكين وموسكو على توفير بدائل تمويلية ضخمة لتطوير البنية التحتية في الدول النامية، تجرد الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين من إحدى أهم أدوات الضغط المالي التي استخدمت لعقود في تطويع إرادات الدول وإخضاعها للرؤية الغربية.³

ثالثاً: نزع الدولرة وسحب أسلحة الردع المالي الأمريكية

تُعد سياسة "نزع الدولرة" (De-dollarization) إحدى أخطر الآليات التي تدفع بها الصين وروسيا عبر مجموعة "بريكس" لتقويض ركائز الهيمنة الأمريكية. لقد أدركت موسكو، خاصة بعد العقوبات الغربية القاسية التي فرضت عليها إثر أزمة شبه جزيرة القرم عام 2014 ثم حرب أوكرانيا، أن الاعتماد المفرط على الدولار الأمريكي ونظام "سويفت" (SWIFT) للمدفوعات العالمية يجعل أمنها القومي والاقتصادي تحت رحمة صانع القرار في واشنطن. وشاركتها بكين هذا القلق الاستراتيجي، خوفاً من استخدام السلاح المالي ذاته ضدها في أي صراع مستقبلي حول تايوان أو بحر الصين الجنوبي.⁴ بناءً على ذلك، تقود الدولتان جهوداً مؤسسية حثيثة داخل "بريكس" لتشجيع التبادل التجاري بالعملات المحلية، وتطوير أنظمة دفع وتسوية بديلة (مثل نظام CIPS الصيني

1 - مبادئ إجماع واشنطن هي مجموعة من عشر توصيات للإصلاح الاقتصادي اقترحها الاقتصادي جون ويليامسون John Williamson عام 1989، والتي أصبحت تمثل النهج النيوليبرالي الأساسي الذي روجت له مؤسسات واشنطن (مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) للدول النامية تهدف هذه المبادئ إلى تعزيز اقتصاد السوق الحر، وتقليص تدخل الدولة، وتتضمن النقاط الرئيسية التالية: الانضباط المالي، إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، الإصلاح الضريبي، تحرير أسعار الفائدة، سعر صرف تنافسي، تحرير التجارة الخارجية، تحرير الاستثمار الأجنبي، الخصخصة، إلغاء القيود التنظيمية، حقوق الملكية.

2 - Stuenkel, Op.cit, p123.

3-Kaczmarek, Op.cit , p82

4-Cynthia Roberts, Leslie Armijo, and Saori Katada, The BRICS and Collective Financial Statecraft, 104.

ونظام SPFS الروسي). وتسعى روسيا والصين إلى إقناع حلفائهما في التكتل بضرورة بناء نظام مالي لا مركزي يحد من قدرة الولايات المتحدة على تطبيق العقوبات العابرة للحدود. إن نجاح هذه الاستراتيجية، حتى وإن كان تدريجيا، يهدد بإنهاء عصر "الامتياز الباهظ"¹ الذي تمتعت به الولايات المتحدة بفضل احتكار الدولار لتجارة الطاقة والمبادلات العالمية، مما يقلص من قدرة واشنطن على تمويل عجزها المالي ويعيد رسم خرائط النفوذ المالي العالمي لصالح القوى الأوراسية².

رابعا: توسيع التكتل وصياغة شرعية "الجنوب العالمي"

لتعزيز هذا المسار التمردى، أدركت موسكو وبكين أن قوة مجموعة "بريكس" لا يمكن أن تظل محصورة في أعضائها المؤسسين إذا ما أريد لها أن تكون بديلا حقيقيا للنظام الغربي. من هنا، تبنت الدولتان استراتيجية طموحة لتوسيع المجموعة، وهو ما تجلى بوضوح في مبادرة "بريكس بلس" (+BRICS) والقرارات التاريخية بقبول أعضاء جدد يمتلكون أوزانا جيوسياسية واقتصادية كبرى في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. إن هذا التوسع المدروس لا يهدف فقط إلى زيادة الكتلة الاقتصادية للمجموعة، بل يسعى أساسا إلى احتكار التحدث باسم "الجنوب العالمي"³.

تعمل روسيا والصين -من خلال ضم قوى إقليمية ذات ثقل كبير في سوق الطاقة العالمي- على هندسة تحالف دولي يمتلك القدرة على التحكم في شرايين الاقتصاد العالمي. والأهم من ذلك، أن هذا التوسع يخلق كثافة تصويتية ودبلوماسية داخل أروقة المؤسسات الدولية (كالأمم المتحدة) تصب في صالح الرؤية الصينية-الروسية. إن "بريكس" في حلتها الموسعة تقدم نفسها اليوم كحاضنة لشرعية دولية جديدة؛ شرعية لا تُبنى على القيم الليبرالية الغربية التي غالبا ما تعتبر انتقائية ومزدوجة المعايير، بل تبنى على التعددية الحضارية، وتكافؤ الفرص، ودمقرطة العلاقات الدولية بما يضمن أصواتا متساوية لكافة الدول بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السياسية⁴.

1 - يُشير مصطلح الامتياز الباهظ إلى المزايا الاقتصادية والمالية التي تتمتع بها الولايات المتحدة بفضل كون عملتها (الدولار) هي العملة الاحتياطية الدولية الرئيسية.

2 -Lukin, Op.cit, p150.

3 - Cooper, Op.cit, p77.

4- Stuenkel, Op.cit, p145.

خلاصة القول، إن التنسيق الوثيق بين الصين وروسيا في تطوير وتوسيع تكتلات مثل "منظمة شنغهاي للتعاون" و"مجموعة بريكس"، يعكس استراتيجية مركبة وطويلة الأمد لتحدي الهيمنة الأمريكية وتجريدها من أدواتها المؤسسية. لقد انتقلت القوتان من مرحلة "التكيف السلبي" مع النظام الدولي القائم، إلى مرحلة "البناء النشط" لبنية مؤسسية موازية تغطي المجالات الأمنية، والاقتصادية، والمالية. هذه البنية الموازية لا تعمل في فراغ، بل تتشابك في أدوارها؛ فبينما توفر منظمة شنغهاي الغطاء الأمني الرادع والحماية الجيوسياسية في أوراسيا، تتولى "بريكس" عملية التفكيك الناعم للهيمنة المالية الغربية وبناء الجسور مع دول الجنوب العالمي.¹

إن هذا التضافر المؤسسي أفرز واقعا دوليا جديدا لم تعد فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها يمتلكون الحق الحصري في توزيع الموارد أو صياغة القواعد المنظمة للسلوك الدولي. لقد باتت الشرعية الدولية منقسمة ومحل تجاذب مستمر، حيث تقدم المؤسسات التي تقودها بكين وموسكو نموذجا يجذب العشرات من الدول الباحثة عن التنمية المستقلة والأمن غير المشروط.² وفي ظل هذا التصدع العميق في بنية الأحادية القطبية، يتضح أن الاستراتيجية الروسية-الصينية قد نجحت عمليا في سحب احتكار "الشرعية" من الدول الغربية، مؤسسة لبداية فعلية لنظام عالمي متعدد الأقطاب والمؤسسات.

الفرع 3: مركزية الأمم المتحدة:

تشكل منظمة الأمم المتحدة، بهيكلها ومؤسساتها، المحور الأساسي الذي تدور حوله الرؤية الصينية-الروسية المشتركة لمستقبل النظام الدولي. ففي مواجهة النزعة الانفرادية التي تميزت بها السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبروز الأحادية القطبية.

1 - Kaczmariski, Op.cit, p95.

2- Lukin, Op.cit , p165.

أولاً: إعادة صياغة الشرعية الدولية وحماية السيادة

دأبت كل من الصين وروسيا على التأكيد بخطاب دبلوماسي متطابق ومنسق على أن الأمم المتحدة هي الإطار الشرعي الوحيد المخول بإدارة العلاقات الدولية وتسوية النزاعات العالمية. يعكس هذا التوجه رغبة استراتيجية عميقة في تجريد الولايات المتحدة من القدرة على العمل خارج الأطر المؤسسية التوافقية، وإلزامها بقواعد لعبة سياسية يكون فيها للقوى الصاعدة الأخرى حق مراجعة القرارات أو الاعتراض عليها. لا تنبع هذه المقاربة الصينية والروسية من مثالية سياسية طوباوية، بل من براغماتية صرفة تدرك أن ميثاق الأمم المتحدة يوفر أفضل حماية قانونية ومؤسسية ممكنة لمواجهة سياسات الهيمنة المتصاعدة. يشكل الميثاق الأممي، وفقاً لهذه الرؤية، خط الدفاع الأول للحفاظ على الاستقرار النظامي ويضمن عدم تهميش القوى الكبرى غير الغربية في عملية صنع القرار العالمي.¹ بناءً على ذلك، يتم توظيف منصة الأمم المتحدة كأداة دبلوماسية وقانونية لتحقيق ما يعرف بـ "التوازن الناعم" (Soft Balancing)² ضد الولايات المتحدة، وذلك لتقييد النفوذ الغربي عبر ربط أي تحرك دولي أو إقليمي ذي شأن بضرورة الحصول على إجماع أممي وتفويض واضح.³ إن الإصرار على مركزية الأمم المتحدة يعبر بوضوح عن سعي متواصل لعرقلة المساعي الأمريكية الرامية إلى استبدال الإجماع الدولي بتوافقات غربية ضيقة، مما يعزز من مكانة روسيا والصين كحراس للشرعية الدولية المؤسسية، ويدفع باتجاه إرساء تعددية قطبية تستمد قوتها من التوافق وليس من الإكراه.⁴

تستند هذه الرؤية المشتركة إلى تقديس مطلق -كما رأينا في تحليل سابق- لمبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهما المبدآن اللذان تعتبرهما روسيا والصين حجر الزاوية في ميثاق الأمم المتحدة والمقوم الأساسي لاستقرار النظام الدولي. لذلك، تعمل الدبلوماسية الصينية والروسية بشكل منهجي وحثيث داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، واللجان المتخصصة التابعة لها، على

1 - Lukin ,Op.cit, p115.

2 - هو مفهوم في العلاقات الدولية يصف استراتيجية تلجأ إليها الدول الأضعف أو الأقل نفوذاً لتقييد هيمنة قوة عظمى، دون الدخول في سباق تسلح مباشر أو تحالفات عسكرية. تعتمد هذه الاستراتيجية على أدوات دبلوماسية، اقتصادية، ومؤسسية.

3-Bobo Lo ,Op.cit, p78 .

4 -Kaczmariski ,Op.cit, p60.

إعادة الاعتبار للتفسير الكلاسيكي والصارم للسيادة الوطنية الذي لا يقبل التأويل أو التجزئة.

ضمن هذا الإطار، يبرز التأكيد على مركزية مجلس الأمن الدولي كأحد أهم ركائز الموقف الصيني-الروسي في مسألة الشرعية الدولية وإدارة الأزمات العالمية. فالدولتان تشددان باستمرار وفي كافة المحافل والبيانات المشتركة، على أن مجلس الأمن هو الجهة الوحيدة الممثلة للإرادة الدولية والتي تمتلك السلطة القانونية الحصرية لإقرار استخدام القوة العسكرية، أو فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية ملزمة على الدول الأعضاء. هذا الموقف الحازم يتضمن بطبيعة الحال رفضاً قاطعاً ولا لبس فيه لأي أعمال عسكرية أو حزم عقوبات تتخذ خارج هذه المظلة الأممية، سواء تم تنفيذها عبر منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أو من خلال قرارات أحادية الجانب تصدر عن الإدارات المتعاقبة أو الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية.¹ لقد شكلت العمليات العسكرية الغربية المتعاقبة؛ بدءاً من التدخل في يوغوسلافيا عام 1999 الذي تم دون غطاء أممي، مروراً بغزو العراق في 2003، ووصولاً إلى التدخل العسكري في ليبيا عام 2011 الذي شهد تجاوزاً صارخاً لحدود التفويض الممنوح من مجلس الأمن، صدمات استراتيجية عميقة لكلا البلدين. هذه السوابق دفعت بكين وموسكو لتعزيز مستوى التنسيق الاستراتيجي بينهما لضمان عدم تكرار تهميش دور مجلس الأمن أو تحويله إلى أداة تشرعن الأهداف الغربية.² ومن هنا، يفهم إصرار القوتين المتصاعد على أن أي مسعى لتجاوز صلاحيات المجلس أو تبرير العمل العسكري باللجوء إلى ما يعرف بـ "تحالفات الراغبين" هو بمثابة تدمير منهجي لبنية السلم والأمن الدوليين، واغتيال فعلي للشرعية الدولية التي أسست قواعدها في عام 1945.³

لترجمة هذه المواقف السياسية والمفاهيمية إلى ممارسات دبلوماسية فعلية وذات تأثير ملموس، لجأت كل من روسيا والصين إلى استخدام حق النقض (الفيتو) كأداة استراتيجية فعالة لفرض "التوازن الدفاعي" والمؤسسي داخل مجلس الأمن الدولي. في السياق الراهن، لم يعد الفيتو مجرد آلية تقنية للاعتراض على سياسات معينة أو

1 - Kaczmarek, Op.cit, p65 .

2 - Bobo Lo, Op.cit, p84.

3 - Lukin ,Op.cit, p120.

تسجيل موقف دبلوماسي، بل أصبح أداة سيادية متفق عليها وبتنسيق عال بين العاصمتين لكبح جماح التدخلات الغربية في الأزمات الإقليمية ومنع استصدار قرارات تخالف مصالحهما الحيوية. يتجلى هذا التكتيك بوضوح شديد في النمط المتصاعد لاستخدام ما يعرف بـ "الفيتو المزدوج" (Double Veto)، لا سيما في الملفات المتعلقة بقضايا الشرق الأوسط، وتحديدًا خلال الأزمة السورية، حيث أسقطت الدولتان العديد من مشاريع القرارات الغربية التي كان من شأنها تمهيد الطريق لتدخل عسكري مباشر أو فرض عقوبات اقتصادية خانقة لفرض تغيير النظام.¹ هذا الاستخدام المنسق والمكثف للفيتو يعكس تطوراً نوعياً وانتقالاً في الشراكة الاستراتيجية بين البلدين؛ إذ يرسل رسالة عملية وصارمة بأن عصر احتكار الولايات المتحدة وحلفائها لقرارات الأمم المتحدة وتوجيهها لخدمة أجنداتها الخاصة قد ولى إلى غير رجعة. إن إحباط المشاريع والقرارات الغربية عبر استخدام حق النقض يضعف تدريجياً من قدرة واشنطن على شرعنة سياساتها الخارجية، ويجبرها أمام المجتمع الدولي إما على العمل بشكل غير قانوني وأحادي خارج مظلة الأمم المتحدة فتفقد بذلك الميزة الأخلاقية وقوة الشرعية، أو التراجع والقبول بالتسويات والمفاوضات التي تراعي بالضرورة مصالح القوى الأوراسية الصاعدة.²

في خضم هذا المشهد الدولي المعقد، تخوض الصين وروسيا معركة مفاهيمية وتشريعية طاحنة داخل أروقة الأمم المتحدة ضد مصطلح "النظام الدولي القائم على القواعد" (Rules-Based International Order) الذي تتبناه وتروج له واشنطن وحلفاؤها الغربيون بقوة. تعتبر العاصمتان أن هذا المصطلح، الذي يفتقر إلى تعريف قانوني متفق عليه عالمياً، يمثل بديلاً للتفافية ومشوهاً لمفهوم "القانون الدولي"؛ حيث تسعى الدول الغربية من خلاله إلى فرض قواعدها وسلوكياتها وقيمها الليبرالية الخاصة كقانون ملزم للمجتمع الدولي ككل، متجاوزة بذلك آليات التشريع الأممية.³ في المقابل، تقدم الدبلوماسية في بكين وموسكو سردية قانونية وسياسية مضادة تدعو إلى ضرورة

1- Peter Ferdinand, "Rising Powers at the UN: An Analysis of the Voting Behaviour of BRICS in the General Assembly", *Third World Quarterly*, 35 no. 3 (2014): p382.

2 - Stuenkel, Op.cit, p110.

3 - Charap, Drennan, Noel, Op.cit, p65.

الالتزام الصارم بـ "النظام الدولي القائم على القانون الدولي" (International Law-Based Order) والذي يعتبر ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق المرتبطة به مرجعيته العليا والوحيدة الموثوقة. إن هذا الرفض الصيني-الروسي للمصطلحات الغربية الفضفاضة ليس مجرد ترف فكري أو جدل لغوي، بل هو في واقع الأمر يمثل جوهر الصراع الاستراتيجي على ماهية ومستقبل الشرعية الدولية. فهما يهدفان بشكل رئيسي إلى منع الولايات المتحدة من خلق إطار معياري وقيمي مرن يتيح لها معاقبة الدول التي لا تخضع لسياسات الهيمنة تحت ذرائع مخالفة "القواعد"، مع الإصرار المطلق على الإبقاء على الأمم المتحدة، بمؤسساتها وهيكلها الرسمية، كحكم وحيد ومحايد لتفسير وتطبيق القواعد الدولية بشكل متساو، بعيدا عن أهواء وتفسيرات القوى العظمى الفردية التي تسعى لتفصيل القانون الدولي على مقاس مصالحها القومية.¹

ثانياً: التوظيف الاستراتيجي وإصلاح الهيكل

إلى جانب الدفاع المستميت عن الوضع القائم داخل مجلس الأمن، تتبنى كل من روسيا والصين رؤية مشتركة وحذرة تجاه مسألة إصلاح الأمم المتحدة، وهي قضية بالغة التعقيد تتعلق بإعادة توزيع مقاعد القوة في النظام الدولي. تنطلق الدولتان من مبدأ ثابت مفاده أن أي تعديل هيكلي، وخاصة فيما يتعلق بتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن، يجب أن يهدف بالأساس إلى تصحيح الخلل التاريخي المتمثل في ضعف تمثيل الدول النامية، وليس لزيادة الثقل الغربي. وفي هذا السياق، تعارض بكين وموسكو بشدة المساعي الرامية إلى منح مقاعد دائمة لدول حليفة للولايات المتحدة مثل اليابان وألمانيا، معتبرتين أن خطوة كهذه ستؤدي إلى تكريس الهيمنة الغربية وتهميش أصوات القوى الناشئة.² في المقابل، توظف الدولتان خطابتهما الدبلوماسية لدعم مطالب دول "الجنوب العالمي"، كإندونيسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا، بغية إحداث توازن جيوسياسي جديد داخل أروقة المنظمة. إن مقاربة "الإصلاح" من المنظور الصيني-الروسي لا تعني بأي حال من الأحوال تيسير اتخاذ القرارات من قبل الأغلبية الغربية، بل تعني ديمقراطية العلاقات الدولية بما يضمن عدم احتكار أي كتلة أيديولوجية لآليات

1- Kaczmarek, Op.cit,p70.

2 - Stuenkel ,Op.cit, 142.

صناعة القرار.¹ وتدرك القيادتان أن التسرع في إقرار أي حزمة إصلاحات دون توافق كامل قد يؤدي إلى تصدع هيكلي في الأمم المتحدة، مما سيمنح القوى الغربية ذريعة إضافية للعمل خارج إطار المنظمة. لذلك، تتفق استراتيجية البلدين على إطالة أمد المفاوضات المتعلقة بالإصلاح لضمان توجيهها بما يخدم مصالحهما الحيوية ويقوض مساعي التمدد الدبلوماسي والمؤسسي للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.²

علاوة على ذلك، يمتد الجهد التنسيق الروسي-الصيني ليشمل آليات عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تعتبرها الدولتان منصة حيوية لمناهضة الأحادية وكسر الاحتكار الغربي للخطاب الدولي. بفضل الأغلبية العددية التي تتمتع بها دول الجنوب العالمي، نجحت بكين وموسكو في تحويل الجمعية العامة إلى ساحة للاشتباك المفاهيمي والسياسي مع الولايات المتحدة، حيث يتم تمرير قرارات ومشاريع تعكس رؤية مغايرة للشرعية الدولية. تعي الدولتان جيدا أن قرارات الجمعية العامة، وإن كانت غير ملزمة قانونيا كمثيلاتها في مجلس الأمن، إلا أنها تتمتع بوزن رمزي وأخلاقي بالغ الأهمية يسهم في صياغة "القانون الدولي العرفي" بمرور الوقت.³ وفي هذا الصدد، تركز الدبلوماسية الصينية والروسية على رعاية مشاريع قرارات تؤكد على المساواة السيادية، وترفض التدابير القسرية الانفرادية (العقوبات الاقتصادية خارج الإطار الأممي)، وتدعو إلى بناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة. هذه التحركات تحظى بدعم واسع من قبل الدول النامية التي عانت تاريخيا من التدخلات أو العقوبات الغربية.⁴ إن قدرة روسيا والصين على حشد هذا التأييد في الجمعية العامة تعكس تراجعاً ملموساً في قدرة واشنطن على فرض أجندتها الخاصة كإجماع عالمي. وبذلك، يتم توظيف المنبر الأممي الأوسع لخلق كتلة تصويتية متماسكة تقف كحائط صد أمام المحاولات الغربية الرامية إلى تقنين مفاهيم تخدم مصالحها الاستراتيجية، محققتين بذلك نصراً دبلوماسياً يسهم في تعزيز سرديّة التعددية القطبية أمام العالم برمته.⁵

1-Peter Ferdinand, "Rising Powers at the UN: An Analysis of the Voting Behaviour of BRICS in the General Assembly", *Third World Quarterly*, 35 no. 3 (2014): p379.

2 -Lukin ,*Op.cit*, p128.

3 - Bobo Lo ,*Op.cit*, p90.

4 - Kaczmarek , *Op.cit*, p72.

5 - Jeanne L. Wilson ,*Strategic Partners: Russian-Chinese Relations in the Post-Soviet Era* (London: Routledge, 2004), p115.

لا تكتفي الصين وروسيا بالدفاع عن المبادئ التقليدية، بل تتجهان بخطى ثابتة نحو زيادة صياغة معايير دولية جديدة في مجالات حيوية ظلت لفترة طويلة حكرا على النفوذ الغربي، مستغلتين في ذلك منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة. يبرز ملف "الأمن السيبراني وأمن المعلومات الدولي" كأحد أبرز الساحات التي تجلت فيها هذه الاستراتيجية المشتركة. ففي مواجهة الرؤية الأمريكية التي تدعو إلى فضاء إلكتروني مفتوح ومتحرر من قيود الدول -وهي رؤية تخدم التفوق التكنولوجي الغربي- قدمت بكين وموسكو مشاريع قرارات مشتركة تدعو إلى مأسسة "السيادة السيبرانية". يهدف هذا التحرك إلى منح الحكومات الحق السيادي والمطلق في تنظيم ومراقبة الفضاء الرقمي داخل حدودها، ومنع استخدام تكنولوجيا المعلومات للتدخل في الشؤون الداخلية.¹ وقد لاقت هذه المبادرات صدى واسعا لدى العديد من الأنظمة الحاكمة في آسيا وإفريقيا، مما أسفر عن تمرير سلسلة من القرارات في الجمعية العامة تعكس هذا التوجه، على الرغم من المعارضة الشديدة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. يعكس هذا النجاح الدبلوماسي تحولا استراتيجيا في مسار العلاقات الدولية؛ إذ لم تعد روسيا والصين مجرد قوى "معركة" أو "مدافعة" بل أصبحتا قوى "صانعة للقواعد" (Rule-Makers) قادرة على تأطير النقاش الدولي.² هذا التحول يضرب في صميم الشرعية التي تدعها واشنطن كقائد وحيد لعملية التحديث والتقنين العالمي، ويؤكد على أن المؤسسات الأممية قادرة على استيعاب وتمرير قواعد قانونية لا تنبع بالضرورة من المنظومة القيمية الليبرالية للغرب.³

إلى جانب ذلك، تستثمر روسيا والصين منصة الأمم المتحدة لتفكيك السردية الغربية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي طالما استخدمت كأداة للضغط الجيوسياسي وتبرير التدخلات الخارجية. تتبنى الدولتان مقاربة تسعى إلى إعادة تعريف هذه الحقوق لتناسب مع التنوع الثقافي والخصوصيات التاريخية والمسارات التنموية المستقلة للدول، رافضتين بقوة أي محاولة لتسييس قضايا حقوق الإنسان أو استخدامها

1 -Julien Nocetti, "Contest and Conquest: Russia and Global Internet Governance ", *International Affairs* ,91 no. 1 (2015): p118 .

2 Alexander Cooley ,*Great Games, Local Rules: The New Great Power Contest in Central Asia* (Oxford: Oxford University Press, 2012), p85.

3- Kaczmariski, Op.cit, p78.

كمعيار لتقييم شرعية الأنظمة السياسية.¹ وفي هذا السياق، قادت الصين وروسيا تحركات مكثفة داخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، واللجنة الثالثة للجمعية العامة، بهدف تحويل التركيز من الحقوق المدنية والسياسية (التي يركز عليها الغرب) إلى الحق في التنمية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع رفض تسييس آليات المراقبة الدولية. هذا الجهد المشترك لاقى استحسانا وتأييدا كبيرا من قبل الدول النامية التي تشعر بالاستهداف المستمر من التقارير الحقوقية الغربية.² إن هذا الجدل المفاهيمي يهدف في جوهره إلى تجريد الولايات المتحدة وحلفائها من التفوق الأخلاقي المزعوم، وإظهارهم كقوى تسعى لفرض وصاية ثقافية وسياسية على العالم. من خلال توظيف الآليات الأممية لتعزيز هذه الرؤية البديلة، تعمل بكين وموسكو على خلق إجماع عالمي جديد يقوض الأسس المعيارية التي تستند إليها التدخلات الليبرالية، مما يوفر درعا مؤسسيا حاميا للدول التي تتبنى نماذج حكم مغايرة للنموذج الديمقراطي الغربي، ويعمق من أزمة الشرعية التي تعاني منها الأحادية القطبية في عالم متغير.³

خلاصة القول، يتضح أن الاستراتيجية الصينية-الروسية المتمحورة حول مركزية الأمم المتحدة ليست مجرد التزام تقليدي بنصوص قانونية جامدة، بل هي توظيف براغماتي وديناميكي متطور لمؤسسات الشرعية الدولية بغية محاصرة الهيمنة الأمريكية.

المطلب 2: (الأدوار الاقتصادية) التمرد على النظام المالي الغربي

يتخذ التمرد الروسي-الصيني على الهيمنة الغربية أبعادا اقتصادية بالغة التعقيد، حيث تدرك الدولتان أن القوة الجيوسياسية والعسكرية للولايات المتحدة تستند في جوهرها إلى هيمنتها المطلقة على النظام المالي العالمي.

الفرع 1: الاعتماد على العملات المحلية يتربع الدولار الأمريكي مرموقة في قلب هذا النظام المالي كعملة احتياط وتسوية رئيسية، مما يمنح واشنطن امتيازات استراتيجية غير

1 - Rosemary Foot, "Chinese Strategies in a US-Hegemonic Global Order: Accommodating and Hedging", *International Affairs*, 82 no. 1 (2006): 84.

2- Lukin, Op.cit p140 .

3- Charap , Op.cit p .66

مسبوق لفرض عقوبات عابرة للحدود وتطويع إرادات الدول سياسيا. بناء على هذا الإدراك، شرعت بكين وموسكو في صياغة استراتيجية مالية مضادة تركز بالأساس على سياسة "نزع الدولة" - كما أشرنا إليها سابقا في إطار مجموعة بريكس - وتقليص الاعتماد على العملات الغربية كالبيورو والدولار في التبادلات التجارية البينية. لا تمثل هذه الخطوة مجرد إجراء اقتصادي تقني، بل هي في صميمها قرار سيادي يهدف إلى تحرير اقتصاديات البلدين من دائرة الابتزاز المالي الغربي وحماية استقلالية قرارهما السياسي.¹

اكتسب هذا التوجه زخما كبيرا في أعقاب الأزمات الجيوسياسية المتتالية، لا سيما بعد فرض العقوبات الغربية على روسيا عام 2014، حيث أدركت موسكو أن ارتباطها بنظام مالي تتحكم فيه الولايات المتحدة يمثل ثغرة قاتلة في أمنها القومي. وتلاقت هذه المخاوف الروسية مع طموحات الصين الاستراتيجية الرامية إلى تدويل عملتها (اليوان)، فتم توقيع سلسلة من الاتفاقيات الثنائية التاريخية لتسوية المبادلات التجارية بالعملات الوطنية.² إن هذا التحول الاستراتيجي يعكس رغبة حقيقية في بناء بنية تحتية مالية بديلة ومستقلة، تسلب الولايات المتحدة إحدى أهم أدوات الردع الاقتصادي، وتؤسس لواقع جديد تتراجع فيه قدرة واشنطن على توظيف الدولار كسلاح جيوسياسي ضد خصومها.³

لضمان استدامة هذا التحول المالي، لم تكتفِ روسيا والصين بالقرارات السياسية لتسوية المعاملات بالروبل واليوان، بل توجهت نحو مأسسة هذا التمرد عبر خلق أنظمة ترأسل مالي بديلة لنظام "سويفت" (SWIFT) الغربي. ففي حين قامت الصين بتطوير "نظام الدفع عبر الحدود بين البنوك" (CIPS)، سارعت روسيا إلى إنشاء "نظام نقل الرسائل المالية" (SPFS). تهدف هذه البنى التحتية إلى توفير قنوات آمنة ومستقلة تضمن استمرار التدفقات النقدية والتجارية حتى في ظل أقصى درجات الحصار الاقتصادي.⁴ ويشكل هذا المسعى المؤسسي ضربة في الصميم للشرعية المالية الغربية

1 - Kaczmarek, Op.cit, p84 .

2- Lukin, Op.cit, p148.

3 . Bobo Lo, Op.cit, p112.

4 - Cynthia Roberts, Leslie Armijo, and Saori Katada, The BRICS and Collective Financial Statecraft (Oxford: Oxford University Press, 2018), p108.

التي احتكرت طويلا شبكات التحويلات العالمية، حيث يقدم بديلا جذابا لدول أخرى تخشى من طائلة العقوبات الأمريكية مستقبلا.

إن الارتفاع القياسي في حجم التبادل التجاري الروسي-الصيني بالعملات المحلية، والذي تجاوز في السنوات الأخيرة حاجز التسعين بالمائة 90% من إجمالي التجارة البينية، يرسل إشارات تحذيرية بالغة الخطورة للدول الغربية. فهذا الإنجاز العملي يثبت للعديد من الدول المنضوية تحت راية "الجنوب العالمي" أن التمرد على هيمنة الدولار لم يعد مجرد تنظير أكاديمي، بل هو واقع اقتصادي قابل للتطبيق والنجاح.¹ ومن منظور الشرعية الدولية، فإن كسر احتكار الدولار يسحب من واشنطن حقها غير المعلن في معاقبة الدول خارج إطار الأمم المتحدة، ويؤسس لنظام اقتصادي متعدد الأقطاب يعكس توازنات القوى الحقيقية في القرن الحادي والعشرين، بعيدا عن التشريعات المالية الأمريكية العابرة للحدود.²

الفرع 2: مبادرة (الحزام والطريق)

يعد مشروع "مبادرة الحزام والطريق" (BRI) الذي أطلقته الصين عام 2013، والذي تتقاطع مساراته بشكل متزايد وعميق مع الاستراتيجية الروسية، أحد أبرز التجليات الجيواقتصادية للتمرد المشترك على بنية النظام الدولي الغربي. لا تنظر بكين وموسكو إلى هذا المشروع الضخم بوصفه مجرد شبكة من الطرق والموانئ لتسهيل التجارة العالمية، بل تعتبرانه أداة استراتيجية لإعادة هندسة الجغرافيا السياسية والاقتصادية للعالم بما ينهي حالة الارتهاق للقوى الغربية. لقد أدرك صناع القرار في كلا البلدين أن التفوق الاستراتيجي للولايات المتحدة لا ينبع فقط من قوتها العسكرية التقليدية، بل من سيطرتها التاريخية على مسارات التجارة البحرية العالمية التي تمر عبرها أغلب سلاسل الإمداد الدولية.³ ومن هذا المنطلق، جاءت المبادرة لتقدم حلا جذريا يتمثل في خلق شبكات إمداد برية قارية آمنة تخترق قلب الكتلة الأوراسية، وتربط الشرق بالغرب عبر مسارات لا تستطيع البحرية الأمريكية أو حلفاؤها محاصرتها أو

1-Lukin, Op.cit, p152.

2-Kaczmarek, Op.cit, p89.

3 - Bruno Maçães, Belt and Road: A Chinese World Order (London: Hurst, 2018), p22.

فرض سيطرتها عليها.¹ إن هذا التحول من الخضوع لـ "القوة البحرية" الغربية إلى تأسيس "قوة قارية" أوراسية صلبة، يمثل تغييرا كبيرا في أسس القوة العالمية؛ حيث يهدف إلى تجريد الولايات المتحدة من قدرتها على توظيف هيمنتها البحرية كأداة للابتزاز الجيوسياسي، مما يقوض بشكل منهجي أحد أهم الركائز المادية للشرعية الدولية التي تستند إليها واشنطن في فرض سياساتها.

لتحقيق هذا الاختراق الاستراتيجي، برزت الحاجة الماسة إلى دمج المبادرات التنموية الصينية مع الطموحات الإقليمية الروسية في فضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي. وفي هذا الإطار، شهد عام 2015 توقيع اتفاقية تاريخية بين الرئيسين فلاديمير بوتين وشي جين بينغ لربط "مبادرة الحزام والطريق" مع مشروع "الاتحاد الاقتصادي الأوراسي" (EAEU) الذي تقوده موسكو. يعكس هذا الربط المؤسسي مستوى متقدما من الثقة المتبادلة وتوزيع الأدوار؛ حيث تتولى الصين توفير التمويل الضخم والقدرات التكنولوجية لبناء البنية التحتية، بينما توفر روسيا الغطاء الأمني والإطار القانوني واللوجستي عبر أراضيها الشاسعة ودول الجوار الحليفة لها.²

لم يكن هذا الاندماج مجرد ترتيب اقتصادي عابر، بل هو هندسة مضادة لسلاسل الإمداد العالمية تهدف إلى خلق كتل جيواقتصادية مكتف ذاتيا وغير قابل للاختراق من قبل العقوبات الغربية.³ من خلال هذا التنسيق الوثيق، تمكنت القوتان من تحييد التنافس المحتمل بينهما في آسيا الوسطى، وتحويل هذه المنطقة الاستراتيجية من "ساحة صراع" إلى "جسر قاري" يربط أسواق آسيا بأوروبا، متجاوزا بذلك الشبكات اللوجستية والمالية التي تديرها المؤسسات الغربية. إن نجاح هذا الربط يكرس واقعا جديدا تفقد فيه واشنطن قدرتها على التحكم في تدفقات السلع ورؤوس الأموال، مما يوجه ضربة قاصمة للشرعية الاقتصادية للمؤسسات التي تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية لخدمة المصالح الليبرالية للغرب.⁴

1 -Nadège Rolland, China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative (Seattle: National Bureau of Asian Research, 2017), p94.

2 -Kaczmarek, Op.cit, p102.

3 -Kent E. Calder, Super Continent: The Logic of Eurasian Integration (Stanford: Stanford University Press, 2019), p115.

4- Bobo Lo,op.cit, p148.

على صعيد أمن الطاقة، تلعب إعادة هيكلة سلاسل الإمداد دورا محوريا في تحصين كل من روسيا والصين ضد استراتيجيات الاحتواء الغربية. تعتبر الصين المستورد الأكبر للطاقة في العالم، وكان اعتمادها التاريخي على واردات النفط والغاز التي تمر عبر مضيق ملقا -الذي تسيطر عليه البحرية الأمريكية- يمثل ما أطلق عليه القادة الصينيون "معضلة ملقا"؛ أي نقطة الضعف القاتلة التي يمكن لواشنطن استغلالها لخنق الاقتصاد الصيني في أي صراع محتمل.¹ ولتجاوز هذه المعضلة الوجودية، وفرت الشراكة مع روسيا، مدعومة بمشاريع البنية التحتية للحزام والطريق، بديلا بريا آمنا ومستداما. لقد تجسد هذا التحول في مشاريع عملاقة مثل خط أنابيب الغاز "قوة سيبيريا" (*Power of Siberia*)، والذي يضخ إمدادات هائلة من الغاز الروسي مباشرة إلى السوق الصينية عبر شبكة برية معقدة ومحصنة. بالنسبة لروسيا، لا يقل هذا التحول أهمية؛ ففي ظل سياسة العزل والعقوبات الخانقة التي فرضها الغرب ومحاولاته الاستغناء عن مصادر الطاقة الروسية، وجدت موسكو في الأسواق الصينية والآسيوية الصاعدة عبر هذه الشبكات البرية طوق نجاة استراتيجي. إن هذا التكامل المتبادل في سلاسل إمداد الطاقة يخلق حلقة مغلقة ومحصنة ضد التدخلات الخارجية، ويفشل عمليا آليات الحظر الغربي، مما يرسل رسالة واضحة للمجتمع الدولي مفادها أن مفاتيح الأمن الطاقوي العالمي لم تعد حكرا على الدول الغربية أو خاضعة لتقلبات مزاجها السياسي.²

لا يقتصر التمرد الصيني-الروسي عبر سلاسل الإمداد على السلع التقليدية والطاقة، بل يمتد ليشمل البنية التحتية التكنولوجية والرقمية، وهو ما يُعرف بـ "طريق الحرير الرقمي" (*Digital Silk Road*). تدرك العاصمتان أن الهيمنة الغربية في القرن الحادي والعشرين تعتمد بشكل كبير على احتكار سلاسل إمداد التكنولوجيا المتقدمة، وأنظمة الاتصالات، وشبكات الإنترنت العالمية.³ لذا، تعمل الصين، بدعم وتنسيق أمني وعلمي مع روسيا، على بناء شبكات كابلات ألياف ضوئية أرضية وبحرية مستقلة، ونشر

1 -Lukin, Op.cit, p165

2 -Jonathan E. Hillman, *The Emperor's New Road: China and the Project of the Century* (New Haven: Yale University Press, 2020), p88.

3 -Jonathan E. Hillman, *The Digital Silk Road: China's Quest to Wire the World and Win the Future* (New York: Harper Business, 2021), p 45.

تقنيات الجيل الخامس (G5) في الدول المنخرطة في المبادرة، بالإضافة إلى تطوير أنظمة ملاحية فضائية بديلة لنظام تحديد المواقع الأمريكي (GPS)، مثل نظامي "بيدو" الصيني و"غلوناس" الروسي. تهدف هذه الهندسة التكنولوجية المتقدمة إلى فك الارتباط المعرفي والرقمي مع الغرب، وتأمين تدفق البيانات والمعلومات بعيدا عن أجهزة الرقابة والاستخبارات الأمريكية التي طالما استخدمت هيمنتها التكنولوجية للتجسس والضغط السياسي. إن تقديم بكين وموسكو لبدائل تكنولوجية متكاملة ومنخفضة التكلفة لدول "الجنوب العالمي" يحرر هذه الدول من المشروطة الغربية القاسية، ويؤسس لشرعية رقمية جديدة تحترم "السيادة السيبرانية". هذا الانقسام في سلاسل الإمداد التكنولوجية يؤدي حتما إلى تآكل القدرة الغربية على فرض المعايير التقنية والأخلاقية العالمية، مما يسحب البساط تدريجيا من تحت مؤسسات الحوكمة التكنولوجية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة.¹

يثبت هذا الواقع الجيواقتصادي الجديد أن العقوبات الغربية أصبحت سياسة غير فعالة بل وذات آثار سلبية على الاقتصادات الغربية نفسها. وهذا ما يجعل من روسيا والصين قادرتان على الازدهار والبقاء رغم كل القيود المفروضة عليهما، وبالتالي فهو يمثل صفقة قوية لهيبة النظام المالي والتجاري الغربي. كما يشجع دولا أخرى على التمرد والانخراط في هذه الشبكات البديلة، مما يؤدي إلى تفتيت الإجماع الدولي المزعوم حول فعالية وأخلاقية العقوبات الانفرادية كأداة مقبولة لإنفاذ القانون الدولي.²

ختاما، إن إعادة هيكلة سلاسل الإمداد عبر مبادرة الحزام والطريق والمشاريع الأوراسية الرديفة، لا تمثل مجرد تحول في طرق التجارة، بل هي إعادة صياغة جوهرية لموازن القوى والشرعية في النظام الدولي. لقد شكلت المركزية الاقتصادية للغرب، والتي تجسدت في مؤسسات بريتون وودز والتحكم في الممرات المائية الحيوية، الأساس المادي الذي استندت إليه واشنطن لفرض قيمها وقواعدها السياسية كـ "شرعية دولية".³ ولكن، من خلال بناء بنية تحتية قارية مستقلة، وربط الاقتصادات الناشئة بشبكات

1 - Mações, Op.cit, p60.

2-Bobo Lo, Op.cit, p148.

3 - Lukin, Op.cit, 180

طاقة وتكنولوجيا وتجارة لا تخضع للإملاءات الغربية، نجحت الصين وروسيا في تقديم نموذج تنموي وسياسي مواز. هذا النموذج لا يفرض على الدول تغييرا في أنظمتها السياسية، بل يركز على المصالح البراغماتية المشتركة والمساواة السيادية.¹ إن الانزياح التدريجي لمركز الثقل الاقتصادي العالمي نحو الشرق، وتأمين خطوط إمداد متحررة من الوصاية الأمريكية، يعني أن الغرب بصدد فقدان أقوى أدوات الإكراه التي كان يمتلكها. ومع تراجع هذه القدرة المادية الرادعة، تتآكل بالتبعية الشرعية الأخلاقية والسياسية للنظام الدولي ذي القطب الواحد، مفسحة المجال أمام تشكل شرعية دولية متعددة الأقطاب، تستمد قوتها من التنوع، وتقوم على أسس اقتصادية وتجارية غير قابلة للاحتكار أو الابتزاز من قبل قوة مفردة.

المطلب 3: (الأدوار الأمنية) التحدي الأمني والعسكري

يمثل البعد الأمني والعسكري الحلقة الأكثر تعقيدا وتأثيرا في مسار الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين، حيث انتقلت العلاقة بين البلدين من مرحلة التعايش السلمي وتأمين الحدود المشتركة إلى مستوى متقدم من التنسيق العسكري الذي يهدف صراحة إلى تقويض آليات الردع الغربية

الفرع 1: تقويض الردع الغربي

. تدرك قيادة الدولتان أن الهيمنة الأمريكية لا تعتمد فقط على التفوق الاقتصادي أو المؤسسي، بل تستند بشكل أساسي إلى شبكة واسعة من التحالفات العسكرية والقواعد المنتشرة عالميا، والتي توفر لواشنطن قدرة حاسمة على التدخل السريع وفرض إرادتها بالقوة.² ولمواجهة هذه البنية العسكرية الأحادية، تبنت الدولتان استراتيجية تعتمد على تبادل التقنيات الاستراتيجية المتقدمة وتطوير القدرات الدفاعية والهجومية المشتركة. لقد شهدت السنوات الأخيرة تعاونا غير مسبوق في مجالات حساسة للغاية، مثل تطوير أنظمة الإنذار المبكر المضادة للصواريخ الباليستية، وتكنولوجيا الغواصات النووية، والطيران الاستراتيجي، ومجالات الذكاء

1-Kent E. Calder, Super Continent: The Logic of Eurasian Integration, p205.

2-Lukin, Op.cit, p185.

الاصطناعي التطبيقي في القطاع العسكري.¹ هذا المستوى العميق من نقل التكنولوجيا يمحو الفجوة التقنية التي لطالما تفاخرت بها الولايات المتحدة، ويجعل من محاولة احتواء أي من القوتين أمراً محفوفاً بمخاطر وجودية. إن كسر الاحتكار التكنولوجي العسكري للغرب لا يعزز فقط من القدرات الدفاعية الذاتية لكل من الصين وروسيا، بل يفرغ التهديدات العسكرية الغربية من محتواها الرادع، مما يفرض على الولايات المتحدة وحلفائها قيوداً عملياتية صارمة تحد من حريتهم في المناورة العسكرية والتدخل في الأزمات الإقليمية.²

إلى جانب التبادل التكنولوجي، يُعد التكتيف غير المسبوق للمناورات العسكرية المشتركة الأداة العملية الأبرز لتقويض الردع الغربي. لم تعد هذه المناورات مقتصرة على تدريبات مكافحة الإرهاب المحدودة كما كان الحال في بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بل تطورت لتشمل محاكاة لسيناريوهات حرب شاملة ومعقدة تشارك فيها مئات الآلاف من القوات، وآلاف الدبابات، والطائرات الاستراتيجية، والقطع البحرية المتقدمة. تبرز مناورات "فوستوك" (Vostok)³ وسلسلة تدريبات "التعاون البحري" كأثلة ساطعة على هذا التطور النوعي والكمي.⁴ والأهم من حجم هذه المناورات هو اتساع نطاقها الجغرافي؛ إذ لم تعد تقتصر على الأراضي الصينية والروسية، بل امتدت لتشمل مناطق نفوذ استراتيجية وحساسة مثل بحر الصين الجنوبي، وبحر البلطيق، وحتى البحر الأبيض المتوسط. يهدف هذا التمدد الجغرافي للعمليات المشتركة إلى إيصال رسالة جيوسياسية واضحة للغرب مفادها أن النطاق العمليتين لم يعد محصوراً في جوارهما الإقليمي، بل بات يمتلك قدرة على استعراض القوة في الساحات التي طالما اعتبرها حلف شمال الأطلسي (الناتو) بحيرات مغلقة له.⁵ إن قدرة جيشي البلدين على العمل بتوافق عمليتي عال وإدارة مسارح عمليات مشتركة تعقد من

1 -Ethan Meick, China-Russia Military-to-Military Relations: Moving Toward a Higher Level of Cooperation (Washington, DC: U.S.-China Economic and Security Review Commission, 2017), p12.

2- Alexander Korolev, "Systemic Balancing and Regional Hedging: China-Russia Relations," Review of International Studies 42, no. 2 (2016): 385.

3 - مناورات "فوستوك" (Vostok) "أو (الشرق) هي سلسلة تدريبات عسكرية إستراتيجية واسعة النطاق تجريها روسيا بشكل دوري (كل 4 سنوات تقريباً)، وتتركز في مناطق سيبيريا والشرق الأقصى الروسي

4 -Kaczmariski,Op.cit, p118.

5 - Charap,Op.cit, p68.

حسابات البنتاغون، وتثبت عمليا أن موسكو وبكين قادرتان على تشكيل مظلة أمنية موازية. هذا التطور يضعف من فاعلية الضمانات الأمنية التي تقدمها واشنطن لحلفائها في آسيا وأوروبا، ويجعل من التدخل العسكري الغربي في أي أزمة إقليمية مقامرة استراتيجية قد تشعل مواجهة غير محسوبة العواقب.¹

ينعكس هذا التحدي الأمني والعسكري بشكل مباشر وعميق على مستقبل الشرعية الدولية، حيث يضرب في الصميم أحد أهم مرتكزاتها المادية المتمثلة في الانفراد الغربي بإدارة الأزمات العالمية. لقد أسست الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة لشرعية الأمر الواقع، والتي تقوم على مبدأ أن القوة الأمريكية هي الضامن الوحيد للاستقرار الدولي، وأنها تمتلك الحق الاستثنائي في استخدام القوة العسكرية لتطبيق مقررات الشرعية الدولية أو ما تسميه "النظام القائم على القواعد". غير أن التنسيق العسكري الروسي-الصيني، وما يفرزه من قدرات ردع مضادة، يسقط هذه السردية بشكل عملي. عندما تستعرض القوتان قدرتهما على حماية مجالتهما الحيوية وإدارة الأزمات الإقليمية -سواء في بحر الصين الجنوبي، أو في الفضاء الأوراسي، أو في الشرق الأوسط- دون الرضوخ للضغوط أو التهديدات الأمريكية، فإنهما بذلك تنزعان عن واشنطن صفة "الشرطي العالمي".² هذا الواقع العسكري الجديد يعيد تعريف مفهوم "الشرعية" في العلاقات الدولية، ليربطه بتوازن القوى الفعلي بدلا من الالتزام القسري بالقيم الليبرالية. إن تقويض الردع الغربي يعني، في نهاية المطاف، أن أي نظام أمني إقليمي أو عالمي جديد لا يمكن صياغته أو فرضه بالإكراه العسكري الغربي، بل يجب أن يخضع لتفاوض وتوافق يحترم المصالح الأمنية الحيوية لروسيا والصين، مما يبدش نهاية حقبة الأحادية القطبية العسكرية ويؤسس لشرعية دولية متعددة الأقطاب بقوة السلاح والدبلوماسية معا.³

الفرع 2: توزيع الأدوار

تكتسب الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا فاعليتها الاستثنائية في مواجهة الهيمنة الغربية من خلال تبنيها لنموذج غير تقليدي في التحالفات، يقوم على

1 - Lukin, ,Op.cit, p190.

2 - Ethan Meick, Op.cit, p25.

3 -Kaczmariski, Op.cit, p125.

مبدأ "توزيع الأدوار" (*Division of Roles*) والتكامل الوظيفي، بدلا من التطابق المطلق أو الاندماج الهرمي الذي يميز التحالفات الغربية كحلف شمال الأطلسي (الناتو).

أولا-التكامل الاستراتيجي ومفهوم توزيع الأدوار

تدرك القيادتان في بكين وموسكو أن التحدي المركب الذي تفرضه الولايات المتحدة يتطلب استجابة مزدوجة؛ تجمع بين القدرة على الردع العسكري والاشتباك الجيوسياسي المباشر من جهة، والقدرة على بناء أسس اقتصادية وتكنولوجية متينة لشرعية دولية بديلة من جهة أخرى.¹ وبناء على التباين في القدرات والموارد والثقافة الاستراتيجية لكلتا الدولتين، تبلور تفاهم ضمني وعميق يتيح لكل طرف توظيف نقاط قوته النسبية لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إنهاء الأحادية القطبية.²

في هذا النسق المتكامل، لا تتنافس القوتان على قيادة المعسكر المناهض للغرب، بل تنسقان جهودهما بحيث تغطي إحداهما نقاط ضعف الأخرى. لقد أتاح هذا التقسيم البراغماتي للعمل الاستراتيجي تجنب استنزاف الموارد، ومنع وقوع احتكاكات أو تضارب في المصالح الحيوية بينهما، خاصة في المناطق المتاخمة كآسيا الوسطى. إن طبيعة هذا التوزيع تجعل من الصعب على الولايات المتحدة تطبيق استراتيجية "فرق تسد" الكلاسيكية، إذ أن الهيكل المرن للمشاركة يتيح لكل من روسيا والصين دعم بعضهما البعض بشكل غير مباشر، مما يضاعف من تأثيرهما المشترك على بنية النظام الدولي ويضعف من فاعلية أدوات الاحتواء الغربية.³

ثانيا: روسيا رأس الحربة الجيوسياسية والعسكرية

ضمن هذا التقسيم الاستراتيجي، تضطلع روسيا بدور "كاسحة الجليد" أو رأس الحربة في المواجهة الجيوسياسية والعسكرية المباشرة مع الغرب. مدفوعة بإرثها الإمبراطوري وعقيدتها العسكرية الصارمة، تتولى موسكو مهمة تفكيك البنية الأمنية التي أسستها الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتمرد المباشر على القيود الاستراتيجية التي فرضها تمدد حلف الناتو شرقا.⁴ تتجلى هذه الوظيفة الروسية

1 -Kaczmarek, Op.cit, p130.

2 - Lukin, Op.cit, p195.

3-Angela Stent, Putin's World: Russia Against the West and with the Rest (New York: Twelve, 2019), p240 .

4 -Bobo Lo, Op.cit, p170.

بوضوح في استعداد الكرملين لاستخدام "القوة الصلبة" (*Hard Power*) والانخراط في نزاعات مسلحة أو عمليات هجينة لكسر احتكار الغرب لإدارة الأزمات، وهو ما برز جليا في جورجيا (2008)، والتدخل العسكري الحاسم في سوريا (2015)، وصولا إلى المواجهة الشاملة في أوكرانيا. لقد أخذت روسيا على عاتقها تحمل التكلفة المباشرة للصدام -بما في ذلك الحصار والعقوبات الغربية القاسية- لتثبت للعالم أن مظلة الردع الأمريكية قابلة للاختراق والكسر.¹

إن هذا الدور الروسي الصدامي يوفر غطاء استراتيجيا ثمينًا للصين. فمن خلال إجبار الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين على استنزاف مواردهم وتركيز انتباههم العسكري والسياسي على الجبهة الشرقية لأوروبا والشرق الأوسط، تخفف موسكو من حدة الضغوط الغربية الموجهة نحو بكين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. روسيا، بهذا المعنى، تقوم بعملية "تدمير خلاق" للشرعية الأمنية الغربية القائمة على الأحادية؛ إذ تكشف ممارساتها الميدانية عن حدود القوة الأمريكية وعجزها عن حماية حلفائها أو فرض إملأاتها بالقوة العسكرية كما كان الحال في التسعينيات. هذا الاختراق الروسي لجدار الهيمنة الغربية هو ما يعبد الطريق أمام القوى الأخرى للمطالبة بإعادة صياغة قواعد اللعبة الدولية.²

ثالثا-الصين قاطرة البناء الاقتصادي والتكنولوجي

في المقابل، وبينما تنخرط روسيا في تفكيك النظام الأمني القديم، تتولى الصين الدور التكميلي والمتمثل في "البناء الهادئ" لأسس النظام الدولي الجديد. تدرك بكين أن الشرعية الدولية المستدامة لا يمكن أن تُبنى على القوة العسكرية وحدها، بل تتطلب توفير بدائل مادية، واقتصادية، وتكنولوجية مقنعة لدول العالم.³ لذا، تقود الصين قاطرة الصعود غير الغربي عبر توظيف قدراتها الصناعية والمالية الهائلة لإعادة هندسة القواعد التجارية وسلاسل الإمداد العالمية. ومن خلال مشاريع عملاقة كمبادرة "الحزام والطريق"، وتأسيس مؤسسات تمويلية كـ "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية"

1 - Kaczmarek, Op.cit, p135.

2 - Stent, Op.cit, p255.

3 - Nadège Rolland, China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative (Seattle: National Bureau of Asian Research, 2017), p145.

(AIIB)، تقوم بكين بخلق شبكة مصالح عالمية متينة تربط الاقتصادات الناشئة بمركز الثقل الآسيوي بعيدا عن المشروطية الغربية.

يتيح هذا الدور للصين تجنب المواجهة العسكرية المباشرة والمبكرة مع واشنطن، محتفظة بصورتها كقوة تنموية ومسؤولة تدعو للسلام. غير أن هذا الصعود الاقتصادي يوفر في الوقت ذاته شريان الحياة لروسيا؛ فالبنية التحتية المالية والتكنولوجية التي تأسسها الصين (من أنظمة دفع بديلة، وشبكات اتصالات متقدمة ك G5، وتقنيات الذكاء الاصطناعي) هي ما يمنح موسكو القدرة على الصمود في وجه العقوبات الغربية غير المسبوقة. إن الصين، بهذا المفهوم، توفر "العمق الاستراتيجي" و"القاعدة اللوجستية" للمحور الأوراسي. وبينما تقوم روسيا بتعطيل قدرة الغرب على فرض قواعده عبر الردع العسكري، تتقدم الصين ملء الفراغ المؤسسي والاقتصادي، صانعة بذلك شرعية معيارية ومادية تجعل من التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب واقعا لا رجعة فيه.¹

رابعا- الانعكاس الختامي على مستقبل الشرعية الدولية

إن محصلة هذا التوزيع الدقيق والمتقن للأدوار بين روسيا والصين تفرز تحديا بنيويا غير مسبوق للشرعية الدولية الغربية. لقد اعتمد النظام الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة على افتراض مفاده أن التفوق العسكري والجاذبية الاقتصادية والتكنولوجية هما حكر على النموذج الغربي، وأنه لا توجد قوة أو تحالف قادر على تقديم بديل شامل في كلا المجالين. غير أن التنسيق الصيني-الروسي كسر هذه القاعدة؛ فروسيا جردت الغرب من هيئته العسكرية والأمنية باختراقها لخطوطه الحمراء دون هوادة، والصين أسقطت سرديّة التفوق التنموي الغربي بتقديمها لنموذج اقتصادي سيادي يحترم الاختلاف الثقافي والسياسي ولا يتدخل في الشؤون الداخلية.²

ونتيجة لهذا الجهد المزدوج والمتكامل، تتآكل اليوم أسس "شرعية الإكراه" التي مارستها واشنطن لعقود. لم يعد المجتمع الدولي، وخاصة دول "الجنوب العالمي"، مضطرا للاختيار بين الانصياع للهيمنة أو التعرض للعزل والانهيال، بل بات يمتلك

1 - lizabeth Wishnick, "Sino-Russian Relations in a Changing World Order," Asian Survey 57, no. 6 (2017): p1020.

2 - Bobo Lo, Op.cit, p11.

خيارات استراتيجية بديلة توفرها مظلة الأمن الروسية وقنوات التمويل والتكنولوجيا الصينية..

يخلص هذه المبحث إلى أن الصعود المتزامن والمتكامل لكل من الصين وروسيا لا يمثل مجرد تحول مادي في موازين القوى العالمية، بل يشكل تحدياً بنيوياً ومفاهيمياً عميقاً لأسس "الشرعية الدولية" كما صاغتها وفرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها منذ نهاية الحرب الباردة. لقد أثبت التحليل المعمق عبر هذا المبحث أن بكين وموسكو لا تكتفيان برفض الأحادية القطبية نظرياً، بل تقودان استراتيجية عملية شاملة لتفكيكها على ثلاثة مستويات مترابطة.

- سياسياً، نجحت القوتان في تطوير "شراكة استراتيجية شاملة" وبناء تكتلات مؤسسية بديلة وموازية (مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس)، مع التمسك الصارم بمركزية الأمم المتحدة ومبدأ السيادة الوطنية، مما أفرز سرديّة شرعية جديدة تلتف حولها دول "الجنوب العالمي" الراضية للتدخلات الليبرالية.

- اقتصادياً، شكل التمرد على النظام المالي الغربي، من خلال سياسات نزع الدولة والاعتماد على العملات المحلية، إلى جانب إعادة هيكلة سلاسل الإمداد عبر مبادرة "الحزام والطريق"، ضربة قاصمة لفاعلية سلاح العقوبات الاقتصادية الغربية. إن هذا المسار الجيواقتصادي جرّد واشنطن من إحدى أهم أدوات الإكراه التي استندت إليها لفرض شرعيتها.

- أمنياً، فقد أدى التكامل العملياتي وتبادل التقنيات العسكرية المتقدمة بين الجيشين الروسي والصيني إلى تقويض مظلة الردع الغربية، مما أثبت عملياً قدرة هذا المحور الأوراسي على حماية مجالاته الحيوية وإدارة الأزمات الإقليمية دون الرضوخ للتهديدات العسكرية الأمريكية، مُنهيًا بذلك حقبة الانفراد الغربي بالتدخل واستعراض القوة.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن "الشرعية الدولية" تمر اليوم بمرحلة انتقالية حاسمة؛ حيث تتآكل الشرعية الغربية القائمة على التدخل الإنساني والمشروطة الاقتصادية الانفرادية، لصالح شرعية تعددية صاعدة تستند إلى التكافؤ السيادي، وعدم التدخل، وتوازن المصالح.

المبحث الثاني: القضايا العالمية المشتركة وتأثيرها على الشرعية الدولية

إن تأكل الشرعية الدولية المعاصرة لم يعد مقتصرًا على الإخفاقات في الملفات الأمنية أو الاقتصادية التقليدية، بل امتد ليشمل العجز الواضح في إدارة "القضايا العالمية المشتركة". تصدرها قضايا البيئة والمناخ، القضايا الاقتصادية والاجتماعية، قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة، قضايا الصحة العالمية، قضايا حقوق الإنسان، والقضايا المرتبطة بحوكمة التكنولوجيا.

المطلب 1: القضايا البيئية والمناخية وتأكل الهيمنة

تشكل الأزمات البيئية والمناخية تهديد وجودي يتجاوز الحدود الوطنية ويتداخل بعمق مع مسار تأكل الهيمنة التقليدية، حيث لم تعد تُقرأ كمجرد تحديات تقنية، بل كساحات للصراع السياسي والأيديولوجي، وإعادة تشكيل التحالفات، واختبار لأنماط الحوكمة العالمية في غياب قيادة دولية قادرة على التحمل الأعباء والمسؤولية.

الفرع 1: الأزمات البيئية كاختبار وجودي للشرعية الدولية

في هذا السياق، تمثل أزمة التغير المناخي، والاحتباس الحراري، والتدهور المتسارع للتنوع البيولوجي، واستنزاف الموارد الطبيعية، تحديات غير مسبقة تختبر مدى فاعلية وشرعية النظام الدولي القائم. لقد بُنيت الشرعية الدولية، التي تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، على افتراض قدرة النظام الليبرالي على توفير "المنافع العامة العالمية" (*Global Public Goods*) وضمان الاستقرار والرفاهية للبشرية جمعاء.¹ غير أن تفاقم التلوث البيئي والقصور البنيوي في آليات التعاون الدولي لمواجهة هذه المخاطر البيئية المعقدة، كشف عن فجوة عميقة بين الخطاب المعياري للنظام العالمي الغربي وقدرته الفعلية على الاستجابة. لم تعد هذه القضايا مجرد ملفات تقنية تُناقش في أروقة الأمم المتحدة، بل تحولت إلى ساحة صراع جيوسياسي حاد تعيد تشكيل مفاهيم "الأمن الإنساني" والسيادة.² إن الفشل في احتواء التدهور البيئي يضرب

1- Andrew Hurrell, *On Global Order: Power, Values, and the Constitution of International Society* (Oxford: Oxford University Press, 2007), p145.

2 - Robyn Eckersley, *The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty* (Cambridge: MIT Press, 2004), p88.

في صميم العقد الاجتماعي العالمي، حيث ترى الكثير من الدول، خاصة في "الجنوب العالمي"، أن المؤسسات الدولية التي يهيمن عليها الغرب غير قادرة، أو ربما غير راغبة، في صياغة استجابة عادلة وفعالة تحمي مستقبل الكوكب دون المساس بحقوق التنمية المشروعة للدول النامية.¹

الفرع 2: التذبذب الأمريكي وأولوية المصالح الوطنية

تعرض القيادة الأمريكية للنظام الدولي لانتقادات متصاعدة في مواجهة هذه الأزمة، أدت إلى اهتزاز صورتها كضامن للشرعية ومسؤول عن إدارة الأزمات الكبرى. يعود هذا التراجع بشكل رئيسي إلى التذبذب الحاد والمستمر في التزامات واشنطن المناخية، والذي يعكس أزمة بنيوية في آليات صنع القرار الداخلي وارتهاها للتقلبات السياسية. لقد شكل الانسحاب الأمريكي من "بروتوكول كيوتو" سابقا، ثم التراجع عن "اتفاقية باريس للمناخ" خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب (قبل العودة إليها لاحقا)، ضربة قاصمة لمصداقية واشنطن أمام المجتمع الدولي. هذا التذبذب أرسل إشارات واضحة مفادها أن الولايات المتحدة تعطي الأولوية المطلقة لمصالحها الاقتصادية الوطنية قصيرة الأجل ولحماية قطاعاتها الصناعية التقليدية، على حساب "الأمن الإنساني" الشامل ومستقبل الكوكب. يُنظر إلى هذه البراغماتية المفرطة على أنها تنصل من المسؤولية التاريخية التي تقع على عاتق أكبر اقتصاد وأكبر مصدر تاريخي للانبعاثات الغازية الدفيئة.² نتيجة لذلك، فقدت الهيمنة الأمريكية جانبا كبيرا من تفوقها الأخلاقي؛ إذ لا يمكن لأي قوة أن تدعي قيادة العالم وفرض شرعيتها، بينما تتخلى عن قيادة الجهود الرامية لدرء أكبر تهديد وجودي يواجه البشرية. هذا السلوك الانتقائي في تطبيق الالتزامات الدولية عزز من القناعة بأن القانون الدولي والاتفاقيات المتعددة الأطراف ليست سوى أدوات توظفها واشنطن حين تخدم مصالحها، وتتخلى عنها عندما تتعارض معها.

1 - David Held and Charles Roger, "Three Models of Global Climate Governance: From Kyoto to Paris and Beyond", *Global Policy*, 9 no. 4 (2018): p530.

2- Kelly Sims Gallagher and Xiaowei Xuan, *Titans of the Climate: Explaining Policy Process in the United States and China* (Cambridge: MIT Press, 2018), p75.

الفرع 3: الإمبريالية البيئية وفجوة الثقة بين الشمال والجنوب

إن هذا الانكفاء الأمريكي وال فشل الغربي في صياغة حوكمة بيئية عادلة، أدى إلى تعميق فجوة الثقة بين دول "الشمال المتقدم" و"الجنوب العالمي". تدرك الدول النامية أن استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث البيئي هما نتاج قرون من الثورة الصناعية والسياسات الاستخراجية التي مارستها الدول الغربية لبناء اقتصاداتها الحديثة. لذلك، تعتبر هذه الدول أن محاولات الغرب فرض قيود بيئية صارمة اليوم، دون تقديم تعويضات مالية كافية أو نقل للتكنولوجيا الخضراء، هي نوع من "الإمبريالية البيئية" التي تهدف إلى إعاقة صعود الاقتصادات الناشئة.¹ يتجلى هذا التوتر بوضوح في مؤتمرات الأطراف المعنية بالمناخ، حيث تتحول قضايا تمويل التكيف المناخي والتعويض عن "الخسائر والأضرار" إلى ساحات للاشتباك الدبلوماسي الذي يفضح ازدواجية المعايير الغربية. إن الإخفاق المستمر في الوفاء بتعهدات التمويل المناخي يضعف الشرعية المعيارية للمؤسسات الدولية ويجعلها تبدو كأدوات لتأبيد التفاوت الهيكلي في النظام العالمي. في ظل هذا التناقض، يتآكل الإجماع الدولي حول القواعد الحاكمة للنظام العالمي²، وتتصاعد المطالب بضرورة تبني مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" بشكله الحقيقي، مما يمهد الطريق لرفض الإملاءات الغربية والبحث عن شراكات وتكتلات بديلة تتفهم الاحتياجات التنموية لدول الجنوب ولا ترهنها باشتراطات بيئية قسرية تفوق قدراتها الاقتصادية.³

الفرع 4: الصعود الصيني كقيادة بيئية بديلة

وجدت الصين فرصة استراتيجية سانحة للعب دور قيادي بديل وإعادة تشكيل حوكمة التحول البيئي العالمي، وذلك في ظل الفراغ القيادي الذي خلفته السياسات الأمريكية المتذبذبة، والجمود الذي اعتري التعاون الدولي التقليدي، لقد أدركت بكين مبكراً أن الريادة في ملف التغير المناخي لا تُعد مجرد مسؤولية أخلاقية، بل هي أداة جيوسياسية فعالة لتعزيز "القوة الناعمة" وبناء شرعية دولية جديدة تتجاوز الإطار

1 -Robert O. Keohane and David G. Victor, "The Regime Complex for Climate Change ", *Perspectives on Politics*, 9 no. 1 (2011): p15.7

2 -J. Timmons Roberts and Bradley C. Parks ,*A Climate of Injustice: Global Inequality, North-South Politics, and Climate Policy* (Cambridge: MIT Press, 2006), p134.

3- Hurrell ,Op.cit, p162.

الغربي.¹ أطلقت القيادة الصينية مفهوم "الحضارة الإيكولوجية" (*Ecological Civilization*) ليكون إطاراً نظرياً وعملياً يدمج التنمية الاقتصادية بالاستدامة البيئية. وتُرجم هذا المفهوم على أرض الواقع من خلال استثمارات ضخمة جعلت من الصين المنتج الأول عالمياً لتقنيات الطاقة المتجددة، والسيارات الكهربائية، والابتكارات الخضراء. إن هذا التحول الداخلي الجذري مكن بكين من تقديم نفسها للمجتمع الدولي، وتحديدًا لدول العالم النامي، كشريك استراتيجي يمتلك القدرة التكنولوجية والموارد المالية لمساعدتها في عملية الانتقال الطاقوي بعيداً عن التذبذب والشروط الغربية.² تقوم الصين بتصدير نموذجها التنموي والبيئي عبر دمج معايير الاستدامة في مشاريع "مبادرة الحزام والطريق الخضراء" (Green BRI)، مما يعزز نفوذها في صياغة القواعد والمعايير البيئية المستقبلية. هذا الدور القيادي يسهم في تهميش الاحتكار الأمريكي لعملية وضع المعايير العالمية، ويؤسس لشرعية صينية متصاعدة تستمد قوتها من تقديم حلول مادية وتقنية ملموسة بدلاً من الاكتفاء بالتنظير الأخلاقي.³

الفرع 5: الانعكاسات النظامية وتفكيك الأحادية عبر بوابة المناخ

خلاصة القول في هذا المطلب، إن الأزمات البيئية والمناخية تحولت من مجرد قضايا تعاون وظيفي إلى محددات رئيسية لبقاء واستمرار الشرعية الدولية. لقد كشف العجز عن معالجة التغير المناخي واستنزاف الموارد عن هشاشة الأسس المعيارية التي بنيت عليها الهيمنة الأمريكية، وأثبت أن النظام الليبرالي الغربي بات غير قادر على تقديم حلول مستدامة للأزمات الكوكبية العابرة للحدود. إن التراجع الأمريكي، المحكوم بالمصالح الاقتصادية الضيقة والتقلبات السياسية الداخلية، خلق أزمة ثقة عالمية دفعت دول الجنوب للتمرد الصامت على الإملاءات الغربية.⁴ وفي المقابل، أتاح هذا التآكل المؤسسي بروز الصين كفاعل محوري يعيد رسم خريطة الحوكمة البيئية وفق قواعد جديدة تحترم الأبعاد التنموية والسيادية للدول النامية. بناءً على ذلك، فإن قضية المناخ لم تعد مجرد أزمة بيئية، بل غدت ساحة لتفكيك الأحادية القطبية، حيث تُستخدم

1 - Barbara Finamore, *Will China Save the Planet* (Cambridge: Polity Press, 2018), p45.

2-Yanzhong Huang, *Toxic Politics: China's Environmental Health Crisis and its Challenge to the Chinese State* (Cambridge: Cambridge University Press, 2020), p210.

3 -Gallagher, Op.cit, p142.

4 - Eckersley, Op.cit, p112.

الابتكارات الخضراء والتمويل المناخي كأدوات لبناء "شرعية بديلة" متعددة الأقطاب. إن انتقال مركز الثقل في الدبلوماسية البيئية نحو الشرق يعكس تحولاً أعمق في بنية النظام الدولي، مؤكداً أن الشرعية في القرن الحادي والعشرين ستكون حليفاً للقوى القادرة على توفير قيادة مستقرة، ومنافع عامة حقيقية، واستجابة فعالة لمتطلبات "الأمن الإنساني" الشامل، وليس لمن يحتكر القوة العسكرية والاقتصادية التقليدية¹

المطلب 2: القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتحدي النموذج الليبرالي

ترتبط أزمة الشرعية الدولية المعاصرة ارتباطاً وثيقاً بالإخفاقات الهيكلية للنظام الاقتصادي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة في الوفاء بوعوده الأساسية، وفي مقدمتها القضاء على الفقر المدقع والحد من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

الفرع 1: إخفاق النموذج النيوليبرالي وتعميق التفاوت الاجتماعي

لقد استندت الشرعية الغربية، منذ نهاية الحرب الباردة، إلى الترويج لنموذج "إجماع واشنطن" الذي فرض سياسات التحرير المالي، والخصخصة، والتشفير الحكومي كمسار وحيد لتحقيق التنمية والرفاه. غير أن التطبيق الفعلي لهذه السياسات في دول "الجنوب العالمي" أثبت فشله الذريع في معالجة الجذور العميقة للفقر؛ بل إنه ساهم في تفكيك شبكات الأمان الاجتماعي وتهميش الطبقات الهشة². ورغم أن العولمة الاقتصادية قد رفعت من حجم التجارة العالمية، إلا أن عوائد هذا النمو تركزت بشكل في دول الشمال، مما أدى إلى اتساع غير مسبوق في فجوة الثروة العالمية.

إن هذا التفاوت المتزايد وعدم المساواة المفرطة يضربان في صميم الجاذبية المعيارية للنموذج الغربي. فعندما تجد مئات الملايين من البشر أنفسهم عالقين في دوامة الفقر المدقع في ظل نظام يتباهى بوفرة الإنتاج الرأسمالي، تتآكل الثقة في المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد والبنك الدوليين) التي تُعتبر أذرعاً لتكريس الهيمنة الأمريكية. يُنظر إلى هذه المؤسسات اليوم من قبل الكثيرين ليس كأدوات لتخفيف الفقر، بل كآليات لإعادة إنتاج التبعية الاقتصادية وتعميق الفوارق بين المركز والأطراف³. هذا

1 -Finamore , Op.cit, p142.

2Joseph E. Stiglitz ,*Globalization and Its Discontents*) New York: W. W. Norton & Company, 2002), p73.

3-Thomas Piketty ,*Capital in the Twenty-First Century* (Cambridge: Harvard University Press, 2014), p430.

الإخفاق الهيكلي يسحب تدريجيا البساط الأخلاقي والسياسي من تحت أقدام النظام الليبرالي، ويجعل من ادعاءاته بحماية حقوق الإنسان مجرد شعارات فارغة لا تصمد أمام واقع الحرمان الاقتصادي.

الفرع 2: تحديات الأمن الغذائي وتسييس المساعدات الدولية

تبرز تحديات الأمن الغذائي والقضاء على الجوع -إلى جانب أزمة الفقر وتوزيع الثروة- كإحدى أهم القضايا التي تعكس قصور الشرعية الدولية المعاصرة. لقد أسفرت برامج "التكيف الهيكلي" التي فرضتها المؤسسات الغربية المانحة عن إجبار العديد من الدول النامية على تقليص الدعم الحكومي لقطاع الزراعة المحلي لصالح زراعة المحاصيل النقدية المعدة للتصدير. هذا التوجه جعل الأمن الغذائي لدول الجنوب رهينة لتقلبات أسواق السلع العالمية والمضاربات المالية التي تتحكم فيها بورصات الغرب، مما أدى إلى موجات متكررة من أزمات الغذاء التي عصفت بالدول الأكثر فقرا.¹

علاوة على ذلك، تتعرض الولايات المتحدة والقوى الغربية لانتقادات حادة بسبب استخدامها لبرامج الإغاثة والمساعدات الغذائية كأداة للضغط الجيوسياسي وتطويع الإيرادات السياسية للدول الهشة. إن ربط المساعدات الاقتصادية والغذائية بمشروطيات سياسية أو بالانخراط في المحاور الغربية، يفرغ العمل الإنساني الدولي من محتواه الأخلاقي، ويُظهر النظام الدولي القائم بمظهر المستغل للأزمات الوجودية للشعوب. وفي ظل عجز المنظمات التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، عن فرض آليات عادلة تحمي سلاسل الإمداد الغذائي من الاحتكار الغربي، تتصاعد مشاعر الغبن والنقمة في الدول النامية. إن بقاء شبح الجوع مخيما على أجزاء واسعة من العالم، في ظل الهيمنة التكنولوجية والزراعية للغرب، يقدم دليلا ماديا قاطعا على أن النظام الدولي الراهن مصمم لخدمة المصالح الاستهلاكية لدول المركز، مما يفقد القيادة الأمريكية جانبا حيويا من شرعيتها الإنسانية.²

1 -Walden Bello ,*The Food Wars* (London: Verso, 2009), p55.

2-Amartya Sen ,*Development as Freedom* (New York: Alfred A. Knopf, 1999), p160.

الفرع 3: صعود "إجماع بكين" وشرعية الإنجاز الاجتماعي

في مقابل هذا الإخفاق المتراكم للنموذج النيوليبرالي الغربي، برزت الصين كقوة مراجعة تقدم نموذجا تنمويا بديلا يعيد تعريف أسس الشرعية الدولية. لقد شكل النجاح غير المسبوق الذي حققته بكين في انتشار أكثر من 800 مليون مواطن صيني من براثن الفقر المدقع خلال العقود الأربعة الماضية، زلزلا مفاهيميا في حقل التنمية الدولية. يقدم هذا الإنجاز، الذي استند إلى توجيه وتخطيط مركزي من الدولة بدلا من ترك الأمور لقوى السوق غير المنضبطة، نموذجا جذابا للغاية لدول "الجنوب العالمي" التي ما زالت تكافح لتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر.¹

يُعرف هذا النموذج البديل في الأدبيات السياسية بـ "إجماع بكين" (*Beijing Consensus*)، وهو يركز على إعطاء الأولوية القصوى للحقوق الاجتماعية والاقتصادية (كالحق في الغذاء، والسكن، والعمل) باعتبارها الأساس الحقيقي لكرامة الإنسان، متجاوزا بذلك المنظور الغربي الذي يحصر حقوق الإنسان في الحريات السياسية والمدنية.² ومن خلال توفير قروض استثمارية ومشاريع بنية تحتية ضخمة للدول النامية عبر مسارات خالية من المشروطة السياسية القاسية، تنجح الصين في سحب احتكار إدارة التنمية من أيدي واشنطن. إن هذا التحول يعكس تغييرا جوهريا في معايير الشرعية الدولية؛ حيث باتت شرعية النظم والنماذج تُقاس بمدى قدرتها على تحقيق "الإنجاز المادي" وتوفير الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وليس بمدى تطابقها مع القيم الديمقراطية الليبرالية. وبذلك، تعمق الصين من أزمة الهيمنة الأمريكية عبر إثبات أن التغلب على الفقر والتفاوت الاجتماعي يمكن أن يتحقق خارج النموذج الغربي، مما يكرس الانتقال العملي نحو نظام دولي متعدد الأقطاب والنماذج التنموية.³

1 - Joshua Cooper Ramo ,*The Beijing Consensus* (London: Foreign Policy Centre, 2004), p22.

2 - Barry Naughton ,*The Chinese Economy: Adaptation and Growth* (Cambridge: MIT Press, 2018), p215.

3 - Shaun Breslin ,*China and the Global Political Economy* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2007), p132.

المطلب 3: النزاعات المسلحة، مكافحة الإرهاب، وأزمات اللجوء

إن العلاقة بين النزاعات المسلحة ومكافحة الإرهاب وأزمات اللجوء علاقة معقدة ومتشابكة، حيث يؤثر كل عنصر منها في الآخرين بشكل كبير. كما أنها تشكل تحديا كبيرا للشرعية الدولية ومصادقية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها.

الفرع 1: "الحرب على الإرهاب" وازدواجية المعايير الأمنية

شكلت السياسات الأمنية الغربية، وفي مقدمتها المقاربة الأمريكية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، أحد أبرز العوامل التي ساهمت في تآكل الشرعية الدولية المعاصرة. ففي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، قادت الولايات المتحدة مسعى عالميا لـ "أمننة" (*Securitization*) العلاقات الدولية، محاولة مفهوم مكافحة الإرهاب إلى مبرر فضفاض للتدخلات العسكرية الأحادية وتغيير الأنظمة، متجاوزة بذلك الأطر المؤسسية والقانونية للأمم المتحدة.¹ لقد أدى هذا التوظيف الاستراتيجي والأيديولوجي لـ "الحرب العالمية على الإرهاب" إلى تصنيف انتقائي للجماعات الإرهابية بناء على مدى تقاطعها مع المصالح الجيوسياسية الغربية، وليس استنادا إلى معايير قانونية وموضوعية موحدة. هذا التناقض الصارخ جرّد الحملات الأمنية الغربية من مصداقيتها الأخلاقية، وأظهر القانون الدولي كأداة طيعة تُستخدم لمعاقبة الخصوم وتُعطل لحماية الحلفاء.²

نتيجة هذه هذه الازدواجية، سارعت كل من روسيا والصين إلى تقديم مقاربات أمنية بديلة تستند إلى التفسير الكلاسيكي للسيادة الوطنية ورفض التدخل الخارجي. ومن خلال أطر مؤسسية موازية كمنظمة شنغهاي للتعاون، ركزت القوتان على مكافحة ما أطلقا عليه "الشُرور الثلاثة" (الإرهاب، الانفصال، والتطرف)، وهي مقاربة تمنح الأولوية المطلقة لأمن الدولة واستقرار الأنظمة الحاكمة بعيدا عن الذرائع التدخلية التي تميز المقاربة الغربية.³ إن هذا الطرح يلقي صدى إيجابيا واسعاً لدى العديد من دول "الجنوب العالمي" التي تخشى من تحول الحملات الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة

1 -Barry Buzan, "The 'War on Terrorism' as the New 'Macro-Securitization' ", *International Affairs*, 82 no. 6 (2006): p1102.

2 -Richard Falk, *The Great Terror War* (New York: Olive Branch Press, 2003), p45.

3-Rosemary Foot, "The United Nations, Counter Terrorism, and Human Rights: Institutional Adaptation and Embedded Ideas ", *Human Rights Quarterly*, 29 no. 2 (2007): 495.

المنظمة إلى مسوغات لانتهاك سيادتها الإقليمية، مما يكرس انتقالاً في مرجعية الشرعية الأمنية من واشنطن إلى العواصم الأوراسية.

الفرع 2: الإخفاق في إدارة النزاعات المسلحة والتدخلات الانتقائية

إن تأكل الشرعية الغربية لا يتوقف عند حدود مكافحة الإرهاب، بل يتجلى بوضوح أشد في الفشل الذريع والانتقائية في إدارة النزاعات المسلحة وتسوية الأزمات الإقليمية. لقد وظفت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون مفاهيم مستحدثة في القانون الدولي، مثل مبدأ "مسؤولية الحماية" (R2P)، كغطاء قبيح لتشريع تدخلاتها العسكرية. غير أن الممارسة العملية، كما حدث في العراق (2003) وليبيا (2011)، أثبتت أن هذه التدخلات لم تهدف إلى إرساء السلام أو حماية المدنيين، بقدر ما استهدفت تفكيك النظم السياسية المناهضة للهيمنة الغربية، مما أسفر في النهاية عن انهيار مؤسسات الدولة وانزلاق تلك البلدان في أتون حروب أهلية مدمرة وممتدة.¹

لقد شكلت هذه الإخفاقات الكارثية نقطة تحول حاسمة في نظرة المجتمع الدولي لمصادقية القيادة الأمريكية. فقد باتت دول العالم النامي تنظر بعين الريبة والشك إلى أي محاولة غربية لإدارة النزاعات، معتبرة إياها مجرد واجهة لـ "إمبريالية جديدة" تتستر خلف مقولات حقوق الإنسان وحماية المدنيين.²

استثمرت روسيا والصين هذه الأزمة العميقة في الثقة لتعزيز شراكتهما الاستراتيجية وللترويج لنموذج بديل في إدارة النزاعات يركز على الحفاظ على كيان الدولة الوطنية ومؤسساتها، ورفض تغيير الأنظمة بالقوة. ويتجلى هذا التوجه العملي في هندسة مسارات تسوية سياسية موازية، مثل "مسار أستانا"³ في سوريا، والذي همّش الدور الأمريكي بالكامل، وأثبت قدرة القوى غير الغربية على احتواء النزاعات المعقدة

1-Aidan Hehir, *The Responsibility to Protect: Rhetoric, Reality, and the Future of Humanitarian Intervention* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2012), p150.

2- Mohammed Ayoob, "Third World Perspectives on Humanitarian Intervention and International Administration", *Global Governance*, 10 no. 1 (2004): p102.

3 - "مسار أستانا" هو عملية مفاوضات دولية للسلام في سوريا، انطلقت في العاصمة الكازاخستانية أستانا مطلع عام 2017. ترعاه ثلاث دول ضامنة وهي: روسيا، تركيا، وإيران، ويهدف بشكل رئيسي إلى إيجاد تسوية سياسية ووقف إطلاق النار، وتضمن جولات متكررة وصلت إلى أكثر من 22 جولة.

وفرض واقع جيوسياسي جديد بقوة الدبلوماسية والتوازن العسكري الميداني، مما يمثل ضربة موجعة لشرعية واشنطن كـ "شرطي وحيد" للعالم.¹

الفرع 3: أزمات اللاجئين وفضح التناقضات الأخلاقية للغرب

تُمثل أزمات اللاجئين والمهاجرين، التي تفاقمت بشكل غير مسبوق خلال العقد الماضي، النتيجة المباشرة والحتمية للإخفاق في إدارة النزاعات المسلحة والتدخلات الغربية في الشرق الأوسط وإفريقيا. وبدلاً من تحمل المسؤولية التاريخية والأخلاقية عن تداعيات سياساتها الخارجية، لجأت الدول الغربية إلى تبني سياسات أمنية صارمة لتحسين حدودها، وعسكرة جهود مكافحة الهجرة، والتنصل من التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.² لقد كشفت استجابة الغرب لأزمات اللجوء عن تناقض أخلاقي وازدواجية معايير فاضحة؛ فبينما تُفتح الحدود وتُقدم كافة التسهيلات للاجئين الأوروبيين (كما في الحالة الأوكرانية)، يتم صد واحتجاز بل وترحيل طالبي اللجوء القادمين من دول "الجنوب العالمي" بطرق تنتهك أبسط حقوق الإنسان التي يتغنى بها النظام الليبرالي.³

هذا السقوط الأخلاقي في إدارة ملف الهجرة واللجوء أدى إلى تآكل ما تبقى من القوة الناعمة والشرعية المعيارية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي خضم هذا المشهد، توظف كل من الصين وروسيا هذه التناقضات لفضح زيف السردية الغربية أمام المجتمع الدولي. فعوضاً عن المقاربة الأمنية البحتة التي يتبناها الغرب، تروج الصين لما تُسميه "السلام القائم على التنمية" (*Development-led Peace*)، معتبرة بأن الجذور العميقة للهجرة القسرية واللجوء تكمن في الفقر والتمييز اللذين كرسهما النظام الاقتصادي النيوليبرالي. وتطرح بكين مشاريع ضخمة كـ "مبادرة الحزام والطريق" كحل استراتيجي لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات عبر توطين التنمية في الدول المصدرة

1 -Roy Allison ,*Russia, the West, and Military Intervention* (Oxford: Oxford University Press, 2013), p115

2 - Roy Allison ,*Russia, the West, and Military Intervention* (Oxford: Oxford University Press, 2013), p115.

3 -Stephen Castles, Hein de Haas, and Mark J. Miller ,*The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2014), p220.

للمهاجرين.¹ إن هذا الطرح يسحب أدوار القيادة والريادة من الغرب، ويؤسس لشرعية دولية جديدة تنظر إلى الأزمات الإنسانية من منظور التنمية المتكافئة والسيادة، وليس من منظور الوصاية والتمييز العنصري.

المطلب 4: قضايا الصحة العامة وتسييس الأمن الإنساني

لقد تحولت قضايا الصحة العامة، وعلى رأسها الأوبئة والأمراض المعدية، من مجرد أزمات طبية وتقنية إلى اختبارات جيوسياسية قاسية كشفت عن تصدعات عميقة في بنية الشرعية الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع 1: الأوبئة والأمراض المعدية كاشفة لهشاشة الهيمنة الغربية

. أثبتت جائحة كوفيد-19، كحدث مفصلي في التاريخ المعاصر، أن النظام الليبرالي الغربي، بمؤسساته الصحية العالمية المتمحورة حول الغرب، يعاني من عجز بنيوي في إدارة الأزمات العابرة للحدود وتوفير "الأمن الإنساني" الشامل. فبدلاً من قيادة استجابة عالمية منسقة، أظهرت الولايات المتحدة والدول الأوروبية ميلاً حاداً نحو الانعزالية وتغليب المصالح الوطنية الضيقة، وهو ما تجلّى بوضوح في سياسات "القومية اللقاحية" (*Vaccine Nationalism*). لقد أدى احتكار الدول الغربية للتقنيات الطبية وتخزينها المفرط للقاحات على حساب دول "الجنوب العالمي" إلى فضح التناقض الأخلاقي العميق بين خطاب "حقوق الإنسان" الذي تتبناه واشنطن، وبين ممارساتها الفعلية التي تركت مئات الملايين في الدول النامية يواجهون مصيرهم منفردين.²

رافق هذا الانكفاء الأمريكي هجوم سياسي غير مسبوق على منظمة الصحة العالمية ومحاولات لتسييس عملها، أدى إلى تآكل خطير في مصداقية واشنطن كقائد للنظام الدولي. إن الفشل في اعتبار اللقاحات والأدوية الأساسية "منفعة عامة عالمية"، وخضوع إدارة الأزمة لمنطق الربح الرأسمالي وحقوق الملكية الفكرية التي تسيطر عليها الشركات الصيدلانية الغربية الكبرى، جرّد الهيمنة الأمريكية من طابعها الأخلاقي³. وباتت

2 -Thomas J. Bollyky and Chad P. Bown, "The Tragedy of Vaccine Nationalism: Only Cooperation Can End the Pandemic", *Foreign Affairs*, 99 no. 5 (2020): p102

3David P. Fidler, "The COVID-19 Pandemic, Geopolitics, and International Law", *Journal of International Humanitarian Legal Studies*, 11 no. 2 (2020): p245.

الدول النامية تنظر إلى مؤسسات الحوكمة الصحية العالمية ليس كأدوات لحماية البشرية، بل كآليات تعيد إنتاج التفاوت والهيمنة، مما يمهد الطريق للبحث عن ترتيبات صحية بديلة تقودها قوى صاعدة لا ترهن المساعدات الطبية بالمشروطة السياسية أو القدرة الشرائية.

الفرع 2: مقاومة الميكروبات للمضادات الحيوية وفشل الرأسمالية الصحية

لا يقتصر الفشل في إدارة ملف الصحة العامة على الأوبئة المفاجئة، بل يمتد ليشمل أزمات صحية هيكلية وبطيئة التفاقم، لعل أبرزها قضية "مقاومة الميكروبات للمضادات الحيوية" (*Antimicrobial Resistance*). تُعد هذه الأزمة انعكاسا مباشرا للإخفاقات البنيوية لنموذج الرأسمالية الصحية النيوليبرالية الذي فرضه الغرب كمعيار عالمي. ففي ظل هذا النظام، تخلت الدول عن دورها الريادي في توجيه البحث العلمي الطبي، تاركة إياه لتقديرات وحسابات الربح والخسارة التي تحكم الشركات الدوائية العملاقة. وبما أن تطوير مضادات حيوية جديدة لا يدر أرباحا مالية طائلة مقارنة بالأدوية المخصصة للأمراض المزمنة في الدول الغنية، فقد شهد العالم ركودا خطيرا في الابتكار الطبي لمواجهة البكتيريا المقاومة للعلاجات.¹

هذا الخلل البنيوي يحمل في طياته عنفا هيكليا (*Structural Violence*) يُمارس بشكل أساسي ضد شعوب "الجنوب العالمي"، والتي تتحمل العبء الأكبر من الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية والميكروبات المقاومة للأدوية، نتيجة ضعف بنيتها التحتية الصحية وتدهور ظروفها المعيشية. إن عجز النظام الدولي عن فرض آليات تُلزم الشركات الغربية بتوجيه جزء من أرباحها لخدمة الأولويات الصحية العالمية، يُظهر بوضوح كيف أن قواعد السوق النيوليبرالية تُعلي من قيمة "التراكم الرأسمالي" على حساب "الحق في الحياة".² وأمام هذا الواقع، تتصاعد الانتقادات التي تعتبر أن الشرعية الدولية لا يمكن أن تستقيم في ظل نظام يترك مستقبل البشرية الصحي تحت رحمة الاحتكارات الغربية. إن هذا التخلي الصارخ عن مسؤوليات الصحة العامة يعمق من أزمة ثقة الدول النامية في قيادة الولايات المتحدة، ويضع علامات استفهام كبرى

1. Stefan Elbe, *Security and Global Health* (Cambridge: Polity Press, 2010), p88.

2- Paul Farmer, *Pathologies of Power: Health, Human Rights, and the New War on the Poor* (Berkeley: University of California Press, 2003), p145.

حول أخلاقية وجدوى النظام الدولي القائم على قواعد السوق المفتوحة التي تخدم المركز وتُهمش الأطراف.¹

الفرع 3: تحديات الصحة النفسية والدبلوماسية الصحية البديلة

إلى جانب الأزمات الجسدية، تبرز تحديات "الصحة النفسية" كأحد أعراض الإخفاق الشامل للنموذج الليبرالي العالمي. لقد أدت عقود من السياسات النيوليبرالية، وما رافقها من تهميش اقتصادي، وتقليص لشبكات الأمان الاجتماعي، واغتراب وظيفي، إلى تصاعد غير مسبوق في معدلات القلق والاكتئاب والاضطرابات النفسية على مستوى العالم. يعكس هذا التدهور في الصحة النفسية المجتمعية أزمة أعمق في "جودة الحياة" التي فشل النظام الدولي الراهن في تأمينها، محولا الأفراد إلى مجرد أدوات إنتاجية في عجلة اقتصادية لا ترحم.² ورغم تصاعد هذه الأزمة، استمرت المؤسسات الغربية في تجاهل المحددات الاقتصادية والاجتماعية للصحة النفسية، مفضلة تقديم حلول فردية دوائية تعود بالنفع على شركاتها، بدلا من معالجة الجذور الهيكلية المتمثلة في التفاوت الاجتماعي والهشاشة الاقتصادية.

في ظل هذا التراجع الشامل للقيادة الغربية في ملف الصحة العامة، لم تقف كل من الصين وروسيا مكتوفتي الأيدي. لقد وظفت القوتان هذا الفراغ الاستراتيجي لتدشين ما يُعرف بـ "الدبلوماسية الصحية" (*Health Diplomacy*) لتأسيس شرعية دولية بديلة. برز ذلك جليا من خلال إطلاق الصين لمبادرة "طريق الحرير الصحي" (*Health Silk Road*)، والتي تهدف إلى بناء بنية تحتية طبية في الدول النامية وتقديم المساعدات واللقاحات كمنفعة عامة خالية من الشروط السياسية.³ كما ساهمت روسيا عبر "دبلوماسية اللقاحات" وتوفير تقنياتها الطبية في كسر الاحتكار الغربي. إن قدرة هذه القوى الأوراسية على توفير الاستجابة السريعة والدعم الطبي الفعال لدول الجنوب، في وقت أدار فيه الغرب ظهره لها، يسحب من واشنطن رصيدها الأخلاقي والقيادي. وهكذا، تتحول الصحة العامة من ملف تقني إلى أداة جيوسياسية حاسمة تسرع من وتيرة

1-Susan K. Sell, "What COVID-19 Reveals About Twenty-First Century Capitalism: Adversity and Opportunity", *Development*, 63 no. 2-4 (2020): p152 .

2 -Nikolas Rose ,*The Politics of Life Itself: Biomedicine, Power, and Subjectivity in the Twenty-First Century* (Princeton: Princeton University Press, 2007), p210.

3 -Stephen L. Roberts, "The Health Silk Road: China's Medical Diplomacy and Global Governance", *Global Public Health*, 16 no. 5 (2021): p782.

الانتقال نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، حيث تُمنح الشرعية لمن يمتلك القدرة والرغبة في حماية الأمن الإنساني الفعلي، وليس لمن يكتفي بترديد شعارات حقوقية فارغة من أي التزام حقيقي.¹

المطلب 5: قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وأزمة المرجعية الأخلاقية

تشهد المنظومة العالمية لحقوق الإنسان والديمقراطية تحديات معقدة مرتبطة بـ "أزمة المرجعية الأخلاقية". فمع تراجع القيم المطلقة، باتت حقوق الإنسان تُستغل أحيانا كأداة سياسية، بينما تواجه الديمقراطيات الغربية أزمات ثقة بسبب عجزها عن تلبية تطلعات المجتمع الدولي، مما يخلق فجوة بين المبادئ النظرية وتطبيقها الفعلي

الفرع 1: تسييس حقوق الإنسان وازدواجية المعايير الغربية

لقد مثّل خطاب "حقوق الإنسان والديمقراطية" الركيزة الأيديولوجية الأبرز التي استندت إليها الولايات المتحدة لتسويق هيمنتها وشرعنة قيادتها للنظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. غير أن الممارسة العملية للسياسة الخارجية الغربية سرعان ما كشفت عن تناقض صارخ بين السردية المثالية والواقع الجيوسياسي، حيث تم تحويل ملفات حقوق الإنسان إلى مجرد أدوات لـ "الابتزاز السياسي" وأسلحة لمعاقبة الدول المناهضة للمركزية الغربية.²

لقد أدت الانتقائية الفاضحة في تطبيق معايير حقوق الإنسان إلى تآكل عميق في الشرعية الدولية؛ ففي حين تُفرض عقوبات خانقة وتُشن حملات إعلامية ودبلوماسية شرسة ضد خصوم واشنطن بحجة انتهاكات حقوق الإنسان، تُمنح حصانة مطلقة وتُغض الطرف عن انتهاكات أشد قسوة تُمارسها دول حليفة وشريكة استراتيجية للغرب.³

إن هذه الازدواجية في المعايير لم تعد مجرد تفصيل عابر، بل أضحت سمة بنيوية في السياسة الغربية، مما أفقد النظام الليبرالي تفوقه الأخلاقي. تنظر دول "الجنوب العالمي" اليوم إلى مقولات تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ليس كقيم

1 - Colin McInnes et al .,The Oxford Handbook of Global Health Politics (Oxford: Oxford University Press, 2020), p450.

2 - Stephen Hopgood ,The Endtimes of Human Rights (Ithaca: Cornell University Press, 2013), p74.

3 -Makau Mutua ,Human Rights: A Political and Cultural Critique (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2002), p45.

عالمية مجردة، بل كغطاء لـ "إمبريالية حقوقية" (*Human Rights Imperialism*) تسعى لفرض وصاية سياسية وثقافية وتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.¹ وأمام هذا التوظيف الأيديولوجي، تجد الولايات المتحدة نفسها في موقف تساؤل مستمر، حيث تتراجع قدرتها على حشد الإجماع الدولي حول القضايا الحقوقية، وتفقد مؤسسات الحوكمة الدولية (كمجلس حقوق الإنسان) مصداقيتها عندما تتحول إلى ساحات لتصفية الحسابات السياسية بدلا من حماية الكرامة الإنسانية.

الفرع 2: أزمة سيادة القانون والتراجع الديمقراطي داخل المركز الغربي

لا تقتصر أزمة الشرعية على الممارسات الخارجية، بل تتعمق بشكل حاد نتيجة الانتكاسات الداخلية التي تشهدها النظم الديمقراطية الغربية ذاتها. فلكي تمتلك قوة ما مشروعية تصدير نموذجها السياسي وفرضه كمعيار عالمي لـ "سيادة القانون" والمساواة، يجب أن تكون مؤسساتها الداخلية تجسيدا حيا لهذه القيم. إلا أن تصاعد موجات الشعبوية اليمينية، وتفشي العنصرية الهيكلية، واستمرار التمييز والمظالم الاجتماعية والاقتصادية ضد الأقليات داخل الولايات المتحدة وأوروبا، قد ألحق ضررا فادحا بصورة "النموذج الديمقراطي المكتمل".² علاوة على ذلك، كشفت تقارير أممية عديدة عن استمرار فجوات هائلة في ملفات المساواة بين الجنسين (مثل فجوة الأجور والتمثيل السياسي) داخل المجتمعات الغربية التي تنصب نفسها حكما على دول العالم.

إن انتهاكات سيادة القانون التي تمارسها الدول الغربية باسم "الأمن القومي" (مثل معتقل غوانتانامو، وبرامج المراقبة الجماعية الشاملة، وعسكرة الشرطة) تقدم دلائل دامغة على أن المركز الغربي يعاني من أزمة ديمقراطية بنيوية.³ لقد وفرت هذه التناقضات الداخلية مادة دسمة لكل من روسيا والصين لشن هجوم مضاد وفعال، حيث تستخدم الدبلوماسية والإعلام في كلتا الدولتين هذه الإخفاقات لتعرية النفاق الغربي وتفكيك سرديّة "الاستثنائية الأمريكية". عندما يقف النظام الدولي شاهدا على تآكل مؤسسات الديمقراطية في مهبها، والاعتداءات على سيادة القانون من قبل

1 - Jack Donnelly, *Universal Human Rights in Theory and Practice* (Ithaca: Cornell University Press, 2013), p112.

2 - Steven Levitsky and Daniel Ziblatt, *How Democracies Die* (New York: Crown, 2018), p185.

3- Larry Diamond, *Ill Winds: Saving Democracy from Russian Rage, Chinese Ambition, and American Complacency* (New York: Penguin Press, 2019), p56.

المشرعين الغربيين أنفسهم، فإن قدرة واشنطن على إلقاء المواعظ وإصدار قوائم التصنيف الديمقراطي تفقد أي صدى أو شرعية فعلية.¹

الفرع 3: حرية التعبير والاستحقاق الإنساني والهيمنة المعلوماتية

تبرز قضية "حرية التعبير" كواحدة من أكثر ساحات الاشتباك تعقيدا في مسألة الشرعية الدولية. لطالما تغنى الغرب بأنه الحصن المنيع لحرية الصحافة وتدفق المعلومات، واستخدم هذا المبدأ كأداة لاختراق المجتمعات الأخرى ودعم حركات المعارضة في الدول غير الخاضعة لمداراه. غير أن التحولات الأخيرة كشفت أن المفهوم الغربي لحرية التعبير يخضع لـ "هندسة معلوماتية" صارمة تخدم أهداف الهيمنة.² فعندما تتعارض حرية التعبير مع السرديات الاستراتيجية الغربية، لا تتوانى الولايات المتحدة وحلفاؤها عن ممارسة رقابة قاسية، وهو ما تجلى في الملاحقة القضائية الشرسة لمسربي المعلومات (مثل جولييان أسانج وإدوارد سنودن)، والحظر الممنهج لوسائل الإعلام الروسية والصينية، وتوظيف الخوارزميات في منصات التواصل الاجتماعي الأمريكية لكتم الأصوات المناهضة للسياسات الغربية.

هذا السلوك الإقصائي يؤكد أن واشنطن تتعامل مع الفضاء المعلوماتي وحرية التعبير ليس كحق إنساني أصيل، بل كأداة من أدوات "القوة الناعمة" التي يجب احتكارها للتحكم في الإدراك العالمي (Cognitive Control). إن حظر القنوات البديلة ومصادرة حق الجمهور في الوصول إلى الروايات المغايرة يفرغ ادعاءات "حرية التعبير" من محتواها، ويظهر النظام الغربي كنظام شمولي مبطن يسعى لفرض سردية واحدة أحادية.³ وفي ظل هذا الانكشاف، لم تعد دول العالم تنظر إلى الآليات الإعلامية الغربية كمنابر للحقيقة، بل كأدوات للهيمنة الثقافية والسياسية، مما يشجع الدول الصاعدة على إرساء مفاهيم "السيادة المعلوماتية" لحماية أمنها القومي من الاختراق الغربي المقنع بشعارات الحرية.

1 - Philip Alston, "Report of the Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights on his Mission to the United States of America", *United Nations Human Rights Council*, 12: (2018).

2- Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* (New York: Pantheon Books, 2002), p298.

3 - Shoshana Zuboff, *The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power* (New York: PublicAffairs, 2019), p350.

الفرع 4: السردية الصينية-الروسية البديلة وصياغة شرعية جديدة

لم تكتفِ روسيا والصين باتخاذ موقف دفاعي في مواجهة هذه التناقضات الغربية، بل انتقلتا إلى الهجوم المعياري من خلال صياغة سردية بديلة لحقوق الإنسان والديمقراطية تتناسب مع ظروف واحتياجات دول "الجنوب العالمي". ترفض العاصمتان فكرة "العالمية المطلقة" (*Universalism*) للقيم الليبرالية الغربية، وتدفعان نحو تبني "النسبية الثقافية" (*Cultural Relativism*)، مؤكدين أن لكل دولة الحق في اختيار مسارها الديمقراطي ونموذجها الحقوقي بما يتوافق مع إرثها التاريخي وواقعها الاجتماعي والتنموي.¹ تطرح الصين مفهوم "حقوق التنمية" (*Developmental Rights*) كأولوية قصوى، مجادلة بأن الحق في الغذاء والأمن والرفاه الاقتصادي يسبق الحريات السياسية الفردية، في حين تتبنى روسيا مفهوم "الديمقراطية السيادية" (*Sovereign Democracy*) لحماية استقلال قراراتها الداخلي من التدخلات الأجنبية.²

إن هذا التضافر الصيني-الروسي في المحافل الدولية يحدث شرخا عميقا في بنية الشرعية الأحادية؛ إذ يوفر الغطاء السياسي والأخلاقي للعديد من الدول النامية لرفض الإملاءات الغربية ومقاومة الابتزاز الحقوقي. لقد نجحت القوتان في حشد دعم متزايد داخل أروقة الأمم المتحدة لتمرير قرارات تؤكد على أن التعاون في مجال حقوق الإنسان يجب أن يُبنى على الحوار الاحترامي والمساواة، وليس على الإدانة والتدخل والوصاية.³ وبذلك، يُسحب احتكار تعريف "حقوق الإنسان" من أيدي واشنطن وبروكسل، وتتأسس معايير شرعية دولية جديدة تعترف بالتعددية الحضارية وتُسقط القناع عن الاستخدام الإمبريالي للقيم، لتؤكد أن الهيمنة الأمريكية لم تخسر فقط ريادتها الاقتصادية والعسكرية، بل فقدت بشكل لا رجعة فيه عرشها الأخلاقي.

1 - Rosemary Foot, *Rights beyond Borders: The Global Community and the Struggle over Human Rights in China* (Oxford: Oxford University Press, 2000), p220.

2- Lukin, Op.cit, p135.

3- Andrew J. Nathan, "China's Challenge", *Journal of Democracy*, 26 no. 1 (2015): p165.

المطلب 6: حوكمة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وقضايا الأمن السيبراني

لم تعد التكنولوجيا مجرد أدوات لتسهيل التواصل أو تسريع النمو الاقتصادي، بل تحولت في القرن الحادي والعشرين إلى الميدان الأبرز والأكثر حساسية لحسم صراعات الهيمنة وبناء الشرعية الدولية.

الفرع 1: سباق التكنولوجيا ونهاية الاحتكار الغربي للمجال الرقمي

استمدت الولايات المتحدة الأمريكية جزءا كبيرا من تفوقها البنيوي وشرعيتها القيادية من احتكارها شبه المطلق لصناعة التكنولوجيا المتقدمة، وابتكار شبكة الإنترنت، وتحديد القواعد النازمة للمجال الرقمي عبر مؤسسات متمركزة في الغرب (مثل وادي السيليكون *(Silicon Valley)* ومؤسسة "إيكان" *(ICANN)*).¹ غير أن الصعود التكنولوجي السريع والمذهل للصين، مدعوما بتنسيق علمي وأمني متزايد مع روسيا، وجه ضربة قاصمة لهذا الاحتكار الغربي. لقد أدركت القوتان الأوراسيتان أن البقاء تحت رحمة البنية التحتية التكنولوجية الأمريكية يعني تسليم مفاتيح أمنهما القومي وسيادتهما الاقتصادية لواشنطن، مما دفعهما إلى استثمارات هائلة لفك هذا الارتباط وتطوير تقنيات وطنية مستقلة ومنافسة.²

إن هذا التحول الجذري في موازين القوى التكنولوجية يسحب من واشنطن "الامتياز الهيكلي" الذي كانت تتمتع به في صياغة معايير وحوكمة التكنولوجيا العالمية. فعندما تتفوق شركات صينية على نظيراتها الغربية في نشر تقنيات الجيل الخامس (*5G*)، أو عندما تُطلق روسيا والصين أنظمة ملاحية فضائية مستقلة (مثل "بيدو" الصيني *(BeiDou)* و"غلوناس" الروسي *(GLONASS)*) كبداية لنظام (*GPS*) الأمريكي، فإن ذلك لا يمثل تفوقا تجاريا فحسب، بل هو تقويض عملي للقدرة الأمريكية على التحكم في العصب المركزي للاقتصاد العالمي والأمن الدولي. إن فقدان الغرب لاحتكاره التكنولوجي يعني بالضرورة تآكل قدرته على فرض رؤيته وشرعيته، مفسحا المجال أمام ظهور قواعد جديدة لحوكمة العالم الرقمي تعكس تطلعات ومصالح القوى الصاعدة.³

1-Adam Segal ,*The Hacked World Order: How Nations Fight, Trade, Maneuver, and Manipulate in the Digital Age* (New York: PublicAffairs, 2016), p45.

2 -Kai-Fu Lee ,*AI Superpowers: China, Silicon Valley, and the New World Order* (Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2018), p82.

3 -Laura DeNardis ,*The Global War for Internet Governance* (New Haven: Yale University Press, 2014), p112.

الفرع 2: الأمن السيبراني وصراع السرديات حول "السيادة الرقمية"

تبرز قضايا الأمن السيبراني كأحد أعقد ملفات الاشتباك بين الرؤية الغربية والرؤية الصينية-الروسية. لطالما روجت الولايات المتحدة لفكرة "الإنترنت المفتوح والموحد"، معتبرة إياها قيمة ديمقراطية عليا تتجاوز الحدود الوطنية. إلا أن التسريبات الاستخباراتية (مثل تسريبات إدوارد سنودن) أثبتت لدول العالم أن هذا "الفضاء المفتوح" تم استغلاله كأداة للمراقبة الجماعية الشاملة والتجسس الاقتصادي والسياسي من قبل وكالة الأمن القومي الأمريكية.¹ أدى هذا الانكشاف إلى تجريد السردية الغربية من مصداقيتها الأخلاقية، وأكد مخاوف موسكو وبكين من أن الإنترنت بشكله الغربي هو سلاح لاختراق المجتمعات وزعزعة استقرار الأنظمة المناهضة للهيمنة. في مواجهة هذه التهديدات، قادت الصين وروسيا تمردا مفاهيميا وقانونيا من خلال صياغة مبدأ "السيادة السيبرانية" (*Cyber Sovereignty*) والدفع به في المحافل الدولية. ينص هذا المبدأ على حق كل دولة في إدارة الفضاء الرقمي داخل حدودها، ومراقبة تدفق البيانات، وتأمين بنيتها التحتية المعلوماتية ضد التدخلات الخارجية، تماما كما تمارس سيادتها على أراضيها الجغرافية.² لقد لاقى هذا المفهوم صدى واسعا وقبولا كبيرا لدى العديد من دول "الجنوب العالمي" التي تشعر بالضعف أمام الاختراقات السيبرانية الغربية وتحكم شركات التكنولوجيا الأمريكية العملاقة في بيانات مواطنيها. إن نجاح روسيا والصين في مأسسة فكرة "السيادة الرقمية" وتحويلها إلى مطلب دولي يُسهم في تفكيك بنية الإنترنت أحادي القطب، ويؤسس لشرعية دولية تعترف بالتعددية التنظيمية وترفض بقاء الفضاء السيبراني كم منطقة نفوذ حصريّة للولايات المتحدة.³

الفرع 3: الذكاء الاصطناعي وتصدير نماذج التنمية التكنولوجية

يحتل الذكاء الاصطناعي (AI) في خضم هذا السباق، موقع الصدارة كأداة لإعادة هندسة القوة الشاملة للدول. تقترب الصين بخطى متسارعة من تحقيق التكافؤ، بل

1-Julien Nocetti, "Contest and Conquest: Russia and Global Internet Governance ",*International Affairs* ,91 no. 1 (2015): p118.

2 - Rogier Creemers, "China's Conception of Cyber Sovereignty: Rhetoric and Realization ", *Journal of Cyber Policy* ,2 no. 1 (2017):p 95.

3 - Milton Mueller ,*Will the Internet Fragment? Sovereignty, Globalization and Cyberspace* (Cambridge: Polity Press, 2017), p64.

والتفوق في بعض المجالات، مع الولايات المتحدة في أبحاث وتطبيقات الذكاء الاصطناعي. ورغم أن الولايات المتحدة لا تزال تنظر إلى الذكاء الاصطناعي من منظور نيوليبرالي يركز على زيادة الشركات الخاصة والأرباح التجارية، فإن الصين وروسيا تتعاملان معه كعنصر حاسم من عناصر "قوة الدولة"، حيث يتم توظيفه لتعزيز قدرات الإدارة المجتمعية، والأمن الداخلي، والتطوير العسكري.¹

لم تكتفِ بكين بتطوير هذه التقنيات داخليا، بل شرعت في تصديرها عبر مبادرة "طريق الحرير الرقمي" (*Digital Silk Road*)، والتي توفر لدول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بنية تحتية تكنولوجية متطورة (كأنظمة المراقبة الذكية، والمدن الذكية، والتحليل الضخم للبيانات) بتكاليف منخفضة ودون أي مشروطة سياسية تدخلية.² هذا الانتشار التكنولوجي الصيني يُفرغ المؤسسات المانحة الغربية من نفوذها، حيث تجد الدول النامية بديلا يُمكنها من سد الفجوة الرقمية دون الحاجة للخضوع للإملاءات الغربية أو تسليم بياناتها الوطنية للشركات الأمريكية. إن تصدير الصين لنموذجها التكنولوجي يمثل تصديرا عمليا لنموذجها التنموي والسياسي؛ وهو ما يخلق مناطق نفوذ رقمية موازية تعتمد على المعايير الصينية بدلا من المعايير الغربية. هذا الواقع يسحب زمام المبادرة المعيارية من الولايات المتحدة، ويجعل الشرعية التكنولوجية والأخلاقية لإدارة المستقبل الرقمي محل نزاع عالمي مفتوح.³

الفرع 4: الانقسام التكنولوجي وإرساء نظام عالمي متعدد الأقطاب

إن النتيجة الحتمية لهذه التفاعلات المعقدة في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني هي الدفع بالنظام الدولي نحو ما يُعرف بـ "الانقسام التكنولوجي" أو (*Splinternet*)؛ حيث ينقسم العالم تدريجيا إلى كتل تكنولوجية متميزة تمتلك كل منها معاييرها وبروتوكولاتها الخاصة للإنترنت والذكاء الاصطناعي. هذا الانقسام ليس مجرد ظاهرة تقنية، بل هو الانعكاس المادي والمؤسسي لنهاية الأحادية القطبية. لقد أظهرت روسيا والصين قدرة استثنائية على نقل معركتهما التكنولوجية إلى أروقة الأمم المتحدة، وتحديدًا من خلال "الاتحاد الدولي للاتصالات" (ITU)، حيث تقدم

1-Jonathan E. Hillman ,*The Digital Silk Road: China's Quest to Wire the World and Win the Future* (New York: Harper Business, 2021), p140.

2- Kai-Fu Lee, Op.cit, p155.

3 - Lukin, Op.cit, p168.

الدولتان، مدعومتين بكتلة تصويتية كبيرة من دول الجنوب، مشاريع قرارات وبروتوكولات جديدة لإعادة كتابة قواعد الإنترنت وحوكمة التكنولوجيا بمعزل عن الرؤية الأمريكية.¹

ختاماً لهذا المطلب، يتبين أن حوكمة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، قد شكلت إضعافاً للهيمنة الأمريكية المطلقة. لقد استندت الشرعية الدولية للولايات المتحدة تاريخياً إلى قدرتها على ربط العالم بشبكاتها وقواعدها، لكن التحالف الصيني-الروسي نجح في بناء جدران سيبرانية عازلة، وتوفير بدائل تكنولوجية حررت الدول الأخرى من التبعية الرقمية للغرب.²

تفقد الولايات المتحدة -مع فقدان السيطرة على الفضاء المعلوماتي والتكنولوجي- أخطر أدواتها في توجيه الإدراك العالمي وتطويع النظم السياسية. وبذلك، تثبت حوكمة التكنولوجيا أن الشرعية الدولية المستقبلية لن تكون حkra على من يمتلك الديمقراطية الليبرالية فحسب، بل ستكون من نصيب من يمتلك السيادة التكنولوجية والقدرة على توفير الأمن السيبراني والاقتصادي خارج دائرة الهيمنة، مما يعزز بشكل نهائي من رسوخ العالم متعدد الأقطاب.³

تخلص دراسة هذا المبحث الثاني إلى حقيقة جوهرية مفادها أن مفاهيم "الشرعية الدولية" لم تعد مقتصرة على الأبعاد العسكرية أو المؤسساتية التقليدية، بل امتدت لتشمل القدرة على إدارة الأزمات الكوكبية و"القضايا العالمية المشتركة". لقد أثبت التحليل المفصل للمطالب الستة أن النظام الليبرالي الغربي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، يعاني من أزمة هيكلية وعجز بنيوي في توفير "المنافع العامة العالمية" (*Global Public Goods*). ففي مواجهة التغير المناخي، والأوبئة العابرة للحدود، وأزمات اللجوء، والفقر المدقع، وصولاً إلى تحديات الفضاء السيبراني، أظهرت المقاربة الغربية ميلاً واضحاً نحو الانعزالية، والانتقائية، وازدواجية المعايير.⁴

1 -Charap, Drennan, Noel, Op.cit, p64.

2 -Adam Segal ,*The Hacked World Order: How Nations Fight, Trade, Maneuver, and Manipulate in the Digital Age*.210 .

3 -Richard Sakwa ,*Russia against the Rest: The Post-Cold War Crisis of World Order* (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), p280.

4 - Amitav Acharya ,*The End of American World Order* (Cambridge: Polity Press, 2014), p85.

لقد أدت هذه الممارسات التي تجلت بوضوح في "القومية اللقاحية"، والاشتراطات البيئية المجحفة، وتسييس حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية إلى تجريد الهيمنة الأمريكية من تفوقها الأخلاقي ومرجعيتها المعيارية.¹ لم تعد دول "الجنوب العالمي" تنظر إلى النظام القائم كإطار يحمي الأمن الإنساني الشامل، بل كمنظومة مصممة لحماية الامتيازات الرأسمالية والجيوسياسية لدول المركز الغربي على حساب الأطراف. وبذلك، فإن الإخفاق في إدارة هذه التحديات المشتركة مثل نقطة تحول حاسمة أسقطت قناع "العالمية" عن القيم الليبرالية، وأدخلت الشرعية الغربية في حالة من التساؤل والشك المستدامين.²

وفي المقابل، أوضح المبحث كيف شكل هذا الفراغ في القيادة والأخلاق فرصة استراتيجية ذهبية لكل من الصين وروسيا لتقديم نماذج قيادة بديلة تعيد صياغة أسس الشرعية الدولية. لقد استثمرت القوتان إخفاقات الغرب لتقديم سرديات مضادة تركز على التنمية غير المشروطة، والمساواة السيادية، والنسبية الثقافية. ومن خلال إطلاق مبادرات كـ "طريق الحرير الصحي" و"طريق الحرير الرقمي"، والدفع بمفاهيم كـ "السيادة السيبرانية" و"إجماع بكين"، تمكنت موسكو وبكين من تقديم حلول مادية وتقنية ملموسة لدول العالم النامي بعيدا عن الابتزاز الحقوق والسياسي الغربي.³ هذا الدور الريادي في معالجة القضايا الاقتصادية والصحية والتكنولوجية سحب زمام المبادرة المعيارية من واشنطن، وأثبت أن تحقيق الأمن الإنساني والتطور التكنولوجي يمكن أن يتم خارج الهيمنة الليبرالية.

ختاما، يؤكد هذا المبحث أن الشرعية الدولية في القرن الحادي والعشرين تتجه نحو "تعددية أقطاب معيارية ومادية"، حيث تُمنح المشروعات لمن يمتلك القدرة الحقيقية على توفير حلول مستدامة للأزمات المركبة، محترما في الوقت ذاته

1 - Richard Haass ,*A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order* (New York: Penguin Press, 2017), p112.

2-G. John Ikenberry ,*Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order* (Princeton: Princeton University Press, 2011), p290.

3-Oliver Stuenkel ,*Post-Western World: How Emerging Powers Are Remaking Global Order* (Cambridge: Polity Press, 2016), p145.

الخصوصيات الثقافية والسيادية للدول، مما يطوي نهائيا صفحة الاحتكار الغربي لتعريف وإدارة النظام العالمي.

المبحث الثالث: تأثير سياسات القوة المهيمنة على الشرعية الدولية

تُخضع سياسات القوة المهيمنة الشرعية الدولية لمصالحها الاستراتيجية؛ مما يؤدي إلى توظيف القانون الدولي كأداة للإكراه، وتكريس الانتقائية في تطبيق القرارات الأممية، وتجاوز آليات مجلس الأمن. هذا النهج يُضعف هيبة المؤسسات الدولية ويُرسخ منطق "القوة هي الحق" بدلا من "الحق هو القوة"

المطلب 1: معضلة "المعايير المزدوجة" وانتقائية إنفاذ القانون

تُعرّف ازدواجية المعايير وانتقائية إنفاذ القانون على أنها تطبيق قواعد مختلفة أو مستويات متفاوتة من العقاب على أفعال متشابهة، بناء على هوية الفاعل أو مصالحه. تُفرغ هذه الممارسة القوانين والمواثيق من جوهرها المتمثل في العدالة والمساواة، وتبرز كمعضلة معقدة تؤثر على الأنظمة القانونية والمجتمعية محليا ودوليا.

الفرع 1: الانتقائية في تطبيق القانون الدولي وأزمة الثقة

تستند الشرعية الدولية في جوهرها إلى افتراض أساسي مفاده أن القواعد والقوانين المنظمة للسلوك الدولي تتسم بالعمومية والتجريد، وأنها تُطبق على جميع الدول سواسية دون تمييز. غير أن الممارسة العملية للولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها القوة المهيمنة و"راعية" النظام الدولي، قد رسخت معضلة خطيرة تُعرف بـ "المعايير المزدوجة" (*Double Standards*). لقد تجلت هذه المعضلة بوضوح في التعامل الانتقائي مع النزاعات الدولية، وتحديدًا في قضايا الشرق الأوسط. فبينما تحشد واشنطن المجتمع الدولي وتلجأ إلى تطبيق أقصى العقوبات واستخدام القوة العسكرية ضد الدول التي تصنفها كمارقة أو معادية لمصالحها (كما حدث في العراق وإيران)، فإنها في المقابل توفر غطاء سياسيا وقانونيا مطلقا لانتهاكات حلفائها الإقليميين، وعلى رأسهم إسرائيل. إن هذا الإنفاذ الانتقائي للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة يُفرغ منظومة "الشرعية" من محتواها الأخلاقي والقانوني. فعندما يُستخدم القانون الدولي كأداة طيعة لمعاقبة الخصوم ويتم تعطيله بالكامل عندما يتعلق الأمر بمساءلة الحلفاء، تتآكل الثقة

العالمية في النظام الدولي برمته.¹ تنظر شعوب ودول "الجنوب العالمي" إلى هذه الممارسات ليس كأخطاء تكتيكية عابرة، بل كسياسة بنيوية متعمدة تثبت أن النظام الليبرالي لا يسعى لإرساء العدالة أو حماية حقوق الإنسان، بل يهدف حصرياً إلى حماية المصالح الجيوسياسية للمركز الغربي. هذا السقوط الأخلاقي للقوة المهيمنة يوفر الغطاء المثالي للقوى المراجعة، كالصين وروسيا، للتشكيك في مصداقية القواعد الغربية ورفض الانصياع لها بحجة أنها قواعد مهيمنة ومصممة لخدمة الهيمنة.²

الفرع 2: شلل مجلس الأمن وتقويض منظومة الأمن الجماعي

تنعكس معضلة المعايير المزدوجة بشكل كارثي على آليات العمل داخل الأمم المتحدة، وتحديدًا مجلس الأمن الدولي، الذي يمثل قلب منظومة الأمن الجماعي العالمي. لقد تحول المجلس، نتيجة للتوظيف الأمريكي المتكرر والتعسفي لحق النقض (الفيتو)، من مؤسسة معنية بحفظ السلم والأمن الدوليين إلى "درع دبلوماسي" يُستخدم لحماية الحلفاء من أي إدانة أو مساءلة قانونية، أو لتمير مصالح استراتيجية خاصة. إن إحباط عشرات مشاريع القرارات التي تحظى بإجماع دولي شبه كامل خاصة تلك المتعلقة بإدانة الاستيطان والانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد أدى إلى إصابة مجلس الأمن بشلل وظيفي تام في إدارة العديد من الأزمات الإقليمية الملتهبة.

هذا الشلل المؤسسي المتعمد يقوض بشكل مباشر مصداقية الأمم المتحدة أمام الرأي العام العالمي، ويُظهر النظام الدولي وكأنه أداة طيعة ومختطفة في يد القوى الكبرى لحماية وكلائها، بدلاً من أن يكون منصة محايدة لإرساء العدالة وإنفاذ القانون.³ عندما تفشل أعلى هيئة أممية في وقف الانتهاكات الجسيمة بسبب الحماية التي توفرها القوة المهيمنة للمعتدي، ينهار مبدأ "الأمن الجماعي" (*Collective Security*) الذي تأسست عليه الأمم المتحدة في عام 1945. وبانهيار هذا المبدأ، تجد الدول نفسها مضطرة للبحث عن ترتيبات أمنية وتحالفات خارج الإطار الأممي لحماية مصالحها، مما يسرع من وتيرة

1 - Michael Byers , War Law: Understanding International Law and Armed Conflict (New York: Grove Press, 2005), p88.

2 - Noam Chomsky , Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance (New York: Metropolitan Books, 2003), p115.

3 - Thomas G. Weiss , What's Wrong with the United Nations and How to Fix It (Cambridge: Polity Press, 2012), p134.

الاستقطاب الدولي ويضعف من المركزية المؤسسية للشرعية الدولية التي طالما ادعت واشنطن حمايتها.

الفرع 3: الدور الأمريكي السلبي وعرقلة إصلاح الأمم المتحدة

تتعمق أزمة الشرعية الدولية بفعل الدور السلبي والمُعرقِل الذي تلعبه الولايات المتحدة في ملف "إصلاح الأمم المتحدة". فمع التحولات الجذرية في موازين القوى العالمية وصعود قوى اقتصادية وديموغرافية جديدة (مثل مجموعة بريكس)، تصاعدت الدعوات العالمية الملحة لإعادة هيكلة مجلس الأمن ليكون أكثر تمثيلاً وعدالة، وليعكس الواقع الجيوسياسي للقرن الحادي والعشرين بدلاً من تجميد توازنات عام 1945.¹ غير أن واشنطن، ورغم دعمها الخطابى الظاهري للإصلاح، مارست سياسات إجهاضية لمنع أي تعديل هيكلي جوهري من شأنه أن يمس بامتيازاتها المؤسسية أو يقلص من قدرتها على توجيه قرارات المنظمة الدولية.

إن الإصرار الأمريكي على إبقاء الهياكل الأممية دون تغيير حقيقي، والرفض المبطن لتوسيع دائرة العضوية الدائمة بصلاحيات كاملة، يرسل رسالة واضحة مفادها أن القوة المهيمنة غير مستعدة لتقاسم القيادة أو ديمقراطية العلاقات الدولية.² هذا التناقض بين شعارات واشنطن الديمقراطية وممارساتها الاحتكارية داخل المؤسسات الدولية يزيد من السخط العالمي. فهو يعزز من السردية الصينية والروسية التي تتهم الغرب بـ "احتجاز" الأمم المتحدة رهينة للحفاظ على هيمنة آيلة للسقوط. وفي المحصلة، فإن عرقلة الإصلاح المؤسسي لا تحمي النفوذ الأمريكي على المدى الطويل، بل تسرع من تآكل ما تبقى من شرعية للمنظمة الدولية، وتدفع القوى الصاعدة نحو إنشاء مؤسسات موازية (مثل بنك التنمية الجديد ومنظمة شنغهاي)، مما يكرس نهاية نظام القطب الواحد.³

1- Paul Kennedy ,*The Parliament of Man: The Past, Present, and Future of the United Nations* (New York: Vintage Books, 2006), p255 .

2 - Ramesh Thakur ,*The United Nations, Peace and Security: From Collective Security to the Responsibility to Protect* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), p310.

3 -Thomas G. Weiss ,*Global Governance: Why? What? Whither ?*(Cambridge: Polity Press, 2013), p180.

المطلب 2: تقويض العدالة الجنائية الدولية

يشير إلى هذا المفهوم إلى مجموعة من الأفعال والاتجاهات التي تهدف إلى إضعاف أو إبطال أو نزع الشرعية عن نظام المحكمة الجنائية الدولية، مما يُعيق قدرتها على محاكمة مرتكبي أشد الجرائم خطورة (كالإبادة الجماعية وجرائم الحرب) ويُعيد إنتاج ثقافة الإفلات من العقاب.

الفرع 1: الاستثناء الأمريكي ورفض الولاية القضائية للمحكمة

شكل تأسيس المحكمة الجنائية الدولية (ICC) بموجب ميثاق روما لعام 1998 محطة مفصلية في تطور القانون الدولي الإنساني، حيث جسد طموحا عالميا لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب في الجرائم الأشد خطورة كجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية. غير أن الموقف الأمريكي من هذه المؤسسة القضائية شكل انتكاسة كبرى لهذا المسار. فبدلاً من دعم هذه الآلية، اختارت واشنطن استثناء نفسها ومسؤوليها من الولاية القضائية للمحكمة، مستندة إلى ما يُعرف بـ "الاستثناء الأمريكي" (*American Exceptionalism*). ينطلق هذا المبدأ من قناعة إيديولوجية وسياسية تعتبر أن القوة المهيمنة التي تضطلع بمهام حفظ الأمن العالمي يجب ألا تخضع للمساءلة القانونية أمام هيئات دولية قد تُسيس قراراتها ضدها.¹

لقد سحبت الإدارة الأمريكية توقيعها على ميثاق روما، وشرعت في شن حملة دبلوماسية شرسة لعزل المحكمة وتقليص نطاق اختصاصها. إن هذا الرفض المبدئي للخضوع لسيادة القانون الدولي الجنائي يعكس تناقضاً جوهرياً في بنية الشرعية الغربية؛ فالولايات المتحدة التي طالما نصبت نفسها راعية لنشر العدالة وحقوق الإنسان في العالم، ترفض في الوقت ذاته أن تمارس عليها نفس المعايير القانونية التي تفرضها بقوة على الدول الأخرى. يُفسر هذا السلوك عالمياً بأنه إعلان صريح بأن القانون الدولي صُنع ليُطبق على الدول الضعيفة أو المهزومة، وأنه يتوقف عند حدود مصالح

1 -David Bosco ,*Rough Justice: The International Criminal Court in a World of Power Politics* (Oxford: Oxford University Press, 2014), p65.

القوى العظمى، مما يفرغ مفهوم "العدالة الجنائية الدولية" من شموليته وموضوعيته ويظهره كأداة هرمية بدلا من كونه معيارا عالميا للعدالة.

الفرع 2: الممارسات العدائية وفرض العقوبات على مسؤولي المحكمة

لم يقتصر الموقف الأمريكي على مجرد الامتناع السلبي عن الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، بل تطور إلى تبني سياسات عدائية نشطة تهدف إلى إعاقة عملها وترهيب مسؤوليها. تجلّى ذلك تشريعيا في إقرار الكونغرس لما يُعرف بـ "قانون حماية أفراد القوات الأمريكية" (ASPA)، والذي يجيز استخدام كافة الوسائل، بما فيها القوة العسكرية، لتحرير أي مواطن أمريكي أو حليف يُحتجز بأمر من المحكمة، وهو التشريع الذي عُرف إعلاميا واستهزاء بـ "قانون غزو لاهاي"¹. إلى جانب ذلك، مارست واشنطن ضغوطا ابتزازية على عشرات الدول النامية لقطع المساعدات العسكرية والاقتصادية عنها ما لم توقع على "اتفاقيات حصانة ثنائية" تضمن عدم تسليم المواطنين الأمريكيين لسلطات المحكمة.

وقد بلغت هذه السياسات العدائية ذروتها عندما شرعت المحكمة في دراسة ملفات تتعلق بجرائم حرب محتملة ارتكبتها القوات الأمريكية في أفغانستان، أو تلك التي ارتكبتها إسرائيل (الحليف الاستراتيجي الأول لواشنطن) في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ردا على ذلك، لم تتوان الإدارة الأمريكية عن فرض عقوبات اقتصادية وقيود على السفر طالت المدعية العامة للمحكمة وكبار مسؤوليها، في سابقة خطيرة ومستهجنة في تاريخ العلاقات الدولية.² إن معاقبة قضاة ومدعين عامين دوليين لمجرد ممارستهم لمهامهم القانونية، يُعد تقويضاً مباشراً ومقصوداً لاستقلالية القضاء الدولي. هذا السلوك الترهيبى يحول القوة المهيمنة من "ضامن" للاستقرار إلى "عنصر تخريب" للبنية المؤسسية للقانون الدولي، مما يشل قدرة المحكمة على الردع ويجعلها تبدو ككيان هش غير قادر على إنفاذ مذكرات التوقيف في وجه النفوذ الأمريكي المطلق.³

1-Philippe Sands ,*Lawless World: America and the Making and Breaking of Global Rules* (London: Penguin Books, 2005), p112.

2-David Scheffer ,*All the Missing Souls: A Personal History of the War Crimes Tribunals* (Princeton: Princeton University Press, 2012), p230.

3 - Shirley V. Scott ,*International Law in World Politics: An Introduction* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2017), p185.

الفرع 3: انهيار الشرعية المعيارية ومأزق "النظام القائم على القواعد"

تُفرز هذه الممارسات الأمريكية المناهضة للعدالة الجنائية الدولية تداعيات كارثية على مستقبل الشرعية الدولية و"النظام القائم على القواعد" الذي تروج له واشنطن. فالشرعية لا تُبنى فقط على القوة المادية أو الهيمنة الاقتصادية، بل تتطلب بالضرورة التزاما أخلاقيا ومعياريا يبرر هذه القيادة أمام المجتمع الدولي. غير أن الازدواجية المكشوفة في التعاطي مع المحكمة الجنائية الدولية تفضح هذا الادعاء وتفرغه من محتواه؛ ففي حين تسعى واشنطن بقوة لعرقلة المحكمة ومحاصرتها عندما يتعلق الأمر بجرائمها أو جرائم حلفائها، فإنها تسارع في المقابل إلى الإشادة بها ودعمها عندما تُصدر مذكرات توقيف بحق خصومها.¹

إن هذا التوظيف الانتهازي والانتقائي لآليات العدالة يفقد المؤسسات القانونية الدولية حيادها المزعوم، ويحولها في نظر دول "الجنوب العالمي" إلى مجرد أدوات استعمارية جديدة لتصفية الحسابات الجيوسياسية تحت غطاء القانون. وفي هذا السياق، تستثمر القوى المراجعة، مثل الصين وروسيا، هذا التناقض الأمريكي الفاضح لتفكيك السردية الغربية بالكامل، مجادلة بأن النظام الذي تستثني فيه القوة المهيمنة نفسها من المحاسبة الجنائية هو نظام يفتقر للحد الأدنى من العدالة ولا يستحق الامتثال له.² ختاماً لهذا المطلب، يتضح أن الهيمنة الأمريكية، بتبنيها لسياسة الاستثناء والإكراه ضد هيئات العدالة الدولية، تقوم بتدمير الركائز القانونية والأخلاقية التي تعتمد عليها شرعيتها، مما يسرع من وتيرة التمرد العالمي ضد هذا النظام ويضعف من قدرة المجتمع الدولي على محاسبة مرتكبي الفظائع، مؤسسة بذلك لبيئة دولية تسودها "شريعة الغاب" بدلاً من "سيادة القانون".

المطلب 3: الانسحاب والتنصل وتراجع القوة الناعمة

تشير ظاهرة تراجع القوة الناعمة إلى فقدان الدول لقدرتها على الجذب والتأثير الطوعي في الساحة الدولية، وذلك بسبب سياسات الانسحاب من المعاهدات، التنصل من

1-Jack L. Goldsmith and Eric A. Posner ,*The Limits of International Law* (Oxford: Oxford University Press, 2005), p210 .

2 -Michael Byers ,*War Law: Understanding International Law and Armed Conflict* (New York: Grove Press, 2005), p140.

المسؤوليات العالمية، والتحول نحو الانغلاق. يعكس هذا التوجه تفضيل القوة الصلبة والقسرية (كالإكراه العسكري والاقتصادي) على حساب الدبلوماسية والقيم المشتركة.

الفرع 1: "التعددية الانتقائية" والشريك غير الموثوق فيه

تأسست الشرعية الدولية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على ركيزة "التعددية المؤسسية" (*Multilateralism*)؛ حيث لعبت واشنطن دور المهندس الرئيسي للعديد من المنظمات والاتفاقيات الدولية. غير أن سلوك القوة المهيمنة في العقود الأخيرة، وتحديدًا منذ بداية الألفية الثالثة، اتسم بنزعة متزايدة نحو "التعددية الانتقائية"؛ أي الانخراط في المؤسسات الدولية فقط عندما تخدم مصالحها القومية الضيقة، والتنصل منها بمجرد أن تفرض عليها التزامات تتعارض مع تلك المصالح.¹ لقد تجسد هذا السلوك التراجعي في سلسلة من الانسحابات الدراماتيكية من منظمات وهيئات أممية بالغة الأهمية، مثل الانسحاب المتكرر من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فضلًا عن التنصل من معاهدات دولية محورية كـ "اتفاقية باريس للمناخ"، والاتفاق النووي الإيراني (JCPOA)، وحتى اتفاقيات تجارية استراتيجية كالشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP).²

إن تكرار هذه الانسحابات وتجاهل الاتفاقيات الملزمة يُرسل رسالة سلبية عميقة للمجتمع الدولي، مفادها أن الولايات المتحدة لم تعد تعتبر نفسها ملزمة بقواعد النظام الذي أسسته، وأن التزاماتها الدولية قابلة للإلغاء بجرة قلم مع كل تغيير في الإدارة السياسية في البيت الأبيض. هذا التذبذب المؤسسي يفقد واشنطن صفتها كـ "ضامن للاستقرار" ويظهرها كشريك غير موثوق به (*Unreliable Partner*) في إدارة العالم والأزمات العابرة للحدود.³ فعندما تتخلى القوة الأعظم عن مسؤولياتها القيادية في قضايا وجودية كالبينة أو منع الانتشار النووي، فإنها تفرغ النظام الدولي من محتواه

1-Stewart Patrick ,*The Sovereignty Wars: Reconciling America with the World* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2018), p115.

2-Haass , Op.cit, p180.

3 -G. John Ikenberry ,*Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order* (Princeton: Princeton University Press, 2011), p245.

القيادي، وتترك المؤسسات الأممية في حالة من الفراغ والشلل الذي يضعف من فاعليتها وشرعيتها أمام شعوب العالم.

الفرع 2: تآكل القوة الناعمة وانحيار الشرعية المعيارية

يعد تراجع "القوة الناعمة" (*Soft Power*) الأمريكية إحدى أخطر التداعيات المباشرة لسياسات الانسحاب والتنصل المستمرة. لقد عرّف جوزيف ناي القوة الناعمة بأنها القدرة على التأثير في الآخرين والحصول على النتائج المرجوة عبر "الجاذبية والإقناع" بدلا من الإكراه العسكري أو المالي. ولطالما استمدت الولايات المتحدة جزءا كبيرا من هذه الجاذبية من خلال ريادتها للمؤسسات الدولية، وتماهي سياساتها مع القيم العالمية المشتركة كحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والتعاون العلمي.¹ ولكن، مع توالي قرارات الانسحاب من المنظمات الحقوقية والبيئية، تتلاشى هذه الصورة الإيجابية، وتتحول واشنطن في المخيال العالمي من "قائد خير" (*Benign Hegemon*) إلى قوة أنانية واستعلائية لا تهتم إلا بتعظيم مكاسبها الفورية.

إن فقدان هذه الجاذبية الأخلاقية يؤدي حتما إلى انهيار "الشرعية المعيارية" التي لطالما غلفت بها واشنطن سياساتها الخارجية. فعندما تنسحب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان بحجة انحيازه، أو تعرقل تعيين قضاة في منظمة التجارة العالمية، فإنها تُفقد ادعاءاتها بالدفاع عن "النظام القائم على القواعد" مصداقيتها، وتجعل أفعالها تبدو كغطاء للإمبريالية الجديدة.² إن تآكل القوة الناعمة يعني أن واشنطن باتت تضطر للاعتماد بشكل متزايد على الإكراه الخشن (العقوبات، التهديدات العسكرية) لفرض إرادتها، وهو مسار مكلف للغاية ويثير حفيظة ومقاومة الدول الأخرى. في ظل هذا التآكل الأخلاقي، لم يعد العالم ينظر إلى السياسات الأمريكية كجزء من المصلحة العامة الدولية، بل كتهديد للاستقرار، مما يعمق من أزمة الشرعية التي يعاني منها النظام الدولي أحادي القطب.³

1-Joseph S. Nye Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: PublicAffairs, 2004), p65.

2 -Fareed Zakaria, *The Post-American World* (New York: W. W. Norton & Company, 2008), p210.

3 -Stephen M. Walt, *Taming American Power: The Global Response to U.S. Primacy* (New York: W. W. Norton & Company, 2005), 140.

الفرع 3: البحث عن بدائل وتفتيت مركزية الشرعية الدولية

إن الفراغ الذي تُخلفه الانسحابات الأمريكية لا يمر دون تداعيات جيوسياسية؛ فالطبيعة تأبى الفراغ، وكذلك النظام الدولي. إن تنصل الولايات المتحدة من التزاماتها دفع الدول -سواء الحليفة أو المنافسة- إلى قناعة راسخة بضرورة تقليص الاعتماد على واشنطن، والبحث الجدي عن "بدائل" مؤسسية وعملية لضمان استمرارية الحوكمة العالمية. لقد تجلّى هذا التحول في سعي الحلفاء الأوروبيين للحديث بصوت عال عن "الاستقلالية الاستراتيجية"، ومحاولتهم إيجاد آليات مالية وسياسية للالتفاف على العقوبات والقرارات الأمريكية الانفرادية.¹

على الجانب الآخر، قدم هذا الانسحاب الأمريكي هدايا استراتيجية مجانية للقوى المراجعة، وعلى رأسها الصين وروسيا. فقد استغلت بكين انسحاب واشنطن من الاتفاقيات المناخية والتجارية لتقدم نفسها كـ "المدافع الأول" عن العولمة والتجارة الحرة والعمل المناخي، مستثمرة ذلك في منصات كمنتدى دافوس وفي أروقة الأمم المتحدة.² إن قيام الصين برعاية مؤسسات بديلة، مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، يُعد استجابة مباشرة لفقدان الثقة في القيادة الغربية. في المحصلة، يؤدي هذا المسار إلى تفتيت الشرعية الدولية؛ إذ لم تعد القواعد والمؤسسات تتمركز حول واشنطن حصرياً، بل تتشظى لتشكّل حول أقطاب جديدة تقدم التزاماً وموثوقية أكبر من تلك التي تقدمها القوة المهيمنة المتراجعة. إن سياسة "أمريكا أولاً" التي بررت هذه الانسحابات، قد أفضت في النهاية إلى واقع "أمريكا معزولة"، مؤسسة لشرعية دولية جديدة تعتمد على شبكات تعاون متعددة الأطراف لا تكون الولايات المتحدة بالضرورة محورها أو قائدها.³

المطلب 4: الاستنزاف الاستراتيجي وحالة "التمدد الزائد"

التمدد الزائد هو مأزق استراتيجي يحدث عندما تتجاوز طموحات الدولة قدراتها ومواردها الاقتصادية، مما يؤدي إلى انهيار داخلي تدريجي ويعبر عنه بالاستنزاف الاستراتيجي

1 -Alexander Cooley and Daniel Nexon ,*Exit from Hegemony: The Unraveling of the American Global Order* (New York: Oxford University Press, 2020), p105.

2 -Amitav Acharya ,*The End of American World Order* (Cambridge: Polity Press,p 2014), p88.

3 -Stuenkel , Op.cit, p162.

الفرع 1: فح التمدد الزائد والإفراط في أدوات الإكراه

تعاني الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها القوة المهيمنة في النظام الدولي المعاصر، من أزمة بنيوية عميقة تتجلى فيما يُعرف في الأدبيات الاستراتيجية بـ "التمدد الإمبراطوري الزائد" (*Imperial Overstretch*). يعكس هذا المفهوم، الذي صاغه المؤرخ بول كينيدي، الحالة التي تتجاوز فيها التزامات القوة العظمى وطموحاتها الجيوسياسية قدرتها الفعلية ومواردها الاقتصادية والعسكرية المتاحة.¹ ففي سعيها الدؤوب للحفاظ على هيمنتها الأحادية المطلقة ومنع صعود أي قوى منافسة، اعتمدت واشنطن بشكل مفرط على أدوات الإكراه الخشنة، بدءاً من التدخلات العسكرية المباشرة، مروراً بتأجيج الحروب بالوكالة في مناطق جغرافية متباعدة، وصولاً إلى فرض حزم غير مسبوقة من العقوبات الاقتصادية الشاملة.

لقد أدى هذا الانتشار الجيوسياسي الواسع والمكلف إلى استنزاف تدريجي ومستمر للموارد الاستراتيجية والمالية الأمريكية. فبدلاً من التركيز على تعزيز القوة التنافسية الاقتصادية والتكنولوجية الداخلية، أُهدرت تريليونات الدولارات في حروب عبثية ومفتوحة (مثل حروب الشرق الأوسط وأفغانستان)، والتي لم تسفر سوى عن تدمير دول بأكملها وتوليد أزمات إقليمية معقدة.² إن هذا الإصرار على فرض النظام بقوة السلاح والإكراه، بدلاً من الدبلوماسية والتوافق، يُحوّل القوة المهيمنة من حالة "القيادة المستقرة" إلى حالة "الاستنفار الدائم". وفي ظل هذا الاستنزاف، تفقد واشنطن مرونتها الاستراتيجية وتصبح أداة لإنتاج الفوضى بدلاً من حماية الأمن العالمي، مما يضرب في صميم شرعيتها كضامن للاستقرار، ويجعل من استمرار النظام الليبرالي عبئاً ثقيلاً حتى على صانعيه.

الفرع 2: ارتداد سلاح العقوبات و"تسليح الاعتماد المتبادل"

في ظل التردد المتزايد في استخدام القوة العسكرية المباشرة بسبب تكلفتها الباهظة، تحولت العقوبات الاقتصادية والمالية إلى الأداة المفضلة في ترسانة السياسة الخارجية

1 - Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000* (New York: Random House, 1987), p515.

2 - John J. Mearsheimer, *The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities* (New Haven: Yale University Press, 2018), p145.

الأمريكية لمعاقبة الخصوم وتطويع الحلفاء على حد سواء. استغلت واشنطن موقعها المركزي في الاقتصاد العالمي وهيمنتها المطلقة على البنية التحتية المالية (مثل نظام سويفت *SWIFT*) لممارسة ما يُعرف بـ "تسليح الاعتماد المتبادل"¹ لقد تم استخدام هذا السلاح بحدة غير مسبوقة ضد دول مثل روسيا، وإيران، وفنزويلا، وحتى ضد شركات تكنولوجية صينية كبرى، في محاولة لفرض إرادة سياسية أحادية عبر الخنق الاقتصادي الشامل.

غير أن الإفراط في استخدام هذه الأداة القسرية أدى إلى توليد أثر عكسي بالغ الخطورة يُعرف بـ "الارتداد الاستراتيجي" (*Boomerang Effect*). فعندما تدرك دول العالم، بما فيها الحلفاء الأوروبيون والقوى الصاعدة، أن النظام المالي العالمي لم يعد مجرد مساحة محايدة للتبادل التجاري، بل أصبح أداة تصفية تتحكم فيها الخزنة الأمريكية وفق أهوائها، فإن رد الفعل الطبيعي هو البحث عن آليات للتحوط والاستقلال.² إن العقوبات القاسية لم تؤد إلى انهيار الأنظمة المستهدفة أو تغيير سلوكها الجيوسياسي كما كانت تأمل واشنطن، بل أجبرتها على تطوير "اقتصادات مقاومة"، ودفعها نحو تعميق شراكاتها البديلة مع الصين وروسيا. وبذلك، فقدت العقوبات فاعليتها الرادعة، وتحولت من أداة لفرض الشرعية الأمريكية إلى محفز رئيسي لتفكيك المنظومة الاقتصادية التي تعتمد عليها تلك الشرعية.

الفرع 4: تسريع "إلغاء الاعتماد على الدولار" وانهيار ركيزة الهيمنة

تُعد ظاهرة "نزع الدولار" (*De-dollarization*) أو التخلي التدريجي عن الاعتماد على الدولار الأمريكي في التعاملات البينية، النتيجة الاستراتيجية الأكثر كارثية لارتداد سلاح العقوبات الغربية. لقد اعتمدت الولايات المتحدة لعقود على ما أطلق عليه الاقتصاديون "الامتياز الباهظ" (*Exorbitant Privilege*) المتمثل في كون الدولار عملة الاحتياطي وتسوية المدفوعات الأولى في العالم. هذا الامتياز هو ما سمح لواشنطن

1 -Henry Farrell and Abraham L. Newman, "Weaponized Interdependence: How Global Economic Networks Shape State Coercion", *International Security*, 44 no. 1 (2019): p45.

2 -Richard Nephew, *The Art of Sanctions: A View from the Field* (New York: Columbia University Press, 2018), p132.

بتمويل عجزها المالي الضخم، والإنفاق بسخاء على آلتها العسكرية العالمية دون مواجهة
أزمات اقتصادية داخلية خانقة.¹

إلا أن الإفراط في فرض العقوبات المالية دفع بالدول المتضررة، مدعومة بصعود
اقتصادات كبرى كالصين ودول مجموعة "بريكس"، إلى تسريع وتيرة بناء بنية تحتية
مالية بديلة (المبادلات التجارية الثنائية بالعملات المحلية، تطوير أنظمة تراسل مالي
مستقلة) كما فصلناه في المبحث الأول من هذا الفصل. إن هذا التمرد المالي المفتوح لا
يمثل مجرد تغيير في التقنيات التجارية، بل هو تهديد وجودي لركيزة أساسية من ركائز
الهيمنة الأمريكية. ومع تراجع حصة الدولار في الاحتياطات العالمية، تتآكل قدرة
واشنطن على تصدير تضخمها للخارج، وتتقلص فاعلية آليات الابتزاز المالي، مما يفرغ
الشرعية الاقتصادية للقطب الأوحده من محتواها المادي ويؤسس لنظام نقدي دولي
متعدد الأقطاب يعكس توازنات القوى الفعلية.²

الفرع 5: الانقسام الداخلي وتراجع الموثوقية الخارجية

في موازاة هذا الاستنزاف الخارجي، تتعمق أزمة الشرعية بفعل الضغوط السياسية
والانقسامات الداخلية الحادة التي تعصف بالمجتمع الأمريكي ذاته. إن التكلفة الباهظة
للحفاظ على إمبراطورية عالمية، في ظل تدهور البنية التحتية الداخلية وتراجع مستويات
المعيشة للطبقة الوسطى الأمريكية، ولدت تيارا شعبويا وقوميا يرفض صراحة تحمل
أعباء "القيادة العالمية".³ لقد كشفت صعود سياسات "أمريكا أولا" عن تصدع عميق في
العقد الاجتماعي والسياسي داخل الولايات المتحدة؛ حيث لم يعد الناخب الأمريكي
مستعدا لدفع ضريبة الدم والمال لحماية نظام دولي يرى أنه يخدم نخب العولمة على
حساب المواطن العادي. هذا الانكفاء الداخلي يُفقد السياسة الخارجية الأمريكية
اتساقها واستمراريتها، ويجعل من واشنطن فاعلا لا يمكن التنبؤ بسلوكه.

يتزامن هذا الشلل الداخلي مع تراجع دراماتيكي في نسب تأييد واشنطن
وموثوقيتها حتى لدى شعوب وأنظمة الدول الحليفة لها. فالحلفاء في أوروبا وآسيا يجدون

1- Barry Eichengreen, *Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System* (Oxford: Oxford University Press, 2011), p65

2 - Cynthia Roberts, Leslie Armijo, and Saori Katada, *The BRICS and Collective Financial Statecraft* (Oxford: Oxford University Press, 2018), p105.

3 -Haass, *Op.cit*, p85

أنفسهم اليوم مجبرين على دفع فاتورة باهظة للسياسات الأمريكية المتشددة والحروب التجارية التي تُفرض عليهم، مما يخلق شرخا استراتيجيا عبر ضفتي الأطلسي.¹ ختاماً لهذا المبحث، يتبين أن القوة المهيمنة تُدمر شرعيتها بنفسها من خلال سياسات الإكراه الأحادية والتمدد المفرط. إن اجتماع الرفض الداخلي لتحمل أعباء الهيمنة، مع التمرد الخارجي المتصاعد ضد سلاح العقوبات والهيمنة الدولارية، يمثل إعلاناً صريحاً بتآكل النظام الأحادي. ولم يعد العالم أمام قوة صاعدة تتحدى النظام فحسب، بل أمام قوة مهيمنة تستنزف ذاتها وتنهار تحت وطأة تناقضاتها الخاصة، مما يترك الساحة مفتوحة ومشرفة لبروز شرعية دولية جديدة متعددة الأقطاب ومتحررة من قيود الإكراه الغربي. تخلص دراسة هذا المبحث المعمق إلى استنتاج مركزي مفاده أن التهديد الأكبر للشرعية الدولية وللنظام الليبرالي القائم لم ينبع حصرياً من الخارج، أي من خلال صعود قوى مراجعة كالصين وروسيا، بل نبع بالأساس من الداخل؛ ومن صميم الممارسات الاستراتيجية للقوة المهيمنة ذاتها. لقد أثبت التحليل أن الولايات المتحدة الأمريكية، في سعيها المحموم والمفرط للحفاظ على أحاديثها القطبية، قد وقعت في فخ "التدمير الذاتي" (*Self-Destruction*) لأسس شرعيتها المعيارية والمؤسسية.² فمن خلال تكريس معضلة "المعايير المزدوجة" في إنفاذ القانون الدولي، واللجوء المتكرر لشل آليات الأمن الجماعي داخل مجلس الأمن لحماية حلفائها الاستراتيجيين، أفرغت واشنطن المؤسسة الأممية من محتواها الأخلاقي والوظيفي، وجردت قراراتها من طابع العدالة والحياد.²

أمام هذا الوضع القاتم، "يتم توقع سيناريوهين اثنين لمستقبل الأمم المتحدة، وذلك على النحو التالي:

السيناريو الأول: من الممكن أن تواجه الأمم المتحدة مصير عصبة الأمم نفسه، وهذا ما يعني اندلاع حرب عالمية ثالثة، من المفترض فيها أن تدمر خلالها قوة معينة أعداءها المفترضين، ومن ثم ينتج واقع دولي جديد، أي أن قوة دولية ستختفي عن

1 - Fareed Zakaria ,*The Post-American World*) New York: W. W. Norton & Company, 2008), p225.

2-G. John Ikenberry ,*Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order* (Princeton: Princeton University Press, 2011), p340.

مسرح السياسة الدولية (الطرف الخاسر للحرب)، في حين قد تصعد قوة دولية أخرى، إلى جانب الدول التي ستزعم التيار الذي سينتصر في الحرب. وبذلك سوف تختفي المنظمة بالضرورة وينتهي دورها، بسبب التغير البنيوي المفترض في المصفوفة الدولية. ب. السيناريو الثاني: يمكن أن تبقى المنظمة قائمة بالفعل، وتعمل في مجالات مختلفة، لكنها تبقى معطلة أو غير فعالة في المجال السياسي، وذلك بفعل الصراع الدولي بين القوة العظمى (الأقطاب الدولية)، سواء في إطار الأمم المتحدة أو خارجها.¹ ختاماً لهذه الدراسة الشاملة، يتضح جلياً أن صعود الصين وروسيا لم يكن ليحقق هذا الاختراق العميق في جدار الشرعية الدولية لولا التصدعات البنيوية التي أحدثتها القوة المهيمنة بنفسها. لم تعد "الشرعية الدولية" اليوم مرادفاً للإرادة الأمريكية، بل دخلت مرحلة تفكك وانتقال لا رجعة فيها، مؤسسة لواقع "عالم ما بعد الهيمنة الغربية". إنه واقع جديد يعتمد فيه النظام الدولي على توازن القوى، والتعددية القطبية، والتوزيع العادل للقوة والموارد، محطماً بذلك احتكار الغرب لتعريف قواعد السلوك الدولي، ومانحاً السيادة والندية مكانة الصدارة في علاقات القرن الحادي والعشرين.

1 - محمد يوسف، الحافي،. الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي: دراسة في فلسفة السياسة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014. ص 237.

الخاتمة

الخاتمة

لقد حاولت هذه الأطروحة - عبر مسارها التحليلي والنقدي الممتد عبر أربعة فصول - أن تدرس بإمعان واحداً من أكثر المواضيع تعقيداً في العلاقات الدولية، وسعت إلى تفكيك واحدة من أعقد الإشكاليات فيها؛ ألا وهي تقاطع "الشرعية الدولية" مع "التفكير الإستراتيجي الأمريكي". لقد انطلقنا من رحلة بحث تاريخية وفلسفية أثبتت أن السلوك الأمريكي تجاه العالم ليس مجرد رد فعل ظرفي، بل هو نتاج تضافر مرتكزات بنيوية عميقة (الاستثنائية، النزعة الماسيانية/الرسالية، البراغماتية، والفردية). صاغت هذه المرتكزات عقيدة سياسية تنظر إلى النظام الدولي كأداة وظيفية قابلة للاستغلال والتطويع.

وبالانتقال إلى الميدان النظري، أثبتت الدراسة عجز النظريات التقليدية (نظريات حل المشكلات) عن تقديم تفسير شامل لهذه المفارقة، مما استدعى اللجوء إلى المقاربات الراديكالية وتيار "ما بعد الحداثة". ومن خلال هذه العدسة النقدية، تم تفكيك "الخطاب الإستراتيجي الأمريكي"، ليتبين أن واشنطن توظف المعرفة واللغة (كسرديات حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب) لاحتكار تعريف الحقيقة الدولية وصناعة واقع يشرعن عنفها واستثناءها. وقد تجلّى ذلك عملياً في الفصل الثالث، حيث استعرضنا الآليات العملية لتقويض الشرعية، بدءاً من الانتقائية المؤسسية، مروراً بتسييس التدخل الإنساني (حالات كوسوفو وليبيا)، وصولاً إلى نسف مبدأ سيادة الدول عبر الحروب الوقائية والاستباقية (حرب العراق وأفغانستان). لنخلص في الفصل الرابع إلى أن هذا الإفراط في الإكراه وتجاوز المؤسسات قد أفضى إلى ارتداد إستراتيجي، بات يهدد أسس الهيمنة الأمريكية ذاتها ويؤسس لنظام دولي مغاير.

-أهم الاستنتاجات العلمية ومدى تحقق الفرضيات

خلصت الأطروحة في ضوء المعالجة التحليلية والتطبيقية، إلى جملة من الاستنتاجات التي تؤكد صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة:

1-التحقق من الفرضية الأولى (توظيف الشرعية كأداة براغماتية): ثبت علمياً وتاريخياً أن التزام الولايات المتحدة بالشرعية الدولية ليس التزاماً مبدئياً أو أخلاقياً، بل هو التزام براغماتي أداتي. إن الإيمان العميق بـ "الاستثنائية الأمريكية" يمنح صانع القرار الأمريكي مبرراً نفسياً وإيديولوجياً للتعالي على القانون الدولي، واعتباره إطاراً يلزم الآخرين ولا يقيد القوة المهيمنة.

2-التحقق من الفرضية الثانية (احتكار السلطة والمعرفة): تأكدت صحة الفرضية القائلة بأن الولايات المتحدة تستخدم "الشرعية البديلة" (الوظائفية والأخلاقية) لتعويض نقص الغطاء

الأممي. وبناء على التحليل الما-بعد حدثي، استنتجت الدراسة أن واشنطن توظف "سلطة الاستثناء" واللغة لصياغة ثنائيات هرمية (متحضر/إرهابي، ديمقراطي/مارق) تبرر بها انتهاكاتها وتشعر عن إقصاء منافسيها.

3-التحقق من الفرضية الثالثة (التدمير الذاتي للنظام والتأسيس للتعددية): أثبتت الممارسات العملية (منذ أزمة العراق 2003 وصولاً إلى توظيف مكافحة الإرهاب كمرجعية مطلقة فوق-قانونية) أن الاستعاضة عن "الأمن الجماعي" بالتحركات الأحادية وتحالفات الراغبين، أدت فعلياً إلى تفريغ منظومة الأمم المتحدة من محتواها. واستنتجت الدراسة أن هذا السلوك الانفرادي ولّد انعدام ثقة عالمي، وأسهم في استنزاف الموارد والإستراتيجية الأمريكية (التمدد الإمبراطوري الزائد).

التوصيات والرؤى الاستشرافية لمستقبل التنظيم الدولي

بناء على الاستنتاجات السابقة، وفي ظل الأزمة البنيوية التي تعصف بالنظام الدولي القائم، تقدم الأطروحة التوصيات والرؤى الاستشرافية الآتية:

- مستقبل التنظيم الدولي:

- زوال نظام "الهيمنة الليبرالية": يشير مسار الأحداث إلى أن الاستخدام المفرط والانتقائي للشرعية الدولية من قبل القوة العظمى يمثل "المرحلة الانتهاية" للأحادية القطبية. حيث يتجه النظام الدولي بخطوات متسارعة نحو "تعددية قطبية غير متماثلة"، تسعى فيه قوى كبرى (مثل الصين وروسيا) وتكتلات صاعدة (مثل البريكس) لبناء مؤسسات موازية تكسر احتكار الغرب لتعريف الشرعية وقواعد النظام المالي والاقتصادي.

- تفكك "السرديات الكبرى": ستشهد المرحلة المقبلة صراعاً أيديولوجياً وتفكيكاً متزايداً للسردية الغربية التي ربطت الحداثة والديمقراطية بالنموذج الأمريكي، مما سيعيد الاعتبار للسيادة الوطنية وللخصوصيات الثقافية والحضارية لدول الجنوب العالمي في صياغة قواعد القانون الدولي.

- التوصيات الإستراتيجية والعلمية:

1-دمقرطة مؤسسات التنظيم الدولي: لم يعد ممكناً استمرار منظومة الأمم المتحدة، وتحديدًا مجلس الأمن، بصيغتها الحالية التي تعكس موازين قوى عام 1945. يوصى بضرورة الدفع نحو إصلاحات هيكلية تمنح تمثيلاً عادلاً للقوى الإقليمية ودول الجنوب العالمي، وتقيد استخدام حق النقض (الفيتو) في قضايا التدخل العسكري والنزاعات الكبرى.

2-تفعيل دور المنظمات الإقليمية: للحد من التدخلات الأحادية للقوى الكبرى بذريعة "التدخل الإنساني"، يُوصى بتمكين المنظمات الإقليمية (كالاتحاد الأفريقي، جامعة الدول العربية، وغيرها)

من امتلاك أدوات قانونية وقدرات عملياتية مستقلة تجعلها المرجعية الأولى في حفظ السلم والأمن في محيطها الجغرافي.

3- تفكيك المعرفة الغربية في البحوث الأكاديمية العربية: توصي الدراسة الباحثين في حقل العلاقات الدولية في العالم العربي بضرورة تبني المقاربات النقدية (TWAIL) ومقاربات ما بعد الكولونيالية وما بعد الحداثة)، والابتعاد عن التلقي السلبي للنظريات التقليدية الغربية، بغرض المساهمة في إنتاج معرفة إستراتيجية وطنية قادرة على قراءة التهديدات وصياغة سياسات خارجية تواكب عالم ما بعد الأحادية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1. أمين، إميل. ذئاب في ثياب حملان مختصر قصة الأصولية الأمريكية. (القاهرة: دار المريخ للنشر، 2006).
2. السروجي، محمد محمود. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين. (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005).
3. اليوسف، يوسف خليفة. الدين والسياسة الخارجية الأمريكية.
4. برستوفتز، كلايد (تعريب فاضل جتكر). الدولة المارقة: الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية. (بيروت: شركة الحوار الثقافي، 2003).
5. توكفيل، ألكسيس دو. عن الديمقراطية في أمريكا.
6. جلال، شوقي. العقل الأمريكي يفكر من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات. (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000).
7. الحافي، محمد يوسف. الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي: دراسة في فلسفة السياسة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
8. حجار، جورج. أميركا في طور الرايخ الرابع. (بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
9. حمدان، حمدان. على أعتاب الألفية الثالثة: الجذور المذهبية لحضارة الغرب وأمريكا لإسرائيل. (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 2000).

10. روسو، جان جاك (تعريب عادل زعيتر). العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية. (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995).
11. روسيل، وولتر. هل هي بلد الرب؟ دور العامل الديني في السياسة الخارجية الأمريكية. (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2006).
12. صليبا، جميل. المعجم الفلسفي الجزء الأول. (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982).
13. عبد القادر، محمد فهمي. الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري. (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008).
14. غريفينس، مارتن وتيري أو كالاها. مدخل إلى العلاقات الدولية المفاهيم الأساسية. (دبي: مركز الخليج للأبحاث).
15. فيبر، ماكس. الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية. (بيروت: منشورات مركز الإنماء القومي، 1990).
16. كلارك، رمزي وآخرون. الإمبراطورية الأمريكية: صفحات من الماضي والحاضر. (القاهرة: مكتبة الشروق، 2001).
17. كوك، ريتشارد وكريس سميث (تعريب محمد محمود التوبة). انتحار الغرب. (الرياض: العبيكان للنشر، 2009).
18. ماكدوجال، والتر أ. (تعريب رضا هلال). أرض الميعاد والدولة الصليبية. (القاهرة: دار الشروق، 2001).

19. متري، طارق. مدينة على جبل؟ عن الدين والسياسة في أمريكا. (بيروت: دار النهار، 2004).
20. مرقص، سمير. الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة، الدين، القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر. (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003).
21. مولر، جيكو وفاهر نهولتز (ترجمة معين الإمام). الصراع على الله في أمريكا: مسيحي أوروبي يعاين الدين المدني. (الرياض: العبيكان للنشر، 2010).
22. مونكيروود، دون (ترجمة موفق إسماع). استحضار الاستثناء الأمريكي.
23. نومان، عصام عبد الحسين. الفكر التوسعي الأمريكي دراسة فلسفية في تأصيل المفهوم.
24. هلال، رضا. المسيح اليهودي ونهاية العالم المسيحية الأصولية والسياسية في أمريكا. (القاهرة: مكتبة الشروق، 2000).
25. هنتنغتون، صامويل. من نحن؟ تحديات الهوية الوطنية الأمريكية. (دار الرأي للنشر والتوزيع، 2005).
26. والت، ستيفن وجون ميرشايمر. اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية. (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006).
27. يارغر، هاري آر. الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين. (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011).

2. المقالات والمجلات العلمية:

1. إسماعيل، وائل محمد. "الأمن القومي الأمريكي والتوجهات التوسعية".
المجلة السياسية والدولية، عدد 10 (2008).
2. حناش، الياس وبوزرب خيرالدين. "أثر هيمنة الولايات المتحدة على
النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 : أي مفارقة؟". مجلة
أوراق اقتصادية 1، عدد 1 (2018).
3. عبد الحي، وليد. "البراغماتية الأمريكية بين العنف العضوي والعنف
البنوي في العلاقات الدولية". مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
4. عبد الحي، وليد. "مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية".
المستقبل العربي، عدد 312 (2005).
5. عبد الرويعي، حيدر جاسم. "المجال الحيوي للولايات المتحدة الأمريكية".
مجلة القادسية للعلوم الإنسانية 10، عدد 7-8.
6. مطرود، علي خوير. "بيان المصير وسياسة التوسع الإقليمي الأمريكي
(1845-1892)". مجلة كلية التربية واسط، عدد 10.
7. مقبولة، حمديس. "القضية الفلسطينية في ظل ممارسة حق الاعتراض
الأمريكي في مجلس الأمن". مجلة البحوث والدراسات القانونية
والسياسية 4، عدد 2 (2015).

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Books:

1. Brinkley, Alan. American History, A Survey. (New York: The McGraw-Hill Companies, Inc, 2003).
2. Byers, Michael. War Law: Understanding International Law and Armed Conflict. (New York: Grove Press, 2005).
3. Campbell, David. Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity. (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1992).
4. Carr, Edward H. The Twenty Years' Crisis, 1919-1939.
5. Derrida, Jacques. Of Grammatology. Trans. Gayatri Chakravorty Spivak. (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1976).
6. Dewey, John. Reconstruction in Philosophy. (New York: Henry Holt and Company, 1920).
7. Edkins, Jenny. Poststructuralism and International Relations: Bringing the Political Back In. (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1999).
8. Fichou, Jean Pierre. La Civilisation américaine. (1994).
9. Foucault, Michel. Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 1972-1977. (New York: Pantheon Books, 1980).
10. Garry, Patrick M. Liberalism and American Identity. (England: Kent State University Press, 1992).

11. George, Jim. Discourses of Global Politics: A Critical (Re) Introduction to International Relations. (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994).
12. Goldsmith, Jack L., and Eric A. Posner. The Limits of International Law. (Oxford: Oxford University Press, 2005).
13. Habermas, Jürgen. Après l'état-nation: une nouvelle constellation politique. (Paris: Fayard, 2000).
14. Hartz, Louis. The Liberal Tradition in America. (New York: Harcourt, Brace & World, 1955).
15. Horsman, Reginald. Race and Manifest Destiny: The Origins of American Racial Anglo-Saxonism. (Harvard University Press, 1986).
16. Hunt, Michael H. Ideology and U.S. Foreign Policy. (New Haven: Yale University Press, 2009).
17. Ikenberry, G. John. Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order. (Princeton: Princeton University Press, 2011).
18. James, William. Pragmatism: A New Name for Some Old Ways of Thinking. (New York: Longmans, Green, and Co, 1922).
19. Johannsen, Robert W., et al. The Meaning of Manifest Destiny. (College Station, TX: Texas A&M University Press, 1997).
20. Kant, Immanuel. Perpetual Peace: A Philosophical Sketch. (Cambridge: Cambridge University Press, 1991).

21. Keohane, Robert O. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*. (Princeton: Princeton University Press, 1984).
22. Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye. *Power and Interdependence*. (Longman, 2001).
23. Krasner, Stephen D. *State Power and the Structure of International Trade*. (Ithaca: Cornell University Press, 1976).
24. Layne, Christopher. *The Peace of Illusions: American Grand Strategy from 1940 to the Present*. (Ithaca: Cornell University Press, 2006).
25. Linklater, Andrew. *The Transformation of Political Community: Ethical Foundations of the Post-Westphalian Era*. (University of South Carolina Press, 1998).
26. Lipset, Seymour Martin. *American Exceptionalism: A Double-Edged Sword*. (New York: W. W. Norton & Company, 1996).
27. Louis, Menand. *The Metaphysical Club: A Story of Ideas in America*. (New York: Farrar, Straus And Giroux).
28. Lyotard, Jean-François. *The Postmodern Condition: A Report on Knowledge*. (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1984).
29. Marienstras, Elise. *Les mythes fondateurs de la nation américaine*. (Editions La Découverte, 1976).

30. Mead, Walter Russell. *Special Providence: American Foreign Policy and How It Changed the World*. (New York: Routledge, 2002).
31. Mearsheimer, John J. *The Tragedy of Great Power Politics*. (New York: W. W. Norton & Company, 2001).
32. Morgenthau, Hans J. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. (New York: Alfred A. Knopf).
33. Neihbour, Ronald. *Moral Man and Immoral Society*.
34. Neufeld, Mark. *The Restructuring of International Relations Theory*. (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).
35. Pattistilla, Dario. *Theories de relations internationales*. (Paris: Presse de la fondation Nationale des science politique, 2003).
36. Phua, Charles Chao Rong. *Towards Strategic Pragmatism in Foreign Policy*. (Routledge, 2021).
37. Puchala, Donald J. *Theory and History in International Relations*. (Routledge, 2003).
38. Renehan, Edward J., Jr. *The Monroe Doctrine: The Cornerstone of American Foreign Policy*. (Chelsea House Publications, 2007).
39. Reynolds, David S. *Walt Whitman's America: A Cultural Biography*. (New York: Knopf, 1995).
40. Sauers, Richard, and Jennifer L. Weber. *Key Concepts in American History: Expansionism*. (New York: Chelsea House Publishers, 2010).

41. Scheffer, David. *All the Missing Souls: A Personal History of the War Crimes Tribunals*. (Princeton: Princeton University Press, 2012).
42. Scott, Shirley V. *International Law in World Politics: An Introduction*. (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2017).
43. Smith, Anthony D. *Chosen Peoples*. (New York: Oxford University Press, 2003).
44. Smith, Tony. *America's Mission: The United States and the Worldwide Struggle for Democracy in the Twentieth Century*. (Princeton: Princeton University Press, 1994).
45. Walker, R. B. J. *Inside/Outside: International Relations as Political Theory*. (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).
46. Walt, Stephen M. *The Hell of Good Intentions: America's Foreign Policy Elite and the Decline of U.S. Primacy*. (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2018).
47. Waltz, Kenneth N. *Man, the State, and War*. (Columbia University Press, 1959).
48. Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979).
49. Weber, Cynthia. *International Relations Theory: A Critical Introduction*. (London: Routledge, 2010).

50. Weber, Cynthia. *Simulating Sovereignty: Intervention, the State and Symbolic Exchange*. (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).
51. Zakaras, Alex. *The Roots of American Individualism: Political Myth in the Age of Jackson*. (Princeton: Princeton University Press, 2022).
52. 2. Articles:
53. Anderson, Kenneth. "The Limits of Pragmatism in American Foreign Policy." *Chicago Journal of International Law* 2, no. 2 (2001).
54. Ashley, Richard K. "The Geopolitics of Geopolitical Space: Toward a Critical Social Theory of International Politics." *Alternatives* 12, no. 4 (1987).
55. Ashley, Richard K. "The Poverty of Neorealism." *International Organization* 38, no. 2 (1984).
56. Avey, Paul C. "Disentangling Grand Strategy: International Relations Theory and U.S. Grand Strategy." *The Texas National Security Review* 1, no. 4 (2018).
57. Bellah, Robert N. "Civil Religion in America." *Journal of the American Academy of Arts and Sciences* 96, no. 1 (1967).
58. Campbell, James. "One Hundred Years of Pragmatism." *Transactions of the Charles S. Peirce Society* 43, no. 1 (2007).
59. Cassese, Antonio. "Terrorism, Self-Defence and the Use of Force." *Journal of International Law* (2003).

60. Ceaser, James W. "The Origins and Character of American Exceptionalism." *American Political Thought* 1 (2012).
61. Cox, Robert W. "Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory." *Millennium: Journal of International Studies* 10, no. 2 (1981).
62. Doyle, Michael W. "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 1 & 2." *Philosophy & Public Affairs* 12, no. 3 & 4 (1983).
63. Doyle, Michael. "Liberalism and World Politics." *American Political Science Review* 80, no. 4 (1983).
64. Føllesdal, Dagfinn, and Michael Friedman. "American Philosophy in the Twentieth Century." *Daedalus* 135, no. 2 (2006).
65. Grabb, Edward, Douglas Baer, and James Curtis. "The Origins of American Individualism: Reconsidering the Historical Evidence." *Canadian Journal of Sociology* 24, no. 4 (1999).
66. Hollinger, David A. "The Problem of Pragmatism in American History." *The Journal of American History* 67, no. 1 (1980).
67. Kloppenberg, James T. "Pragmatism: An Old Name for Some New Ways of Thinking?." *The Journal of American History* 83, no. 1 (1996).
68. Koh, Harold Hongju. "America's Jekyll-and Hyde Exceptionalism." In *American Exceptionalism and Human Rights*, ed. Michael Ignatieff. (Princeton: Princeton University Press, 2005).

69. Mead, Walter Russell. "God's Country?" *Foreign Affairs* (2006).
70. Monten, Jonathan. "Nationalism and Neoconservative Perspectives on the Promotion of Democracy Abroad." *American Political Science Association* (2004).
71. Moravcsik, Andrew. "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics." *International Organization* 51, no. 4 (1997).
72. Ormerod, R. "The History and Ideas of Pragmatism." *Journal of the Operational Research Society* 57, no. 8 (2006).
73. Peirce, Charles Sanders. "How to Make Our Ideas Clear." *Popular Science Monthly* 12 (1878).
74. Ralph, Jason, and Jamie Gaskarth. "A Pragmatist Critique of Progressive Realism in Foreign Policy." *International Affairs* 101, no. 2 (2025).
75. Restad, Hilde Eliassen. "US Foreign Policy and American Exceptionalism." *American Political Thought* 1 (2012).
76. Santos, Maria De Castro. "Exporting Democracy: Kantian Peace OR Western Hegemony Expression?." 49th INTERNATIONAL STUDIES ASSOCIATION ANNUAL CONVENTION.
77. Smith, Steve. "Positivism and Beyond." In *International Theory: Positivism and Beyond* (1996).
78. Stanley, Hoffmann. "International Relations: The Long Road to Theory." In *Essays in Theory and Politics of International Relations*.

الفهرس

فهرس المحتويات

1.....	مقدمة
18	الفصل الأول: مرتكزات التفكير الإستراتيجي الأمريكي
	وانعكاساتها على الشرعية الدولية
18.....	المبحث الأول: الاستثنائية الأمريكية
21.....	المطلب 1: دور الدين في تكوين الهوية
25	المطلب 2: الدين المدني
29	المطلب 3: المجتمع الرسالي الماسيانية
33	المطلب 4: التيارات الدينية الرئيسية
33	الفرع 1: الأصوليون Fundamentalists
34	الفرع الثاني: المسيحية الليبرالية Liberal Christianity
35	الفرع الثالث: الإنجيلية Evangelism
37	المبحث الثاني: النزعة التوسعية
39.....	المطلب 1: البعد القيمي القدر المحتوم
45	المطلب 2: القوة العسكرية
46	المطلب 3: الثروة والتجارة
47	المبحث الثالث: النزعة البراغمية
47	المطلب 1: تعريف الفلسفة البراغمية
49	المطلب 2: العوامل التاريخية والاجتماعية التي ساهمت في نشأة البراغمية
49.....	الفرع 1: صدمة الحرب الأهلية
50.....	الفرع 2: الثورة الداروينية وسقوط الميتافيزيقا
50.....	الفرع 3: التحولات المؤسسية والعلمية
52	المطلب 3: مراحل تطور البراغمية الأمريكية
52	الفرع 1: المرحلة الأولى / التأسيس والنشأة 1870-1890
53	الفرع 2: المرحلة الثانية / التوسع والانتشار 1898-1920
54	الفرع 4: المرحلة الرابعة / الانحدار والتراجع 1940-1970
55	الفرع 5: المرحلة الخامسة / الإحياء والبراغمية الجديدة 1979 - الحاضر

المطلب 4: تأثير البراغماتية على ياغة وتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية الكبرى	56
الفرع 1: البراغماتية كأساس فكري للاستراتيجية الأمريكية	57
الفرع 2: تطبيقات البراغماتية في الاستراتيجية الأمريكية	58
الفرع 3: الانتقادات الموجهة للإستراتيجية البراغماتية	59
المبحث الرابع: النزعة الفردية	61
المطلب 1: مفهوم الفردية الأمريكية	61
المطلب 2: جذور الفردية الأمريكية والعوامل الثقافية والتاريخية التي شكلتها	62
المطلب 3: تأثير النزعة الفردية في ياغة الاستراتيجيات الكبرى	63
الفرع 1: نشر الديمقراطية الليبرالية والرسالية الأمريكية	64
الفرع 2: اقتاد السوق والنظام الدولي القائم على القواعد	64
الفرع 3: المفارقة بين المثالية والواقعية	64
المطلب 4: الانتقادات التي وجهت للفردية الأمريكية	65
الفرع 1: فخ" النوايا الحسنة" والغرور الاستراتيجي	65
الفرع 2: تناقضات النموذج الفردي وتأثيرها في المداقية	65
الفرع 3: النقد الداخلي للميثولوجيا الأسطورة السياسية	66
الفصل الثاني: الأسس النظرية للرؤية الأمريكية حيال قواعد الشرعية الدولية	68
المبحث الأول: التحليل الواقعي بين الرهان التفسيري والنزعة التبريرية	68
للسياسة الخارجية الامريكية	
المطلب 1: الخلفية التأسيسية للنموذج الواقعي	69
المطلب 2: الواقعية الجديدة وتفسير الراع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية	71
الفرع 1: المبدأ الناظم	73
الفرع 2: مبدأ تخصيص الوظائف	73
الفرع 3: مبدأ توزيع القدرات	73
المطلب 3: المفاتيح الأنطولوجية للواقعية الجديدة في العلاقات الدولية	73
المطلب 4: الخيارات الأبستمولوجية للواقعية الجديدة في العلاقات الدولية	74
المطلب 5: تفسير النظرية الواقعية للمنظور الأمريكي للشرعية الدولية	74
الفرع 1: النزعة" القانونية - الأخلاقية "كغطاء للمصلحة القومية الواقعية الكلاسيكية	74
الفرع 2: القانون الدولي كمتغير تابع للقوة المهيمنة الواقعية البنائية الجديدة	75

76	الفرع 3: المؤسسات والشرعية كساحة للراع الواقعية الهجومية
76	المبحث الثاني: المنظور الليبرالي في تفسير العلاقات الدولية والسياسات الخارجية الأمريكية
77	المطلب 1: الخلفية التاريخية للمنظور الليبرالي في العلاقات الدولية
77	المطلب 2: الأسس التحليلية للمقاربة الليبرالية
77	المطلب 3: المفاتيح الانطولوجية للتحليل الليبرالي في العلاقات الدولية
78	المطلب 4: الخيارات الايستمولوجية للليبرالية الكلاسيكية في تحليل العلاقات الدولية
79	المطلب 5: الاتجاهات المختلفة لليبرالية في العلاقات الدولية
80	الفرع 1: التيار المؤسساتي
80	الفرع 2: الوظيفية والوظيفية الجديدة
80	الفرع 3: التوجه الجمهوري
80	الفرع 4: التيار السلامي التجار
81	الفرع 5: عبر الوطنية والاعتماد المتبادل
81	المطلب 6: الليبرالية بعد الحرب الباردة
82	المطلب 7: تفسير النظرية الليبرالية لموقف الولايات المتحدة من الشرعية الدولية
83	الفرع 1: الليبرالية المؤسسية بناء النظام لتخفيف التكاليف
83	الفرع 2: الليبرالية الجمهورية الداخل يحدد الخارج
84	الفرع 3: الليبرالية المثالية أو الليبرالية القانونية / الويلسونية
85	المبحث الثالث: الليبرالية الجديدة ومحاولة مواجهة الهيمنة التفسيرية للواقعية
87	المطلب 1: العناصر التحليلية الأساسية لليبرالية الجديدة
87	المطلب 2: ايبستمولوجيا الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية
88	المطلب 3: أنطولوجية الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية
89	المطلب 4: التفسير النيوليبرالي المؤسساتي للمنظور الأمريكي للشرعية الدولية
90	الفرع 1: الشرعية الدولية كأداة لتقليص تكاليف المعاملات
90	الفرع 2: تجاوز معضلة "انعدام اليقين" و "عدم تماثل المعلومات"
90	الفرع 3: استراتيجية "بعد الهيمنة": "تقييد الآخرين لضمان البقاء"
91	الفرع 4: كيف تفسر النيوليبرالية "الانتهاكات" الأمريكية للقانون الدولي

91	المبحث الرابع: المقاربات الراديكالية وكشف التوظيف الاستراتيجي للمعرفة في صناعة الواقع الدولي
92	المطلب 1: النظرية النقدية - البحث عن المعرفة ام ناعة الواقع وتبريره
92	الفرع 1: السياق التاريخي للنشأة
95	الفرع 2: المعرفة والتفسير : ما هي النظرية الجيدة حسب النظرية النقدية؟
97	المطلب 2: المشروع الما بعد حدثي في العلاقات الدولية - عالم من صناعة اللغة والخطاب
98	الفرع 1: الخلفية التاريخية لما بعد الحداثة في العلاقات الدولية
99	الفرع 2: الخلفية المفاهيمية والابستمولوجية لما بعد الحداثة في العلاقات الدولية
100	الفرع 3: تطور مفهوم ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية
103	الفرع 4: الأدوات الابستمولوجية لما بعد الحداثة
104	الفرع 5: التفكير ونفي مركزية الفكر الغربي
105	الفرع 6: تفكير سيادة الدولة وعقيدة "الداخل / الخارج"
107	الفرع 7: القراءة المزدوجة كأداة نقدية لتفكير النظريات السائدة
108	الفرع 8: الأثر المعرفي للقراءة المزدوجة وتسييس "الموضوعي"
109	المطلب 3: تفسير المقاربات الراديكالية لموقف الولايات المتحدة من الشرعية الدولية
110	الفرع 1: المدرسة النيو - غرامشية تصنع "الإجماع" العالمي
111	الفرع 2: الاقتصاد السياسي الماركسي الراديكالي: القانون كدرع للرأسمالية العالمية
111	الفرع 3: مقاربات العالم الثالث للقانون الدولي TWAII وما بعد الكولونيالية
112	الفرع 4: ما بعد البنيوية ودراسات القانون النقدية: سيادة "الاستثناء"
113	المطلب 4: التفسير ما بعد الحداثي لموقف الولايات المتحدة من الشرعية الدولية
113	الفرع 1: تفكير السرديات الكبرى
113	الفرع 2: هندسة "التناقضات الضدية" لتبرير الاستثناء
114	الفرع 3: ثنائية "السلطة/المعرفة" واحتكار الحقيقة الدولية
114	الفرع 4: الشرعية الدولية كـ "محاكاة خيالية"
116	الفصل الثالث: آليات الإستراتيجية الأمريكية في تفويض الشرعية الدولية
116	المبحث الأول: التعامل الأمريكي مع المنظمات الدولية وتجاوز مبدأ الشرعية الدولية

المطلب 1: من التأسيس إلى الهيمنة: دور الولايات المتحدة في بناء النظام الدولي.....	116
المطلب 2: الانتقائية في الالتزام - بين دعم الأمم المتحدة وتهميشها	119
المطلب 3: العلاقة مع المنظمات الدولية المتخة	121
المطلب 4: الشرعية البديلة - بين الليبرالية الأحادية والشرعية الواقعية	122
المطلب 5: شرعية متحركة في خدمة الهيمنة	124
المطلب 6: نماذج من الانتقائية الأميركية	126
المبحث الثاني: شرعة التدخلات الإنسانية في السياسة الخارجية الأمريكية.....	129
المطلب 1: الجذور الفكرية لخطاب التدخل الإنساني	129
الفرع 1: نماذج من التدخلات الأمريكية بذريعة الاعتبارات الإنسانية	130
الفرع 2: من الشرعية الإنسانية إلى الهيمنة الليبرالية	132
المطلب 2: انتهاك الشرعية الدولية في سياق الحروب الوقائية والاستباقية :.....	133
حالتا العراق وأفغانستان	
الفرع 1: الأسس النظرية للحرب الوقائية والاستباقية	133
الفرع 2: أفغانستان 2001 - الحرب الاستباقية بذريعة مكافحة الإرهاب	133
الفرع 3: العراق 2003 - الحرب الوقائية خارج مظلة الأمم المتحدة	134
الفرع 4: النتائج والتداعيات على النظام الدولي	135
المطلب 3: تجاوز الولايات المتحدة للشرعية الدولية في سياستها لمكافحة الإرهاب...136	
الفرع 1: توسيع مفهوم الدفاع الشرعي عن النفس	136
الفرع 2: الحرب على الإرهاب وتآكل الشرعية الدولية	137
الفرع 3: التجاوز الممنهج للمنظمات الدولية	137
الفرع 4: انتهاك حقوق الإنسان تحت شعار الأمن	138
الفرع 5: النتائج والتداعيات على النظام الدولي	138
المبحث الثالث: تعزيز الهيمنة الأمريكية عبر المؤسسات المالية الدولية:.....	139
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	
المطلب 1: البنية التوطينية للمؤسسات المالية ودورها في ترسيخ الهيمنة الأمريكية.....	140
الفرع 1: السيطرة على الح والتويت	140
الفرع 2: احتكار القيادة وناعة القرار	140
المطلب 2: برامج التكيف الهيكلي كأداة لإعادة تشكيل اقتصاديات الدول	141
المطلب 3: توظيف المؤسسات المالية في خدمة الأهداف الجيوسياسية	142
المطلب 4: آليات النفوذ الأمريكية داخل الندوق والبنك	143

المطلب 5: الانتقادات ضد تسييس المؤسسات المالية الدولية	144
المبحث الرابع: دعم الولايات المتحدة لحلفائها رغم انتهاكاتهم للقانون الدولي.....	147
إسرائيل والسعودية نموذجاً	
المطلب 1: دعم الولايات المتحدة لإسرائيل - تحالف فوق القانون الدولي	147
المطلب 2: الدعم الأمريكي للسعودية - شراكة تتجاوز الاعتبارات الحقوقية	150
المطلب 3: ازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية	153
المبحث الخامس: التوازن بين المالح والشرعية في مناطق النزاع.....	153
أوكرانيا و تايوان نموذجاً	
المطلب 1: أزمة أوكرانيا تقاطع القانون الدولي مع راع القوى العظمى	155
الفرع 1: الأبعاد القانونية والسيادية في الميزان الدولي	156
الفرع 2: المالح الجيوسياسية وحسابات النفوذ الغربي	156
الفرع 3: معضلة المعايير المزدوجة وتسييس القوانين	157
المطلب 2: تايوان راع الاعتراف الدولي وسياسة الين الواحدة	157
الفرع 1: التعقيد القانوني والوضعية الاستثنائية لتايوان	157
الفرع 2: المنظور الييني: السيادة والوحدة الوطنية كخط أحمر	158
الفرع 3: المنظور الأمريكي: المبادئ الديمقراطية كغطاء للمالح الحيوية	158
المطلب 3: المقارنة بين النزاعين معايير متفاوتة وراعات كبرى	159
الفرع 1: تناقض مفاهيم الشرعية بين أوكرانيا وتايوان	159
الفرع 2: دور التحالفات في رسم خرائط الراع	159
الفرع 3: خطر تآكل النظام الدولي وانهيار المصادقية	159
الفصل الرابع: أزمة الشرعية الدولية في ظل التحولات العالمية الراهنة	161
المبحث الأول: تحدي الصعود الروسي - الصيني	161
المطلب الأول: الأدوار السياسية التحالف الاستراتيجي وتوسيع التحالفات	161
الفرع 1: الشراكة الاستراتيجية	161
المطلب 2: التكتلات البديلة: الإطار الاستراتيجي والمؤسسي	166
الفرع 1: منظمة شنغهاي للتعاون	168
الفرع 2: مجموعة بريكس BRICS	170
الفرع 3: مركزية الأمم المتحدة	174
المطلب 2: الأدوار الاقتصادية التمرد على النظام المالي الغربي	181

181	الفرع 1: الاعتماد على العملات المحلية.....
183	الفرع 2: مبادرة الحزام والطريق
187	المطلب 3: الأدوار الأمنية التحدي الأمني والعسكري.....
187	الفرع 1: تقويض الردع الغربي
189	الفرع 2: توزيع الأدوار
194	المبحث الثاني: القضايا العالمية المشتركة وتأثيرها على الشرعية الدولية.....
194	المطلب 1: القضايا البيئية والمناخية وتآكل الهيمنة.....
194	الفرع 1: الأزمات البيئية كاختبار وجودي للشرعية الدولية
195	الفرع 2: التذبذب الأمريكي وأولوية المصالح الوطنية.....
195	الفرع 3: الإمبريالية البيئية وفجوة الثقة بين الشمال والجنوب.....
196	الفرع 4: الصعود الصيني كقيادة بيئية بديلة.....
197	الفرع 5: الانعكاسات النظامية وتفكيك الأحادية عبر بوابة المناخ
198	المطلب 2: القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتحدي النموذج الليبرالي
198	الفرع 1: إخفاق النموذج النيوليبراليوتعميق التفاوت الاجتماعي.....
199	الفرع 2: تحديات الأمن الغذائي وتسييس المساعدات الدولية.....
200	الفرع 3: صعود "إجماع بكين" وشرعية الإنجاز الاجتماعي.....
201	المطلب 3: النزاعات المسلحة، مكافحة الإرهاب، وأزمات اللجوء
201	الفرع 1: "الحرب على الإرهاب" وازدواجية المعايير الأمنية
202	الفرع 2: الإخفاق في إدارة النزاعات المسلحة والتدخلات الانتقائية
203	الفرع 3: أزمات اللاجئين وفضح التناقضات الأخلاقية للغرب.....
204	المطلب 4: قضايا الحة العامة وتسييس الأمن الإنساني.....
204	الفرع 1: الأوبئة والأمراض المعدية كاشفة لهشاشة الهيمنة الغربية
205	الفرع 2: مقاومة الميكروبات للمضادات الحيوية وفشل الرأسمالية الصحية
206	الفرع 3: تحديات الصحة النفسية والدبلوماسية الصحية البديلة.....
207	المطلب 5: قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وأزمة المرجعية الأخلاقية
207	الفرع 1: تسييس حقوق الإنسان وازدواجية المعايير الغربية.....
208	الفرع 2: أزمة "سيادة القانون" والتراجع الديمقراطي داخل المركز الغربي.....
209	الفرع 3: حرية التعبير بين الاستحقاق الإنساني والهيمنة المعلوماتية.....
210	الفرع 4: السردية الصينية - الروسية البديلة وصياغة شرعية جديدة

المطلب 6: حوكمة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وقضايا الأمن السيبراني.....	211
الفرع 1: سباق التكنولوجيا ونهاية الاحتكار الغربي للمجال الرقمي.....	211
الفرع 2: الأمن السيبراني وصراع السرديات حول "السيادة الرقمية".....	212
الفرع 3: الذكاء الاصطناعي وتصدير نماذج التنمية التكنولوجية.....	212
الفرع 4: الانقسام التكنولوجي وإرساء نظام عالمي متعدد الأقطاب.....	213
المبحث الثالث: تأثير سياسات القوة المهيمنة على الشرعية الدولية.....	216
المطلب 1: معضلة "المعايير المزدوجة" وانتقائية إنفاذ القانون.....	216
الفرع 1: الانتقائية في تطبيق القانون الدولي وأزمة الثقة.....	216
الفرع 2: شلل مجلس الأمن وتقويض منظومة الأمن الجماعي.....	217
الفرع 3: الدور الأمريكي السلبي وعرقلة إصلاح الأمم المتحدة.....	218
المطلب 2: تقويض العدالة الجنائية الدولية.....	219
الفرع 1: الاستثناء الأمريكي ورفض الولاية القضائية للمحكمة.....	219
الفرع 2: الممارسات العدائية وفرض العقوبات على مسؤولي المحكمة.....	220
الفرع 3: انهيار الشرعية المعيارية ومأزق "النظام القائم على القواعد".....	221
المطلب 3: الانسحاب والتزلزل وتراجع القوة الناعمة.....	221
الفرع 1: "التعددية الانتقائية" والشريك غير الموثوق فيه.....	222
الفرع 2: تآكل القوة الناعمة وانهيار الشرعية المعيارية.....	223
الفرع 3: البحث عن بدائل وتفتيت مركزية الشرعية الدولية.....	224
المطلب 4: الاستنزاف الاستراتيجي وحالة "التمدد الزائد".....	224
الفرع 1: فخ التمدد الزائد والإفراط في أدوات الإكراه.....	225
الفرع 2: ارتداد سلاح العقوبات وتسليح الاعتماد المتبادل.....	225
الفرع 4: تسريع "إلغاء الاعتماد على الدولار" وانهيار ركيزة الهيمنة.....	226
الفرع 5: الانقسام الداخلي وتراجع الموثوقية الخارجية.....	227
الخاتمة.....	230
المراجع.....	233
الفهرس.....	245

ملخص الدراسة

تهدف هذه الأطروحة إلى تحليل أثر المراكز التاريخية والفلسفية للتفكير الإستراتيجي الأمريكي (الاستثنائية، البراغماتية، والماسيانية) في تشكيل رؤية واشنطن تجاه مبدأ الشرعية الدولية. وتسعى الدراسة لتفكيك الآليات العملية التي توظفها الولايات المتحدة لتجاوز أو تقويض هذه الشرعية لخدمة هيمنتها. وقد خلصت الدراسة إلى أن الالتزام الأمريكي بالقانون الدولي هو التزام وظيفي وانتقائي يخضع للمصلحة القومية. وأثبتت النتائج لجوء واشنطن إلى ابتكار "شرعيات بديلة" (أخلاقية ووظائفية) لتبرير سياساتها الأحادية، كالتدخلات الإنسانية والحروب الاستباقية. وتستنتج الأطروحة أن هذا التوظيف الذرائعي ينسف منظومة الأمن الجماعي، ويُسرّع من تآكل الهيمنة الأمريكية لصالح نظام دولي متعدد الأقطاب.

الكلمات المفتاحية: الشرعية الدولية، التفكير الإستراتيجي الأمريكي، الهيمنة الأمريكية،

البراغماتية، الاستثنائية

Thesis Abstract

This thesis aims to analyze the impact of the historical and philosophical foundations of American strategic thinking (exceptionalism, pragmatism, and messianism) on shaping Washington's perspective toward the principle of international legitimacy. Furthermore, the study seeks to deconstruct the practical mechanisms employed by the United States to bypass or undermine this legitimacy in service of its hegemony. The study concludes that the American commitment to international law is a functional and selective one, entirely subordinated to the national interest. The findings demonstrate that Washington resorts to inventing "alternative legitimacies" (both moral and functional) to justify its unilateral policies, such as humanitarian interventions and preemptive wars. Ultimately, the thesis deduces that this instrumentalization dismantles the collective security system and accelerates the erosion of American hegemony in favor of a multipolar international order.

Keywords: International legitimacy, American strategic thinking, American hegemony, pragmatism, exceptionalism